



مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

مجلة علمية محكمة تصدر كل أربعة أشهر العدد السابع والثلاثون، الجزء الأول، محرم 1437هـ/ تشرين الأول 2015م



ISSN 2074 - 5648

جامعة القدس
المفتوحة
للأبحاث والدراسات
مجلة

37
الجزء الأول

Journal of
Al-Quds Open University
for Research and Studies



Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

Ascientific Referred Journal Published every four months

No. 37 - Vol. 1 - Muharram - 1437H/ October 2015



ISSN 2074 - 5648

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات



مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

مجلة علمية محكمة تصدر كل أربعة أشهر
العدد (37) - ج (1) - تشرين الأول 2015م

الناشر:

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
جامعة القدس المفتوحة

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:

رئيس هيئة التحرير

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

الماصيون-رام الله/ فلسطين

ص. ب: 1804

هاتف: +970- 2- 2984491

+970- 2- 2952508

فاكس: +970- 2- 2984492

بريد الكتروني: hsilwadi@qou.edu

sprgs@qou.edu

تصميم وإخراج فني:

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

المشرف العام
أ. د. **يونس عمرو**
رئيس الجامعة

هيئة تحرير المجلة:

رئيس التحرير
أ. د. **حسن عبد الرحمن سلوادي**
عميد البحث العلمي والدراسات العليا

هيئة التحرير
أ. د. **ياسر الملاح**
أ. د. **علي عودة**
أ. د. **زياد بركات**
د. م. **إسلام عمرو**
د. **إنصاف عباس**
د. **رشدي القواسمة**
د. **عطية مصلح**
د. **ماجد صبيح**

قواعد النشر والتوثيق

تنشر المجلة البحوث والدراسات الأصلية المرتبطة بالتخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، مع اهتمام خاص بالبحوث المتعلقة بالتعليم المفتوح، وتقبل أيضا الأبحاث المقدمة إلى مؤتمرات علمية محكمة والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث.

يرجى من الأخوة الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم الاقتداء بقواعد النشر والتوثيق الآتية:

1. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.
2. أن لا يزيد حجم البحث عن 30 صفحة «7000» كلمة تقريبا بما في ذلك الهوامش والمراجع.
3. أن يتسم البحث بالأصالة ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.
4. يقدم الباحث بحثه منسوخا على «CD» أو عبر البريد الإلكتروني مع ثلاث نسخ مطبوعة منه، غير مسترجعة سواء نشر البحث أم لم يُنشر.
5. يرفق مع البحث خلاصة مركزة في حدود «150-100» كلمة. ويكون هذا الملخص باللغة الإنجليزية إذا كان البحث باللغة العربية ويكون باللغة العربية إذا كان البحث باللغة الإنجليزية.
6. ينشر البحث بعد إجازته من محكمين اثنين على الأقل تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة من بين أساتذة مختصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها على أن لا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.
7. أن يتجنب الباحث أي إشارة قد تشير أو تدل على شخصيته في أي موقع من البحث.

مجلة جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات

8. يزود الباحث الذي نشر بحثه بنسخة من العدد الذي نشر فيه، بالإضافة إلى ثلاث مستلآت منه.
9. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المرجع أو المصدر كتابا فيثبت اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة فيثبت المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة.
10. ترتب المراجع والمصادر في نهاية البحث «الفهرس» حسب الحروف الأبجدية لكثية/ عائلة المؤلف ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد.
11. بإمكان الباحث استخدام نمط «APA» Style في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: «اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة».

المحتويات

الأبحاث:

- صورة الممدوح "حميد الطوسي" في شعر علي بن جبلة، الملقب بالعكوك.
د. فيصل حسين غوادرة 11
- الجدار القاتل وآثاره الاقتصادية السلبية على الشعب الفلسطيني (دراسة في إطار القانون الدولي العام).
د. موسى الدويك 51
- واقع البطالة في فلسطين وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية النفسية.
د. خالد عبد الحق 77
- الخدلان المعنوي وأثره في صياغة الشخصية (دراسة قرآنية - اليهود نموذجاً).
أ. أمال خميس عبد القادر حماد/ أ. د. نزار أسعد نزار 115
- المدرسة الاستشراقية الهولندية والتراث الإسلامي.
د. آمنة محمود الذيابات البطوش 159

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل التنمية المحلية (ولاية تبسة نموذجاً) .

أ. د. شريف غياط/ أ. محي الدين مكاحلية 197

دراسة الاحتياجات المهارية للمورد البشري بمجال الطرق الحديدية في ليبيا.

د. محمد علي الشريف/ د. مدحت عبد الرحمن يوسف 243

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997- 2011

دراسة قياسية وفق سببية *Granger*.

أ. مرابط فوزي/ د. نادية شطاب 283

أساليب المحاسبة الإدارية ودورها في تحقيق الريادة في المؤسسات الفندقية.

د. هدي دياب أحمد صالح 313

دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر.

أ. نور الهدى دحماني 349

الأبحاث

صورة المدوح "حميد الطوسي" في شعر علي بن جبلة، الملقب بالعكوك *

د. فيصل حسين غوادرة**

* تاريخ التسليم: 2014/11/12 م ، تاريخ القبول: 2015 /1 /26 م.
** أستاذ مشارك في الدراسات الأدبية والنقدية/ فرع جنين/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

هدف هذا البحث إلى الكشف عن أمرين، أولاهما: أحد الأغراض المهمة التي ركز عليها الشاعر علي بن جبلة (العكوك) في شعره، حيث كان غرض المدح هو أهم غرض استنفذ فيه الشاعر شعره، خاصة في أبي دلف العجلي، وحميد الطوسي، وثانيهما: هو جانب الصورة المدحية لممدوحه حميد الطوسي، وقد جاء البحث على قسمين، تناول القسم الأول منهما الدراسة الموضوعية للصورة الشعرية المدحية لحميد الطوسي، فقد اشتملت الدراسة على الصورة المدحية للجود والكرم عند حميد، وصورة المجد والجاه والسؤدد عنده، والجمع بين الصورتين، وجاء القسم الثاني حول الدراسة الفنية، والتي تركز الحديث فيها عن الصورة الفنية والطباق والمقابلة والتكرار.

The Image of the Praised Hameed Al- Tusi in the Peotry of Ali Bin Jabalah nicknamed Alaqawak

Abstract:

The aim of this research is to detect two things: first, the purposes on which the poet Ali Bin Jaballa (Al Akwak) has focused on, mainly his praise for Abi Dullaf Al Ajli and Hameed Al Tusi. Second, is the praise for Mamdouh Hameed Al Tusi. The first part of the research discussed the substantive study of the poetic praise image for Hameed Al Tusi, and included the poetic image of Hameed's generosity and kindness, in addition to the image of his glory and prestige, and the combination of the two images. The second part is about the artistic study, which focuses on the artistic image, counterpoint, correspondence and repetition.

مقدمة:

كان العكوك أحد الشعراء الفحول في العصر العباسي، وكان من أقران البحري وأبي تمام والمتنبي، لكن أشعاره لم تنل حظها من الدراسة والتحليل كغيرها من أشعار أقرانه، وربما كان ذلك؛ لأن أشعاره تكسبية بهدف الكسب المادي لا تعبر بصدق وأمانة عن أحاسيسه وعواطفه.

لقد تعددت الأغراض الشعرية عند علي بن جبلة (العكوك)*، فكان له شعر في المدح والثناء والغزل والهجاء والوصف وغيرها، لكن شعره في المدح كان هو الغالب على موضوعاته الشعرية الأخرى، ورغم تنوع الممدوحين عنده، إلا أنه ركز جل شعره المدحي في حميد الطوسي*، وأبي دلف العجلي، حيث كاد هذان الممدوحان أن يتعادلا في مدائح العكوك كثرة وجوده، إذ يردد فيهما الصفات نفسها والأفكار المدحية، وأرى أنه من خلال دراستي لديوان الشاعر أنه خص حميد الطوسي بمدائح أكثر، فقد كان ينوه بوجوده وكرمه، وأصله، وحزمه وشدته، وسهره على الرعية، ومحاربتة الخارجين والمتمردين على الدولة. لقد نظرت في مدائح العكوك، فأعجبني ما نظمته في مدح حميد الطوسي، فقد اشتملت مدائحه كل جوانب الخير التي يمدح عليها وبها رجل مثل الأمير حميد الطوسي، واستوقفني ذلك، حتى رأيت أن أقيم صلب بحثي هذا حول «صورة الممدوح حميد الطوسي عند علي بن جبلة»، والتي شكلت عنده ظاهرة تستحق أن يقف الباحثون عندها، ويمعنوا فيها النظر والتأمل، خاصة أنني لم أعتثر على دراسات سابقة حول هذا الموضوع. وكان من أعمده هذه الظاهرة للصورة المدحية، تركيز الشاعر في مدحه للطوسي على ثلاثة جوانب، وهي جوده وكرمه، ومجده وسؤدده، والجمع بينهما في قصائد أو أبيات من شعره.

وقد جاء هذا البحث في قسمين، تناول القسم الأول الدراسة الموضوعية للصورة المدحية، وتناول القسم الثاني الدراسة الفنية التي تحدثت فيها عن الصورة الفنية في لوحات الشاعر المختلفة والصور الحسية، والطباق والمقابلة، والتكرار.

* هو «علي بن جبلة بن عبد الله الأنباري (وقيل الأنباري)، ويكنى أبا الحسن، من أبناء الشيعة الخراسانية، من أهل بغداد وبها نشأ، ولد بها ضريراً، استنفذ شعره في مدح أبي دلف العجلي، وأبي غانم حميد الطوسي، طلبه المأمون فهرب وتوارى حتى مات؛ لأنه مدح القواد وتأخر في مدحه والإشادة به (1)، لقب بالعكوك ومعناه القصير السمين، ولد سنة 160هـ (2)، وتوفي سنة 213هـ (3)، وهو شاعر مشهور، أحد فحول الشعراء المبرزين، حسن الإنشاد، وكان أسود أبرص، وهو من الموالي (4). ولقبه الأصمعي بالعطوك ومعناها: القصير السمين؛ وذلك حين رأى إقبال الرشيد عليه (5).

** هو الأمير الطوسي: حميد بن عبد الحميد، الأمير أبو غانم الطوسي، ممدوح العكوك، مات يوم عيد الفطر سنة 220هـ (6)، وهو من كبار قواد المأمون العباسي، كان جباراً، فيه قوة وبطش، وكان المأمون يندبه للمهمات (7).

هذا ما مكنني الله منه في هذا الجانب من شعر علي بن جبلة، فإن كنت وفقت في ذلك فله الفضل والمنة، وإن كنت غير ذلك فلي أجر المحاولة والاجتهاد، والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول:

الدراسة الموضوعية:

1. الصورة الشعرية العامة للممدوح حميد الطوسي:

أعرض الصورة العامة هنا مرتبة بحسب ورودها في قصائد الديوان؛ وذلك نظراً لكثافة الصور وتعددتها وانتشارها في ديوانه:

- صورة الجود والكرم عند حميد الطوسي: أجد الشاعر «علي بن جبلة» يمدح «حميد الطوسي» في أول رمضان، ويركز على جوده وكرمه، فيقول: (ص: 30)*

جوده أظهر السماحة في الأر ض وأغنى المقوي على الإقواء

ومنها:

صاغه الله مطعم الناس في الأر ض وصاغ السحاب للإسقاء

يقدم الشاعر علي بن جبلة صوراً مميزة قلماً يظهر لها مثيل في الشعر العربي، وخاصة لممدوح الشاعر المفضل «حميد الطوسي»، وإن نافسه أحياناً «أبو دلف»، لكنه لم يصل إل مرتبة حميد الطوسي، فأول صورة للجود والكرم وصف بها الشاعر ممدوحه، هي بأن جعل الشاعر جود حميد يغطي الأرض جميعها، حتى عم السرور والفرح، وسادت البشاشة والسماحة الناس جميعاً. وصوره الشاعر في الثانية بأن الله - عز وجل - قد خصه بإطعام الناس في الأرض، وسخر السحاب لإسقائهم، وبذلك يكتمل النعيم عليهم.

وقوله (ص: 39):

أيا ذا الجود فاسلم ما جرت حُقب إلى حُقب

وصف الشاعر (العكوك) حميداً بسمه لازمته حياته، بأنه ذو الجود، أي صاحب الجود والكرم، داعياً الله له بأن يعيش سليماً معافى أبد الدهر، ومهما تعاقبت الحقب والسنون.

وعندما ركب حميد يوم عيد في جيش عظيم، قال الشاعر (ص: 41-42)

ولولا حميد لم تبلج عن الندى يمينٌ ولم يدرك غنى كسب كاسب

* نظراً لتكرار الأخذ من الديوان، فسوف أكتفي بذكر الصفحات التي أخذ منها فقط.

ومنها:

ذهبت بأيام الندى فاردا بها وصرمت عن مسعاك شأو المطالب

في البيت الأول يحصر الشاعر صورته بأسلوب الشرط، فلولا «حميد الطوسي» لم يظهر الندى والكرم على يمين رجل، ولم يبلغ درجة الغنى إنسان مهما كسب، وفي الثاني يخاطبه (بتاء الخطاب)، بأنه لم يجارك أحد بجودك وكرمك مهما بذل الآخرون وجدوا في مسعاهم. وقوله (ص: 43):

والجود في كف غيره خشنٌ وهو بكفيه لينٌ تتسرب

وكأن الشاعر هنا يريد أن يقول: إنه لا يليق الجود إلا بك، فالجود خشن في يد غيرك، أي لا قيمة له، وكأنه يصدر من أناس لا تجود أنفسهم به، ولكنه بكفيك كجريان الماء السهل اللين، الذي يصدر من نفس راضية هادئة تحب الجود والكرم والعتاء. وقوله:

أفنت مساعيه حساب العدّ (ص: 53)

أي أن مكارمه وعتاءه لا يحصى ولا يعد، وهو دلالة الكثرة، بل والمبالغة في جوده وكرمه.

وقوله يمدح حميداً في يوم نيروز (ص: 60-63):

لو حمى الدنيا حميدٌ لم يكن فيها فقير
ملك كلتا يديه بعطاياه دور

ومنها:

وكفاه أنه يمُّ تساميه البحور
بيد تنهّل خلفي من فتحي وتبير

ومنها:

يقلق المال عليها وبها تشجى الدثور
كدر الناس وصا في النيل ما فيه كدور

ومنها:

وعجول بعطايا وعلى الرّوع قثور
ما أعز الله جارا بسواه يستجير
يا أبا غانم الغنـ م على من يستمير

حوت هذه القصيدة مجموعة من صور المدح لجود «حميد الطوسي» وكرمه، فحميد لو كان هو المسيطر على الدنيا، أو المسؤول عنها، وكانت تحت إمرته، لما وجدت فيها فقيراً؛ لأن كرمه سيغطي الجميع، فهو ملك يجود للناس ويعطي بيديه عطايا لا تنقطع ولا تنفذ، ثم يصور كفي حميد كالبحر جوداً وكرماً، لا تجاربه البحور، كما يصور يده وهي تبذل المال والعطايا باليد التي تحلب ضرع الشاة أو الإبل، فإما أن تحلب الطعام والري إذا حلبت، وإما أن يكون الجوع والعطش إذا لم تحلب، ولكثرة ما كان يعطي حميد أصبح المال في كفه قلق وفي حيرة، أين يذهب؟ ولمن يذهب؟ وكيف يذهب؟؛ لأنه لا يستقر في كفه، بل ينتقل إلى غيره، وبذلك تعيش الأموال في حزن وأسى وعدم استقرار؛ لفراقها كف حميد، وفي هذه الصورة لجأ الشاعر إلى التشخيص ليزيد من جمال صورته، وختاماً يصور الشاعر الناس الذين لا يحصلون على عطاياهم وأموالهم بأنهم كدرون وليسوا راضين، وبأن حميداً عجول بالعطايا، وليس بالجبان الخائف، وجاره لا يستجير إلا به، والفوز لمن يطلب من عطاياها، فهو لا يردها عمّن يطلبها، ومنها:

وندى كفيك بحر منه تنشق البحور
وقليل من أياد يك على الناس كثير

وتأتي الصورة الأخيرة التشبيهية بأن جود كفيه كالبحر، وهذا البحر تنشق منه بحور أخرى، وفيها دلالة على كثرة جوده وكرمه، وهو ما أبانه في البيت الأخير. وقوله: (ص: 74)

دجلة تسقي وأبو غانم يطعم من تسقي من الناس

قال حميد الطوسي لعلي بن جبلة: وما عساك أن تقول فيّ بعد ما قلته في أبي دلف؟ فقال: قد قلت فيك خيراً من ذلك فأنشده هذه الأبيات التي مطلعها البيت المذكور آنفاً، فقال حميد: قد أجدت، ولكن ليس هذا مثل ذلك، ووصله⁽⁸⁾. وأقول هنا لو لم يقل الشاعر في جود «حميد الطوسي» إلا هذا البيت لكفاه، فهو يعرض صورة جميلة مبالغاً فيها، ولكن هذه المبالغة زادت الصورة جمالاً وأناقة، معلوم أن الإنسان يحتاج عند طعامه إلى السقيا، فلو كان نهر دجلة يسقي الناس، وأبو غانم (الممدوح) يطعم من تسقيه دجلة لتساويا. ومن قوله يرثيه: (ص: 81)

ولما انقضت أيامه انقضى العلا وأضحى به أنف الندى وهو أجدع

جعل الشاعر الندى أو الكرم مرتبطاً بحميد الطوسي، فعندما ذهب أيامه، زالت أيام الجود والكرم، وأصبح الندى لا عز له ولا وجود. والصورة الاستعارية التي خلعتها الشاعر

على الندى، هي صورة شبه فيها الندى الذي فقد، كالناقة التي جدع أنفها، حيث أصبحت لا قيمة لها، ولا جمال فيها. ومنه قوله: (ص: 92)

تكفل ساكني الدنيا حميداً فقد أضحوا له فيها عيالا
كأن أباه آدم كان أوصى إليه أن يعولهم فعالا

وأي مبالغة أعظم من صورة الجود والكرم التي جعلها الشاعر لصاحبه حميد، فكل من على الأرض هم عياله، ومسؤول عن الإنفاق عليهم، كأن آدم أبا البشر أوصاه أن يعول عياله فقبل هذه المسؤولية وتكفل بعيالتهم. ومن قوله: (ص: 94)

لا ترى فيهم مقلأ يسأل المثرى فضولا
جاد بالأموال حتى علم الجرد البخيلا

صورة الكرم وصلت إلى أن أغنى الناس حميد فلا ترى مقلأ يطلب مالاً، حتى بلغ من كثرة جوده وعطاياه أن تعلم البخيل الجود فصار جواداً. ومن قوله: (ص: 99)

أعطيت حتى لم تجد لك سائلاً وبدأت إذ قطع العفاة سؤالها

لكثرة ما أعطيت لم تجد من يسأل العطاء، فلم يبق معوز أو محتاج يسأل، فقد أغنيت الناس جميعاً. وقوله: (ص: 105)

إنما الدنيا حميد وأيديه الجسام
فإذا ولي حميد فعلى الدنيا السلام

وهي صورة تشتمل على مبالغة في الوصف، فقد شبه الشاعر الدنيا بحميد وكرمه، أي مساوية لحميد وعطائه وجوده، وكأنه لا يوجد في الدنيا غيره، فإذا ولي ذهب الجود والعطاء من الدنيا. وقوله: (ص: 107)

إن أبا غانم حميداً غيث على المعتفين هامي

لقد شبه الشاعر حميداً بأنه كالغيث المنهل الهائل، الذي يسقي كل من يحتاجه، أي أن جوده كالغيث الغزير يصل إلى كل المحتاجين. وقوله: (ص: 113)

ملك يقتني المكارم كنزاً وتراه من أكرم الفتيان

يجعل الشاعر من حميد بأنه ملك، ولكن هذا الملك كنوزه هي المكارم، والفضائل بما فيها جوده وعطاياه، بل هو من أكثر الناس جوداً وكرماً.

ومنها:

أريحي الندى جميل المحيّا يده والسماء معتقدان
وجهه مشرق إلى معتفيه ويداه بالغيث تنفجران

يقدم الشاعر هنا صورة مشرقة لحميد الطوسي، فهو عندما يجود ويعطي، يكون جوده وعطاؤه بنفس راضية مطمئنة، ووجهه جميل مشرق، ويكون جوده بسخاء كبير، حتى يصل جوده عنان السماء، فكأن يده موصولة بالسماء جوداً وكرماً، وكأن يده تنفجران من ينابيع الغيث عطاء وسخاء.

ومنها:

وإذا ما هززه لنوال ضاق عن رحب صدره الأفقان
غيث جذب إذا أقام ربيع يتغشى بالسيب كل مكان

الصورة هنا تتمثل بأنك إذا حركته للعطاء، كانت حركته المتمثلة بجوده وعطائه لا تتسع لها السماء والأرض؛ لقوتها وشمولها، فهو غيث يغيث الأرض المجدبة فيحولها إلى ربيع يعم كل مكان، أي أن عطائه يغطي كل مكان يحتاج إليه.

ومنها:

قد جعلنا إليك بعث المطايا هرباً من زماننا الخوان
وحملنا الحاجات فوق عناق ضامنات حوائج الركبان
ليس جود وراء جودك يُنتا ب ولا يعتفى لغيرك عاني

أرى أن الشاعر هنا يريد أن يوسع الصورة، ويظهر «حميد الطوسي»، بأنه رجل الملمات الصعبة، فهو في الزمن الصعب يلجأ إليه الناس مطايا وركباناً؛ ليقضي حوائجهم، ويمدهم بعطاياه، فليس وراء جوده جود يذكر، ولا يقصد المحتاجون غيره في أزمانهم.

- صورة المجد والجاه والسؤدد عند حميد الطوسي:

والصورة هنا تأتي موزعة بحسب الموضوعات التالية: (ص: 30)

■ صورة الحسب والنسب: يقول الشاعر في مدح حميد الطوسي: (ص: 30)

بحميد وأين مثل حميد فخرت طييء على الأحياء

وقوله: (ص 31):

لولا حميد لم يكن حسب يُعدّ ولا نسب
يا واحد العرب الذي عزت بعزته العرب

وقوله: (ص 40):

تناهت بك قحطان إلى الغاية والحسب
ففاتت شرف الأحياء ء فوت الرأس للعجب

وقوله: (ص 61):

صامتني فرع المجد د وزكته البحور

وقوله: (ص 87):

وقحطان تبهى به وتبهى به خندف
وتُضحى به طيء على غيرها تُشرف

وقوله: (ص 62):

ملكته على العباد معدُّ وأقرت له بنو قحطان

يعرض الشاعر صور ممدوحه حميد الطوسي على لوحة المجد والجاه والسؤدد، حيث جعل صورها مقسمة بين عدة لوحات جزئية، جاءت أولها تختص بحسب الممدوح ونسبه، فقد جعل الشاعر حميداً كريماً من نسل الكرماء، من أبناء العائلات والعشائر والقبائل المجيدة، التي لها تاريخ مشرف في النسب والمكانة، فجعل نسب حميد يصل إلى «طيء»، التي افتخرت به على الأحياء، وشرفت به على سائر القبائل، ويمتد إلى «قحطان»، التي أقرت بما ملكته به «معدُّ» على العباد، فقحطان هي غاية نسبه وحسبه، وافتخرت به على غيرها، وهو «صافي» المجد، وتبهى خندف، وهكذا فهو سليل العز والجاه والسلطان، والشرف والمجد والسؤدد، والنسب العالي الكريم، وبذلك استطاع الشاعر أن يصور ممدوحه بأنه صاحب المكانة السامقة، التي تفوق بها على غيره في نسبه وشرفه وجاهه...

■ صورة الملك: ومن قول الشاعر في هذه الصورة (ص: 61)

بك ركن الأرض يرسو ورحى الملك يدور

وقوله: (ص 93):

ملك لم يجعل اللأ ه له فيهم عديلا

وقوله: (ص 111):

أصبحت للملك عريناً تقوم به يوم الكريهة جدّاع العرانيين

وقوله: (ص 113):

ملكته على العباد معدُّ وأقرت له بنو قحطان

وضمن هذا المحور يصور الشاعر حميد الطوسي بأنه ملك لا شبيه له في الدنيا، فملكه وجاهه يعدل ركن الأرض ويوازيه، ثم يصوره كالمملك العرنين القوي، الذي يجدع أنف كل من يقف في وجهه، فهو قد ملكته «معدُّ» على العباد، وأقرت بهذه السيادة والزعامة «بنو قحطان».

■ صورة حرب حميد وسلمه: قال (العكوك) يمدح حميداً الطوسي في حربه وسلمه (ص: 38):

إذا سالم أرضاً غـ نيت أمانة السرب
وإن حاربها حلت بها راغية السقب
وقوله: (ص 39):

وردّ البيض والبيض إلى الأغماد والحجب
فكم أمنت من خوف وكم أشغبت من شغب
وقوله: (ص 40):

وكم أصلحت من خطب وكم أيّمت من خطب
وقوله: (ص 41):

كأن سمو النقع والبيض تحته سماوات ليل أسفرت عن كواكب
وقوله: (ص 61):

وركوّب ثبج الخط عة يخشاها الجسور
ضمن الأرض حميداً فهو للأرض خفير
وأبا الأمن إذا ضا قت من الخوف الصدور
وقوله: (ص 62):

رب ملتف السرايا غره منك الغرور
قدته بالخيّل قوداً يوم قود الخيل زور

وقوله: (ص 80):

إذا ما تردى لأمة الحرب أرعدت
وأسفر تحت النقع حتى كأنه
حشا الأرض واستدمى الرماح الشوارع
صباح مشى في ظلمة الليل طالع

وقوله: (ص 99):

حيدى حياذ فإن غزوة جيشه
فرجت سدفتها بوجهك معلماً
ضمنت لجائلة السباع عيالها
وجعلت عالية الرماح ذبالها

وقوله: (ص 111):

لقد مننت على الدنيا وساكنها
طويت كل حشا منها على أمل
بظل أمن بسيط غير ممنون
إلى قرينة خوف منك مقرون
من لم يكن منك موصولاً إلى سبب
لم ينزل الأرض إلا منزل الهون

وقوله: (ص 113):

فإذا سار بالخميس لحرب
ما نبالي إذا عدت المنايا
كل عن نص جريه الخافقان
من أصابت بكل كل وجران

وقوله: (ص 111):

أصبحت للملك عريناً تقوم به
يوم الكريهة جداد العرائن

لعل هذه اللوحة هي أطول وأكبر لوحاته في هذا الباب، والشاعر يحاول أن يركز على صورة ممدوحه في الحرب والسلام، فهو في الحرب ينشر الرعب والخوف في كل مكان، وكم أيم من النساء، فالسيوف تبدو وسط النقع ليلاً أسفر عن كواكب، وهو حامي الأرض، وناشر الأمن فيها، فكم هزمت من الجيوش والسرايا، وقدت الخيول إلى النصر، وعندما تلبس لباس الحرب ترتعد حشا الأرض خوفاً، وسالت الدماء على الرماح، وتحول النقع والظلام إلى صباح مشرق، وقد ضمن جيشه لأبناء السباع ما تحتاجه، وأصبح له مكانته العالية في المعركة، وجعل لنفسه علامة الشجعان والفروسية، وحميد كذلك عندما يسير بجيشه لا يستطيع أحد اللحاق به، ونحن (الشاعر) لا نهتم لخوضك للمعارك، فتكاد المنايا تخطئك ولا تصيبك، وأصبحت للملك صاحبه وحاميه، تجدع أنوف أعدائك إذا لزم الأمر.

أما صورة «حميد الطوسي» في السلم، فهو الذي يجلب الخير، وينشر الأمان والطمأنينة، حيث حل، فبأمن الناس على أنفسهم، فلا يخافون أو يجزعون، وهو الحامي والمدافع عن الأرض وساكنيها ضد المعتدين، حتى وصفه الشاعر بأنه أبو الأمن إذا ضاقت الأمور وامتلات به الصدور، وقد نشرت الأمن وبسطته يا حميد على الأرض

بطريقة دائمة غير منقطعة.

■ هو الجامع ومفزع الأمة:

وقوله: (ص 38):

حميد مفزع الأ
ممة في الشرق وفي الغرب
كأن الناس جسم وهـ
و منه موضع القلب
ومنها: (ص 39):

غدا مجتمّع القلب
له جند من الرعب
ومنها: (ص 39):

فيا فوز الذي والى
و أنت الجامع الفار
ويا بوّس أخي الذنب
ق بين البعد والقرب
بك الله تلاقى النا
س بعد العثر والنكب

يصور الشاعر في هذه اللوحة حميداً بأنه الرجل الذي تفزع إليه الأمة، ويأتيه الناس وقت الشدة، ثم يشبهه بالقلب، ويشبهه الناس بالجسم الذي يحوي هذا القلب، حتى أصبح كالقلب في كل أمر من أمور الناس، حتى أخذ الناس يحسبون له كل حساب، وكأن له جند من الرعب على سبيل الصورة التجسيمية، فمن والاه كان فائزاً فرحاً، ومن عاداه كان يائساً شقيماً، ثم يخلع عليه الشاعر صورة أخرى بأنه الجامع لكل خير، والمفرق لكل شر في البعد والقرب، أي على كل حال من أحواله وأحوال الناس، ثم هو الذي عليه يتلاقى الناس بعد تعرضهم للعثرات والنكبات والمصائب، وبعد كل هذا فأى شخصية تجمع بين مفزع الأمة وموضع القلب، ومجتمع القلب والجامع الفارق، ومن يتلاقى عليه الناس، فهي شخصية قوية عظيمة لها مكانتها في المجتمع.

■ هو صاحب المجد العالي:

(ص 62):

أنت للصبح ضياء
وإلى مجدك ينمى
ليس للصبح نكير
كل مجد ويحور
ومنها: (ص 63):

كل ذي مجد طويل
يرتق ما يفتق أعداؤه
عند مسعاك قصير
وليس يأسوا فقهه آسي

وقوله: (ص 74):

والناس جسم وإمام الهدى رأس وأنت العين في الرأس

وقوله: (ص 86):

حميد أبو غانم له الشرف الأشرف
مكارم وتنتمي وأمواله تتلف

وقوله: (ص 94):

وبنى الفخر على الفخر رر بناء مستطيلا
وما تعمدت فيك وصفاً إلا تقدمته أمامي

وقوله: (ص 107):

فقد تناهت بك المعالي وانقطعت مدة الكلام
أجدُّ شهراً وأبل شهراً واسلم على الدهر ألف عام

أما الصورة المدحية الأخرى فأستطيع أن أضعها تحت مسمى «صاحب المجد العالي»؛ لأن الشاعر صور حميداً بأنه كضياء الصباح في شهرته وقيمته، وأن مجده وسؤده يعزى إليه كل مجد وسؤد، فأى صاحب مجد ومكانة لا قيمة له عند مقارنته بمجد حميد، وأن ما يصلح من إساءة الأعداء لا يستطيع أحد أن يصلح مثله، ثم يشبه ممدوحه بأنه عين الرأس للناس الذين هم جسم ورأسهم الخليفة، فهو صاحب الشرف الأشرف والأعظم، ومكارمه لا تنقطع، وإن ذهب أمواله فهي من أجل مكارمه وسؤده، وهو صاحب الفخر العظيم الذي يفخر الناس به، وكل وصف يصفه الشاعر يكون «حميداً» في المقدمة، فقد تناهت المعالي كلها إليه، بل وأبد الدهر؛ لأنه لا يقدم إلا الخير.

■ في موكبه وعيده (ص: 41):

وضاقت فجاج الأرض عن كل موكب أحاط به مستعلياً للمواكب

ومنها: (ص 41):

فكان لأهل العيد عيد بنسكهم وكان حميد عيدهم بالمواهب

في هذه اللوحة الصغيرة يصور الشاعر ممدوحه «حميداً»، وهو في موكبه يوم العيد، حيث كان موكبه أفضل من كل المواكب، حتى إن الأرض ضاقت -على سعتها- عن مثل موكبه العظيم، فإذا كان العيد عيداً لمن تعبدوا وأطاعوا الله، فقد كان حميد أيضاً عيداً آخر

بسبب ما قدم لهم من هبات وعطايا ومكرمات.

- صورتا الجود والكرم مع المجد والسؤدد: تندغم صورتا الجود والكرم مع صورة المجد والسؤدد مع بعضهما، ويأتي بهما الشاعر في أبيات مستقلة جامعة بينهما، فمن ذلك صورته في رمضان، قوله: (ص: 30):

ملك يأمل العباد نَدَاهُ مثل ما يأملون قطر السماء

أجد الشاعر «علي بن جبلة» يحاول أن يصور ممدوحه «حميد الطوسي» صوراً ممزوجة من الجود والكرم مع المجد والسؤدد، وجاء هذا الجمع ليزيد من تأكيد الصورة وفعاليتها، وبيان أهميتها، فهو هنا يصوره على أنه ملك في جاهه وسلطانه، يجمع إليها صفة الندى الذي يأمل الناس حصوله، كما يأملون نزول غيث السماء، والغيث يكون الناس دوماً في شوق إليه كشوقهم لجود حميد وسؤدده.

وقوله: (ص 39):

فأنت الغيث في السلم وأنت الموت في الحرب

وقوله: (ص 39):

بإقدامك في الحرب وإطعامك في اللزب

والشاعر هنا يصور ممدوحه في حربه وكرمه، بأنه يقدم في المعركة دون هيبة أو وجل، ويطعم بسخاء وقت الشدة والجوع، فهو يجلب لأعدائه الموت، ويأتي بالغيث والخير للناس في وقت السلم، أي أنه رجل مقدم شجاع كريم في حربه وسلمه.

وقوله: (ص 52):

إلى حميد مستراح الرفد مُحرز إرث الحمد واسم الحمد

وقوله: (ص 60):

سحابة تغني وأخرى تردي كالدهر يعدو مرة ويعدي

وصورة أخرى لحميد، لجوده وسؤدده وشجاعته، فهو مستراح الرفد، أي كالمكان الذي يأتيه الناس طلباً لجوده وعطائه، ويستريحون له ولما يقدمه لهم، وهو الذي يحرز إرث الحمد والشكر من قبل الناس، حيث ورث الحمد والمجد أباً عن جد، ثم شبهه الشاعر بالسحابة التي تغيث، وبالسحابة التي تغرق الناس وتهلكهم، والأمر بذلك كالدهر الذي قد يأتي بالخير أو بالشر.

وقوله: (ص 60):

أريحي منهب الما ل وبالسيف شتور

وقوله: (ص 74):

أعدّ للمعروف أمواله وسيفه في حلبة الباس

وقوله: (ص 94):

صار للخائف أمنأ وعلى الجود دليلا

ثم يصوره الشاعر بأنه في جوده وكرمه أريحي يعطي ماله بسخاء عن طيب خاطر، وكالسيف القاطع الذي يقضي على أعدائه، فهو أعد أمواله للعطاء والجود، وجهز سيفه للحرب والشدة، وبذلك صار مصدر أمن للخائف، ومصدر الجود والكرم للجائع والمحتاج.

وقوله (ص: 107):

صوره الله سيف حتف وباب رزق على الأنام
يا مانع الأرض بالعوالي والنعم الجمّة العظام

ويصور الشاعر ممدوحه هنا بأنه كالسيف القاطع لأعدائه، وكمصدر الرزق والخير للبشر، فهو الذي يحمي الأرض بسلاحه، ويقدم النعم والعطايا الكبيرة لطالبتها.

وقوله (ص: 111):

حميدُ يا قاسم الدنيا بنائله وسيفه بين أهل النكت والدين

ومنها:

أنت الزمان الذي يجري تصرفه على الأنام بتشديد وتليين
لو لم تكن كانت الأيام قد فنيت والمكرمات ومات المجد مذ حين

ومنها:

صورك الله من مجد ومن كرم وصور الناس من ماء ومن طين
نهدي لك المدح موزوناً محبّره وتكسبنا عطاء غير موزون

ويتابع الشاعر «علي بن جبلة» تصوير ممدوحه، بأنه قاسم الدنيا بعطائه وسيفه، أي أنه لشجاعته وكرمه كأنه يواجه الدنيا بذلك، وهو كالزمان الذي يعم خيره وبأسه على الأنام جميعاً، فلولا لزال الجود والبأس من الزمن.

وقوله (ص: 113):

خلقت راحتاه للجود والبأ
س وأمواله لشكر اللسان

ومنها:

جعل الدهر بين يوميه قسيم
من يعرف جزل وحرّ طعان

يصور الشاعر ممدوحه من حيث جوده وبأسه، بأن يديه قد خلقهما الله - عز وجل -
لشيئين هما: الجود والشجاعة، فهو جواد كريم، وذو بأس وشجاعة وقوة، حتى إنه قسم
الدهر على يومين، يوم للكرم، ويوم للحرب والقتال.

القسم الثاني:

الدراسة الفنية:

1.2 الصورة الفنية:

إن الشاعر يرسم صورة فنية بكلماته وألفاظه، مستخدماً التعبيرية الحقيقية والمجازية
والمحسنات اللفظية والمعنوية، ينظمها على قرطاسه كما انتظمت في أفكاره؛ لذلك فالصورة
الشعرية هي الشكل الفني الذي تتخذه الألفاظ والعبارات بعد أن ينظمها الشاعر في سياق
بياني خاص ليعبر عن جانب من جوانب التجربة الشعرية الكاملة في القصيدة. فالألفاظ
والعبارات هما مادة الشاعر الأولى التي يصوغ منها صورته الشعرية. فالصورة الشعرية
أداة الشاعر الفنية يعبر بها عن تجربته، لذلك فهي سمة بارزة من سمات العمل الأدبي، وهي
إحدى المكونات الأصلية لبناء القصيدة، ولا يخلو عمل شعري من التصوير. والصورة وسيلة
ينقل بها الشاعر أفكاره، ويصيغ بها خياله فيما يسوق من عبارات وجمل، فالأسلوب مجال
ظهور شخصية الشاعر، وفيه يتجلى طابعه الخاص.

ركز الشاعر «علي بن جبلة» صورته في ممدوحه «حميد الطوسي»، على الجوانب التي
تحدثت عنها في القسم السابق، والخاصة بجوده وكرمه، وشجاعته وحره ومجده وسؤده،
وجمعه بينهما في أشعاره، وقد كان للصورة الفنية دورها، البارز عند الشاعر، في إظهار
جوانب المديح التي ركز عليها الشاعر عند ممدوحه، فالشعر «جنس من التصوير»⁽⁹⁾،
و«شأن القصيدة كشأن الصورة»⁽¹⁰⁾.

ولعلّ الشاعر اتخذ من الصورة أداة الخيال ووسيلته، ومادته المهمة التي يمارس بها
ومن خلالها فاعليته ونشاطه⁽¹¹⁾، وأجد الشاعر قد أعجب إعجاباً كبيراً بشخصية «حميد

الطوسي»، فهو يجد فيها المثال في الجود والكرم، والقُدوة في الحرب والشجاعة والإقدام، وبذلك يستحق أن يكون من أهل المجد والجاه والسلطان، ووصل به الإعجاب إلى أن ملك عليه عقله ومشاعره، فلذلك جاءت صورته الشعرية التي عمل على تركيبها وإبرازها، لتكون إعادة إنتاج عقلية لتجربة عاطفية،⁽¹²⁾ عمد الشاعر إلى إظهارها في شتى مناطق الصورة الشعرية في شعر المديح لممدوحه.

والصورة الشعرية عند الشاعر بشكل عام، كانت هي الصفة المسيطرة للخطاب الشعري، ذلك بأن كثيراً من مكونات اللغة الشعرية قابلة للتغير والتطور، ولكن الصورة تبقى المبدأ الثابت في القول الشعري⁽¹³⁾، التي يستطيع الشاعر من خلالها أن يصور ما يعتمل في عقله وإحساسه من صور لممدوحه، حتى يظهرها بالشكل المناسب، عملاً برأي «شوقي ضيف»، الذي يرى أن الوظيفة الأصلية والأساسية للتشبيه هي التصوير والتوضيح، وذلك بالانتقال من شيء إلى شيء آخر يشبهه ويشاكله، يعبر به الشاعر عن معنى في نفسه، وكلما كان أبعد وأغرب كان أروع وأجمل⁽¹⁴⁾.

2.2 الصورة الشعرية الفنية في لوحة «الجود والكرم» عند حميد

الطوسي:

لقد كثف الشاعر من صورته الفنية في قصائده المدحية لحميد الطوسي، ونوع في هذه الصورة، فجاء بها على سبيل المبالغة والتشبيه البليغ، والاستعارة والتشخيص والتجسيم، والتشبيه التمثيلي، مما جعل الصورة عنده ترتدي ثياباً ملونة بكل ألوان الجمال، رغم بساطة الصياغة التعبيرية التي صاغ بها صورته هذه.

فالمبالغة هي: «بمعنى الإفراط في وصف الشيء بالممكن القريب وقوعه عادة، والإفراط فيها يضيف للمعنى ظلالاً تطالعنا من خلال هذه الصورة التي لونها المبالغة تلويحاً يرفعها في البلاغة إلى ذروة الإعجاب»⁽¹⁵⁾، أما الإغراق فهو «الوصف الممكن وقوعه عقلاً لا عادة»، أو هو «الإفراط في وصف الشيء بما يمكن عقلاً ويستبعد وقوعه عادة»⁽¹⁶⁾، وإني لأجد الشاعر «علي بن جبلة» قد وصل في مدح ممدوحه حميد الطوسي إلى حد المبالغة، بل إلى حد الإغراق في كثير من مواطن مدحه، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله (ص: 30):

ضِرِّ وصاغ السحاب للإسقاء

صاغه الله مطعم الناس في الأر

وقوله (ص: 41):

يمين ولم يدرك عن كسب كاسب

ولولا حميد لم تبلج عن الندى

وقوله (ص: 43):

والجود في كف غيره خشن وهو بكفيه لين سرب

وقوله (ص: 74):

دجلة تسقي وأبو غانم يطعم من تسقي من الناس

وقوله (ص: 81):

ولما انقضت أيامه انقضى العلا وأضحى به أنف الندى وهو أجدع

وقوله (ص: 105):

إنما الدنيا حميدٌ وأيديه الجسم

وقوله (ص: 113):

ملك يقنني المكارم كنزا وتراه من أكرم الفتيان
غيث جذب إذا أقام ربيع يتغشى بالسَّيب كل مكان

وهكذا تتوالى صور الجود والكرم لحميد الطوسي عند شاعره، بحيث يرفعه إلى درجات سامية من المبالغة والإغراق في التصوير والتوصيف، فحميد عند الشاعر هو الصورة المضيئة للجود والكرم، فحميد مطعم الناس في الأرض، والسحاب يسقي الناس، وهي صورة جميلة فيها من الإغراق في التصوير والمبالغة الشيء الكثير. ولولا حميد لم نجد الندى (الكرم) يظهر للناس أو يدركه أحد، والجود في كف غيره خشن بطيء قليل، ولكنه في كفه لين سهل للعطاء، ولعل البيت الأول (صاغه الله...) والبيت الرابع (دجلة تسقي...) ضمن هذه اللوحة يصل الشاعر في تصويره لجود حميد وكرمه إلى حد الغلو، الذي هو امتناع المدعى عقلاً وعادة⁽¹⁷⁾، فالشاعر بالغ في وصف جود الممدوح وكرمه، بل وأغرق في ذلك وغالى، عندما جعله بأنه من صنع الله - عز وجل - وبأن الله جعله مطعم الناس في أرضه، والسماء بسحابها هي التي تسقي، فالإطعام عليه، والسقيا على سحاب السماء، ودائماً الطعام يحتاج إلى سقيا، وبذلك يحصل التكامل في جانبي الصورة، وكذلك الأمر في قوله (دجلة تسقي...)، فنهر دجلة يسقي من يطعمهم حميد، فحميد يوازي في كرمه نهر دجلة.

ثم يبالغ الشاعر في أبياته الأخرى، عندما يصور أن الجود والكرم انتهى بانقضاء حياة حميد ووفاته، وكأن الكرم عاش مع حميد، وزال بزواله، ثم يغالى الشاعر عندما وازى الشاعر ووازن بين الدنيا وحميد، وجعل كلاً منهما يوازي الآخر ويوازنه ويقابله، فهو الملك

الذي يملك كنوز الكرم، وهو الغيث والربيع في جوده وكرمه أيضاً.

ويلجأ الشاعر إلى التشبيه البليغ لتصوير جود ممدوحه وكرمه، ولعل هذا النوع من التشبيه فيه من المباشرة والتقريب ما يزيد من جمال الصورة وتقريبها من ذهن المتلقي، ويزيد من قبولها لديه وإعجابها في مخيلته، ومن بين الأمثلة على هذا النوع قول الشاعر: (ص: 63)

وندى كفيك بحر منه تنشق البحور
وقوله (ص: 105):

إنما الدنيا حميدٌ وأيديه الجسام
وقوله (ص: 107):

إن أبا غانم حميداً غيث على المعتفين هامى

إن هذه الصور البليغة التي ساقها الشاعر في تصوير حميد وكرمه، جاء بها الشاعر ليجعل من الجود والكرم صفة لازمة وأكيدة، تلازم الشاعر في حياته، لا تفارقه كظله، فجوده بحر، والدنيا حميد (لا أحد فيها غيره)، وحميد غيث، إلى غير ذلك مثل هذه الصور الواصفة لهذه الصفة الكريمة والنبيلة، والتي لا يتصف بها إنسان إلا وقد رفعت شأنه، وأعلت مقامه ومكانته، ويلجأ الشاعر إلى التشبيه التمثيلي، «وهو تشبهي يعتمد على وجه الشبه المنتزع من متعدد، وهو أبلغ من غيره؛ لما يحتوي عليه وجهه من التفصيل الذي يحتاج إلى إمعان فكر وتدقيق نظر»⁽¹⁸⁾. ولا يغفل الشاعر عن التشبيه التمثيلي ليلون لوحته هذه به، فيقول مثلاً: (ص: 113)

أريحي الندى جميل المحيا يده والسماء معتقدان
وجهه مشرق إلى معتفيه ويداه بالغيث تنفجران
وقوله:

وإذا ما هزرته لنوال ضاق عن رحب صدره الخفقان
غيثٌ جَدْبٌ إذا أقام ربيع يتغشى بالسيب كل مكان

وأجد الشاعر في هذه الأبيات يجمع مجموعة من الصور، حتى يزيد من جمال لوحته التصويرية، فيصف ممدوحه بأنه يقدم جوده وكرمه للناس، وهو يتصف برحابة الصدر وسعته، ميتسماً دون أن يُشعر من يعطيه بأي ضيق أو سوء، وهو في هذه الصورة يتعانق مع السماء في رحابتها وسعتها وجمالها، ويكمل هذه الصورة لتأكيد جمال المحيا بأن

وجهه مشرق عندما يقابل السائلين والمحتاجين، بحيث تتعانق هذه الصورة مع المقاربة بين جود يديه والغيث الذي تنفجر به يداه الكريمتان، ولعل الصورة العامة لهذين البيتين تتضح في باب المقاربة والموازنة بين صورة جمال المحيا وإشراق الوجه، وصورة يديه كغيث السماء الذي تجود به يداه، حيث وجه الشبه هنا يتجاوز الجمال والإشراق إلى علو المكانة والغيث المنهمر بجامع الإشراق لوجهه وجوده وكرمه.

أما الصورة التمثيلية الأخرى فهي صورة حميد عندما يطلبه محتاج، أو يسأله سائل، يكون كمن يتسع صدره لأفق السماء والأرض فرحاً بما سيجود به للآخرين؛ لأن حميداً غيث، وجوده غيث، كصورة الربيع الذي يصل خيريه وعطاؤه إلى كل مكان أو محتاج، ولعل الصورة الحركية هي التي تحرك الصورة في ذهن المتلقي من خلال بعض المفردات مثل: (هزرته، ضاق، الخفقان، أقام...)، وكأن الشاعر في مثل هذا النوع من التشبيه يكتف من صوره حتى يلون لوحته بأقصى ما يستطيع من الصور البديعة والجميلة، حتى تجد مكانها في نفس المتلقي على خير وجه وأكملة؛ لأن الصورة الشعرية تكتسب أهميتها من خلال كونها تشتمل على «نوع من التكتيف الشعوري الناتج عن تلاشي الأبعاد أو القيود الزمنية التي تفصل بين الأشياء» (19).

ويلجأ الشاعر إلى التجسيم في عرض صوره لممدوحه، والتجسيم هو نقل ما هو معنوي، إلى صورة المحسوس، أو تحويل المعنويات من مجالها التجريدي إلى مجال آخر حسي، ثم بث الحياة فيها، وجعلها كائنات حية تنبض وتتحرك، أو هو إضفاء صفات محسوسة على المعنويات، وهو كذلك إضفاء الماديات على المعنويات، ومنهم من يجعل الجسم عام لكل المحسّات والجسد خاص بالإنسان (20)، ويتضح هنا في مدح الشاعر لحميد الطوسي عندما قال على سبيل المثال: (ص: 43)

والجود في كف غيره خشن وهو بكفيه لين سرب
وقوله (ص: 63):

وندى كفيك بحر منه تنشق البحور
وقوله (ص: 113):

ملك يقتني المكارم كنزا وتراه من أكرم الفتيان
وقوله (ص: 81):

ولما انقضت أيامه انقضى العلا وأضحى به أنف الندى وهو أجدع

فقد جعل الشاعر في البيت الأول جود غير حميد الطوسي خشناً، وجود حميد ليئلاً سرباً، وكأن الجود أصبح عند الشاعر شيئاً مادياً ملموساً يتصف بالخشونة والليونة؛ للدلالة على سهولته ويسر تقديمه دون عناء أو تفكير، ثم شبه صورة جوده ونداه في البيت الثاني بأنه بحر؛ للدلالة على كثرته واتساعه، ثم يشبه مكارم حميد بأنها كنز ثمين يقتنى ويدخر، بعدها يشبه الشاعر الندى بأنه ناقة أو إنسان، له أنف يجده أو يقطع، للدلالة على قلته، أو أنه أصبح لا عز ولا وجود له. وهكذا فقد استطاع الشاعر أن يخلع على ممدوحه مجموعة من الصور إحدى أطرافها معنوي، والمقابل لها مادي. ولعل الشاعر يعمد إلى توظيف التجسيم؛ لأنه عنصر من عناصر تزيين الصورة، وهو كذلك وسيلة مهمة لتوضيح المعنى وجلائه (21).

وللتشخيص عند ابن جبلة، نصيب في مدحه لحميد الطوسي، والتشخيص هو بث الحركة والحياة في الجماد، أو خلع الحياة على المحسوسات الجامدة والظواهر الطبيعية الصامتة، أو هو إضفاء صفات إنسانية على المحسوسات والماديات، ومن بين الصور التي جاء بها الشاعر على سبيل التشخيص قوله: (ص: 30)

جوده أظهر السماحة في الأر ض وأغنى المقوي على الإقواء
وقوله (ص: 63):

يقلق المال عليها وبها تشجى الدثور
وقوله (ص: 113):

دجلة تسقي وأبو غانم يطعم من تسقي من الناس
وقوله (ص: 81):

قد جعلنا إليك بعث المطايا هرباً من زماننا الخوان

إن الشاعر في هذا اللون من الصور يعمد إلى توظيف ما يسمى بالتشخيص في صورته، فهو جعل الجود في البيت الأول كأنه إنسان يظهر السماحة ويغني المحتاجين، وفي الثاني صور المال كأنه إنسان يحس ويشعر ويقلق، وفي الثالث شبه نهر دجلة بإنه إنسان يقدم السقيا لمن يحتاجها، وفي الرابعة يصور الشاعر الزمان كأنه إنسان خائن يتصف بالخيانة، وهكذا أجد الشاعر أفاد من استخدام أسلوب المقابلات البلاغية التي جاءت كأساليب للتعبير عن الحركة في القصيدة، والتي كشفت عن حركة ملموسات ومرئيات ومسموعات في الصورة الشعرية، مما يشكل شبكة من الحواس المستخدمة في

رسم الصورة الشعرية (22).

3.2 الصورة الفنية في لوحة المجد والجاه والسؤدد:

تتعدد الصور الفنية في هذه اللوحة، وإن كانت أقل من لوحة الجود والكرم، التي سبق الحديث عنها، ويكاد جانب المبالغة مع الميل إلى الإغراق هو ما يطغى على هذه اللوحة، ومما قاله في ذلك:

(ص: 31):

لولا حميد لم يكن
يا واحد العرب الذي
حسب يعد ولا نسب
عزّت بعزّته العرب

(ص: 61):

بك ركن الأرض يرسو
ورحى الملك يدور

(ص: 111):

أصبحت للملك عرنيناً تقوم به
يوم الكريهة جدّاع العرانيين

(ص: 38):

إذا سالم أرضاً غـ
نيت أمانة السّرّب

(ص: 41):

وإن حاربها حلّت
وضاقت فجاج الأرض عن كل كوكب
بها راغية السّقب
أحاط به مستعلياً للمواكب

(ص: 80):

إذا ما تردى لأمة الحرب أرعدت
وأسفر تحت النقع حتى كأنه
حشا الأرض واستدمى الرماح الشوارع
صباح مشى في ظلمة الليل طالع

(ص: 99):

حيدي حياذ فإن غزوة جيشه
ضمنت لجائلة السباع عيالها

وأجد الشاعر هنا يبالغ عندما يصور حميداً بأنه لولا وجوده لم يعرف الناس الحسب والنسب، وهو واحد العرب، أي لا يوجد في أمة العرب غيره لتعزز العرب به، فحميد سبب العزة، وبه وإليه يمتد الحسب والنسب، وهي مبالغة تصل إلى حد الإغراق في الوصف لدرجة

تفوق توقع المتلقي وتصديقه، وهو هنا يكون قد وصل على مشارف الغلو في التصوير والتشبيه؛ لأن الغلو هو درجة فوق المبالغة والإغراق، وحتى أن هذا الأمر يتكرر في الأبيات التالية من هذه اللوحة، وذلك عندما وصف «علي بن جبلة» ممدوحه بأنه هو الضامن الحارس والحامي للأرض، فهو سبب استقرار الأرض والملك، بل الملك لا يسير بغيره، فهو قائده ومسيره، وهو العرنين السيد القائد له، وإذا سالم أهل الأرض شعروا بالأمن والسلام، وإن حاربهم نزل بهم الخوف وعدم الطمأنينة. ثم يكرر الشاعر مبالغته في وصفه لممدوحه في ثوب من الإغراق والغلو، عندما جعل صورة حميد وهو يرتدي لأمة الحرب وبزته، فينزل الخوف كالرعد على أهل الأرض، ولو كانوا في حشاها، ثم يصوره وهو يخرج من خلال النقع وسط المعركة كأنه صباح يمشي في ظلمة الليل في صورة تجسيمية حركية للصباح، وبعد ذلك يصور الشاعر كثرة ما يقتل من الأعداء لدرجة أن السباع والوحوش ضمنّت الطعام لعيالها، وفي ذلك كناية عن كثرة ما يقتل من أعدائه.

ويأتي الشاعر بنمط التشبيه التمثيلي؛ ليركز صورته على ممدوحه، بحيث يجمع له الكثير من الصور والتشبيهات التي انبثقت من قوة الممدوح ومجده وجاهه وسؤده، ومن ذلك قوله:

(ص: 41):

كأن سموّ النقع والبيض تحته سماوات ليل أسفرت عن كواكب

وقوله: (ص: 80):

إذا ما تردى لأمة الحرب أُرعدت حشاً الأرض واستدمى الرماح الشوارع
وأسفر تحت النقع حتى كأنه صباح مشى في ظلمة الليل طالع

في الصورة الأولى يشبه الشاعر موكب حميد الطوسي بضخامته وعظمتها في سيره وهيبته ووقاره، كأن الغبار المرتفع من كثرة مَنْ (وما) يسير في موكبه، وتحت لمعان السيوف والرماح، كأنه ليل، فهو يشبه شدة الغبار بالليل، والسيوف اللوامع بالكواكب، وكل ذلك يعطي صورة عن ضخامة الموكب الذي يسير فيه حميد الطوسي، إذا ما أراد أن ينتقل من مكان إلى مكان.

وضمن هذه اللوحة، أتطرق إلى الصورة الثالثة من التشبيه التمثيلي، إذ يصور «علي بن جبلة» ممدوحه حميد الطوسي عندما يرتدي عدة الحرب، فهو يصور الأثر الذي يحدثه استعداد الطوسي للمعركة بأن باطن الأرض يرتعد خوفاً عندما يرى حميداً يرتدي زيه الحربي، والرماح المشرعة تتلون بلون الدم؛ لكثرة ما يقتل من الأعداء، وهو عندما يكون

وسط غبار المعركة لا يرى شيء إلا حميد الطوسي وسيفه ورمحه اللامعان، وهو بذلك يشبه الصباح الطالع الذي يزيل الليل بنوره وإشراقه.

4.2 الصورة الفنية في لوحة « الجود والكرم مع المجد والسؤدد »:

حاول الشاعر ضمن تشكيله لصوره الفنية أن يجمع بين الجود والكرم مع المجد والجاه والسؤدد في صور مشتركة، وقد جاء ذلك من خلال مجموعة من الصور كما تحدث سابقاً، ومن ذلك قوله: (ص: 30)

ملك يأمل العباد نداء مثل ما يأملون قطر السماء

إن شبهه بملك له مكانته وقوته وسيادته، وله جوده وكرمه الذي يشبه قطر السماء، ثم نجده يجمع بين النقيضين في تصويره لممدوحه، فهو كالغيث في عونه وكرمه وقت السلم، وهو كالموت في قتاله وبأسه وقت الحرب، وذلك بقوله: (ص: 39)

فأنت الغيث في السلم وأنت الموت في الحرب

وهو كالسحابة التي تغيث وتغني، وكالسحابة التي تحمل العواصف القاتلة في بأسه وشدته، وذلك عند قوله: (ص: 52)

سحابة تغني وأخرى تردي كالدهر يعدو مرة ويعدي

والشاعر هنا يشبه كلتا الحالتين عند ممدوحه بأنهما كالدهر الذي ينفع مرة ويضر أخرى، وتكاد الصورة تتكرر عند الشاعر في أبيات عديدة، فهو الجواد الكريم بأمواله وعطائه، وهو القوي ذو البأس والشدّة بسيفه، ومن ذلك يقول: (ص: 60)

أريحي منهب الما ل وبالسيف شتور
وقوله: (ص: 74):

أعد للمعروف أمواله وسيفه في حلبة الباس
وقوله: (ص: 107):

صوره الله سيف حترف وباب رزق على الأنام
يا مانع الأرض بالعوالي والنعم الجمّة العظام

ويركز الشاعر الجمع بين الصورتين في مجموعة من الأبيات التالية التي يقول

فيها: (ص: 111)

وسيفه بين أهل النكت والدين	حميدٌ يا قاسم الدنيا بنائه
على الأنام تشديد وتلين	أنت الزمان الذي يجري تصرفه
والمكرمات ومات المجد مذ حين	لو لم تكن كانت الأيام قد فنيت
وصور الناس من ماء ومن طين	صورك الله من مجد ومن كرم

هذه هي صورة حميد الذي عمّ جوده وكرمه الدنيا، وعلى الأنام جميعاً، فلولا وجوده لفنيت المكرمات والفضائل من بين الناس، والصورة المقابلة لحميد أنه رجل الشدائد والقوة والبأس، سيفه قاطع على أهل المعاصي، والعصاة من الأنام، فلولا له لمات المجد والسؤدد منذ زمن طويل، وتنتهي هذه اللوحة بقوله: إن الله - عز وجل - قد صورك يا حميد وخلقك من المجد والكرم، وخلق الناس من الماء والطين، وهذا جاء به الشاعر من باب الغلو في التشبيه؛ لأن كل الناس - بما فيهم حميد - هم من ماء وطين.

الصورة من خلال الكناية:

المراد بالكناية "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء به إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيؤمى به إليه، ويجعله دليلاً عليه" (23)، والكناية هي: «ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه؛ لينتقل من المذكور إلى المتروك» (24)، ولم يأل الشاعر «علي بن جبلة» جهده بالتكنية عن ممدوحه وجوده وكرمه وسؤدده وغيرها بكثير من الكنايات، ومن الأمثلة على ذلك قوله: («مطعم الناس»، «أريحي الندى»، «جميل المحيا»، «ركوب ثبج الخط»، «ملطف السرايا»، «منهب المال»، «سيف حتف»، «باب رزق»). ويبدو أن الشاعر حاول أن يسلط الضوء على جمال الكناية «في تنبيه الملكات واستثارة الأذواق من خلال اللمحة والإشارة (والتعريض والرمز والإيماء)، والمبالغة ووضع المعنويات في صور المحسوسات» (25)، وذلك يظهر مدى إعجابه بممدوحه، وأنه يستحق كل ما وصفه أو صور به.

ترادف الصور واتشالها:

لم يبخل "العكوك" على ممدوحه بالصور، فجعلها تنثال مترادفة متلاحقة في صدر البيت وعجزه، ومن صور ذلك قوله:

(ص: 113):

غيث جب/ إذا قام الربيع/	ينغشى بالسيب كل مكان
-------------------------	----------------------

(ص: 113):

أريحي الندى / جميل المحيا / يده والسماء معتقدان

(ص: 74):

دجلة تسقي / وأبو غانم / يطعم / من تسقي الناس

(ص: 81):

ولما انقضت أيامه / انقضى العلا / وأضحى به أنف الندى / وهو أجدع

(ص: 39):

ورد البيض / والبيض تحته / إلى الأغماد والحجب

(ص: 41):

كأن سمو النقع / والبيض تحته / سماوات ليل / أسفرت عن كواكب

(ص: 74):

والناس جسم / وإمام الهدى / رأس / وأنت العين في الرأس

(ص: 53):

سحابة تغني / وأخرى تردي / كالدهر يعدو مرة / ويعدي

(ص: 61):

أريحي / منهب الما / ل / وبالسيف شتور

وكأن الشاعر في ترادف الصور وانثيالها «يسعى إلى تعميق ملامح الصورة في الذاكرة والمخيلة بمفاجأة المتلقي بهذه الحشود الصورية»⁽²⁶⁾، وإلى تأكيد صورة الممدوح، وبأنه يستحق ما يخلعه عليه من هذه الصور المتلاحقة، والتي تتلاءم مع الصفات المدحية التي وصف بها ممدوحه.

الصور الحسية:

يرى البعض أن الصورة الفنية هي «ذلك الشيء الذي يقدم تشابكاً عقلياً وشعورياً في لحظة من الزمن»⁽²⁷⁾، وربما أن النافذة التي يستقبل بها الذهن هي الحواس، والحواس

بهذا المنحى هي أهم وسائل الذهن في الاستقبال والبت⁽²⁸⁾ وهي تعد «منافذ للمعرفة، وبها نرى الأشياء ونسمعها ونشمها ونذوقها ونلمسها، فتنتبج صور المحسوسات في الذهن وتتولد منها الأفكار»⁽²⁹⁾، وتتنوع الصور الحسية التي استخدمها الشاعر ابن جبلة في ممدوحه حميد الطوسي، ومنها:

الصورة البصرية:

يكاد هذا النوع من الصور يسيطر على الأنواع الأخرى من الصور الحسية، وإن كان بعضها لا يأخذ صفة المباشرة من الأفعال، بل يلحظ من المعنى والسياق الذي وردت فيه الصورة، ومن بين هذه الصور قول الشاعر: (ص: 63)

كدر الناس وصا في النيل ما فيه كدور
وندى كفيك بحر منه تنشق البحور

وكأن الشاعر يري المتلقي صورة الكدر في الناس والصفاء في النيل، كما يريه بأن كفيه كالبحر الذي تنشق منه البحور، ثم يقول مستخدماً فعل ترى مباشرة بقوله:

لا ترى فيهم مقلاً... (ص: 94)

...وتراه من أكرم الفتیان (ص: 113)

ثم يصف ممدوحه بجمال المحيا، والوجه المشرق، وهذا لا يتم إلا من خلال حاسة الإبصار، وذلك في قوله:

أريحي الندى جميل المحيا... (ص: 113)

وجهه مشرق إلى معتفيه...

وفي صورة بصرية أخرى، وإن لم يستخدم الأفعال البصرية مباشرة، لكن الصورة لا تتم إلا بها، كما في قوله: (ص: 39)

وردّ البيض والبيض إلى الأغماد والحجب
كأن سمو النقع والبيض تحته
(ص: 80):

إذا ما تردى لأمة الحرب أُرعدت
وأسفر تحت النقع حتى كأنه
صباح مشى في ظلمة الليل طالع
(ص: 99):

فرجت سدفتها بوجهك معلماً
وجعلت عالية الرماح ذبالها

(ص: 41):

وضاقت فجاج الأرض عن كل موكب أحاط به مستعلياً للمواكب

وأجد الشاعر يستخدم فعل (صور) لينفذ من خلالها فعل الرؤية البصرية كقوله:
(ص: 107)

صوره الله سيف حتف وباب رزق على الأنام

وقوله (ص: 111):

صورك الله من مجد ومن كرم وصور الناس من ماء ومن طين

الصور السمعية:

وللصورة السمعية التي تتخذ من مجال السمع تشكلها تواجد أيضاً في الصورة الفنية الحسية عند الشاعر في ممدوحه حميد الطوسي، وإن كان في أغلبها جاء منتزعاً من خلال المعنى الذي جاء في السياق السمعي للصورة:

(ص: 87):

وقحطان تبهى به وتبهى به خندف

(ص: 62):

ملكته على البعاد معد وأقرت له بنو قحطان

(ص: 61):

بك ركن الأرض يرسو ورحى الملك يدور

ويسمعك الشاعر صوت الرعد عندما يرتدي ممدوحه لأمة الحرب، عند قوله: (ص: 80)

إذا ما تردى لأمة الحرب أرعدت حشا الأرض واستدمى الرماح الشوارع

ثم يسمعك المدح والشكر لممدوحه بقوله: (ص: 111)

نهدي لك المدح موزوناً محبّره وتكسبنا عطاء غير موزون

وقوله (ص: 113):

خلقنت راحتاه للجود والبأ سس وأمواله لشكر اللسان

وعلى شاكلة النمط الأول يقول الشاعر: (ص: 62)

وإلى مجدك ينمي كل مجد ويحور

وقوله (ص: 107):

فقد تناهت بك المعالي وانقطعت مدة الكلام

الصورة الذوقية:

قلما نعثر على الصور الذوقية عند «علي بن جبلة»، وما ورد عنده هو ما جاء بلفظ السقي والإطعام، كقول الشاعر (ص: 74):

دجلة تسقي وأبو غانم يطعم من تسقي من الناس

وقوله (ص: 107):

بإقدامك في الحرب وإطعامك في اللزب

الصورة اللمسية:

وقد جاءت الصور اللمسية موزعة على ممدوحه حميد الطوسي كما يلي:

(ص: 43):

والجود في كف غيره خشن وهو بكفيه لين سدر

(ص: 60):

ملك كلتا يديه بعظاياه درور

(ص: 113):

وجهه مشرق إلى معنفيه ويداه بالغيث تنفجران

وبذلك تكون الصور الحسية التي استخدم فيها الحواس كوسائط معرفة تنقل العالم الخارجي إلى النفس، فتولد في الذهن صور ذهنية نستطيع بها التعرف على الأشياء⁽³⁰⁾.

الصور الذهنية:

أجد الشاعر يستخدم الصور الذهنية والعقلية التي نحتاج إلى أعمال العقل في تخيلها

وتشكيلها، ومن ذلك قوله: (ص: 42)

يمينٌ ولم يدركْ غنى كسبُ كاسبِ

ولولا حميد لم تبلج عن الندى

وقوله (ص: 30):

وصرّمت عن مسعاك شأو المطالبِ

ذهبت بأيام الندى فاردا بها

ض وأغنى المقوي على الإقواء

جووده أظهر السماحة في الأر

الصور الانفعالية:

وهي صور تحقق انفعالاً وتفاعلاً ممزوجاً بمشاعر وأحاسيس عند الشاعر والمتلقي، ومن تلك الصور قول الشاعر في ممدوحه:

(ص: 61):

وعلى الروع قثور

وعجول بعطايا

(ص: 92):

فقد أضحوا له عيالا

تكفل ساكني الدنيا حميد

(ص: 94):

علم الجرد البخيلا

جاء بالأموال حتى

(ص: 113):

ضاق عن رجب صدره الأفقان

وإذا ما هزته لنوال

(ص: 114):

هرباً من زماننا الخوان

قد جعلنا إليك بعث المطايا

الطباق والمقابلة:

إن اجتماع الضدين من الحلي البديعية الذي سماه البلاغيون الطباق؛ لأن المتكلم طباق بين الضدين⁽³¹⁾، ومن صور الطباق المقابلة، وهو التوفيق بين معان ونظائرها، والمتضاد بضده⁽³²⁾؛ ليظهر الشاعر مقدرته اللغوية في اختيار الألفاظ وتوظيفها توظيفاً لغوياً ودلالياً، على صورة التضاد أو المطابقة بين كل كلمة والتي تليها⁽³³⁾، وهذا يظهر مدى تمكن العرب من الجملة اللغوية والبلاغية التي تنبئ بالصور الفكرية العظيمة.

والدفقة الشعورية الفياضة، وهذا الأسلوب يوحي بجمالية المفارقات الدلالية، وكأن البنية التركيبية لا تقوى إلا باجتماع الشيء وضده، وعلى المتلقي أن يستنبط إحياءاتها الجمالية وغيرها⁽³⁴⁾، والصيغة التقابلية تعمل على تحقيق العلاقة الفنية بين الكلمة ومدلولها، ووجودها في النص يحمل من الدلالة ما لا سبيل إلى الغض من شأنه⁽³⁵⁾.

ومن التقابل بين الصورتين المتضادين تنبثق أمام العين الصورة المبتغاة في ألق من الجمال والسحر اللذين يلقيان ظلاً من الحسن على الصورة⁽³⁶⁾، ولقد أطلق نقاد الشعر على المتضاد من معاني الألفاظ أسماء عديدة، لعل أشهرها الطبايق⁽³⁷⁾، ورأى بعضهم أن الصورة في حقيقتها ليست سوى متناقضات⁽³⁸⁾.

ومن صور التضاد أو الطبايق قول الشاعر: (خشن، لين) ، (فتحيي، تبير) ، (كدر، ما منه كدور) ، (عجول، قتور) ، (عطايا، الروع) ، (قليل، كثير) ، (تسقي، يطعم) ، (مقل، المثري) ، (جاد، البخيل) ، (أعطيت، سائلاً) ، (حميد، ولي حميد) ، (ضاق، رحب) ، (غيث، جذب) ، (جذب، ربيع) ، (الرأس، العجب) ، (يرسو، يدور) ، (ركن، رحي) ، (سالم، حارب) ، (أمنت، خوف) ، (ليل، كواكب) ، (الأمن، الخوف) ، (صباح، ظلمة) ، (الشرق، الغرب) ، (الجامع، الفارق) ، (البعد، القرب) ، (للصبح، ليس للصبح) ، (طويل، قصير) ، (يرتق، يفتق) ، (جسم، رأس) ، (تنتمي، تتلف) ، (تناهت، انقطعت) ، (الغيث، الموت) ، (السلم، الحرب) ، (الخائن، أمانا) ، (تشديد، تليين) ، (موزون، غير موزون).

ومن صور المقابلات قول الشاعر:

(ص: 61):

وهو بكفيه لين سرب

والجود في كف غيره خشن

(ص: 61):

يطعم من تسقي الناس

دجلة تسقي وأبو غانم

(ص: 61):

ورحى الملك يدور

بك ركن الأرض يرسو

(ص: 61):

نيت أمانة السرب

إذا سالم أرضاً غنـ

بها راغية السقب

وإن حاربها حلت

(ص: 61):

فأنت الغيث في السلم وأنت الموت في الحرب

إن وجود الطباق والمقابلة يحقق كل منهما إيقاعاً نغمياً يقوي الموسيقى الداخلية للنص الشعري، فوجود التناقض أو التضاد في التركيب يحقق نوعاً من التناسب»، فالطباق والمقابلة تتمثل فيهما عناصر الإيقاع المعنوي⁽³⁹⁾، ولهما فائدة فكرية دينامية في بنية النص⁽⁴⁰⁾.

التكرار:

جعل ابن قتيبة التكرار «لإشباع المعنى والاتساع في اللفظ»⁽⁴¹⁾، والتكرار هو «تناوب الألفاظ وإعادتها في سياق التعبير، بحيث تشكل نغماً موسيقياً يتقصده الناظم في شعره»⁽⁴²⁾، وقالت نازك الملائكة: «إن اللفظ المكرر ينبغي أن يكون وثيق الصلة والارتباط بالمعنى العام»⁽⁴³⁾، والتكرار «يفيد تقوية الصورة ويشيع في القصيدة جواً عاطفياً غامضاً»⁽⁴⁴⁾، وقد استخدم علي بن جبلة التكرار في صورته الشعرية المدحية بشكل لافت ومكثف في شعره، ومن بين الأمثلة على ذلك قول الشاعر: (مطعم الناس، يطعم من تسقي) ، (دجلة تسقي، من تسقي، للإسقاء) ، (بعطاياه، بعطايا) ، (يديه، كفيك، بكفيه، كف غيره) ، (البحور، بحر، البحور، يمّ) ، (عن الندى، أيام الندى، ندى كفيك) ، (أيام الندى، انقطعت أيامه) ، (أضحى به، أضحوا، تضحى به) ، (تبهي به، تبهي به) ، (بك قحطان، بنو قحطان) ، (معتفيه، المعتفين، يعتفي) ، (غيث جذب، غيث على، أنت الغيث) ، (بالسيف، بسيفه، وسيفه، وسيفه، سيف) ، (سحابة، السحاب) ، (سمو النقع، تحت النقع) ، (البيض، البيض، البيض) ، (هو أجدع، جدّاع) ، (عرنين، العرانيين) ، (انقضى، انقضت) ، (ملك كلتا، ملك يقتني) ، (صباح، للصبح، للصبح) ، (مجدك، مات المجد، مجد) ، (الرماح، الرماح) ...

لعل هذه الأمثلة على التكرار، والتي لا تمثل كافة الصيغ والأنواع التكرارية، إلا أنها تساعد في تركيز الصورة في إحساس المتلقي ووجدانه ومشاعره؛ لأن في هذا التكرار الذي مارسه «العكوك» في ممدوحه الطوسي، وعلى هذه الشاكلة، فيه إيقاظ لمشاعر المتلقي، ولفت للعقول بهذا الخروج عن المألوف من الخطاب⁽⁴⁵⁾؛ ولأن التكرار كذلك يفيد في زيادة الكثافة الإيقاعية مع تصاعد الكثافة الوجدانية لدى الشاعر⁽⁴⁶⁾.

الختام:

الشاعر «علي بن جبلة» الملقب بالعكوك، من الشعراء العباسيين المشهورين، الذين أثبتوا وجودهم على الساحة الشعرية بين أقرانهم في العصر العباسي.

وعلى الرغم من شهرة الشاعر «علي بن جبلة»، وجودة شعره، فإنني لم أجد الباحثين والدارسين قد اهتموا بشعره كما حصل مع معاصريه من الشعراء، ولذلك حاولت أن أقيم هذه الدراسة على شعره متناولاً جانب المدح؛ لأنه أهم ما عرف به.

ولعل أهم ما تميز به العكوك في شعره، تسليطه الضوء في شعره المدحي على حميد الطوسي وأبي دلف العجلي، وقد ركزت بحثي على صورة الممدوح حميد الطوسي في شعره؛ لأن العكوك ركز عليه أكثر من غيره في شعره، وأولاه اهتماماً أكثر.

وقد حاولت أن أبرز في بحثي هذا الصورة المدحية لحميد الطوسي، فوجدتها متنوعة، ومكثفة، ومركزة، ومبالغاً فيها تصل في بعض الأحيان إلى الغلو والإغراق.

وربما كانت الجوانب المدحية التي ركز عليها الشاعر في مدحه لحميد الطوسي، جاءت شاملة لمعظم جوانب الصورة المدحية للممدوحه.

الهوامش:

1. الأصفهاني، علي بن الحسين، 1997، كتاب الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، م10، ج20، ص: 222.
2. ضيف، شوقي، (د.ت)، العصر العباسي الأول، دار المعارف، ط8، ص: 351.
3. جبلة، علي، (د.ت)، شعر علي بن جبلة الملقب بالعكوك، جمعه وحققه: حسين عطوان، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص: 11.
4. ابن خلّكان أحمد بن محمد بن إبراهيم، 1998، وفيات الأعيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، م3، ص: 306.
5. جبلة، علي، (د.ت)، شعر علي بن جبلة الملقب بالعكوك، ص: 9.
6. الصفدي، صلاح الدين، خليل بن أيبك، 2000، كتاب الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج13، ط1، ص: 119-120.
7. الزركلي، خير الدين، 1999، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، م2، ط14، ص: 283.
8. الأصفهاني، علي بن الحسين، 1997، كتاب الأغاني، م5، ج20، ص: 239.
9. الجاحظ، عمر بن بحر، 1968، كتاب الحيوان، تحقيق: فوزي عطوي، ط1، ج3، ص: 444.
10. هوراس، 1970، فن الشعر، ترجمة: لويس عوض، المطبعة الثقافية بالقاهرة، ط2، ص: 134.
11. عصفور، جابر، 1983، الصورة الفنية في التراث الفني والنقدي عند العرب، التنوير للطباعة والنشر، ط3، ص: 14.
12. ويليك، رينيه، 1987، نظرية الأدب، ترجمة: محيي الدين صبحي، مراجعة: د. حسام الخطيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، ص: 194.
13. القاسمي، محمد، 2005، الصورة الشعرية دراسة في شعر أبي تمام، مطبعة أنفوبرانت، فاس، المغرب، ط1، ص: 12.
14. ضيف، شوقي، (د.ت)، في النقد الأدبي، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص: 171.
15. عتيق، عبد العزيز، 2004، علم البديع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دار

- الآفاق العربية، القاهرة، (د. ط) ، ص: 76.
16. نفسه، ص: 78.
17. نفسه، ص: 81.
18. عطية، مختار، 2004، علم البيان، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، (د. ط) ، ص: 47.
19. إسماعيل، عز الدين، 1981، الشعر العربي المعاصر، قضاياها وظواهره الفنية والمعنوية، دار العودة، دار الثقافة، ط3، ص: 138.
20. عبد النور، جبور، 1979، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، ص: 59.
21. الصائغ، عبد الإله، 2007، الصورة الفنية معياراً نقدياً، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط) ، ص: 307.
22. عبد الجواد، إبراهيم، 1994، الاتجاهات الأسلوبية في النقد العربي الحديث، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، (د. ط) ، ص: 119.
23. الجرجاني، عبد القاهر، (د. ت) ، دلائل الإعجاز، صحح أصله الشيخ محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط) ، ص: 52.
24. الصائغ، عبد الإله، 2007، الصورة الفنية معياراً نقدياً، ص: 263.
25. شرف، حنفي محمد، 1973، التصوير البياني، المطبعة العثمانية بالدراسة بالقاهرة، ط2، ص: 238-239.
26. الصائغ، عبد الإله، 2007، الصورة الفنية معياراً نقدياً، ص: 281.
27. إليوت، ت، س، 1980، الأرض اليباب، الشاعر والقصيدة- دراسة وترجمة د. عبد الواحد لؤلؤة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص: 28.
28. الصائغ، عبد الإله، 2007، الصورة الفنية معياراً نقدياً، ص: 281.
29. عبد الرحمن، نصرت، 2007، في النقد الحديث، دار جهينة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ط) ، ص: 19.
30. نفسه، مكتبة الأقصى، ص: 195.
31. لاشين، عبد الفتاح، 1986، البديع في ضوء أساليب القرآن، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، ص: 22.

32. العمري، أحمد جمال، 1990، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص: 223.
33. عثمان، أسامة عبد المالك إبراهيم، 2001، ظواهر أسلوبية وفنية في سورة النحل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النجاح، ص: 166.
34. جمعة، حسين، 2005، جمالية الخبر والإنشاء، دراسة بلاغية جمالية نقدية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص: 48.
35. حسان، تمام، 1984، اللغة والنقد الأدبي، مجلة فصول مجلة النقد الأدبي، مجلد4، عدد2، ص: 127.
36. الصائغ، عبد الإله، 2007، الصورة الفنية معياراً نقدياً، ص: 285.
37. الجرجاني، عبد القاهر، 1959، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح: محمد رشيد علي نسخة الشيخ محمد عبدة، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، ط6، ص: 14.
38. نافع، عبد الفتاح صالح، 1982، ظاهرة الطباق دلالة نفسية في شعر المتنبي، مجلة المورد، مجلد 11، عدد 2، صيف 1982، ص: 51.
39. عبد المطلب، محمد، 1984، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ط) ، ص: 217.
40. عثمان، أسامة، 2001، ظواهر أسلوبية وفنية في سورة النحل، ص: 166-167.
41. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، 1984، الشعر والشعراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 240.
42. هلال، ماهر مهدي، 1980، جرس الألفاظ ودلالاتها في البحث العلمي والنقدي عند العرب، مطبعة الحرية ببغداد، سلسلة دراسات، ص: 239.
43. الملائكة، نازك، 1978، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، ص: 264.
44. هلال، ماهر مهدي، 1980، جرس الألفاظ، ص: 26.
45. حسونة، السيد عبد السمیع، 2001، النظم القرآني في تفسير القرطبي - دراسة أسلوبية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع21، ص: 57.
46. حمرة العين، خيرة، 2001، شعرية الانزياح، دراسة في جماليات العدول، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، ص: 215.

المصادر والمراجع:

أولاً - المصادر:

1. الأصفهاني، علي بن الحسين، 1997، كتاب الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، م 10، ج 20.
2. الجاحظ، عمرو بن بحر، 1968، كتاب الحيوان، تحقيق: فوزي عطوي، ط1، ج3.
3. جبلة، علي، (د. ت) ، شعر علي بن جبلة الملقب بالَعَكَّوك، جمعه وحققه: حسين عطوان، دار المعارف، القاهرة، ط3.
4. الجرجاني، عبد القاهر، (د. ت) ، دلائل الإعجاز، صحح أصله الشيخ محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط) .
5. الجرجاني، عبد القاهر، 1959، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح: محمد رشيد على نسخة الشيخ محمد عبده، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، ط6.
6. ابن خلكان أحمد بن محمد بن إبراهيم، 1998، وفيات الأعيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، م3.
7. الزركلي، خير الدين، 1999، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، م2، ط14.
8. الصفدي، صلاح الدين، خليل بن أيبك، 2000، كتاب الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج13، ط1.

ثانياً - المراجع:

1. إسماعيل، عز الدين، 1981، الشعر العربي المعاصر، قضاياها وظواهره الفنية والمعنوية، دار العودة، دار الثقافة، ط3.
2. إليوت، ت، س، 1980، الأرض اليباب، الشاعر والقصيدة - دراسة وترجمة د. عبد الواحد لؤلؤة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
3. جمعة، حسين، 2005، جمالية الخبر والإنشاء، دراسة بلاغية جمالية نقدية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
4. حسان، تمام، 1984، اللغة والنقد الأدبي، مجلة فصول مجلة النقد الأدبي، مجلد4،

عدد2.

5. حسونة، السيد عبد السميع، 2001، النظم القرآني في تفسير القرطبي - دراسة أسلوبية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع21.
6. حمرة العين، خيرة، 2001، شعرية الانزياح، دراسة في جماليات العدول، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1.
7. شرف، حنفي محمد، 1973، التصوير البياني، المطبعة العثمانية بالدراسة بالقاهرة، ط2.
8. الصائغ، عبد الإله، 2007، الصورة الفنية معياراً نقدياً، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط).
9. ضيف، شوقي، (د. ت)، العصر العباسي الأول، دار المعارف، ط8.
10. ضيف، شوقي، (د. ت)، في النقد الأدبي، دار المعارف، القاهرة، ط2.
11. عبد الجواد، إبراهيم، 1994، الاتجاهات الأسلوبية في النقد العربي الحديث، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، (د. ط).
12. عبد الرحمن، نصرت، 2007، في النقد الحديث، دار جبهة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ط).
13. عبد المطلب، محمد، 1984، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ط).
14. عبد النور، جبور، 1979، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.
15. عتيق، عبد العزيز، 2004، علم البديع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دار الآفاق العربية، القاهرة، (د. ط).
16. عثمان، أسامة عبد المالك إبراهيم، 2001، ظواهر أسلوبية وفنية في سورة النحل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النجاح.
17. عصفور، جابر، 1983، الصورة الفنية في التراث الفني والنقدي عند العرب، التنوير للطباعة والنشر، ط3.
18. عطية، مختار، 2004، علم البيان، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، (د. ط).

19. العمري، أحمد جمال، 1990، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
20. القاسمي، محمد، 2005، الصورة الشعرية دراسة في شعر أبي تمام، مطبعة أنفوبرانت، فاس، المغرب، ط1.
21. لاشين، عبد الفتاح، 1986، البديع في ضوء أساليب القرآن، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3.
22. الملائكة، نازك، 1978، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت، ط5.
23. نافع، عبد الفتاح صالح، 1982، ظاهرة الطباق دلالة نفسية في شعر المتنبي، مجلة المورد، مجلد 11، عدد 2، صيف 1982.
24. هلال، ماهر مهدي، 1980، جرس الألفاظ ودلالاتها في البحث العلمي والنقدي عند العرب، مطبعة الحرية ببغداد، سلسلة دراسات.
25. هوراس، 1970، فن الشعر، ترجمة: لويس عوض، المطبعة الثقافية بالقاهرة، ط2.
26. ويليك، رينيه، 1987، نظرية الأدب، ترجمة: محيي الدين صبحي، مراجعة: د. حسام الخطيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3.

الجدار القاتل وآثاره الاقتصادية السلبية على الشعب الفلسطيني (دراسة في إطار القانون الدولي العام) *

د. موسى الدويك **

* تاريخ التسليم: 2014 / 2 / 25 م ، تاريخ القبول: 2014 / 7 / 12 م.
** أستاذ المشارك في القانون الدولي / رئيس قسم القانون العام / كلية الحقوق / جامعة القدس.

ملخص:

لقد دأبت إسرائيل منذ قيامها، وحتى يومنا هذا، باستخدام أبشع الوسائل والأساليب المخالفة للقانون الدولي؛ لترهيب الشعب الفلسطيني، ودفعه لترك أراضيه؛ لكي تجسد على أرض الواقع المبدأ الذي رفعتة الحركة الصهيونية منذ البداية (أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض) فارتكبت الكثير من المذابح، وصادرت الأراضي، وزرعتها بالمستعمرات والمستعمرين، حيث كان من بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الغاية السابقة، الشروع ومنذ عام 2002، بإقامة جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي كان له آثاراً كارثية سلبية على المواطن، والشعب الفلسطيني، في المجالات كافة، وبخاصة الاقتصادية.

ولتفصيل كل ما سبق فقد قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، وعده مطالب وذلك على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني
- المطلب الأول: أثره على الجانبين الصناعي والتجاري.
- المطلب الثاني: أثره على الزراعة، والعمالة الفلسطينية.
- المبحث الثاني: أثره السلبي على المواطنين الفلسطينيين.
- المطلب الأول: آثاره الاقتصادية السلبية على مواطني الضفة الغربية.
- المطلب الثاني: آثاره الاقتصادية السلبية على المواطنين المقدسيين.
- خاتمة، وتوصيات.

**The Lethal Wall and Its Negative Economy Impact
on the Palestinian People
A Study on Public International Law**

Abstract:

Since its establishment, Israel has persisted to use hideous violations of international law to terrorize the Palestinian people to drive them off their land so as to realize the Zionist motto: «A land without people for people without land». To realize this, it committed numerous massacres, confiscated land to colonize it with settlements and settlers. One of its means to achieve this aim was to construct the racial segregation wall in 2002 on the Occupied Palestinian Territory. This has had a disastrous impact on the Palestinian people.

This study is divided into two parts, first, the negative impact of the lethal wall on Palestinian economy and second, its negative effect on Palestinian civilians. At the end of the paper there is a conclusion with results and recommendations.

خطة الدراسة:

على الرغم من مضي أكثر من عقد من الزمن على شروع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في بناء الجدار القاتل⁽¹⁾ على أراضي الضفة الغربية المحتلة، إلا أن آثاره السلبية على الوطن، والمواطن الفلسطيني لازالت تتفاقم يوماً بعد يوم، مما يصعب معه الوصول إلى تقدير دقيق لحجم الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت - ولا زالت تلحق - بالمواطن، والاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ومع ذلك، فسوف نحاول من خلال هذه الدراسة أن نسلط الضوء على الآثار الكارثية لهذا الجدار من الناحية الاقتصادية، مما قد يساعد بإعداد ملف قانوني، واقتصادي يضع مؤشرات لحجم التعويض عن الأضرار التي تسبب بها الجدار القاتل للمواطن الفلسطيني والدولة الفلسطينية المعترف بها حديثاً بأغلبية ساحقة من الدول أعضاء المجتمع الدولي، لكي يكون جاهزاً عند البدء بمفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

وبما أنني قد تناولت بالدراسة والبحث في بحث سابق لي (وهو قيد التحكيم والنشر) الآثار السلبية للجدار القاتل والجوانب الاجتماعية النفسية، الصحية، التعليمية، الحضارية للشعب الفلسطيني، لذا سوف أتناول في هذه الدراسة، الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية، وما ألحقه ويلحقه من أضرار اقتصادية على مواطني الضفة الغربية.

بناء على ما سبق فإنني سأقسم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين يحتوي كل منهما على مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

- ◆ المبحث الأول: الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني:
- المطلب الأول: أثره على الجانبين الصناعي والتجاري.
- المطلب الثاني: أثره على الزراعة، والعمالة الفلسطينية.
- ◆ المبحث الثاني: أثره السلبي على المواطنين الفلسطينيين.
- المطلب الأول: آثاره الاقتصادية السلبية على مواطني الضفة الغربية.
- المطلب الثاني: آثاره الاقتصادية السلبية على المواطنين المقدسين.
- ◆ خاتمة، وتوصيات.

المبحث الأول - الآثار السلبية للجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني:

المطلب الأول - أثره على المجالين الصناعي والتجاري:

لقد ظهر أثر الجدار السلبى على الاقتصاد الوطنى الفلسطينى الكلى، من خلال تأثيره على المنشآت الاقتصادية والصناعية الفلسطينية، والموارد الاقتصادية والإنتاجية للشعب الفلسطينى. فالجدار، يعرقل تطوّر كثير من المنشآت، حيث يقف عائقاً أمام إمكانية تحرك المصانع والمنشآت بحرية، لتسويق منتجاتها وتوريدها إلى كامل الأراضي الفلسطينية⁽²⁾، فقد كانت الأسواق المحلية الفلسطينية قبل بناء الجدار تعتمد اعتماداً كبيراً على المستهلكين الإسرائيليين، في المناطق الشمالية من الضفة الغربية⁽³⁾، كما أن أسلوب استخدام النقل من مؤخرة شاحنة إلى أخرى، جعل من نقل السلع بين المناطق الواقعة خارج الجدار، وتلك الواقعة داخله، مكلفة ومرهقة⁽⁴⁾.

إضافة إلى ما سبق، فإن الجدار القاتل سيؤدى إلى تعذر الوصول إلى الأسواق الخارجية أيضاً بأقل التكاليف، وبالتالي ستصبح السوق الفلسطينية - كما حدث في حقبة ما بعد عام 1967 رهينة للأسواق الإسرائيلية المنافسة، كما سيصبح استيراد السلع الأجنبية، محصوراً بين الإسرائيليين، مما سيجعل من خيار الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل أمراً صعباً⁽⁵⁾، وهو ما يظهر الرغبة الإسرائيلية الحقيقية من بناء الجدار القاتل، وهو ضم أكبر نسبة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل⁽⁶⁾.

وفي دراسة عن الأثر الاقتصادي السلبى للجدار القاتل، أجرتها وزارة الاقتصاد الوطنى الفلسطينى في وقت مبكر، تبين منها أن الجدار القاتل يهدد نمو وتطور الاقتصاد الفلسطينى، حيث أنه يؤدى إلى تدمير نحو 200 منشأة تجارية وصناعية، وتسريح 46% من العمال، بالإضافة إلى أن 49% من المنشآت التجارية والصناعية القائمة في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية تفكر، ولديها النية بالإغلاق، والتوقف عن العمل في ظل استمرار بناء الجدار، وتشكل هذه المنشآت ما نسبته 12.6% من مجموع المنشآت التجارية والصناعية في المنطقة⁽⁷⁾، كما أدى بناء الجدار القاتل إلى عزل كثير من المنشآت الصناعية داخله، أي ما بين الجدار، والخط الأخضر، وقد بلغ عددها 750 منشأة، منها 430 منشأة في محافظة طولكرم وحدها، وأشارت نتائج المسح الذى أجراه الجهاز المركزى للإحصاء في مطلع آب من عام 2004، أن مجموع المنشآت الاقتصادية التي هدمت بلغ 573 منشأة، منها 551 منشأة، تهدمت بشكل كلى، كما أن (960) منشأة أغلقت، منها (952) أغلقت بشكل نهائى⁽⁸⁾، وقد بلغ عدد المنشآت التي أغلقت أبوابها منذ البدء في بناء الجدار القاتل عام 2002 وحتى عام 2006 (1702) منشأة تقع في شمال الضفة الغربية المحتلة،

(245) منها تقع في وسط الضفة الغربية، و (127) منشأة تقع في جنوب الضفة الغربية المحتلة⁽⁹⁾، وخلصت بعض المصادر بأن أثر سياسة الإغلاق على الاقتصاد الفلسطيني ستؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية بنسبة 30%، في حالة استمرار منع إسرائيل دخول المواد الخام اللازمة للصناعة الفلسطينية.⁽¹⁰⁾

المطلب الثاني - أثره على الزراعة، والعمال الفلسطينيين:

لم يقتصر الأثر السلبي للجدار القاتل على المجالين الصناعي والتجاري في الاقتصاد الفلسطيني بل امتد ليطل عماد الاقتصاد الفلسطيني؛ وهي الزراعة، حيث أدى بنائه إلى تدمير القطاع الزراعي الفلسطيني؛ وذلك من خلال تدميره، ومصادرته عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة⁽¹¹⁾، بالإضافة إلى إصدار الحكومة الإسرائيلية، وفي وقت مبكر من الشروع في بناء الجدار القاتل، أربعة أوامر عسكرية بتاريخ 2 و 7 تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2003، تعلن فيها بأن الأراضي الفلسطينية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، هي منطقة مغلقة، ووضعت (نظام التصاريح) المرهق من أجل الدخول إليها، وأعلنت بأن هذه التصاريح لا تشكل إثباتا لملكية الأراضي الواقعة خلف الجدار⁽¹²⁾، ويقع على عاتق المالك الفلسطيني إثبات إقامته الدائمة في تلك المنطقة ليتمكن من الحصول على التصريح.

وبما أن مالكي الأراضي الزراعية الواقعة في المنطقة المغلقة يعتمدون على العمال لمساعدتهم في زراعتها، وجني محصولها، والذين هم عادة من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عاما، الذين ترفض طلباتهم في الحصول على التصاريح، وتعطى فقط إلى ملاك تلك الأراضي⁽¹³⁾، الذين لا يتمكنون وحدهم من استغلالها، مما نجم عنه مزيد من الصعوبات الاقتصادية لهم، وتسبب بزيادة نسبة البطالة للعمال الفلسطينيين⁽¹⁴⁾، لاسيما في المحافظات الشمالية من الضفة الغربية المحتلة، التي يقع فيها نحو 40% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية⁽¹⁵⁾.

وقد أثر نظام التصاريح هذا، بشكل حاد أيضا على انتقال العمال الفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر، حيث أصبحت إسرائيل تتحكم بعدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول، وبما يحقق مصلحتها فقط، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني⁽¹⁶⁾، كما أدى إلى التهجير البطيء، والقسري للمواطن الفلسطيني إلى داخل الوطن وخارجه، نتيجة لفقده لأرضه وعمله وسكنه⁽¹⁷⁾، وبخاصة أن معدل الزيادة السكانية في الأراضي الفلسطيني المحتلة يبلغ 2.5-3% سنوياً⁽¹⁸⁾.

لذلك فقد ذهب خبير القانون الدولي الفلسطيني، وعضو هيئة الدفاع القانوني

الفلسطيني أمام محكمة العدل الدولية الأستاذ الدكتور أنيس مصطفى القاسم إلى عدّ ما تقوم به إسرائيل من مصادرة للأراضي وتدمير ما عليها من مزارعات هو (بمثابة جريمة إبادة للجنس البشري) أو على الأقل الشروع فيها، إذ لا يشترط في الإبادة أن تكون آنية، كما لا يشترط في السم أن يقتل في الحال، وإنما يكفي أن يؤدي إلى ذلك في سياسة متعمدة، وخطوات تنفيذية توصل إلى ذلك، وهي الإغلاق، والقيود الصارمة على التحرك والتنقل، وتدمير مصادر الرزق، والتحكم في الماء»⁽¹⁹⁾.

المبحث الثاني - "الأثر الاقتصادي السلبي للجدار القاتل على المواطن الفلسطيني":

سوف أتحدث في هذا المبحث أولاً عن الأثر السلبي للجدار القاتل على مواطني الضفة الغربية المحتلة، وذلك في مطلب أول، ثم أتحدث عن آثاره على المواطنين المقدسيين في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول - الأثر السلبي للجدار القاتل على مواطني الضفة الغربية:

بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي أحققها بناء الجدار القاتل، بالاقتصاد الوطني الفلسطيني برمته، وبخاصة في الضفة الغربية المحتلة، فقد طالت آثاره، جوانب حياة المواطنين الفلسطينيين كافة، وقد يكون إعاقته لحرية الحركة لهم من أخطر هذه الآثار، ذلك لأنها قد أثرت على الحقوق الأخرى كافة⁽²⁰⁾. من حقهم في فلاحه أرضهم، وحقهم في العمل، وحقهم في دخول عاصمتهم (مدينة القدس)، عدا عن الأضرار المادية الأخرى التي لحقت بهم وبممتلكاتهم، وذلك على النحو الآتي:

أ. آثاره على المزارعين: يعتبر المزارعون الفلسطينيون من أكثر فئات المجتمع الفلسطيني تضرراً من بناء الجدار؛ ذلك لأن الأسر الفلسطينية تعتمد في دخلها على المصادر المحلية، وخاصة الزراعة. وتشير بعض الدراسات المتعلقة بالجدار القاتل أن (47.6%) من الأسر الفلسطينية قد فقدت مصدر دخلها المحلي، بسبب بناء الجدار القاتل، وكان التباين في هذا المجال ملحوظاً بين مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة.⁽²¹⁾

ولعل السبب الرئيس لفقدان الدخل، هو اعتماد معظم الأسر الفلسطينية المتضررة على الأراضي الزراعية التي تم اقتلاع ما بها من أشجار مثمرة، خلافاً لأحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والتي كانت تشكل مصدر دخلها المحلي⁽²²⁾، يضاف إلى ذلك، أن الجزء المتبقي من أراضي المزارعين التي نجت من عمليات المصادرة فقد حالت السلطات الإسرائيلية دون زراعتها واستثمارها، وذلك من خلال منع المزارعين وأسرهم، وأدواتهم

الزراعية من دخولها بحرية، مما أثر على دخلهم بصورة ضارة، وعمل على تحويل كثيرين منهم من أسر منتجة إلى أسر تعتمد على الإغاثة والمساعدات⁽²³⁾؛ فمحافظات جنين وقلقيلية وطولكرم أنتجت عام 2000 ما قيمته 200 مليون دولار من المنتجات الزراعية، أي ما يعادل 45% من الإنتاج الزراعي للضفة الغربية جميعها، ولكن بعد بناء الجدار وما رافقه من قيود وعراقيل، فإنها لم تتمكن من إنتاج ما كانت تنتجه، وستنضم هي وغيرها من المدن والمحافظات الفلسطينية التي كانت تعتمد عليها الضفة الغربية في الغذاء إلى قائمة من يحتاجون إلى المساعدات الغذائية.⁽²⁴⁾

ومن أجل إضفاء الطابع القانوني على إجراءاتها السابقة، تعرض وزارة الدفاع الإسرائيلية على مالكي الأراضي مبالغ محدودة على سبيل التعويض، لا تتناسب إطلاقاً مع القيمة السوقية لهذه الأراضي⁽²⁵⁾، علماً بأن المواطنين الفلسطينيين، وبتشجيع من السلطة الوطنية الفلسطينية، يرفضون بشدة قبول مبدأ التعويض؛ لمساسه بكرامتهم ووطنيتهم.

ب. آثاره على العمال: يشكل العمل داخل إسرائيل مصدر دخل مهم لكثير من الأسر الفلسطينية، وخاصة في المناطق الحدودية، حيث تبين أن كثيراً من هذه الأسر انقطعت عن العمل في إسرائيل بسبب بناء الجدار القاتل، وبخاصة العمل غير المنظم، وبدون تصاريح عمل⁽²⁶⁾. وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات أن محافظة جنين كانت الأكثر تأثراً بالانقطاع عن العمل في إسرائيل، يليها محافظات بيت لحم وسلفيت، وقلقيلية، ورام الله، وأخيراً أريحا، نظراً لعدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على توفير فرص عمل بديلة وكافية لاستيعاب العاطلين عن العمل.⁽²⁷⁾

كما أصبح الفلسطينيون يواجهون صعوبة أكبر في الوصول إلى سوق الوظائف الموجودة خارج الجدار، نظراً لحاجتهم إلى تصاريح مسبقة من سلطات الاحتلال للدخول إلى المناطق المغلقة، أو الخروج منها. لذا فقد قام على الأقل 23.6% من الذين يعيشون غربي الجدار بتغيير عملهم كلياً مقارنة بنسبة 21.7% من الذين يعيشون شرقي الجدار⁽²⁸⁾.

لقد نجم عن إقامة الجدار عدة آثار سلبية أخرى منها؛ تعرض عدد كبير منهم للطرد نتيجة طول فترة غيابهم عن العمل⁽²⁹⁾، وبالتالي لجوء إسرائيل إلى الاستعانة بعمال أجنبي ليحلوا مكانهم، كما الحق الجدار الضرر أيضاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية، نظراً لخسارتها لجزء من مواردها المرتبطة بفترات اشتغال العمال، وما يستحقونه من مدخولات عن أعمالهم في إسرائيل، وهذا أدى إلى تناقص حصيلة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.⁽³⁰⁾

ت. الحرمان من دخول مدينة القدس: أدى بناء الجدار القاتل إلى تقييد حرية مواطني الضفة الغربية في دخول المدينة المقدسة، حيث أقامت السلطات الإسرائيلية 12

نقطة عبورية تربط الضفة الغربية المحتلة بمدينة القدس، ويسمح لحاملي التصاريح من مواطني الضفة الغربية بالدخول إليها باستخدام أربع نقاط منها فقط،⁽³¹⁾ وتشبه هذه النقاط الأربع المعابر الحدودية، ويخضع مواطني الضفة الغربية الداخلين منها إلى تدقيق امني معقد.⁽³²⁾

عمل الجدار القاتل على تقسيم محافظة القدس إلى ثلاثة مقاطع معزولة بعضها عن بعض من جهة، وعن باقي مدن الضفة الغربية ومحافظةها من جهة أخرى، حيث عزلت البلدة القديمة، مع مجموعه من الأحياء المحيطة بها عن أي امتداد وتواصل مع الأراضي المحتلة. كما فصل الجدار القاتل الأحياء والضواحي الشرقية للمحافظة عن المدينة، وأحيط بحواجز ونقاط تفتيش من كل الجهات، وانقطع التواصل مع القرى والبلدات في الشمال، والشمال الغربي من المحافظة⁽³³⁾.

لقد ترك الجدار القاتل تأثيرات سلبية على العائلات والأسر الفلسطينية على جانبي الجدار، حيث لم يراع مساره، الذي أعدته الحكومة الإسرائيلية وصادقت عليه في مطلع عام 2002، التشابك الجغرافي، وعلاقات المجتمع الواحد لسكان المحافظة⁽³⁴⁾، حيث حرم أكثر من 200 ألف من سكان ضواحي المدينة من دخولها، عدا عن باقي مواطني الضفة الغربية المحتلة⁽³⁵⁾.

ث. الأضرار المادية والمعنوية الأخرى: قد يكون الفقر من أبرز الآثار السلبية التي ألحقها بناء الجدار القاتل بمواطني الضفة الغربية، بشرائحهم كافة من مزارعين، وتجار،⁽³⁶⁾ وموظفين وغيرهم، مما ولد لديهم الشعور بالإحباط، إلا أن ذلك أدى إلى ابتداء الأسر الفلسطينية لعدة وسائل تمكنها من التغلب على ظروفها الصعبة، ومنها التوفير في استخدام الكهرباء والماء والنفقات. وقد أدى ذلك إلى التغيير في بعض العادات الاجتماعية، من خلال الاختصار في النفقات المترتبة على الزيارات والمناسبات الاجتماعية، بما في ذلك نفقات التعليم؛ حيث عمدت بعض الأسر (وخاصة في منطقة الجنوب) إلى تأخير دخول أبنائهم للمدارس لمدة سنة/ للعمل على توفير مصروف سنه دراسية كاملة⁽³⁷⁾.

أما المرأة فقد ساهمت في مواجهة الفقر الناجم عن الجدار القاتل، من خلال مساهمتها في الإنتاج بالقيام بأعمال إنتاجية داخل المنزل كالحياكة، والتطريز، وتغليف المواد الغذائية، بل والعمل لدى بعض المصانع الواقعة في مناطقهم السكنية، ومن لم تتمكن منهن من العمل عملت على بيع حليها وذهبها لمواجهة متطلبات الحياة.⁽³⁸⁾

بالإضافة إلى الفقر، الحق الجدار إضرارا مادية بهم وبممتلكاتهم، نتيجة لردة الفعل الإسرائيلية على أعمال المقاومة والاحتجاجات الأسبوعية واليومية على بناء الجدار القاتل،

من تحطيم لزجاج المنازل،⁽³⁹⁾ وإطلاق النار على خزانات المياه، وتعتمد استخدام القوات الإسرائيلية للمواد الكيماوية، والمياه العادمة، وتوجيهها للمتظاهرين وداخل المنازل⁽⁴⁰⁾، كما حصل وبصورة متكررة في قرية النبي صالح، حيث تم توثيق ذلك من قبل مؤسسة الحق الفلسطينية.

المطلب الثاني - الأثر السلبي للجدار القاتل على المواطنين المقدسين:

بعد أن انتهت حرب عام 1967، باحتلال إسرائيل لمدينة القدس العربية، بدأت إسرائيل بخطواتها المتلاحقة لتهويد المدينة، ومحو طابعها العربي والإسلامي، واتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من اليسار واليمين على ذلك، فوضعت اللجنة الوزارية لشؤون القدس سياسة واضحة لإسرائيل؛ وهي الحفاظ على نسبة مئوية لسكان (المدينة الموحدة) من اليهود والعرب بـ 78% يهود مقابل 22% عرب. وبناء على ذلك اتبعت الحكومات الإسرائيلية سياسة تقوم على المزج بين الترغيب والترهيب من أجل حمل المواطنين المقدسين على تركها، مما أدى في مرحلة ما إلى هجرة ونزوح الآلاف من سكانها⁽⁴¹⁾، وقد تزامن ذلك مع اتخاذ إسرائيل سلسلة من الإجراءات العملية لتجسيد دمج الشطرين الغربي والشرقي من المدينة المقدسة تمهيدا لضمها، مثل: إلغائها للقضاء، والإدارة العربية للمدينة، وحل مجلسها البلدي⁽⁴²⁾.

ولإضفاء الطابع القانوني على إجراءاتها السابقة، فقد أقر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) في عام 1980، القانون الأساس بشأن القدس، عاصمة لدولة إسرائيل،⁽⁴³⁾ والذي رفضه المجتمع الدولي، ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة وذلك بإصدار مجلس الأمن الدولي لقراره رقم 478 (1980م)⁽⁴⁴⁾.

لقد جاء القرار الإسرائيلي ببناء الجدار القاتل في أراضي الضفة الغربية، وحول مدينة القدس لكي يحقق ما لم تستطع تحقيقه الإجراءات السابقة طوال ستة وأربعين عاماً، وذلك من خلال سلسلة من القيود على المقدسين بما فيها حريتهم في الحركة⁽⁴⁵⁾، والسكن، والعمل؛ لدفعهم على مغادرة المدينة⁽⁴⁶⁾، وفي مقابل هذه الإجراءات عملت على تشجيع المستوطنين على الإقامة في المدينة وضواحيها، وبذلك نجد أن بناء الجدار القاتل حول المدينة جاء استكمالاً، وتدعيماً للهدف الحقيقي له، وهو دفع المواطن المقدسي إلى الهجرة القسرية، وذلك لأن الحكومة الإسرائيلية اعترفت ولأول مرة في عام 2005 بأن ((الاعتبار في تحديد مسار الجدار ليس أمنياً فقط، وإنما يدخل في ذلك اعتبارات أخرى)).⁽⁴⁷⁾

وتفصيلاً للأثر السلبي للجدار القاتل على المواطنين المقدسين، فسوف أتحدث عن جانبين: الأول يتعلق بالجانب الاجتماعي، وحقهم في السكن والتعليم، والثاني أتناول

فيه الأثر الاقتصادي السلبي.

(أ) : الأثر السلبي للجدار القاتل على حق المقدسيين في السكن والتعليم:

عمل الجدار القاتل على تقسيم محافظة القدس إلى ثلاثة مقاطع معزولة عن بعضها من جهة، ومعزولة عن باقي المحافظات والمدن الفلسطينية من جهة أخرى، حيث عزلت البلدة القديمة عن مجموعة من الأحياء المحيطة بها عن أي امتداد وتواصل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأحيطت المدينة بالحواجز ونقاط التفتيش من الجهات كافة، مما زاد من معاناة المواطنين الفلسطينيين جميعاً، حيث تعدّ مدينة القدس هي شريان الحياة الرئيس للقرى، والضواحي المحيطة بها في المجالات المختلفة.⁽⁴⁸⁾

حيث قدّرت بعض المصادر عدد المقدسيين الذين سوف يتم عزلهم عن المدينة، بـ 120.000 مقدسي، مما دفع أعداداً كبيرة منهم للعودة إلى المدينة حفاظاً على هويتهم وحقهم في السكن فيها، مواجهين في ذلك جميع الصعاب بمفردهم، دون أن يوجد دعم حقيقي و/ أو كاف من السلطة الفلسطينية⁽⁴⁹⁾، حيث عملوا على تأهيل ما يمكن تأهيله من البيوت والمخازن داخل البلدة القديمة ليسكنوا فيها. وبذلك أصبحت مدينة القدس من أكثر مدن العالم ازدحاماً، حيث تبلغ مساحة الشقة في الحي الإسلامي 40م²، وفي الحي الأرمني 54م²، وفي الحي اليهودي 75م².⁽⁵⁰⁾

لقد أصبح الفقر من معالم المدينة، وقد جرّ معه مظاهر العنف والجريمة، كما أدت عودتهم بأعداد كبيرة إلى ظهور ظاهرة البناء العشوائي في المدينة، والذي أصبح يؤثر بشكل واضح على المشهد العام والحضاري للبلدة القديمة⁽⁵¹⁾، كما أثرت عودتهم من الضواحي إلى مدينة القدس على عملية التعليم في المدينة؛ حيث أدت هذه العودة إلى الضغط على الغرف الدراسية، في مدارسهم التي هي بيوت مستأجرة، نتيجة لاستيلاء بلدية القدس على المدارس الحكومية، التي كانت تابعة للحكومة الأردنية، مما شكل عبئاً على الطلبة والمدرسين معاً، وأدى أيضاً إلى تسرب الطلبة، لعدم قدرة المدارس على استيعابهم، حيث تراجع القدرة الاستيعابية لمدارس القدس في عام 2007، إلى أقل من 15% مما دفع معظمهم إلى الالتحاق بالمدارس التي تشرف عليها وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس.⁽⁵²⁾

وإمعاناً في تفريغ المدينة المقدسة من سكانها العرب، فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية علم 2004 أنها ستعمل من خلال الجدار على تبني سياسة تهدف إلى إخراج 15.000 فلسطيني من المدينة القديمة إلى خارج الجدار، علماً بأن هذا العدد يشكل نفس عدد سكان المدينة القديمة، وقد هاجمت السلطة الفلسطينية ونشطاء حقوق الإنسان هذا القرار، الذين

عدّوه بمثابة تطهير عرقي للمدينة⁽⁵³⁾.

ومن أجل تنفيذ هدفها السابق عملت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء مكاتب للبريد، والتأمين الوطني والخدمات الأساسية التي تقدّم للمواطنين المقدسيين على حاجز قلنديا، الذي يفصل مدينة القدس عن مدينة رام الله، مما يدفع المقدسيين لعدم دخول المدينة للحصول على هذه الخدمات، وبالتالي إفراغها من سكانها⁽⁵⁴⁾، وبذلك ستصبح القدس بعيد اكتمال الجدار الفاصل الذي يحيط بها أشبه بالعزل الانفرادي، والحضاري عن المدن والقرى التي نسجت معها عبر السنين علاقات تجارية، وثقافية واجتماعية.

(ب) : الأثر الاقتصادي للجدار على المقدسيين:

يعدّ الجدار القاتل من أكثر العوامل التي أثرت على الوضع الاقتصادي لمدينة القدس، إنّ المراقب لمراحل إقامة هذا الجدار، يلاحظ أنه يتم بخطوات إسرائيلية مدروسة جيداً، لتحقيق جملة من الأهداف، التي تقود في النهاية إلى إخراج المدينة المقدسة من ارتباطها الطبيعي ببقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجعلها مفتوحة نحو الغرب فقط، أي نحو إسرائيل.⁽⁵⁵⁾

وتشكل مساحة الأراضي التي يلتهمها الجدار القاتل من أراضي القدس، في مرحلته النهائية حوالي 2% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، بمساحة تقدر بأكثر من 90 ألف دونم، مما سيؤدّي إلى إلحاق الضرر بـ 210 آلاف مواطن فلسطيني في المدينة المقدسة وقرائها، البالغ عددها 23 قرية⁽⁵⁶⁾. حيث قامت وتقوم السلطات الإسرائيلية بمصادرة الأراضي، وهدم البيوت المقامة عليها، وقلع الأشجار المثمرة، وتدمير جميع المنشآت الفلسطينية التي تعترض مساره⁽⁵⁷⁾.

وقد تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية في المدن، بشكل سلبي من تشييد الجدار حولها، ودفعها للارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وتقليل نسبة ارتباطها بالاقتصاد الفلسطيني⁽⁵⁸⁾، وهذا يشير إلى تزايد انتهاء دورها (محور للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني)⁽⁵⁹⁾، نظراً لحرمان الجدار لمواطني الضفة الغربية ولبضائع ومنتجات المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، (وهي السلع الأرخص ثمناً من السلع الإسرائيلية) من دخول المدينة،⁽⁶⁰⁾ مما أدى إلى تقليص نسبة مبيعات تجار المدينة بشكل حاد، الأمر الذي أدى إلى إغلاق بعض المحال التجارية، مما زاد من ارتفاع نسبة الفقر في المدينة.⁽⁶¹⁾ ولولا الدور الفعال الذي قام به مواطنو فلسطين المحتلة عام 1948 في تكتيف زياراتهم للمدينة بشكل دائم، وخاصة في أيام الجمع، والعطلات الرسمية والدينية، والأعياد لكانت نسبة المحال المغلقة أكثر من ذلك بكثير، كما أن القطاع الصناعي في المدينة قد أصابه الضرر بشكل

واضح، وبخاصة أنه يشكل ما نسبته 15% من القوى العاملة في المدينة، وبلغت نسبة الانخفاض في الإنتاج من 60%-70%⁽⁶²⁾ مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المدينة، والتي وصلت في عام 2002 (المرحلة الأولى لبناء الجدار) إلى 23% من حملة الهوية الزرقاء (المقدسيين) و 30% من حملة هوية الضفة الغربية، وبمتوسط 27% لمحافظة القدس بأكملها، مما أدى إلى وجود ما يزيد عن عشرين ألف عاطل عن العمل في المحافظة، ومما زاد ويزيد من ارتفاع هذه النسبة في القدس تحديداً هو التعامل السلبي (للمؤسسات والمصانع الإسرائيلية) مع السجناء الأمنيين المقدسيين، حيث تمتنع عن تشغيلهم.⁽⁶³⁾

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن قطاع الإنشاءات في المدينة هو الأكثر استهدافاً من بناء الجدار حول المدينة؛ لأن السيطرة على الأرض، وإقامة الأبنية لصالح المستعمرين اليهود، هو الهدف الرئيس للسياسة الإسرائيلية، وقد قطعت إسرائيل شوطاً بعيداً في هذا المجال، وذلك بإتباعها لسياسات عدة أهمها: الاستيلاء على أملاك الغائبين،⁽⁶⁴⁾ ووضع قيود شديدة ورسوم باهظة على البناء الفلسطيني في المدينة والذي يصل بالمعدل إلى حوالي 30 ألف دولار أمريكي كرسوم بناء للوحدة السكنية بمساحة 120 م².⁽⁶⁵⁾

الخاتمة والتوصيات:

كان الهدف من هذه الدراسة إبراز أن بناء إسرائيل للجدار القاتل، جاء من أجل تحقيق أهداف متعددة، قد يكون أهمها على الإطلاق ضمان السيطرة الإسرائيلية الدائمة على الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك خلافاً لكثير من القرارات الدولية التي صدرت بإدانة استنزاف الموارد الطبيعية وبخاصة الثروة المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وحتى اليوم، إضافة إلى تحقيق هدف اقتصادي واضح، وهو إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، لتحقيق مصالحها الاقتصادية الذاتية على حساب المواطن الفلسطيني، والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبناءً على ذلك فإنني أوصي بما يأتي:

♦ أولاً: بالنظر إلى الآثار الكارثية لهذا الجدار على المواطنين الفلسطينيين كافة، والسلطة الوطنية الفلسطينية على حد سواء، لذلك يتعين أن يتم التعامل معه بحجم الآثار الكارثية الناجمة عنه، وعليه يجب على الجهات القانونية الفلسطينية في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، وبخاصة نقابة المحامين الإطلاع بدورها في مواجهته قانونياً وقضائياً، وأن تبدأ حالاً بإعداد ملفات قانونية معمقة حول الجدار، وأثاره السلبية، وحصراً الأضرار الناجمة عنه في الجوانب كافة، لتكون هذه الملفات جاهزة عند طلب

المفاوض الفلسطيني، أو عند الحاجة إليها.

♦ **ثانياً:** بما أن القضاء على الآثار السلبية للجدار القاتل لا يكون إلا بإزالته، تطبيقاً واحتراماً للشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، وتنفيذاً للرأي الاستشاري الهام، الذي صدر بشأنه عن محكمة العدل الدولية عام 2004، ولكن إلى أن يتحقق ذلك يمكن القيام بعدة إجراءات عاجلة لمقاومة هذه الآثار والتغلب عليها. وتتلخص بما يأتي:

أ. على السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والمؤسسات الدولية أن تعمل على إيجاد فرص عمل للمتضررين من بناء الجدار، مع إعطائهم الأولوية في سياسات التشغيل والتوظيف، ليتدبروا أمورهم المعيشية بأسلوب أخلاقي، ومهني، يرقى إلى مستوى تضحياتهم الجمة.

ب. لا بد من سلسلة من الإجراءات العاجلة والفورية، لتعويض فقدان الدخل، أو محدوديته، وذلك من خلال القيام بمشاريع صغيرة ومنها مشاريع الاقتصاد المنزلي، وتأمين منح و/ أو قروض صغيرة وميسرة بدون فائدة، أو بفائدة قليلة، لتسهيل قيام النساء بمشاريع اقتصادية منزلية، تساهم في تغطية احتياجات الأسرة.

ت. لا بد أن يتزامن ذلك مع تكثيف وتوسيع مساهمة المؤسسات الدولية في إدخال المواد الضرورية للإنتاج، من أجل الاستهلاك المحلي، وبخاصة أن هذه المؤسسات لديها القدرة على الحصول التصاريح اللازمة بطرق أسرع، وأضمن من المواطن العادي، والمؤسسات المحلية.

ث. يتعين على المؤسسات الدولية وبخاصة العاملة داخل الخط الأخضر أن تستمر، بل وتوسع من مطالباتها وضغطها على السلطات الإسرائيلية لإزالة الحواجز، وفتح الطرق والبوابات المغلقة، ليتمكن المواطنون من القيام بأعمالهم بسهولة ويسر من أجل تأمين حياة كريمة لأسرهم، خاصة أن هنالك قناعة متزايدة لدى المواطنين الفلسطينيين، بأن الجهد المبذول من تلك المؤسسات في هذا الاتجاه، لا زال دون الدور المأمول.

♦ **ثالثاً:** بالنسبة لمدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية الوليدة، فعليها أن توائم وضعها مع ما فرضه عليها الجدار القاتل من متغيرات في ظل عدم ممارسة السلطة الفلسطينية لدورها في المدينة بشكل فاعل، وعدم وجود قيادة سياسية موحدة، لإدارة ورعاية شؤون مواطنيها، بعد وفاة فارس المدينة المناضل المرحوم (فيصل الحسيني)، وهنا فإن القطاع الخاص في المدينة، هو القادر على التحرك بحرية أكثر للمساعدة في التغلب على الآثار القاتلة للجدار على المدينة المقدسة ومواجهتها.

الهوامش:

1. لقد أثرت أن أطلق على جدار الفصل العنصري في هذا البحث مصطلح (الجدار القاتل) نظراً لما يمثله هذا الجدار من رغبة صهيونية دفينية لقتل وإبادة كل ما هو فلسطيني، من شجر وحجر وبشر، علماً بأن الحكومة الإسرائيلية، وكذلك وسائل إعلامها قد استخدموا عدة مسميات لهذا الجدار منها (السياج، والجدار الأمني، وجدار الفصل، وغيرها)، ولكن هذه المسميات تعتمد على التضليل، لأن الهدف الرئيس من بناء الجدار هو سلب أكبر قدر من مساحة أراضي الضفة الغربية، وضم ما تم تشييده بصورة غير مشروعة من مستوطنات عليها إلى إسرائيل، فقد جاء في دراسة عن الجدار صدرت عام 2005، ان 56 مستوطنة إسرائيلية، وما نسبته (65%) من مستوطني الضفة الغربية، بدون المستوطنات المقامة في القدس الشرقية، سوف يكونون في الجزء الشرقي من الجدار. أنظر: Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palesti - ian territory “protection of private property under interna- tional humanitarian and human rights law. published by ,Wolf Legal publishers. 2005.P7

2. تقرير فريق تنسيق المساعدات المحلية، آيار، 2003، ص42.

3. The Impact of Israel’s Separation Barrier on Affected West Bank Communities. A follow- up Report to The Humanitarian and Emergency Policy Group “HEPG” And the Local Aid Coordination Committee “LACC” Update No.3. November 30, 2003, p10

وقد جاء في دراسة أجرتها وزارة الاقتصاد الفلسطيني عام 2003 بأن نسبة المبيعات الموجهة للمواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في القطاع التجاري والصناعي قد انخفضت من 50% إلى 17% فقط، مما أدى إلى انخفاض في القوة الشرائية للمواطنين الفلسطينيين بنسبة 52%. أنظر: الحوراني، عبدالله، أثر الجدار العنصري التوسعي على المواطنين الفلسطينيين، ص7.

4. Muller, AndreasTh. A wall on the green line? Israel’s wall project under scrutiny, 3rd. updated and prevised edition. a publication of the alternatives center. May 2006.p67. The Impact of Israel’s Separation Barrier on Affected West Bank Communities. op.cit, p11

5. محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيان خطي، (30 كانون الثاني/يناير 2004)، ومرافعة شفوية، 23 شباط/فبراير، 2004، ص104.

6. Azarov, Velentina. Al- Haq position paper unmasking the (Freeze) Israel's Alleged Moratorium on settlement Construction white washes Egregious violations of international law ، 2011، p14

وتأكيداً لما سبق من أن الهدف الرئيس لبناء الجدار القاتل هو ضم أكبر مساحة أرض ممكنة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، ما جاء في دراسة حديثة، صادرة عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، في الأراضي المحتلة (بتسليم) بأنه سيترتب على اكتمال بناء الجدار القاتل ضم 9.5% من مساحة الضفة الغربية، ومقام عليها 60 مستوطنة إسرائيلية إلى إسرائيل. أنظر: Bitselem، (1) The separation Barrier ، May 6، 2010، p2

7. الموقع الإلكتروني محور الرياض: www.alriyadh.com

8. عبدربه، حسن، الجدار جريمة العصر، مركز علم تسوية النزاعات والتصالح الإجتماعي، وفاق، ط1، تشرين ثاني، 2004 ص112.

9. مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف 2006، ص21.

10. د.كامل، ابراهيميوسف. جدارالضموالفصلالعنصري، والدولة الفلسطينيةالعتيده! الناشرباحثللدراستات، بيروت، تشرينالثاني 2005، ص216، وقد أشارت دراسة صدرت عام 2006 بأن سعر صندوق البندورة الذي يزن 15 كلغم قد انخفض في عام 2004 من 3.5 دولار إلى أقل من نصف دولار أمريكي، كما انخفض سعر الكيلو غرام الواحد من زيت الزيتون من خمس دولارات إلى دولارين فقط. أنظر: Dolphin، Ray.The west bank wall (unmaking Palestine) ، Pluto press. London Ann Arbor. M. 2006. p94

11. جاء في دراسة نشرت في صيف عام 2006 في مجلة الإنساني التي تصدرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن بناء الجدار أدى حتى ذلك التاريخ إلى مصادرة (165.000) دونم من أخصب الأراضي الزراعية، المزروعة بأكثر من (701.000) شجرة مثمرة من الزيتون، والحمضيات، وغيرها من الأشجار المثمرة، كما أدى الجدار إلى إقتلاع حوالي (100.000) شجرة زيتون، وتجريف (230.000) دونم من الأراضي الزراعية، إضافة إلى عزل (238.350) دونم، كما أدى أيضاً إلى فصل المزارعين من 71 قرية فلسطينية

عن أراضيهم الواقعة خلف الجدار، مما تسبب في حرمان آلاف الأسر الفلسطينية من مصدر دخلها، ورزقها الأساسي. أنظر مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف 2006، ص 20.

12. ومن الوسائل التي اتبعتها اسرائيل للتحايل على القانون والحيلولة دون إمكانية زراعة الأرض الواقعة خلف الجدار، تمهيداً لمصادرتها مستقبلاً، بأن تصدر التصريح بإسم ابن صاحب الأرض أو بإسم المورث الميت (استغلالاً لكون السجل العقاري قد لا يحمل أسماء الورثة) وعدم صدوره بإسم الأب، أو بإسم الوارث الحي، الذي يستطيع دخول الأرض وزراعتها، وبذلك تبقى الأرض من دون زراعة أو محصول. أنظر: د. القاسم، أنيس مصطفى، جدار الكارثة، بحث منشور في كتاب الجدار العازل الاسرائيلي، فتوى محكمة العدل الدولية "دراسات ونصوص، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/ يونيو 2007 ص 92.

13. ومع ذلك لا تقوم بمنحها لملاك تلك الأراضي، إذا كانت الجهات الأمنية الإسرائيلية تعتقد بأنهم يشكلون خطورة على الأمن الإسرائيلي، و/ أو سبق أن أدين أياً منهم بتهم أمنية. انظر: Muller, Andreas Th. A wall on the green line? Op.cit, pp63- 64

14. محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص 86.

15. Dolphin, Ray. The west bank wall, op.cit, p94.

16. Muller, Andreas Th. A wall on the green line? Op.cit, p69.

17. وتعتبر أعمال التهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين المترتبة على مصادرة أراضيهم الزراعية، والامتناع عن منحهم التصاريح لزراعة المتبقي منها بمثابة جرائم جسيمة، وانتهاك واضح للمادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والمادة 85 / 4 من اللحق الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م.

انظر في مدى انطباق عناصر الجرائم الجسيمة على أفعال المصادرة الإسرائيلية في تتاب: Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op.cit., pp 47- 50.

18. مجلة الإنساني، مرجع سابق، ص 21، وقد قدّر البنك الدولي أثر الجدار القاتل على الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الأولى من بنائه بأن ما لا يقل عن 60% من المواطنين الفلسطينيين، يعيشون دون مستوى خط الفقر، وان نسبة البطالة قد بلغت 53% من القوى العاملة، كما أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار القاتل، مدمرة، وبلغت

حد أزمة إنسانية خانقة، وهذا ما جاء في تقرير بعثة المبعوثة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة كاترين برتيني. أنظر: محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص-70 71.

19. د. القاسم، أنيس مصطفي، جدار الكارثة، مرجع سابق، ص 91.

20. Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op.cit, p9

21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية التي يمر بها جدار الفصل العنصري، تموز، 2004، لذلك فقد أشار تقرير الأمم المتحدة المتعلق ببرنامج الغذاء العالمي أن 55% من منطقة جنين تحديداً سيتضررون من بناء الجدار، كما أن بعض القرى بالقرب من الجدار مثل قرية زيتا التي كانت تزود القرى والمحافظات الفلسطينية الأخرى بالمواد الغذائية الزراعية، أصبح يعتمد ثلثي سكانها على المساعدات. أنظر: Vitullo, Anita, The long Economic Shadow of the Wall, in: Against The Wall, ed by Sorkin Michael, Published by The New press, New York, 2005, p113

22. ففي المرحلة الأولى فقط من إقامة الجدار القاتل، تم إصدار 280 أمر هدم، كما تم تجريف 21 ألف دونم من الأراضي الزراعية، انظر بارات، كلودي، تحليل قانون للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ترجمة المحامي قيس جبارين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (37)، كانون الأول، 2004، ص 43.

23. Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op.cit, p9

ومن اجل التغلب على الضائقة الاقتصادية عملت كثير من الأسر الفلسطينية على القيام بعدة إجراءات للتكيف مع الواقع الجديد منها، مضاعفة الانتاج من خلال محاولة استغلال أكبر ما يمكن استغلاله من الأراضي المتبقية بما فيها الحدائق المنزلية.

أنظر كتاب إيلين، جدار الفصل العنصري و العائلة الفلسطينية، أليات التكيف والمواجهة، ص 2.

24. د. القاسم، أنيس مصطفي، جدار الكارثة، مرجع سابق، ص 94-93.

25. Hilwig, Elin B. The barrier in the occupied Palestinian territory, op.cit, p11

26. حيث كان يعمل داخل إسرائيل حوالي 125 ألف عامل، منهم 40 ألف يعملون بتصاريح والباقي بدون تصاريح، وبسبب الجدار القاتل، وما تبعه من سياسة الإغلاق فقد منعوا من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، مما أسهم في زيادة معدلات البطالة الحالية، والتي وصلت في الضفة الغربية المحتلة إلى أكثر من 35%، وسوف ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير في حالة اكتمال بناء الجدار القاتل، انظر د. كامل، يوسف، جدار الضم والفصل العنصري والدولة الفلسطينية العتيدة، مرجع سابق، ص 216-217.

27. أبو الرب، محمود، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار، مجلة جامعة القدس المفتوحة، للأبحاث والدراسات، العدد 3، نيسان، 2004، ص 269.

28. محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص 105.

29. فقد بلغ عدد الذين لا يعملون (سواء كانوا يبحثون عن عمل أم لا) في المناطق التي يمر بها الجدار القاتل، 34 ألف شخص خلال الربع الأخير من عام 2003 فقط، انظر: د. كامل، ابراهيميوسف، جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة! مرجع سابق، ص 218.

30. المرجع السابق، ص 217.

31. ويمكن لمواطني الضفة الغربية أن يتقدموا بطلب هذه التصاريح، إما بأنفسهم، أو عبر مؤسسة معينة (مستشفى، مدرسة...) وغالباً يقوم ضباط الارتباط الفلسطيني بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي نيابة عن الأفراد، علماً بأن عملية تقديم الطلب صعبة، ومذلة، ومستهلكة للوقت، وتواجه غالباً بالرفض، بحجج أمنية، ولا تقوم السلطات الإسرائيلية بشرح أسباب الرفض، مع إعطاء مقدم الطلب فرصة اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية، مما يعتبر أمراً مكلفاً، ويستهلك وقتاً طويلاً. انظر: The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities, East Jerusalem, U.N office for the coordination of Humanitarian Affairs, (OCHA), occupied Palestinian Territory, January 2008, update No.7, 2nd edition, p12

Ibid, p12.32

33. عدا المعاناة الناجمة عن تقييد دخول مواطني الضفة الغربية للمدينة المقدسة للعلاج أو الدراسة أو العبادة وغيرها، فقد اتسمت اجراءات اجتياز الحواجز ممن حصلوا على التصاريح بالمعاناة والتأخير، حيث يتوجب على حامل التصريح الذي يدخل الحاجز أن يسير من خلال ممر أسمنتي محاط بسيج معدني، ليمر عبر خمس بوابات دوارة،

- وتتم ممتلكاته الشخصية عبر آلة مسح إلكتروني، ولا يمكن لأكثر من شخص واحد أن يمر عبر البوابات الكهربائية، مما يتسبب بتأخير قد يصل إلى ساعة أو ساعتين خلال أوج ساعات السفر والتنقل، أنظر: *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities*, op.cit, p12
34. أخبار الوطن، www.egyptiaongreens.com
35. فلسطين من أجل الحرية والاستقلال، www.falasteen.com
36. حيث أن التجار والقطاع الخاص والذي عانى كثيراً خلال فترة الانتفاضتين الأولى والثانية، أصبحت معاناته أكبر بعد الشروع في بناء الجدار القاتل، وبخاصة في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية المحتلة، وأقرب مثال على ذلك ما حصل في قرية (نزلة عيسى) حيث تم هدم 27 محلاً تجارياً في سوق البلدة نتيجة لأعمال بناء الجدار، أنظر: *Vitullo, Anita. The long Economic Shadow of the Wall*, in. *Against The Wall*, op.cit, p118
37. كتاب، إيلين: جدار الفصل العنصري، والعائلة الفلسطينية، مرجع سابق، ص2.
38. المرجع السابق، نفس الصفحة
39. حيث تكرر ذلك مرات عديدة، وبخاصة في المنازل القريبة من مكان الاجتماع وأعمال بناء الجدار، ورغم تكرار تصليحها من قبل أصحابها، إلا أن البعض الآخر لجأ إلى تغطية الشبابيك بألواح الكرتون والقماش، أنظر: *Case Study on the Villages of Al- Nabi Saleh. Repression of non- violent protest in the occupied Palestinian territory*, Al- Haq, Ramallah, 2011, p19
40. *Ibid*, p18
41. التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ص1.
42. أنظر في تفصيل هذه الإجراءات في كتاب: حلبي، أسامة، القدس، أثار ضم القدس إلى إسرائيل، على حقوق سكانها العرب، الناشر الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، أيلول، 1990، ص 7-12.
43. والذي نصت المادة الأولى منه على أن "القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل"، أنظر كتاب القوانين لسنة 1980 (5/ 8 /1980) ص186.
44. *Monaghan , lisa and Careccia , grazia , the annexation wall*

، and it's accociated Regiem ، second edition، Al – Haq –
June 2012، p 17

45. مثال ذلك بلدة (بيت حنينا القديمة) ، المقدسية، والتي فصلها الجدار القاتل حول القدس، عن (بيت حنينا الجديدة) ، بالطريق السريع المحاط بالسياج، الذي يربط القدس الغربية بالمستوطنات الإسرائيلية في شمال غرب القدس، حيث أصبح على سكان بيت حنينا القديمة أن يسلكوا طريقاً التفاضياً طويلاً، أو أن يعبروا من خلال نفق تحت الطريق السريع للوصول إلى بيت حنينا الجديدة، للتواصل مع أسرهم وأقاربهم، أنظر: محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، هامش، 238، ص98.

46. ولكن ما حصل على أرض الواقع مغاير تماماً للرغبة الإسرائيلية، في تفرغ المدينة من سكانها، حيث شهدت المدينة المقدسة هجرة معاكسة إلى المدينة، بلغت رجوع حوالي 300 عائلة إلى القدس، أسبوعياً. أنظر: مقال بعنوان (الجدار يفعل فعله) صحيفة يدعوت أchronوت الإسرائيلية، بتاريخ 8 / 7 / 2009.

47. فقد اعترف (مائير شمعار) المستشار القضائي السابق لإسرائيل، بأن الجدار الذي يقام بمدينة القدس، سوف يسمح للقيّم على أملاك الغائبين، بأن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار، أنظر: مرغليت، دان، فضيحة صنعت في القدس، صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 25 / 1 / 2005.

Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، 48
Against The Wall، op.cit، p114

Ibid، p114. 49

50. التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، مرجع سابق، ، ص10.

51. المرجع السابق، نفس الصفحة.

52. أبو السعود، عزام، الوضع الإداري والاقتصادي لمدينة القدس، ورقة مقدمة إلى مؤتمر (حول الاوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية) ، المداخلات، والملخص التنفيذي، تحرير هشام عورتاني، نيسان، 2007، ص18.

Vitullo، Anita، The long Economic Shadow of the Wall، in، 53
Against The Wall، op.cit، p115

54. جدار الفصل العنصري، حقائق وأرقام، www.minfo.gov

55. جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، 2008، ص6.
56. أمين نت. www.amin.org
57. أثر الجدار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في التجمعات التي تقع خلف الجدار، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004، ص5.
58. Vitullo, Anita. The long Economic Shadow of the Wall. in. Against The Wall. op.cit. p114
59. فعلى سبيل المثال فقد أدى الجدار إلى إغلاق 730 منشأة تجارية في بلدة الرام وحدها من أصل 1650 منشأة تجارية مسجلة، كما أدى إلى أن يترك المستثمرين هذه البلدة. بالإضافة إلى إغلاق بعض البنوك الفلسطينية لفروعها فيها، ومنها البنك العقاري. أنظر: خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (ملخص أثر الجدار على النواحي الإنسانية) الأمم المتحدة، مكتب الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، تموز 2009، ص14.
60. انظر البنك الدولي: عامان بعد لندن، إعادة البدء بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، تقرير المراقب الاقتصادي، التقرير المقدم إلى لجنة 24 AD.HOC Liaison، أيلول 2007، ص20، حيث أشار البنك الدولي أن نسبة مبيعات بضائع الضفة الغربية في القدس الشرقية انخفضت من 21% إلى 18% بين عامي 2000-2005، بينما أصبحت التجارة من غزة خارج نطاق الاقتصاد المقدسي بشكل كامل.
61. Vitullo, Anita. The long Economic Shadow of the Wall. in. Against The Wall. op.cit. p115
62. مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تأثير الحواجز العسكرية على سكان ومؤسسات القدس، أيار 2002، ص19.
63. جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، مرجع سابق، ص 19-20.
64. Vitullo, Anita. The long Economic Shadow of the Wall. in. Against The Wall. op.cit. p115
65. مؤتمر حول الأوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية (المدخلات والملخص التنفيذي) تحرير هشام عورتاني، مرجع سابق، ص3.

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع بالعربية:

1. بارات، كلودي، تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ترجمة المحامي قيس جبارين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية (37)، كانون الأول، 2004
2. التوفكجي، خليل، الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.
3. جويلس، نائلة، وأبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، 2008.
4. حلبي، أسامة، القدس، أثار ضم القدس إلى إسرائيل، على حقوق سكانها العرب، الناشر الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف، أيلول، 1990.
5. خمسة أعوام على إبداء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (ملخص أثر الجدار على النواحي الانسانية) تموز 2009، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة.
6. أبو السعود، عزام، الوضع الإداري والاقتصادي لمدينة القدس، ورقة مقدمة إلى مؤتمر (حول الاوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس العربية) ، المداخلات، والملخص التنفيذي، تحرير هشام عورتاني، نيسان، 2007.
7. شحادة، رجا، قانون المحتل (إسرائيل والضفة الغربية) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، ط1، بيروت، 1990.
8. عبدربه، حسن، الجدار جريمة العصر، مركز علم تسوية النزاعات والتصالح الاجتماعي، وفاق، ط1، تشرين ثاني، 2004.
9. القاسم، أنيس مصطفى، جدار الكارثة، بحث منشور في كتاب الجدار العازل الإسرائيلي، فتوى محكمة العدل الدولية «دراسات ونصوص»، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران / يونيو 2007.

10. كامل، ابراهيم يوسف، جدار الضم والفصل العنصري، والدولة الفلسطينية العتيدة! الناشر باحث للدراسات، بيروت، تشرين الثاني 2005.
11. مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تأثير الحواجز العسكرية على سكان ومؤسسات القدس، آيار 2002.

ثانياً - المراجع بالإنجليزية:

1. Azarov, Velentina, *Al- Haq position paper unmasking the (Freeze) Israel's Alleged Moratorium on settlement Construction white washes Egregious violations of international law* , 2011
2. *The Apartheid Wall Campaign, stop Israel's Stranglehold of Palestine, Report 1, produced by: The Apartheid Wall Campaign, Campaign Headquarters: Palestinian Environmental NGOs.*
3. Hilwig, Elin B. *The barrier in the occupied Palestinian territory «protection of private property under international humanitarian and human rights law, published by Wolf Legal publishers, 2005.*
4. Muller, Andreas Th, *A wall on the green line? Israel's wall project under scrutiny, 3rd, updated and prevised edition, a publication of the alternatives center, May 2006.*
5. Dolphin, Ray. *The west bank wall (unmaking Palestine) , Pluto press, London Ann Arbor, M, 2006.*
6. *Stop the wall in Palestine, (facts, testimonies, analysis and call to action, the Palestinian Environment NGO's Network (pEN Gon) , June 2003, Jerusalem.*
7. *The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities, may, 2003.*
8. *Case Study on the Villages of Al- Nabi Saleh, Repression of non- violent protest in the occupied Palestinian territory, Al- Haq, Ramallah, 2011*
9. *The Impact of Israel's Separation Barrier on Affected West Bank Communities, A follow- up Report to The Humanitarian and Emergency Policy Group «HEPG» And the Local Aid Coordination Committee «LACC» Update No. 3, November 30, 2003*
10. *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian*

Communities, East Jerusalem, U. N office for the coordination of Humanitarian Affairs, (OCHA), occupied Palestinian Territory, January 2008, update No. 7, 2nd edition.

11. Monaghan , lisa and Careccia , grazia , *the annexation wall , and its associated Regime , second edition, Al – Haq – June 2012.*
12. Vitullo, Anita, *The long Economic Shadow of the Wall, in, Against The Wall, ed by Sorkin Michael, Puplished by The New press, New York, 2005.*

ثالثاً - أبحاث ودراسات باللغة العربية:

1. أثر الجدار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في التجمعات التي تقع خلف الجدار، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004.
2. تقرير فريق تنسيق المساعدات المحلية، آيار، 2003.
3. الحوراني، عبدالله، أثر الجدار العنصري التوسعي على المواطنين الفلسطينيين.
4. أبو الرب، محمود، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار، مجلة جامعة القدس المفتوحة، للأبحاث والدراسات، العدد 3، نيسان، 2004
5. د. عورتاني، هشام (تحرير) مؤتمر حول الأوضاع الاقتصادية، والتجارية في القدس العربية، المداخلات والملخص التنفيذي، المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وجامعة القدس، نيسان 2007.
6. كتاب، إيلين، جدار الفصل العنصري والعائلات الفلسطينية، آليات التكيف والمواجهة.
7. المراقب الاقتصادي، التقرير المقدم إلى لجنة 24، AD. HOE Liaison، أيلول 2007

رابعاً - قرارات المحاكم:

1. محكمة العدل الدولية، إجراءات افتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيان خطي، (30 كانون الثاني / يناير 2004)، ومرافعة شفوية، 23 شباط / فبراير، 2004.
2. كتاب القوانين لسنة 1980، القرار رقم 5 / 8 / 1980.

خامساً - مجلات، صحف، مواقع إلكترونية:

1. مجلة الإنساني، الصليب الأحمر الدولي، صيف 2006.
2. مقال بعنوان (الجدار يفعل فعله) صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية، بتاريخ /7 /8 2009.
3. مقابلة لشمعون بيريس في صحيفة الجيروساليم بوست بتاريخ 1/7 /1994م.
4. الموقع الإلكتروني محور الرياض: www.alriyadh.com
5. أخبار الوطن، www.egyptiaongreens.com
6. فلسطين من أجل الحرية والاستقلال، www.falasteen.com
7. جدار الفصل العنصري، حقائق وأرقام، www.minfo.gov
8. أمين نت. www.amin.org
9. مركز الدراسات والاستطلاعات الإستراتيجية المستقل www.iccp.org.
10. مرغليت، دان، فضيحة صنعت في القدس، صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ /25 /1 2005.

واقع البطالة في فلسطين وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية النفسية*

د. خالد عبد الحق**

* تاريخ التسليم: 2014 /6 /11 م ، تاريخ التسليم: 2014 /8 /12 م.
** عضو هيئة تدريس غير منفرغ/ فرع نابلس/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

تناولت هذه الدراسة مفهوم البطالة وتطورها في فلسطين، وبينت عبئها وفجوة الطلب على العمالة في سوق العمل الفلسطيني خلال عام 2013، كما تطرقت إلى خصائص البطالة في فلسطين وأسبابها، ومدى ارتباطها بتحويلات السياسة الإسرائيلية تجاه الطبقة العاملة وسوق العمل الفلسطيني، والتي ترتبط بالعوامل الموضوعية التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة، خاصة في ظل قصور عمل السلطة الفلسطينية، وغياب التخطيط التنموي الشامل، وعجز السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، كما بحثت في آثار البطالة في فلسطين، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والنفسية، وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني.

كما استعرضت الدراسة آليات مكافحة البطالة في فلسطين، والتي يجب أن تسير في مسارين متوازيين: الأول يتعلق بتقديم وطرح حلول آنية قصيرة المدى، والثاني يرتبط بالتخطيط بعيد المدى مع ضرورة الربط بين المسارين.

Reality of Unemployment in Palestine and Its Political, Economic, Social and Psychological Effects

Abstract:

This study examined the concept of unemployment and its development in Palestine, and showed its burden and demand gap for labor in Palestinian labor market in 2013. It showed the characteristics of unemployment in Palestine and their causes, and how unemployment shifts according to Israeli policy towards the working class and the Palestinian labor market. The phenomenon of unemployment is associated with factors that led to its growth, especially in light of the failure of the Palestinian Authority, lack of development planning and the failure of the economic policies of the Palestinian Authority. The paper clarifies the effects of unemployment in Palestine, whether political, economic, social, and psychological, and the impact of these factors on Palestinian society. The study reviewed the mechanisms to combat unemployment in Palestine that should be done by short- term and long- term planning.

مقدمة:

تعدُّ البطالة من الظواهر التي حازت على أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة، باعتبارها آفة تنخر في جسد المجتمع، مما جعلها تحتل مكانة مهمة في البحث والتحليل، لارتباطها المباشر بمختلف نواحي الحياة. وإذا كانت ظاهرة البطالة قد شكلت معضلة المجتمعات في الماضي والحاضر، فهي اليوم وفي ظل الأزمات الاقتصادية العالمية تمثل الظاهرة الأخطر في معظم دول العالم، وإذا كان تأثيرها في الدول المتقدمة أقل حدة عما هي عليه في الدول النامية؛ فإن ذلك يرجع إلى ارتباط هذه الظاهرة بتطور قوانين الحماية الاجتماعية إلى جانب شمول النظرة التنموية ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي الشامل.

أما البطالة في فلسطين فهي تشكل حالة فريدة ناتجة عن تراكم مكونات مركبة من السياسات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء من خلال سياسات الاحتلال الاقتصادية التي عملت على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتدمير بنى هذا الاقتصاد، والحد من إمكانات تطوره وتقدمه، والسياسات المتبعة ضد الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل انعدام قوانين الحماية الاجتماعية الفلسطينية، وغياب التخطيط التنموي الملائم، واقتصار السياسات على معالجة الظروف الآنية والطارئة، والتي لم تسهم في بلورة تخطيط استراتيجي قائم على رؤية مستقبلية تعالج إشكاليات المجتمع الفلسطيني، وبالتالي فإن دراسة وتحليل البطالة في فلسطين تتطلب نمطا خاصا، يمكننا من الوقوف بشكل موضوعي على واقعها وأسبابها وخصائصها وتأثيراتها وأساليب مواجهتها، أو الحد منها.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تقوم مشكلة الدراسة الأساسية وأهميتها على الوقوف على واقع البطالة في فلسطين، وتحديد معالمها، وخصائصها، وأسبابها، وآثارها، وسبل مواجهتها.

فرضيات الدراسة:

تقوم فرضيات الدراسة على:

1. إن معدلات البطالة في فلسطين بقيت في إطار معدلات متقاربة منذ انتفاضة الأقصى عام (2000) مما يدل على فشل سياسات التشغيل والبرامج الخاصة بالحد من البطالة.

2. إن خصائص البطالة في فلسطين نابعة عن عوامل سياسية، تتعلق بطبيعة التطورات والتغيرات السياسية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، وعدم اعتماد سياسات اقتصادية ملائمة.
3. أسباب البطالة في فلسطين نابعة وناتجة عن عوامل موضوعية، أي أنها لا تعبر عن طبيعة البطالة في فلسطين تاريخياً؛ وإنما هي نتيجة تحولات في السياسات الإسرائيلية تجاه الطبقة العاملة الفلسطينية وسوق العمل في فلسطين، ونتيجة لقصور عمل السلطة الفلسطينية المتمثل في قصور التخطيط التنموي، وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية في حجم القوى العاملة.
4. تنعكس آثار البطالة في فلسطين على مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وهي ترتبط بشكل أو بآخر بالأهداف والسياسات الإسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني.
5. إن مواجهة البطالة في فلسطين تتطلب الوصول إلى آليات وصيغ ملائمة لمواجهتها، بحيث تكون نابعة من أسبابها، وتتعامل مع خصائصها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة بالوقوف على واقع البطالة في فلسطين، وتحديد أسباب البطالة في فلسطين وخصائصها وآثارها، وتحديد أهم المقترحات التي تسهم في معالجة ظاهرة البطالة في فلسطين والحد منها.

حدود الدراسة:

تتركز حدود هذه الدراسة في التعرف إلى واقع البطالة في فلسطين كما هو في نهاية عام (2013)، وفي مناطق السلطة الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

مفهوم البطالة:

إذا ما رجعنا إلى تصريف كلمة بطالة، فنسجد أنها اشتقت من الجذر الثلاثي «بطل»، ودلالته اللغوية: عدم النفع وفقدان الصلاحية، أما المعنى أو الدلالة الاصطلاحية الشائعة فهي عدم توافر فرص العمل.

فالبطالة تعني عدم العمل، ويمكن تعريف مصطلح العاطلين عن العمل بأنه: «الأشخاص الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه، ولكنهم عاجزون عن العثور على الوظائف المناسبة»⁽¹⁾، وهي بمفهومها العام تعني عدم العمل الناتج عن أسباب لا إرادية أو اختيارية تعود إلى نقص العمل، وكذلك إلى المدة التي يبقى فيها الشخص دون عمل⁽²⁾. وتعرف البطالة بأنها: «عدم تمكن الأفراد من القوى العاملة والقادرين على العمل بين سن الخامسة عشرة والخامسة والستين من الحصول على العمل»⁽³⁾، أو هي «التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر وراغب فيه»⁽⁴⁾، وعرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه: «كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى»⁽⁵⁾، كما عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها: «جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق، مثل: مطالعة الصحف، أو التسجيل في مكاتب الاستخدام، أو سؤال الأصدقاء، والأقارب وغير ذلك»⁽⁶⁾.

تطور البطالة في فلسطين:

يمكن القول إن تطور البطالة في فلسطين خضع للاعتبارات السياسية خضوعاً تاماً، وأثر فيها، ومن المؤشرات الدالة على ذلك أنها بقيت في ظل الاحتلال الإسرائيلي ضمن مستويات متدنية، على الرغم من التأثير السلبي الواضح لسياسات الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن تأثيرها على مجمل تطورات سوق العمل الفلسطيني وآليات العرض والطلب على القوى العاملة كان أقل حدة، حيث بدأ هذا التأثير يظهر بقوة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ، وواصلت معدلات البطالة ارتفاعها إلى أن وصلت في عام (1993) إلى 6.7%⁽⁷⁾.

وكانت أهم مراحل تطور البطالة في فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية، حيث بلغت معدلات البطالة في عام (1995) ما يقارب 18%، فيما تراوحت خلال الفترة من (1996 - 2000) عام اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ما بين 12%-24%، وارتفعت خلال سنوات الانتفاضة وتحديداً خلال الفترة ما بين (2001 - 2005) لتصل إلى معدلات قياسية تراوحت بين 24%-31%، في حين شهدت الفترة ما بين (2006 - 2012) انخفاض معدلات البطالة حيث تراوحت ما بين 21%-27%⁽⁸⁾، فيما بلغت هذه النسبة في العام (2013) حوالي 23.4%، وإذا ما أضفنا إليها نسبة العمالة المحدودة والبالغة 6.1% فإن النسبة الحقيقية للبطالة في العام (2013) تبلغ 29.5%⁽⁹⁾، وهي تعدُّ من

المعدلات العالية عالمياً، مما يدل على حجم المعاناة التي تعاني منها الطبقة العاملة الفلسطينية، وحجم الآثار التي تترتب عليها سواء كانت آثاراً اقتصادية أو سياسية أم اجتماعية أم نفسية.

إن هذا الثبات النسبي في معدلات البطالة يعكس بصورة مباشرة استمرار حالة من عدم قدرة سوق العمل على استيعاب فائض العمالة، وهي حالة تنذر باستمرار تفاقم ظاهرة البطالة، وتكريسها كصفة لسوق العمل الفلسطيني، وهي تعكس فشل سياسات التشغيل السائدة، وبالتالي ضرورة إعادة النظر بها، واتباع سياسات أكثر فاعلية باتجاه تحقيق القدرة على استيعاب فائض العمالة، والداخلين الجدد إلى سوق العمل. تشكل مخرجات هذه الدراسة مدخلا لها، كاستغلال العامل العربي في التشغيل، وتعزيز المشروعات الصغيرة ودعمها، وغيرها من المقترحات، كما تشير إلى عدم فاعلية البرامج الخاصة في الحد من البطالة، مما يتطلب اعتماد خطط وبرامج ذات فاعلية وقدرة على تحقيق نتائج تؤثر بشكل إيجابي في معدلات البطالة.

عبء البطالة في فلسطين:

بلغ إجمالي عدد الأفراد ضمن سن العمل في فلسطين عام (2013) نحو 2,649 مليون فرد، منهم 1,494 مليون خارج القوى العاملة، و 1,155 مليون داخل القوى العاملة، موزعين بواقع 759 ألف في الضفة الغربية يمثلون ما نسبته 45% من إجمالي الأفراد في سن العمل، و 396 ألف في قطاع غزة وبنسبة 41.2% من إجمالي الأفراد في سن العمل، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 270 ألف عامل وبنسبة 23.4% من إجمالي الأفراد داخل القوى العاملة، وبلغ عدد العاملين 885 ألف أي ما نسبته 76.6%، منهم 815 ألف عامل يعملون بشكل كامل وبنسبة 70.5% من مجمل الأفراد داخل القوى العاملة، فيما كان هناك 70 ألفا وبنسبة 6.1% يعملون بشكل محدود (10).

الجدول (1)

توزيع الأفراد 15 سنة فأكثر حسب العلاقة بقوة العمل والمنطقة بالآلاف (11)

المجموع		خارج القوى العاملة		داخل القوى العاملة		المنطقة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
100	1687	55	928	45	759	الضفة الغربية
100	962	58,8	566	41,2	396	قطاع غزة
100	2649	56,4	1494	43,6	1155	الأراضي الفلسطينية

الجدول (2)

توزيع الأفراد 15 سنة فأكثر حسب المحافظة وسمات القوى العاملة (12)

سمات العمل				المحافظة
المجموع	بطالة	عمالة محدودة	عمالة تامة	
الضفة الغربية				
100	18,9	1,8	79,3	جنين
100	16	8,2	75,8	طوباس
100	16,5	7,6	75,9	طولكرم
100	14,6	9,7	75,7	نابلس
100	13,8	8,1	78,1	قلقيلية
100	19,3	7,1	73,6	سلفيت
100	16,3	1,2	82,5	رام الله
100	15,6	3	81,4	أريحا
100	17,6	2,3	80,1	القدس
100	20,8	14,4	64,8	بيت لحم
100	23,9	5,1	71	الخليل
100	18,6	5,9	75,5	المجموع
قطاع غزة				
100	32	5,9	62,1	شمال غزة
100	29,5	7,3	63,2	غزة
100	31	4,9	64,1	دير البلح
100	36,3	6,7	57	خان يونس
100	37,5	6	56,5	رفح
100	32,6	6,4	70,5	المجموع

الجدول (3)

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب العمر والمنطقة والجنس 2013 (13)

المجموع	الجنس		العمر والمنطقة
	إناث	ذكور	
فلسطين			
43	33,8	46,7	24 – 15
35,7	55,3	27,6	34 – 25
11,8	8,8	13,1	44 – 35
7,3	2	9,4	54 – 45
2,1	0,1	3	64 – 55
0,1	0,0	0,2	65 فأكثر
100	100	100	المجموع
الضفة الغربية			
43,8	35,7	46,9	24 15-
33,5	55,4	25,1	34 – 25
12,5	7,1	14,6	44 – 35
7,5	1,7	9,7	54 – 45
2,5	0,1	3,4	64 – 55
0,2	0,0	0,3	65 فأكثر
100	100	100	المجموع
قطاع غزة			
42	32,1	46,5	24 – 15
38,2	55,1	30,5	34 – 25
11	10,5	11,3	44 – 35
7	2,2	9,2	54 – 45
1,7	0,1	2,5	64 – 55

المجموع	الجنس		العمر والمنطقة
	إناث	ذكور	
0,1	0,0	0,0	65 فأكثر
100	100	100	المجموع

الجدول (4)

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب عدد سنوات الدراسة والمنطقة والجنس 2013 (14)

المجموع	الجنس		عدد السنوات الدراسية والمنطقة
	إناث	ذكور	
فلسطين			
0,5	0,2	0,6	0
8,8	0,6	12,2	6 – 1
18,3	1,4	25,3	9 – 7
30	5,8	40	12 – 10
42,4	92	21,9	13 فأكثر
100	100	100	المجموع
الضفة الغربية			
0,5	0,3	0,6	0
8,6	0,7	11,6	6 – 1
20,2	1,8	27,2	9 – 7
33,9	7,8	43,9	12 – 10
36,8	89,4	16,7	13 فأكثر
100	100	100	المجموع
قطاع غزة			
0,4	0,1	0,6	0
9	0,5	12,9	6 – 1

المجموع	الجنس		عدد السنوات الدراسية والمنطقة
	إناث	ذكور	
16,2	1	23,1	9 – 7
25,7	3,8	35,6	12 – 10
48,7	94,6	27,8	13 فأكثر
100	100	100	المجموع

ومع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدلات الفقر في صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية ممن يعملون بشكل تام، وتفاقم الفقر المدقع في صفوف العمالة المحدودة، فإنني أميل إلى الاتجاه القائل بضرورة إضافة العمال ضمن العمالة المحدودة إلى العاطلين عن العمل، وبالتالي يمكن القول أن نسبة البطالة في فلسطين تبلغ ما نسبته 29.5%.

وتختلف نسب البطالة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، ففي حين بلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية مع نهاية عام (2013)، نحو 141 ألفاً وبنسبة 18.6% من مجموع الأفراد داخل القوى العاملة، بلغ عددهم في قطاع غزة 129 ألفاً وبنسبة 32.6%، مما يشير إلى أن عبء البطالة حسب المنطقة يتركز في قطاع غزة، وإذا ما نظرنا إلى توزيع البطالة حسب المحافظات نجد أن أعلى نسبة بطالة كانت في محافظة رفح وبلغت 37.5%، تليها محافظة خان يونس بنسبة 36.3%، ثم محافظة شمال غزة بنسبة 32%، تليها محافظة دير البلح بنسبة 31%، أما في الضفة الغربية فكانت أعلى نسبة للبطالة من نصيب محافظة الخليل بنسبة 23.9%، تليها محافظة بيت لحم بنسبة 20%، ثم محافظة سلفيت بنسبة 19.3%، ثم محافظة جنين بنسبة 18.9%، فيما تراوحت النسب في باقي المحافظات بين 17.6% و 13.8%، مما يشير إلى أن عبء البطالة يتركز في هذه المحافظات حسب النسب أعلاه⁽¹⁵⁾، وهذا يتطلب توجيه برامج وفعاليات لمكافحة البطالة وفقاً للنسب أعلاه، بحيث تكثف في المحافظات ذات نسب البطالة ومعدلاتها المرتفعة؛ لتحقيق نوع من التوازن في هذه المعدلات بين المحافظات، وفقاً لتحقيق مبادئ العدالة في التوزيع وبناء النسيج الوطني المتمثل.

وتزداد معدلات البطالة مع انخفاض الفئة العمرية، سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة ولدى كلا الجنسين (الذكور والإناث)؛ ويرجع ذلك إلى كون الفئات العمرية الدنيا تضم خريجي الجامعات والمعاهد التدريبية، والذين يتميزون بنقص الخبرات العملية، مما يشكل عائقاً أمامهم في الحصول على فرص العمل، في حين أن التقدم في العمر يعني اكتساب

الخبرات والثبات والاستقرار الوظيفي، ويشير الجدول 8 إلى أن أعلى معدلات البطالة تقع ضمن الفئة العمرية 15 - 24 عاما، وتبلغ 43% من مجمل العاطلين عن العمل، فيما كان معدل البطالة للفئة العمرية 25 - 34 نحو 35.7%، وتبدأ هذه المعدلات بالتناقص كلما ارتفعت الفئة العمرية⁽¹⁶⁾، الأمر الذي يعني أن عبء البطالة يتركز في الفئات العمرية الدنيا، وبالتالي فإن هذه الفئات يجب أن تشملها برامج مكافحة البطالة والتركيز عليها، وبما يضمن دمجها في الحياة العملية وسوق العمل؛ كونها تمثل المستقبل، والفئة التي سيعول عليها مواصلة مسيرة البناء والتنمية.

كما تنخفض معدلات البطالة لدى الفئات غير المتعلمة من بين مجمل العاطلين عن العمل، حيث بلغت نسبتهم ممن لم يحصلوا على أي تعليم في صفوف الذكور 0.6%، فيما بلغت لدى الإناث 0.2%، بينما ترتفع هذه النسبة لدى العاطلين عن العمل ممن أتموا (1 - 6) سنوات دراسية من الذكور لتصل إلى 12.2%، ولدى الإناث 0.6%، ثم تقفز هذه المعدلات لدى من أتموا (7 - 9) سنوات دراسية لتصل إلى 25.3% لدى الذكور، و 1.4% لدى الإناث، وترتفع لدى العاطلين عن العمل ممن أتموا (10 - 12) سنة دراسية لتصل إلى 40% لدى الذكور، و 5.8% لدى الإناث، بينما نجدها تصل إلى 21.9% لدى الذكور الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر، ولدى الإناث 92%⁽¹⁷⁾، مما يدل على أن عبء البطالة حسب سنوات الدراسة يتركز في الفئات المتعلمة، ويتناسب طردي مع مستوى التعليم، مما يدل على عدم فاعلية مخرجات النظام التعليمي، وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل وحاجته، الأمر الذي يتطلب إعادة دراسة حاجة سوق العمل، وتوجيه العملية التعليمية؛ لتحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، وتركيز البرامج التعليمية والتدريبية نحو التدريب المهني.

فجوة الطلب على العمالة في فلسطين:

فجوة الطلب هي: «الفرق بين مجموع القوى العاملة وعدد العاملين في فترة زمنية محددة»، وهي لا تمثل حقيقة وضع البطالة، نظرا لإمكانية عمل العديد من الأفراد خارج سوق العمل المحلية، ويعدُّ الهدف الأساسي من دراسة فجوة الطلب وتحديدتها، الوصول إلى معرفة مدى قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب القوى العاملة فيه⁽¹⁸⁾. لقد دلت الدراسات على أن فجوة الطلب في فلسطين في زيادة مستمرة، حيث بلغ متوسط الفجوة خلال الفترة (1970 - 1993) حوالي 50.2 ألف فرد في الضفة الغربية و 34.8 ألف فرد في قطاع غزة⁽¹⁹⁾.

أما في ظل السلطة الفلسطينية فقد ارتفعت فجوة الطلب على العمالة الفلسطينية لتصل في العام (1995) إلى نحو 204 ألف، منها 124 ألف في الضفة الغربية و80 ألف في قطاع غزة، فيما شهدت فجوة الطلب انخفاضاً خلال الفترة من (1996 إلى 1999)، حيث وصلت إلى 115 ألف مع نهاية عام (1999)⁽²⁰⁾؛ ويعود ذلك إلى أن هذه الفترة قد شهدت استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية في مرحلة بناء هذه المؤسسات.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام (2000) عادت فجوة الطلب للارتفاع وبشكل مستمر حتى وصلت في نهاية العام (2013) إلى 340 ألف، منها 186 ألف في الضفة الغربية و154 ألف في قطاع غزة⁽²¹⁾؛ وذلك نتيجة لسياسات الاحتلال المتمثلة في الحصار والإغلاق والاجتياحات والحوادث، وإغلاق سوق العمل أمام العمالة الفلسطينية، ولقصور السلطة الفلسطينية في وضع سياسات تشغيل ملائمة وتنفيذها في ظل تراجع الوضع الاقتصادي في فلسطين، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب فائض العمالة وخلق فرص العمل الجديدة، مما يدل على تراجع النمو الاقتصادي وفشل السياسات الاقتصادية، في الوقت الذي عانى فيه الاقتصاد الفلسطيني من غياب التخطيط التنموي الهادف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتحول المجتمع والاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، يعتمد بشكل مطلق على ما تجود به الدول المانحة، وجعل المواطن يلهث وراء قوته، وانحصر اهتمام فئة عريضة من المجتمع بموعد صرف الراتب، وهذا الوضع القائم لا يمكن له أن ينهض بالاقتصاد أو يؤسس لبناء دولة.

خصائص البطالة في فلسطين:

في ضوء ما سبق يمكن القول إن أهم خصائص البطالة في فلسطين تتمثل بما يأتي:

♦ أولاً: تتأثر البطالة ومعدلاتها في فلسطين بشكل مباشر بطبيعة الأوضاع السياسية السائدة، وتخضع لطبيعة تطوراتها وحالات التوتر التي قد تمر بها، وخاصة الممارسات والسياسات الإسرائيلية، مما ينعكس على حالات الانتعاش أو الانكماش الاقتصادي الذي يعكس أيضاً آثاره على معدلات البطالة.

♦ ثانياً: تأثرت معدلات البطالة بشكل مباشر بالسياسات التي اتبعتها إسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية، وخاصة سياسات الحصار وإغلاق سوق العمل بشكل كامل أمام عمال غزة، وبشكل شبه كامل أمام عمال الضفة الغربية.

♦ ثالثاً: تأثرت معدلات البطالة بالسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، والتي عملت على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وإبقائه سوقاً استهلاكياً للمنتجات الإسرائيلية، مما أدى إلى تقويض مقومات نمو الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي عجزه عن تحقيق أهدافه، والتي انعكست على عدم قدرته على استيعاب فائض العمالة، وبالتالي التأثير المباشر على معدلات البطالة سلباً.

♦ رابعاً: تزيد معدلات البطالة في قطاع غزة عن معدلاتها في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة في نهاية عام (2013) نحو 32.6%، فيما بلغ في الضفة الغربية 18.6%، وقد كانت معدلات البطالة متقاربة في محافظات قطاع غزة، في حين أن محافظات الخليل، بيت لحم، سلفيت، وجنين حظيت بأعلى معدلات بطالة بين محافظات الضفة الغربية.

♦ خامساً: يلعب المستوى التعليمي دوراً رئيساً في التأثير على معدلات البطالة ضمن علاقة طردية، حيث ينخفض معدلها بانخفاض المستوى التعليمي، وقد بلغت معدلات البطالة لدى الأفراد الذين أتموا ثلاث عشرة سنة دراسية فأكثر 42.4%، تبدأ بالانخفاض مع انخفاض المستوى التعليمي لتصل إلى 0.5% لدى من لم يتلقوا أي تعليم⁽²²⁾.

♦ سادساً: ترتفع معدلات البطالة لدى الإناث مقابل معدلاتها لدى الذكور، حيث بلغت 20.6% لدى الذكور، مقابل 35% لدى الإناث في نهاية عام (2013)⁽²³⁾.

♦ سابعاً: تتأثر معدلات البطالة في فلسطين بعامل السن ضمن علاقة عكسية، حيث ترتفع معدلات البطالة مع انخفاض الفئة العمرية، فقد كانت أعلى معدلات البطالة تقع ضمن الفئة العمرية 15-24 عاماً وبلغت 43% من مجمل العاطلين عن العمل، تليها الفئة العمرية 25-34 عاماً وبلغت 35.7% وتبدأ هذه المعدلات بالانخفاض كلما ارتفعت الفئة العمرية⁽²⁴⁾.

وعليه نجد أن هذه الخصائص جاءت نتيجة تقاطع العوامل السياسية، المرتبطة بطبيعة التطورات والتغيرات السياسية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، متأثرة بالهزات والتقلبات السياسية التي تعصف بالمنطقة، والتي كان لها تأثير واضح على بلورة هذه الخصائص، والتي تلتقي بشكل أو بآخر بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، التي تميزت بغياب التخطيط التنموي، والتي انعكست نتائجها في عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التخلص من تبعيته المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي تأثر سوق العمل الفلسطيني بالسياسات الإسرائيلية، وكذلك في تركيز عبء البطالة في قطاع غزة نتيجة للحصار

الإسرائيلي، وتركزه لدى فئة الشباب والمتعلمين، مما يعكس هشاشة التخطيط التنموي والسياسات الاقتصادية الفلسطينية.

أسباب البطالة في فلسطين:

في ضوء المعطيات والحقائق السابقة نستطيع أن نحدد أهم أسباب البطالة في فلسطين بما يأتي:

♦ أولاً- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي: انعكست هذه التبعية على مجمل الأنشطة الاقتصادية في فلسطين، وقد تجلت آثارها خلال انتفاضة الأقصى عام (2000) وما تلاها، وخاصة معاناة العمال الفلسطينيين جراء سياسة الإغلاق، إلى جانب السياسات الاقتصادية الإسرائيلية والتي تهدف إلى ضمان بقاء السوق الفلسطيني سوقاً استهلاكياً، مما شكّل عاملاً من عوامل تقويض نمو الاقتصاد الفلسطيني وتحوله إلى اقتصاد منتج⁽²⁵⁾.

♦ ثانياً- انعدام التخطيط التنموي الملائم للاقتصاد الفلسطيني: ما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من خلل متأصل في التخطيط التنموي، وذلك من خلال غياب خطط التنمية الاقتصادية، وغياب التخطيط القائم على توجيه العملية التعليمية نحو القطاعات التي تعاني من الندرة، ونقص العرض فيها، وكذلك عدم تأهيل الأيدي العاملة وتدريبها، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية التي تعاني ندرة العمالة المؤهلة والمدرّبة⁽²⁶⁾.

♦ ثالثاً- ضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية: مما جعل سوق العمل الفلسطيني عاجزاً عن استيعاب الزيادة الطبيعية في حجم القوى العاملة، وبالتالي تحول الفرق بين هذه الزيادة وقدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعابها إلى زيادة في حجم البطالة، فضلاً عن عدم قدرته على استيعاب الكم الهائل من الأيدي العاملة، والوافدة إلى السوق الفلسطيني من سوق العمل الإسرائيلي والعائدين من أسواق العمل العربية⁽²⁷⁾.

♦ رابعاً- الخلل الواضح في هياكل ومقومات البنية التحتية الإنتاجية والاقتصادية؛ والسيطرة الواضحة لقطاع الخدمات في الهياكل الاقتصادية، مما ترتب عليه ضعفها في تكوين الناتج المحلي واستيعابها لفائض القوى العاملة⁽²⁸⁾.

♦ خامساً- انعدام قوانين الحماية الصناعية: استوعب القطاع الصناعي في فلسطين أعداداً لا بأس بها من الأيدي العاملة، إلا أنه وفي ظل السلطة الفلسطينية ومع غياب قوانين الحماية الصناعية والسياسات الجمركية الملائمة، وفتح أبواب الاستيراد على مصراعها دون حسيب أو رقيب أو قوانين منظمة، جعل هذه الصناعات تقع فريسة

للبضائع المستوردة، مما انعكس بالسلب على القطاع الصناعي، وأدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات الصناعية (29).

◆ سادساً- الآثار المباشرة للانتفاضة: حيث أدت سياسة الإغلاق إلى عدم تمكن العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل وبعض مناطق الضفة الغربية، حيث انضم أكثر من 120 ألف عامل إلى جيش العاطلين عن العمل، وكذلك صعوبة وصول المواد الخام والصعوبات التسويقية، وخاصة في قطاع غزة، مما أثر بشكل مباشر على القطاعين التجاري والصناعي (30).

◆ سادساً- غياب الحماية القانونية للاستثمارات: والفساد الإداري والسياسي والمالي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والذي يعني غياب المناخ الآمن للاستثمار (31).

◆ سابعاً- ضعف دور المؤسسات المالية: يلاحظ أحيانا غياب دور هذه المؤسسات وخاصة الوافدة منها، والتي يعول عليها بحكم طبيعة عملها القيام بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وتوفير التمويل اللازم لدعم القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في حفزها على الاستمرار (32).

◆ ثامناً- السياسات الضريبية الفاشلة: والتي اتبعتها الحكومة الفلسطينية، وشكلت عامل طرد للاستثمار بدل أن تكون عامل جذب له (33).

◆ تاسعاً- الفصل الإسرائيلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة: أدى الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة إلى انعدام التبادل التجاري بين جناحي الوطن، والذي كان من أهم نتائجه خسارة قطاع غزة للسوق الاستهلاكي للمنتجات الزراعية في الضفة الغربية، وخسارة الضفة الغربية لسوق مهم لتصريف المنتجات المختلفة الصناعية والزراعية، الأمر الذي أدى إلى تحول الضفة الغربية للاستيراد من السوق الإسرائيلية لسد العجز، دون تمكنها من تصدير الفائض، وتحول قطاع غزة إلى تجارة الأنفاق والتهرب مع مصر (34).

◆ عاشراً- التحول الذي طرأ على طبيعة النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية: نتيجة للعوامل السابقة فقد شهدت فلسطين حالة من التحول في النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية، إذ كان واضحاً انتقال بعض منشآت القطاع الصناعي إلى القطاع التجاري، وإغلاق العديد من المصانع، ومن أمثلتها صناعة الملابس وصناعة الأحذية، حيث تحولت هذه المنشآت إلى منشآت تجارية، تعتمد على الاستيراد الخارجي لتوفير احتياجات السوق المحلية (35).

◆ حادي عشر- روب الاستثمارات المحلية إلى الخارج: وذلك نتيجة لتفاعل العوامل السابقة وتردي الوضع الاقتصادي والظروف المحيطة (36).

♦ ثاني عشر- غياب دعم المنتج المحلي وثقافة الاستهلاك السائدة: أدت عوامل المنافسة غير المتكافئة بين المنتج المحلي والإسرائيلي، وغياب سياسات الترويج الملائمة للمنتج الوطني، إلى سيطرة أنماط في ثقافة الاستهلاك السائدة تميل لصالح المنتج الإسرائيلي، الذي يتميز باتباع معايير متطورة في ضبط الجودة، والأساليب العلمية في الترويج والتسويق، في الوقت الذي تعاني فيه الصناعات الوطنية من سياسات اقتصادية وضريبية حدت من قدرتها التنافسية.

♦ ثالث عشر- العامل العربي: ويقصد بذلك سياسات التشغيل العربية للعمالة الفلسطينية، والتي كانت تمثل سوقاً مهماً للعمالة الفلسطينية، إلا أن نتائج حرب الخليج (1991) كان لها تأثير كبير على القوى العاملة الفلسطينية، تمثل في ترحيل أعداد كبيرة منهم، إضافة إلى الضوابط والإجراءات التي وضعت من قبل هذه الدول الخاصة باستيعاب العمالة الفلسطينية⁽³⁷⁾.

♦ رابع عشر- العامل الدولي: ويقصد بذلك سياسات البنك وصندوق النقد الدولي، وارتباط هذه السياسات بشروط الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، وخاصة الشروط المتعلقة بالحجم المسموح به للسلطة لاستيعاب العمالة ضمن مؤسساتها، والسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها⁽³⁸⁾.

♦ خامس عشر- الانقسام الفلسطيني: كانت حالة الانقسام الفلسطيني أحد الذرائع التي تذرعت بها إسرائيل لفرض حصار مطبق وطوق كامل على قطاع غزة، مما أدى إلى التوقف التام لحركة العمال الفلسطينيين نحو سوق العمل الإسرائيلي، وإلى توقف دخول المواد الخام إلى القطاع، وبالتالي توقف الإنتاج الصناعي وحظر الصيد في الشواطئ الفلسطينية⁽³⁹⁾.

♦ سادس عشر- تفكك وتفسخ وتشردم مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية: مما أسهم في أضعاف قدرتها على ممارسة الضغط على مؤسسات السلطة الفلسطينية، ودفعها نحو اتباع سياسات تشغيل ووضع قوانين تسهم في الحد من ظاهرة البطالة⁽⁴⁰⁾.

إن دراسة مراحل تطور البطالة في فلسطين تشير إلى أن هذه الظاهرة لم يكن لها تأثير على سوق العمل الفلسطيني تاريخياً، وحتى في ظل الاحتلال، إلا أنها بدأت في الظهور والتنامي والتعاقد في معدلاتها مع قيام السلطة الفلسطينية، فهي إذن ليست حالة متأصلة تاريخياً أو سمة تاريخية لسوق العمل الفلسطيني، بمعنى أنها ليست ناتجة عن أسباب ذاتية تتعلق بهيكلية القوى العاملة أو طبيعة تركيبها وسماتها الأساسية، وإنما هي ناتجة عن عوامل موضوعية مرتبطة في مجملها- وكما تشير أسبابها أعلاه- بالتحويلات

في السياسات الإسرائيلية تجاه الطبقة العاملة وسوق العمل الفلسطينيين، وقصور عمل السلطة الفلسطينية، والمتمثل بقصور التخطيط التنموي، والذي نتج عنه عجز في السياسات الاقتصادية، وعدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الزيادة الطبيعية والغير طبيعية في حجم القوى العاملة.

آثار البطالة في فلسطين:

البطالة كظاهرة تنتج عن خلل في سوق العمل، حيث تعبر عن عدم التوازن في العرض والطلب على القوى العاملة، وهي ناتجة عن إشكاليات ومسببة لها؛ إذ أنها تعني عدم استغلال بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع المتمثلة بالعمل، والعمل يختلف عن غيره من عناصر الإنتاج، فهو عدا عن كونه عنصراً غير قابل للتخزين، فهو يتعلق بالعنصر الإنساني، لذا فإن تأثير البطالة يكون ذا صبغة خاصة، تنعكس على مجمل نواحي الحياة.

الآثار السياسية:

البطالة كواحدة من الظواهر التي أصابت المجتمع الفلسطيني، تعبر عن مدى عجز السلطة الفلسطينية عن مواجهتها أو الحد منها، ووصول المجتمع أو على الأقل شريحة العاطلين عن العمل إلى القناعة بهذا العجز، من خلال قناعتهم بأن السلطة الفلسطينية لم تقم بدورها، كما ينبغي له أن يكون تجاه هؤلاء العاطلين وتجاه ظاهرة البطالة، وأن سياسات السلطة الفلسطينية في معالجة البطالة قد أدت إلى تنامي وزيادة الموقف السلبي من هذه السياسات، وتولد القناعة لدى البعض بأن التخلص من هذه الظاهرة يتطلب تغيير تركيبة السلطة الفلسطينية، فيما يرى البعض الآخر أن ذلك يأتي من خلال تغيير نمط تشكيل الحكومات الفلسطينية، واعتماد حكومة كفاءات، وإصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تستطيع مواجهة الظواهر المجتمعية وفي مقدمتها البطالة، وتدل الاحصائيات الخاصة بمعدلات البطالة وتزايدها المستمر على أن برامج السلطة الفلسطينية الخاصة بمعالجتها لم يكن لها أي فاعلية في الحد منها، فيما افتقرت هذه البرامج عند تطبيقها لمعايير العدالة، وخضعت لمعيار الانتماء السياسي بالدرجة الأساس، ولم تسهم بأي حال من الأحوال في الحد من ظاهرة البطالة، مما أدى إلى تطور موقف العاطلين عن العمل من السلطة الفلسطينية باتجاه سلبي، وأثرت على مستوى التأييد الشعبي لها (41).

إن شعور العاطل عن العمل بفقدانه للأمن الاجتماعي في وطنه ينعكس على شعوره بالانتماء للوطن، مما يشكل مدخلاً أساسياً للإسقاط الأمني وتفشي ظاهرة العملاء في المجتمع، إضافة إلى أن الفقر والعوز والحرمان تشكل عوامل جذب لظاهرة الإنفلات

الأممي، وتساعد على بلورتها وظهورها، وتعمل على تفاقم نزعات التطرف السياسي في المجتمع الفلسطيني، فيما تشكل عاملاً أساسياً في تدني مستوى المشاركة السياسية، وفي الوقت نفسه يُظهر تفاقم البطالة واستمرارها عجز خطط التنمية السياسية والاقتصادية لدى السلطة الفلسطينية، وهذا العجز يمثل أحد جوانب العجز السياسي؛ ذلك أن تفاقم هذه الظاهرة سيزيد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي التبعية السياسية، بحيث تتحول البطالة إلى عنصر ضاغط على المجتمع الفلسطيني يدفعه نحو تقديم مزيد من التنازلات السياسية، مما يحول ظواهر البطالة والفقر إلى وسيلة ضغط، قد تستخدمها بعض القوى لتبرير تقديم هذه التنازلات (42).

الآثار الاقتصادية:

يمكن القول إن ظاهرة البطالة في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي لم يكن لها أي تأثير واضح على الحياة الاقتصادية ولم تصل معدلاتها في أسوأ الأحوال إلى 1% حتى نهاية العقد الثامن من القرن الماضي، وكان المواطن الفلسطيني يعيش حالة من الكفاية الاقتصادية، بل ينعم بحالة من الرفاهية الاجتماعية؛ ذلك أن مستويات الأجور كانت تتناسب مع متطلبات الحياة، واستمر هذا الوضع مع بدايات قيام السلطة الفلسطينية، لكن سرعان ما تبدلت الحالة، وبدأت البطالة في الظهور وتنامي معدلاتها وبصورة مستمرة، وبدأت مستويات الأجور بالهبوط النسبي، حتى باتت لا تكفي لسد الاحتياجات اليومية وتحقيق كفاية العيش. في ظل هذا الوضع تحول العاطل عن العمل من منتج ومساهم في الناتج المحلي والدخل القومي إلى عبء على هذا الناتج، وبدلاً من تنمية مخراته أنفقها لتلبية متطلبات الحياة خلال فترة تعطله، بل إن بعض العاطلين عن العمل اضطر لبيع جزء من مقتنيات منزله، في الوقت الذي لم يتلق الجزء الأعظم من العاطلين عن العمل أي مساعدات سواء من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية (43).

لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني قائماً على ما تجود به الدول المانحة من منح، في ظل اتفاق باريس الاقتصادي 1995، الذي كبل هذا الاقتصاد وقوض إمكانيات تنميته، وعلى الرغم من حجم الأموال التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية، إلا أنها كانت تخضع لاشتراطات الدول المانحة وتوجه نحو النفقات الجارية، دون أن يكون هناك نصيب منها للإنفاق الاستثماري، وبالتالي لم يكن لها أي دور في التنمية الاقتصادية أو الحد من ظاهرة البطالة، الأمر الذي عمق شعور العاطلين عن العمل بفشل السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

يترافق ذلك مع ظاهرة هروب استثمارات الفلسطينيين إلى الخارج؛ نتيجة لغياب قوانين حماية الاستثمار والحماية الصناعية وضعفها، وظواهر الفساد التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة، وفي ظل تفاقمها تنامت ظاهرة الاستغلال لدى أصحاب العمل، مما ساهم في انخفاض مستويات الأجور وشروط العمل وظروفه، الأمر الذي انعكس على مستويات الفقر في المجتمع، كما أن التفكير في ما آلت إليه ظروف حياة العاطلين عن العمل، جعلتهم يصلون لحقيقة كون السبب الرئيس لتردي أوضاعهم فشل السياسات الاقتصادية، في ظل غياب التخطيط التنموي، وغياب الاهتمام بتنمية المشاريع الصغيرة وتطويرها وتوفير التمويل اللازم لها، مما أدى إلى قتل الأمل والطموح والإبداع لدى الحرفيين منهم⁽⁴⁴⁾.

وأخيراً يمكن القول إن هذا الكم الهائل من جيش العاطلين عن العمل في فلسطين، والذين كان أغلبهم في عداد الطبقة الوسطى، يشير إلى أن ظاهرة البطالة عملت على تقليص حجم الطبقة الوسطى في المجتمع، وأسست ورسخت ظاهرة الطبقة الثنائية في المجتمع الفلسطيني.

الأثار الاجتماعية:

ألقت تأثيرات البطالة بظلالها على الحياة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، إذ أثرت بشكل سلبي في طبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية والسلوك الاجتماعي، حيث أدت إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم القدرة على القيام بالواجبات الاجتماعية؛ نتيجة لحالة العوز والفقر وانعدام الدخل لدى العاطلين عن العمل، حيث يوجه الإنفاق في هذه الحالة نحو الأولويات، التي يرى العاطل عن العمل أن الواجبات الاجتماعية تأتي في مرتبة متأخرة منها، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى خلق العزلة الاجتماعية بين أبناء العائلة والأقارب والجيران⁽⁴⁵⁾.

كما كان للبطالة أثر سلبي واضح على الوضع الصحي لأفراد الأسرة، وخاصة لدى الأطفال؛ ذلك أن انعدام الدخل يجعل الحصول على الرعاية الصحية السليمة أمراً صعباً، خاصة مع تردي مستوى الخدمات الصحية الحكومية، وعدم توافر العلاج في المراكز الصحية الحكومية، فإذا ما ربطنا ذلك بمحدودية أو انعدام الدخل، وأثره في عدم توفير مستوى جيد من الغذاء، وخاصة للأطفال، نجد أن أسرة العاطل عن العمل مهياًة لظهور أمراض سوء التغذية مثل فقر الدم وضعف البنية، ومدى العبء الإضافي الذي ستتكبده أسرة العاطل عن العمل في علاجها.

ويرتبط بذلك أيضا تراجع المستوى التعليمي لدى بعض أفراد الأسرة؛ إذ تزيد حالات التغيب عن الدراسة لدى الأطفال بسبب تدهور الوضع الصحي، واضطرار الأسرة إلى القبول بمستوى منخفض للحياة، مثل الإضاءة الخافتة لتوفير الكهرباء، أو الازدحام في المنزل، أو عدم القدرة على التكيف مع التغيرات الجوية كالبرد والحر، مما يؤثر على المستوى التعليمي لأفراد الأسرة.

لقد عملت البطالة على ظهور ظواهر اجتماعية وتبلورها في المجتمع الفلسطيني لم تكن لتمييزه سابقا، إذ ساهمت في تعميق نظرة الكراهية تجاه أبناء الطبقة الثرية، في ظل حالة الحرمان والفقر والمرض والعوز التي تعيشها أسرة العاطل عن العمل، وكان لها دور كبير في عزوف الشباب عن الزواج أو تأخره؛ لعدم القدرة على توفير تكاليف الحياة الأسرية، فيما ساهمت في إعادة البحث في القضايا الاجتماعية التي مر عليها زمن كالثأر والخلافات وغيرها؛ إذ إن حالة الفراغ والنقمة على المجتمع والعوز التي يعيشها العاطل عن العمل تمثل مناخا خصبا لإعادة البحث والتفكير في هذه القضايا، وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني يعدُّ من المجتمعات التي تتميز بانخفاض شديد في معدلات الجريمة؛ وذلك لطبيعة تكوين المجتمع الفلسطيني العائلي، والتربية الاجتماعية التي نشأ عليها، ولطبيعة الظروف السياسية التي تحيط بالمجتمع الفلسطيني، فإن الباب يبقى مفتوحا أمام تصاعد معدلات الجريمة في ظل استمرار وتفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؛ إذ إن حالة الفقر والعوز والحرمان والإحباط والاضطرابات النفسية والاجتماعية ستقود إلى الجريمة حيث يصل العاطل عن العمل إلى قناعة بأنها الطريق الوحيد والأقصر لتلبية متطلبات الحياة⁽⁴⁶⁾.

ولا يقف الحال عند حد انخراط العاطل عن العمل في دوامة الجريمة، بل قد ينسحب ذلك أيضا على بعض أفراد الأسرة؛ ذلك أن شعور الأبناء بالحرمان والظلم وأنهم مختلفون عن الآخرين ومنبوذون من المجتمع، سيؤدي إلى انخراطهم في جماعات السخط على المجتمع، مما يمثل تربة خصبة لغرس ونمو بذور الجريمة.

الآثار النفسية:

ترتبط الآثار النفسية للبطالة بالآثار الاجتماعية برباط وثيق؛ إذ تنعكس كل منهما على الأخرى بشكل مباشر وتترك بصماتها عليها، فالبطالة بشكل عام تؤدي إلى ولادة وظهور مشاكل نفسية تنعكس على سلوك الفرد، فهي تعمل على تنامي الشعور بالإحباط واليأس؛ لفقدان مصدر الرزق وعدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة والاحتياجات الأسرية، فالعاطل عن العمل يكتنفه شعور بالملل والفراغ والروتين القاتل الذي يخلو من

أي فائدة تعود عليه، مما يؤدي إلى شعوره بأنه أصبح عالمة على من حوله، ولم يعد فرداً منتجاً في المجتمع، وبالتالي تسيطر عليه حالة الاكتئاب، والتي تمثل أحد الأمراض النفسية التي لها توابع خطيرة على الفرد والمجتمع.

والاكتئاب بطبيعته يؤدي إلى حالة من الإنطوائية والابتعاد عن المجتمع، وخاصة الأقارب والجيران والأصدقاء، وتخلق حالة حزن يعيشها الفرد، تترك آثارها على سيطرة اللامبالاة في تصرفاته ونسق حياته العام، وتقود إلى القناعة بعدم شرعية الامتثال للمبادئ والأنظمة والقواعد السلوكية المسيرة للمجتمع؛ وذلك نتيجة لشعوره بعدم توفير هذه المبادئ والأنظمة أدنى حد من الحماية الاجتماعية له ولأسرته، مما يقود إلى التمرد على المجتمع وأنظمتها.

هذا الجو المشحون بالكآبة والانطوائية والحزن ينعكس على جميع أفراد الأسرة، التي تصبح مهياة للإصابة بالأمراض العضوية والنفسية، حيث يبدأ العاطل عن العمل بالميل نحو العنف والعصبية، وممارسة سلوك نفسي سلبي داخل الأسرة بشكل يعمل على ارتفاع وتيرة العنف الأسري؛ إذ تبدأ المشاحنات الأسرية وتبدأ لا شعوريا حالة القسوة على الأبناء، مما يؤدي إلى تزايد الشعور بالحرمان المقترن بالظلم لدى أفراد الأسرة، ولا يقف ذلك عند حد التغييرات السلوكية على مستوى الأسرة، بل يمتد ليشمل التغيير السلبي في طبيعة السلوك مع الآخرين.

لعل إحدى أهم التأثيرات النفسية للبطالة تتمثل بعلاقتها بأنماط التفكير السلبية، التي تقود إلى الانحراف؛ ذلك أن حالة الفراغ التي يعيشها العاطل عن العمل ستدفعه إلى التفكير بالوسائل الكفيلة بقتل الوقت، والتي تنسيه في الوقت نفسه همومه وأحزانه والتفكير فيما آلت إليه أوضاعه، وفي ظل الحالة النفسية التي تسيطر عليه فإنه لن يفكر في استثمار وقته لتعلم حرفة جديدة، أو ممارسة هواية خاصة كالرياضة، حيث يؤدي الاكتئاب ونتائجه دوراً في ذلك؛ فمن المعروف أن الاكتئاب عامل مهم في اضمحلال الطاقة، وتخفيض درجة النشاط، وتقليل القدرة على التركيز، وفقدان الدافع لأي عمل مثمر، لذلك فهو يندفع تلقائياً نحو إدمان المخدرات والمسكرات (47).

لا شك في أن الإدمان يمثل أحد أخطر المشكلات الاجتماعية والنفسية في المجتمع؛ إذ إن الإدمان يتطلب مورداً مالياً لإشباع الرغبات، وحيث إن العاطل عن العمل معدوم الدخل، فإن الحصول على المال سيقوده إلى الجريمة، وبعضهم قد يخضع لنمط تفكير سلبي آخر يتمثل في الانتحار للتخلص من هذا الواقع وأعبائه، ومن المؤشرات الدالة على ذلك أن دراسة بريطانية كشفت عن أن 3000 بريطاني ينتحر سنوياً جراء البطالة وانهييار

العلاقات الزوجية⁽⁴⁸⁾، فيما يرى بعضهم أن الهجرة هي الحل الوحيد للتخلص من البطالة ونتائجها، فيلجأ إلى التفكير بها كملان وحيد يسعى من خلاله لتغيير واقعه والهروب من جحيم البطالة.

وتبرز حدة هذه التأثيرات لدى فئة الشباب وخاصة الخريجين منهم؛ إذ تؤدي هذه التأثيرات دوراً فاعلاً في قتل روح الإبداع الفكري والعلمي لديهم، حيث يصلون إلى قناعة بعدم جدوى التحصيل العلمي، طالما ستكون نهايتهم رقماً في جيش العاطلين عن العمل.

وفي ضوء ذلك نستطيع القول أن آثار البطالة في فلسطين تنعكس بشكل مباشر على مجمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وتحمل في طياتها آثاراً مدمرة للمجتمع الفلسطيني، وهي تلتقي بشكل أو بآخر بالأهداف والسياسات الإسرائيلية الموجهة ضد الأرض والإنسان الفلسطيني، ومع غياب الآليات والوسائل الخاصة بمواجهة هذه الآثار ومعالجتها، يتضح حجم الأخطار المدمرة لهذه الآثار، مما يتطلب تضافر جهود المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بهذه الآثار في مواجهتها والحد منها.

مكافحة البطالة في فلسطين:

تمثل السمات والخصائص العامة للاقتصاد الفلسطيني، وخصائص سوق العمل والقوى العاملة الفلسطينية، والبطالة وأسبابها، عوامل مهمة تؤدي دوراً محورياً في رسم معالم خطوات مكافحة البطالة في فلسطين؛ فهي تنبع منها وتنتج عنها، لذلك فإن استيعاب مضمونها ومعالجتها يمثل الخطوة الأولى على طريق مكافحتها، وعليه فإن خطط مكافحة البطالة لا بد لها وأن تنبع من التفاعل بين هذه العوامل والربط بينها. كما أن التفاعل الإيجابي بين مختلف المؤسسات في المجتمع الفلسطيني المعنية بالبطالة ونتائجها وأسبابها، والتعاون المطلق بينها يمثل أحد أهم مفاتيح الوصول إلى حلول جذرية لها، فإذا انعدم هذا التعاون أو لم يصل إلى المستوى المطلوب، سيمثل بحد ذاته عائقاً أمام مكافحة البطالة أو الحد منها، على أن يقترن هذا التعاون بإرادة صادقة، تهدف إلى الوصول لحلول منطقية وواقعية وقابلة للتطبيق في المجتمع.

لقد أثبتت النتائج أن اتفاق باريس الاقتصادي (1995)، والمبرم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كان العامل الرئيس أمام تقويض نمو الاقتصاد الفلسطيني أو تطوره، ومثل عائقاً أمام أي توجه نحو إصلاح منظومته، أو مجرد التفكير في الانعقاد من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وعليه فإن أي حديث عن مكافحة البطالة في فلسطين لا بد أن ينطلق من اعتبار هذا الاتفاق معيقاً أمامها، ووضع الخطط التي

تبنى على الانعتاق من هذا الاتفاق.

إن خصوصية الاقتصاد الفلسطيني والظروف المحيطة به، وطبيعة خصائص البطالة وأسبابها في فلسطين، تتطلب نمطاً خاصاً في مكافحتها ووضع الحلول الجذرية لها، وهذا النمط يجب أن يسير في مسارين متوازيين:

- الأول: تقديم وطرح الحلول الآنية قصيرة المدى، والثاني: التخطيط بعيد المدى.

مع الأخذ بعين الاعتبار الربط بين المسارين، بحيث يكون كل منهما مكملاً للآخر، فالبطالة لا يمكن اعتبارها مسألة طارئة، خضعت لظروف مؤقتة تنتهي بتجاوز هذه الظروف، بل تدل المعطيات على أنها ترسخت وتجدرت في المجتمع الفلسطيني، لذلك لا يجوز النظر إلى الحلول المؤقتة على أنها كافية للقضاء عليها، وفي الوقت نفسه فإن تفاقمها بهذا الشكل يتطلب حلولاً تظهر نتائجها في المدى المنظور، إذ لا يمكن تجاهل معاناة وظروف العاطلين عن العمل آنياً، وانتظار الحلول بعيدة المدى.

الهيئة الوطنية لمكافحة البطالة:

عندما نتحدث عن مكافحة البطالة فإن الحديث يجب أن يتناول التخطيط الملائم لهذه المكافحة، والتخطيط الملائم لا يملك أي مقومات للنجاح إن لم يكن عمل مؤسسي، له أدواته، ليس فقط في التخطيط وإنما القدرة على التنفيذ أيضاً، من هنا فإن تصورنا المنطقي لنجاح هذه العملية يتطلب إنشاء هيئة وطنية لمكافحة البطالة تحقق من خلالها جملة من الأهداف الرئيسية أهمها: المساهمة في إيجاد الحلول الآنية والمستقبلية لظاهرة البطالة، وتشجيع المبادرات الفردية في الاستثمار المنتج، وتقديم المشورة التي تساعد على رفع الأداء الإداري والمؤسسي، والمساعدة في توفير فرص عمل في القطاع الخاص، ومساندة الجهود الخاصة بتحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير القدرات الإبداعية وخلق ثقافة إبداع فرصة العمل وليس فقط البحث عنها.

وهذه الهيئة تشمل خدماتها العاطلين عن العمل كافة، مع تركيزها على فئة الشباب والحرفيين والأسر، وخاصة في الريف والمخيمات والتجمعات السكانية التي تعاني من ضعف الخدمات الأساسية، وتبنيها للنشاطات الانتاجية التي تحتاج إلى دعم مادي ولوجستي؛ ذلك أن هذه النشاطات لا تعمل على إيجاد فرص عمل دائمة للقائم عليها فحسب، وإنما تعمل على خلق فرص عمل إضافية تصب في هدف الحد من البطالة.

أما طبيعة نشاطها فهو يشمل المشروعات الأسرية، وخاصة في المناطق الزراعية والريفية؛ لما لها من أثر كبير في زيادة وتنمية دخل الأسرة في إطار أسري تعاوني، يعتمد

على الإنتاج والتسويق، والذي قد يتطور باتجاه خلق فرص عمل إضافية، قد لا تقتصر على المجال الأسري. ويشمل أيضا المشروعات متناهية الصغر، وهي قادرة على خلق فرص العمل خاصة للحرفيين، وقد أثبت هذا النوع من المشاريع نجاحه في العديد من الدول التي كانت تعاني من البطالة، وكذلك المشاريع الصغيرة الحرفية والزراعية، حيث يعمل هذا النوع من المشاريع على إضافة فرص عمل جديدة إذا ما تطورت، على أن يشمل نشاطها أيضا برامج التدريب بهدف التشغيل، وذلك من خلال تعاونها مع القطاع الخاص.

وفي ضوء فشل برامج التشغيل المؤقت في فلسطين، وفشل سياسات التشغيل، تبدو الحاجة أكثر إلحاحا لتصويب برامج الحد من البطالة، ووضع قطارها على سكتها الصحيحة، ومن هنا فإن تشكيل مثل هذه الهيئة يمثل الخطوة الأولى الصحيحة في هذا الاتجاه.

حلول المدى القصير:

في ظل تفاقم ظاهرة البطالة في فلسطين، وحجم تأثيراتها المختلفة على العاطلين عن العمل والمجتمع، تظهر الحاجة لوضع وتنفيذ حلول تظهر نتائجها في المدى المنظور، وتساهم في المقام الأول بوقف تصاعد وتزايد معدلات البطالة من ناحية، وتعمل على خلق فرص عمل تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة، إلى جانب معالجة آثارها من ناحية أخرى، وهذا يتطلب جهداً متناغماً وتنسيقاً وتعاوناً هادفاً ما بين مختلف المؤسسات المعنية بهذه الظاهرة وآثارها، على أن يرتبط هذا الجهد بخطة طويلة المدى تهدف إلى القضاء على هذه الظاهرة، ومن صور الحلول المتكاملة والمترابطة قصيرة المدى لمكافحة البطالة ما يأتي:

أولاً - المشاريع متناهية الصغر:

تمتاز هذه المشاريع بقدرتها على خلق فرص العمل بشكل سريع، ولا تتطلب رأس مال تشغيلي مرتفع، وتعمل على زيادة متوسط الدخل لأصحابها وتطورها بشكل سريع؛ وذلك لحرص القائمين عليها على النجاح، وبذل أقصى جهد ممكن في سبيل ذلك، وتؤدي إلى ارتفاع ناتج القطاعات الصناعية الصغيرة وبالتالي ارتفاع الناتج القومي، ومن أمثلتها تربية الماشية والدواجن، والحرف اليدوية.

وعلى الرغم من النشاط الملحوظ لمؤسسات الإقراض الصغير، ودورها في توفير التمويل للمشاريع متناهية الصغر، وعلى الرغم من أهمية هذه المشاريع في توفير فرص العمل، وتطوير ثقافة الإبداع في خلق فرص العمل، فإنها بقيت تحظى بفقدان الاهتمام الرسمي، لذلك فهي بحاجة إلى وضعها موضع الاهتمام الشديد والتوسع فيها.

ثانياً - المشاريع الصغيرة:

أدت المشاريع والصناعات الصغيرة دورا بارزا في استيعاب العمالة وخلق فرص العمل، وقد بقيت حتى الثمانينيات من القرن الماضي تعاني ندرة العمالة المؤهلة والمدربة، ومن أمثلتها صناعة الملابس والأحذية والصناعات الجلدية والأثاث، والتي كانت تستوعب أعدادا لا بأس بها من الأيدي العاملة، إلا أن هذه الصناعات تلقت ضربة قاضية نتيجة للسياسات الجمركية، وفتح الباب على مصراعيه أمام حركة الاستيراد الخارجي.

إن إعادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة، وتوفير مستلزمات لإعادة بنائها والنهوض بها كفيل بالقضاء على البطالة في قطاعاتها، ويعمل على استعادة دورها في مجمل الحياة الاقتصادية.

ثالثاً - مشاريع الأسر المنتجة والصناعات المنزلية:

أثرها شبيه بأثر المشاريع متناهية الصغر، من حيث مستوى التمويل وخلق فرص العمل بشكل آني وسريع، وهي تقوم على الإنتاج الأسري التعاوني، وتساعد على الحد من بطالة النساء وتوفير فرص العمل، سواء في الإنتاج أو التسويق، ومن الممكن أن تتطور هذه المشاريع بشكل سريع، وتتوسع لتساهم في خلق فرص عمل إضافية.

على أن نجاح هذه الحلول يتطلب وضع بنية وسياسات اقتصادية، تترك أثرها على هذه المشاريع، وبشكل يتناسب مع سرعة إنشائها وتوفيرها لفرص العمل، وهذه السياسات تعتبر بحد ذاتها صورا من صور هذه الحلول، وأهمها السياسات الضريبية والحماية الصناعية.

رابعاً - تطوير السياسات الضريبية:

السياسات الضريبية السائدة في فلسطين، والتي أثقلت كاهل المواطن والقطاعات الاقتصادية المختلفة، كانت أحد العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة معدلات البطالة، وكان هدفها الأساسي يتمثل في تغطية جزء هام من عجز الموازنة للسلطة الفلسطينية، ولم تأخذ بعين الاعتبار عامل العدالة في تحديدها أو استيفائها أو جبايتها أو ارتباطها بالتأثيرات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، لذلك ينبغي ابتداءً تحسين وتطوير هذه السياسات لمساندة نجاح المشاريع السابقة، وذلك من خلال إعفاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من الضرائب، باعتبارها شكلا من أشكال الاستثمار الضروري والهام باتجاه الحد من البطالة، التي هي في حد ذاتها عامل انهيار لقيم المجتمع واقتصاده.

خامساً - توفير مقومات الحماية الصناعية:

سبق وأن أشرنا إلى دور السياسات الاقتصادية في تراجع القطاع الصناعي في فلسطين، ووصول بعض قطاعاته لحد الانهيار، وبالتالي فإن إعادة إصلاح هذه السياسات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السعي لإعادة بناء القطاع الصناعي، من خلال توفير الحماية الصناعية للصناعات القائمة في فلسطين، والتوقف الفوري عن الاستيراد المحموم، والذي لا يخضع لأبسط قواعد الرقابة على المواصفات والمقاييس للسلع المستوردة، أو وضع نظام استيراد يخضع لرسوم جمركية تعمل على حماية المنتج والصناعة المحلية.

إن توفير مقومات الحماية الصناعية للمنتجات المحلية، وتبني سياسات ضريبية مشجعة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، هي الوسيلة الأساسية لضمان انتعاشها، وبغير ذلك يبقى الحديث عن مكافحة البطالة حديثاً نظرياً؛ ذلك أن عودة هذه الصناعات إلى طبيعتها وإلى دورها، وفضلاً عن إسهامها في معالجة ظاهرة البطالة، فهي ستعمل على معالجة الخلل الذي أصاب هيكل البنية التحتية الإنتاجية والاقتصادية، وتعالج الآثار السلبية الناتجة عن التحول الذي طرأ على طبيعة النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية بعودتها إلى طبيعتها.

حلول المدى البعيد:

ترتبط الحلول بعيدة المدى عادةً بجملة من الأهداف المتكاملة والمترابطة، والتي تنعكس نتائجها على مجمل القطاعات المستهدفة، وهي تقوم على التخطيط الاستراتيجي القائم على رؤية ورسالة واضحتين، ترسمان ملامح المستقبل المنشود والتغيير المطلوب للواقع القائم، وعليه فإن الحلول بعيدة المدى لظاهرة البطالة يجب أن تترايط فيما بينها، واعتبار كل منها مكملاً للآخر، بمعنى السير بخطوات متوازية تمثل مسارات لهذه الحلول، والتي من أهمها ما يأتي:

أولاً - تحقيق استقلالية الاقتصاد الفلسطيني:

لا شك في أن التركة التي ورثها الاقتصاد الفلسطيني، منذ قيام السلطة الفلسطينية، تركة ثقيلة وتحمل في طياتها أبعاد السياسات الإسرائيلية الموجهة ضد الشعب والاقتصاد الفلسطيني، والتي توجت باتفاق باريس الاقتصادي عام (1995)، الذي شكل قيداً على حركة الاقتصاد الفلسطيني وإمكانيات تطوره ونموه، وعلى ذلك فإن التخلص من تبعات هذه التركة والانعتاق من اتفاق باريس وقيوده، والمواجهة العلمية الحكيمة للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، تمثل خطوة أساسية نحو تحرير الاقتصاد الفلسطيني، ومنطلقاً

نحو بناء أسس سليمة لهذا الاقتصاد، تمكن من معالجة القضايا المرتبطة به وأهمها البطالة.

ثانياً - اعتماد التخطيط التنموي الملائم أساساً ورافعة للاقتصاد الوطني:

إن واقع التخطيط التنموي في فلسطين يشير إلى أن هذا الجانب بقي مغيباً طوال عشرين عاماً من عمر السلطة الفلسطينية، يضاف إلى ذلك السياسات الإسرائيلية التي اتبعت منذ بدايات الاحتلال وحتى قيام السلطة الفلسطينية، والتي اعتمدت أساساً على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني في حالة من التخلف والعجز، والاعتماد المطلق على الاقتصاد الإسرائيلي، مما يعكس صورة مؤلمة لواقع الاقتصاد الفلسطيني، هذا الواقع الذي لا يمكن تبرير استمراره مهما كانت الذرائع، وعليه فإن اعتماد التخطيط التنموي، وخاصة تنمية الاقتصاد الفلسطيني، يمثل خطوة أساسية نحو معالجة العديد من معضلات المجتمع الفلسطيني وفي مقدمتها ظاهرة البطالة.

ثالثاً - الإصلاح الجذري لبنية الاقتصاد الفلسطيني:

يتم ذلك من خلال إعادة النظر في طبيعة الهياكل الإنتاجية والاقتصادية، وتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني، الذي تراجع دوره لصالح قطاعات أخرى كالخدمات، وذلك من خلال توفير البنية التحتية وسياسات التمويل، وفتح الأسواق أمام المنتجات الفلسطينية، وإبرام معاهدات الشراكة الاقتصادية والإعفاءات الجمركية للسلع الفلسطينية في الأسواق الإقليمية المحيطة.

رابعاً - تطوير قوانين حماية وتشجيع الاستثمار:

إن ضعف الاستثمار في فلسطين يشير - إلى جانب عوامل أخرى - إلى عدم فاعلية قوانين حماية وتشجيع الاستثمار، الأمر الذي يتطلب جهوداً إضافية في مراجعة هذه القوانين وتطويرها وتقويمها، بما يجعلها أحد الحوافز المهمة لجذب الاستثمارات، وخاصة استثمارات الفلسطينيين في الخارج، والتي تعمل على وقف تهريب الأموال والاستثمارات إلى الخارج.

خامساً - ممارسة المؤسسات المالية لدورها في التنمية الاقتصادية:

ويقصد بذلك توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يمكنها من النهوض والتطور ومواكبة ركب التقدم الصناعي والتجاري والخدمي، وهنا يأتي دور سلطة النقد الفلسطينية في وضع الضوابط والقوانين المنظمة لعمليات الإقراض ومنح الائتمان المصرفي، ونسب منحها من مجمل الودائع، وآليات توزيعها على القطاعات المختلفة

انطلاقاً من المبدأ المنطقي القائم على أن ودائع الفلسطينيين في المصارف يجب أن تستثمر في تنمية المجتمع الفلسطيني، وعدم اقتصرها على القروض الاستهلاكية التي لا تحقق أدنى قدر من التنمية الاقتصادية.

سادساً - التوجيه السليم للاستثمارات:

يعدُّ وجود جهات رسمية قادرة على تشخيص الواقع الاستثماري في فلسطين، وتحديد القطاعات الاقتصادية التي يحد فيها الاستثمار، خطوة أساسية على طريق تحقيق الهدف من الاستثمار وضمان نجاحه، وذلك من خلال توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية التي تحقق عائداً جيداً، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإذا ما ربطنا ذلك بظاهرة البطالة نرى أن هذا التوجيه يجب أن ينصب في القطاعات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي، بحيث يحقق هذا التوجيه أهداف التنمية ودورها في الحد من ظاهرة البطالة.

سابعاً - الإصلاح الجذري لمنظومة التعليم:

يتم ذلك من خلال ربط البرامج التعليمية بمتطلبات سوق العمل الفلسطيني، من خلال إجراء مسح شامل لاحتياجات سوق العمل، وتوجيه العملية التعليمية نحو هذه الاحتياجات، الأمر الذي سيلبي حاجة سوق العمل من ناحية، ويحد من ظاهرة بطالة الخريجين من ناحية أخرى.

ثامناً - اعتماد برامج تدريب تناسب احتياجات سوق العمل:

أدت السياسات الإسرائيلية الخاصة باستيعاب العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي إلى تزايد أعداد العمالة غير الماهرة، ومع إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمامها، وانضمامها إلى جيش العاطلين عن العمل، ظهرت آثار تلك السياسات بوضوح نتيجة لعدم ملاءمة خبراتها مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني، لذلك أصبح من الضروري اعتماد برامج تدريب تعتمد على دراسة احتياجات سوق العمل الفلسطيني، وتوجيه هذه البرامج وفقاً لهذه الاحتياجات.

تاسعاً - تطوير السياسات الاقتصادية:

إن الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الفلسطيني في ظل تراجع القطاع الصناعي، وتفاقم ظاهرة البطالة، وهروب الاستثمارات المحلية، وضعف الاستثمار الخارجي، يشير إلى عدم إمكانية المضي في السياسات الاقتصادية السائدة، هذه السياسات التي لم تهتم بتوفير فرص العمل، أو إنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة، سواء في القطاع الخاص أم في قطاع الصناعات الصغيرة، أم القطاع الزراعي، مما خلق حالة من فقدان الثقة بهذه

السياسات وبالاقتصاد الوطني، ومن هنا نجد أنه لا بد من تطوير السياسات السائدة باتجاه استعادة الثقة بالاقتصاد الفلسطيني، وملازمتها ومعايشتها للتطورات الاقتصادية وأزماتها وخاصة البطالة.

عاشراً - إسناد ودعم المصانع المتعثرة:

أدت الهزات الاقتصادية التي أعقبت انتفاضة الأقصى عام (2000)، وضعف الدور التنموي للمؤسسات المالية، وسلبية السياسات الاقتصادية الفلسطينية، إلى تعثر وإغلاق العديد من المصانع، التي كانت تمثل عمود الصناعة الفلسطينية، والتي كانت تستوعب أعداداً لا بأس بها من القوى العاملة، وبعض هذه المصانع قلص إنتاجه إلى أدنى درجة ممكنة، ونظراً للدور المهم الذي يمكن أن تؤديه هذه المصانع في مجمل الأوضاع الاقتصادية في حال عودتها للعمل، وخاصة في تخفيف حدة ظاهرة البطالة، فإن من المنطق دراسة أوضاعها وأسباب تعثرها أو إغلاقها، وتقديم كافة أشكال الدعم والإسناد لها، كي تستطيع العودة مرة أخرى إلى العمل، والعودة لممارسة دورها في الحياة الاقتصادية وتطويره.

حادي عشر - إحياء القطاعات المغيبة:

ويرتبط ذلك بدراسة القطاعات المغيبة في الاقتصاد الفلسطيني أو البحث عنها، فهناك قطاعات لم يتناسب الاهتمام بها وبدورها في الحياة الاقتصادية مع أهميتها، ومنها القطاع السياحي الداخلي، ويندرج تحت هذا الإطار تطوير المواقع السياحية وصيانتها وتجهيزها لاستقبال الزائرين، وبخاصة أن هذه المواقع لم تحظ بنصيب معقول من الرعاية والاهتمام، إلى جانب تطوير ودعم وتشجيع مرافق القطاع السياحي الداخلي.

ثاني عشر - استثمار العامل العربي:

بقيت أسواق العمل العربية، حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، منفذاً هاماً لاستيعاب جزء من فائض العمالة الفلسطينية، ومع تبدل واقع أسواق العمل العربية والتحويلات التي طرأت عليها، خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام (1991)، اتبعت سياسات تشغيل عربية أدت إلى عودة أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية، واتباع أنظمة وإجراءات عملت على الحد من استيعاب العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق، ونظراً لأهميتها في تصريف جزء مهم من فائض العمالة الفلسطينية، يأتي دور وزارة العمل والوزارات المعنية الأخرى في السعي نحو إعادة ترتيب وضع العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق، وإبرام الاتفاقيات الخاصة بتشغيل الفلسطينيين فيها، واستثمار العامل العربي في اتجاهين: الأول دراسة وتحديد طبيعة احتياجات هذه الأسواق من القوى العاملة،

والسعي لأن يكون نصيب للعمالة الفلسطينية في سد جزء من هذه الاحتياجات، والثاني استثمار التعاطف العربي مع الشعب والقضية الفلسطينية في سبيل تحقيق الاتجاه الأول.

ثالث عشر - التأثير في العامل الدولي:

ويقصد بذلك العمل على التأثير على اشتراطات الدول المانحة، وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باتجاه توجيه جزء من الأموال التي تقدم للسلطة الفلسطينية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بالحد من البطالة، وتعزيز البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

رابع عشر - إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني:

الانقسام الفلسطيني حالة طارئة على المجتمع الفلسطيني، ومرحلة تميزت بالانعكاسات السلبية على مجمل الواقع الفلسطيني، وكان العمال الفلسطينيون أكثر فئات المجتمع تضرراً منها، وفي ظل حالة الانقسام لا يمكن بأي حال من الأحوال تنسيق الجهود باتجاه رفع هذا الضرر عن القوى العاملة، وبما أن عبء البطالة في فلسطين يتركز في قطاع غزة، فإن حالة الانقسام لن تمكن من تركيز وتوجيه الجهود نحو قطاع غزة، أو تنفيذ أي خطوات تهدف إلى الحد من ظاهرة البطالة فيه أو معالجتها.

خامس عشر - تفعيل دور مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية:

ظاهرة البطالة هي إحدى الظواهر التي تلقي بظلالها على المجتمع بكل فئاته وشرائحه، وتصيبه بحالة من الشلل والعجز، ومعالجتها أو الحد منها هي مسؤولية المجتمع برمته، من خلال تضافر الجهود بين مكونات المجتمع، كل حسب دوره ومسؤوليته، ومؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية يقع على عاتقها كثير من المسؤوليات في هذا الإطار، فهي مطالبة بممارسة الضغط المجتمعي على مؤسسات السلطة الفلسطينية، لاتباع سياسات تشغيل وبرامج تساهم في الحد من ظاهرة البطالة، فضلاً عن دورها في التوعية النقابية لآثار البطالة، وكيفية معالجة هذه الآثار، وغيرها من الأنشطة ضمن هدف المساهمة في معالجة البطالة، وهي في وضعها الحالي الذي يتسم بالتفكك والتفسخ، سيبقى دورها ضعيفاً قياساً بوضعها في ظل تنسيق الجهود وتكاملها، ضمن خطة وطنية نقابية موحدة تخدم هذا الهدف.

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى أن مراحل تطور البطالة في فلسطين تشير إلى أن معدلاتها التي اتسمت بالثبات النسبي منذ انتفاضة الأقصى في العام (2000)، تعكس عجز سوق العمل على استيعاب فائض العمالة، إضافة إلى فشل سياسات التشغيل السائدة، وعدم فاعلية البرامج الخاصة بالحد من البطالة، وبينت أن عبئها يتركز في قطاع غزة وبعض محافظات الضفة الغربية، فيما يتركز عبء البطالة لدى فئة الشباب والفئات العمرية الدنيا، ولدى الفئات المتعلمة، مما يعني ضرورة تركيز برامج مكافحة البطالة وتوزيع نسبي حسب تركيز عبئها، فيما تتركز البطالة لدى الفئات المتعلمة إلى عدم فاعلية مخرجات النظام التعليمي وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل.

وفيما يتعلق بخصائص البطالة في فلسطين، فقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الخصائص تمثلت بتأثر البطالة ومعدلاتها بطبيعة الأوضاع السياسية السائدة، وبالسياسات التي اتبعتها إسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية، ومنها السياسات الاقتصادية التي عملت على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وأن معدلاتها تزيد في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، فيما يؤدي المستوى التعليمي دوراً في التأثير على معدلات البطالة التي ترتفع لدى الإناث مقابل معدلاتها لدى الذكور، كما تتأثر بعامل السن وبتركزها لدى الفئات العمرية الشابة، كما بينت الدراسة أن هذه الخصائص تبلورت نتيجة لعاملين، الأول يكمن في أنها نابعة عن عوامل سياسية ترتبط بطبيعة التطورات والتغيرات السياسية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، بحيث كان تأثير الهزات والتقلبات السياسية واضحاً على هذه الخصائص، والثاني جاء كنتيجة مباشرة لغياب التخطيط التنموي الملائم وفشل السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

أما أسباب البطالة في فلسطين، فقد بينت الدراسة أن أهمها يتركز في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، في ظل انعدام التخطيط التنموي وضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية، ومعاناة الاقتصاد من الخلل في هيكله ومقومات بنيته التحتية الانتاجية، ويترافق ذلك مع انعدام قوانين الحماية الصناعية وغياب الحماية القانونية للاستثمار، وضعف دور المؤسسات المالية في تمويل القطاعات الاقتصادية ودعمها، إلى جانب فشل السياسات الضريبية السائدة، في حين أدت سياسة الفصل الإسرائيلية لقطاع

غزة عن الضفة الغربية دوراً في تعميق هذه الظاهرة، حيث أدت هذه الأسباب إلى تحول في طبيعة النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية، وهذا التحول أصبح أحد أسباب تنامي ظاهرة البطالة، فيما أشارت الدراسة إلى أن تفاعل هذه الأسباب أدى إلى هروب الاستثمارات المحلية إلى الخارج، لتصبح بحد ذاتها سبباً آخر للبطالة، فيما مثلت سياسات التشغيل العربية للعمالة الفلسطينية وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وارتباط هذه السياسات بشروط الدول المانحة لأوجه الإنفاق، أسباباً مضافة للبطالة في فلسطين، إضافة إلى ذلك كله أثرت حالة الانقسام الفلسطيني على البطالة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الأسباب هي نتيجة لعوامل موضوعية، ولا تعبر عن طبيعة البطالة في فلسطين تاريخياً، وهي بمجملها نابعة من التحولات في السياسات الإسرائيلية تجاه سوق العمل والطبقة العاملة الفلسطينية، وقصور التخطيط التنموي لدى السلطة الفلسطينية، واتباع سياسات اقتصادية أدت إلى العجز في استيعاب الزيادة في حجم القوى العاملة.

كما تناولت الدراسة آثار البطالة في فلسطين من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وأوضحت الدراسة أن آثار البطالة في فلسطين هي آثار مدمرة لبنية المجتمع الفلسطيني، مما يتطلب تكثيف الجهود الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، وقد انتهت الدراسة إلى أن هذه الآثار المدمرة للمجتمع تلحق بشكل مباشر مع الأهداف والسياسات الإسرائيلية، الموجهة ضد الشعب والمجتمع الفلسطيني، في ظل غياب آليات مكافحة البطالة وآثارها، مما يتطلب وضع الخطط الخاصة بمواجهتها والحد من آثارها.

وأخيراً انتقلت الدراسة إلى عرض أهم التصورات لمكافحة البطالة في فلسطين، حيث رأت أن أي حديث عن مكافحة البطالة يجب أن ينطلق من اعتبار اتفاق باريس الاقتصادي أحد أهم المعوقات أمام مكافحتها، وبالتالي لا بد من وضع الخطط التي تبني على الانعتاق من هذا الاتفاق، وأن الخطوة الأولى لمكافحة هذه الظاهرة تتطلب تشكيل هيئة وطنية لمكافحة البطالة، تملك صلاحيات التخطيط والتنفيذ، وتساهم في إيجاد الحلول الآتية والمستقبلية لظاهرة البطالة، وتشجيع المبادرات الفردية في الاستثمار المنتج، والمساعدة في توفير فرص العمل، وتطوير القدرات الإبداعية، وخلق ثقافة إبداع فرص العمل، وتبني

الفئات الأكثر احتياجاً.

وخلصت الدراسة إلى أن مكافحة البطالة في فلسطين يجب أن تسير في خطين متوازيين، الأول يشمل الحلول قصيرة المدى، ومنها تطوير خلق الفرص، من خلال المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة ومشاريع الأسر المنتجة، وتطوير السياسات الضريبية، وتوفير مقومات الحماية الصناعية، والثاني يشمل الحلول بعيدة المدى، والمرتبطة بتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني الفلسطيني، واعتماد التخطيط التنموي الملائم، والإصلاح الجذري لبنية الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير قوانين حماية وتشجيع الاستثمار، وتطوير دور المؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية، إلى جانب التوجيه السليم للاستثمار، والإصلاح الجذري لمنظومة التعليم، وتطوير السياسات الاقتصادية، وتوفير الدعم والإسناد للصناعات المتعثرة، وإحياء القطاعات المغيبة في الاقتصاد الفلسطيني، واستثمار العامل العربي في اعتماد العمالة الفلسطينية لسد الاحتياجات في أسواق العمل العربية، والمتوافق مع التأثير في العامل الدولي، وخاصة اشتراطات الدول المانحة، وتوجيه جزء من أموال المساعدات التي تقدمها نحو الإنفاق الاستثماري، مع إيلاء أهمية قصوى لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وتفعيل دور مؤسسات الحركة العمالية في التأثير في سياسات التشغيل من ناحية، ومعالجة آثار البطالة.

الهوامش:

1. صول، جورج: العمال والأجور، دار المعارف بمصر، القاهرة 1954، ص58.
2. منظمة العمل الدولية - جنيف: العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 23.
3. الدوسري، مسفر بن عتيق: بعض الآثار الاقتصادية للبطالة والإعانات المالية المتعلقة بها، الانترنت، موقع [www. al- liqa. org. sa/ sub_06.html%D8%A7%D9%84%D8%A9&hl=ar](http://www.al-liqa.org.sa/sub_06.html%D8%A7%D9%84%D8%A9&hl=ar)، ص1
4. أبو زيد، أحمد: البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة، الانترنت، موقع [www. almoslim. net/ figh_wagi3/ show_report_main. cfm?id=432](http://www.almoslim.net/figh_wagi3/show_report_main.cfm?id=432)، ص 2.
5. مرزوق، نبيل: البطالة والفقر في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الانترنت، موقع [www. mafhoum. com/ syr/ articles_01/ nabil/ nabil. htm](http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/nabil/nabil.htm)، ص 2.
6. مكحول، باسم: تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، مصدر سابق، ص43
7. عبد الحق، خالد: دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص 74.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2012، رام الله، فلسطين، 2013، ص59.
9. لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص 22.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص22.
11. الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى التقرير السنوي لمسح القوى العاملة 2013 ص 22.

12. الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى التقرير السنوي لمسح القوى العاملة 2013 ص 66.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص 122.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص 121.
15. أنظر الجدول رقم 2.
16. أنظر الجدول رقم 3.
17. أنظر الجدول رقم 4.
18. مكحول باسم، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، مصدر سابق، ص 49. وينظر أيضاً: مكحول، باسم وآخرون، سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص 8.
19. مكحول باسم: تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، مصدر سابق، ص 49.
20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص 37.
21. المصدر نفسه.
22. المصدر نفسه.
23. أنظر الجدول رقم 4.
24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014، ص 37.
25. أنظر الجدول رقم 4.
26. عبد الحق، خالد: مصدر سابق، ص 79.
27. المصدر نفسه.
28. المصدر نفسه.

29. خالد عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2014، ص 134.
30. المصدر نفسه
31. المصدر نفسه
32. عبد الحق، خالد: دور الاتحاد العام، مصدر سابق، ص 80
33. المصدر نفسه
34. عبد الكريم، نصر: نحو اجندة وطنية لاصلاح السياسات الاقتصادية في فلسطين، منشورات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2014، ص 55.
35. خالد عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية، مصدر سابق، ص 135.
36. عبد الحق، خالد: دور الاتحاد العام، مصدر سابق، ص 79.
37. خالد عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية، مصدر سابق، ص 135.
38. المصدر نفسه
39. المصدر نفسه
40. المصدر نفسه
41. المصدر نفسه
42. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 87
43. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ص 88
44. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 85
45. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 85
46. عبد الحق ، خالد: مصدر سابق ، ص 90
47. النمر، عبد الرحمن: الجوانب الخفية لمشكلة البطالة، الانترنت ، موقع <http://www.alwaei.com/site/index.php?cID=889>
48. باجبير، عبد الله: البطالة.. القاتل الذي يطوف بالعالم، الانترنت، موقع <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq>

المصادر والمراجع:

1. أحمد، ابو زيد: البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة، الانترنت، موقع - wagi3/ show_report_main. cfm?id=432- www. almoslim. net/ figh .
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2012، رام الله ، فلسطين، 2013.
4. باسم، مكحول: تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، 2000.
5. جورج، صول: العمال والأجور، دار المعارف بمصر، القاهرة 1954.
6. خالد، عبد الحق: دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.
7. خالد، عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2014 .
8. عبد الرحمن، النمر: الجوانب الخفية لمشكلة البطالة، الانترنت ، موقع . http:// www. alwaei. com/ site/ index. php?cID=889
9. عبد الله، باجبير: البطالة.. القاتل الذي يطوف بالعالم، الانترنت، موقع . http:// www. alarabiya. net/ ar/ aswaq/ 2013/ 03/ 18/ %D8%A7%D9%D
10. مسفرين عتيق، الدوسري: بعض الآثار الاقتصادية للبطالة، الانترنت، موقع - www. alliqa. org. sa/ sub_06. html%D8%A7%D9%84%D8%A9&hl=ar
11. منظمة العمل الدولية - جنيف: العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.
12. نبيل، مرزوق: البطالة والفقر في سوريا، الانترنت، موقع . www. mafhoum. com/ syr/ articles_01/ nabil/ nabil. htm
13. نصر، عبد الكريم: نحو اجندة وطنية لاصلاح السياسات الاقتصادية في فلسطين، منشورات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2014.

الخدلان المعنوي وأثره في صياغة الشخصية (دراسة قرآنية - اليهود نموذجا) *

أ. آمال خميس عبد القادر حماد **
أ. د. نصار أسعد نصار ***

* تاريخ التسليم: 2013 / 11 / 2، تاريخ القبول: 2013 / 11 / 19
** باحثة في مرحلة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن/ كلية الشريعة/ جامعة دمشق/ سوريا.
*** أستاذ/ كلية الشريعة/ جامعة دمشق/ سوريا.

ملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على مفهوم الخدلان المعنوي، وأسبابه وأشكاله وصوره، ويُظهر أن أغلبها تقع على القلب؛ والذي يُقصد به القلب الوظيفي: أي العقل والإدراك. كما يتطرق إلى الفروق بين صور الخدلان الواقعة على القلب في التأثير، ويبين أيضاً أن أغلب صور الخدلان وأشكاله كانت من نصيب اليهود، وأن الخدلان المعنوي الذي أصاب اليهود كان له أثر بالغ في صياغة معالم شخصيتهم، وسمات تلك الشخصية؛ التي ميزتهم عن غيرهم من الأمم الأخرى في البشاعة والانحراف.

Conceptual Betrayal and its Effect on Shaping the Personality Koranic Study, Jews as a Model

Abstract:

This research sheds light on the conceptual betrayal and its reasons and forms. The research shows that the betrayal mainly affects the heart, which means man's mind and recognition. The paper conveys different effects of betrayal forms on the heart. Moreover, the research stated that Jews had a lot of these betrayal forms which greatly affected their personality and made them distinctive from other nations in their ugliness and deviation.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، وثبتنا على الإيمان، ووفقنا لما فيه الخير والصالح، وعصمنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأصلي وأسلم على هادي البشرية الى الخير والصالح؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الصالحين الأطهار. أما بعد،

كثر الحديث عن مثالب الشخصية اليهودية قديماً وحديثاً، وقد تناول المفسرون ذكر قبائح اليهود من خلال كتب التفسير، وذلك عند تفسيرهم للآيات التي تتناول ذكر اليهود من بني إسرائيل، وأشار بعضهم من خلال تفسيره للآيات إلى بعض سمات تلك الشخصية؛ وبخاصة في التفاسير الحديثة، كما دونت حول الموضوع كتب كثيرة، وذلك لأن المشكلة اليهودية مشكلة معقدة، ولها تداعيات خطيرة على المجتمعات الإنسانية خلال مراحل التاريخ، وبرزت أعقد مراحلها في هذا العصر؛ عندما أقام اليهود كيانهم المغتصب على أرض فلسطين، وما تبعه من تداعيات على المنطقة، وسائر العالم الإسلامي، فقد كتب كثير من المثقفين الإسلاميين كتباً وأبحاثاً تتحدث عن اليهود من منطلق إسلامي، مسترشدين بالقرآن والسنة؛ ومن تلك الكتب التي عرضت لتاريخ اليهود وحياتهم من منطلق قرآني كتاب: (اليهود في القرآن) لعفيف طيارة، و (اليهود في القرآن) لمحمد عزة دروزة، أما أشهر الكتب التي ألفت حول الشخصية اليهودية كدراسة تحليلية لها؛ فهو كتاب (الشخصية اليهودية من خلال القرآن) د. صلاح الخالدي، وما يميز هذا الكتاب عن غيره: تمييزه بين مصطلح اليهود وبين مصطلح بني إسرائيل كمدخل للحديث عن سمات الشخصية اليهودية ومحاولة منه لتحليلها، مُنطلقاً للحديث عن الكيان اليهودي المعاصر في فلسطين من منطلق قرآني، كما فيه بيان وتوضيح لمستقبل الأمة المسلمة ول مستقبل الكيان اليهودي، وعلى الرغم من كل ما كُتب من تحليل للشخصية اليهودية وبيان لسماتها؛ إلا أن أحداً لم يتطرق بشكل مباشر للسبب الحقيقي الذي صاغ هذه الشخصية بهذا الشكل على رغم الإشارة إليه في القرآن. وإن كانت هناك دراسات اعتمدت على نصوص التوراة والتلمود في تحليلها للشخصية اليهودية، وأشارت إلى تلك النصوص التي زُعم أنها السبب الحقيقي وراء صياغة هذه الشخصية، - وإن كنت أرى من خلال قراءاتي حول الموضوع أنه أحد النتائج المؤثرة وليس السبب الحقيقي - ، ومن هذا المنطلق كانت كتابة هذا البحث بعنوان: الخدلان المعنوي وأثره في صياغة الشخصية (دراسة قرآنية- اليهود نموذجاً) . محاولة مني لإضافة تفسير جديد للسبب الحقيقي وراء هذه الشخصية المنحرفة، العدوانية المتمردة. وأرجو من الله التوفيق.

ولتكون الدراسة مستوفية الأركان قدر المستطاع عمدت إلى استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة. كالاتي:

- التمهيد: تعريف الخذلان المعنوي.
- المبحث الأول: صور الخذلان المعنوي.
- المبحث الثاني: أثر الخذلان المعنوي في صياغة الشخصية اليهودية.
- الخاتمة: وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

تمهيد - تعريف الخذلان المعنوي:

تعريف الخذلان:

قال ابن فارس: «الهاء والذال واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تَرْكِ الشَّيْءِ والقُعودِ عنه».⁽¹⁾ يُقال خذلت الطيبة ونحوها: تخلفت عن القطيع، أو أقامت على ولدها، فهي خاذل وخذول.⁽²⁾ فالخِذْلان: مصدر قولهم: خَذَلَ يَخْذُلُ خِذْلَانًا وَخِذْلًا، وهو ترك النصره.⁽³⁾ والنُّصرة: حسن المعونة في الشدة وغيرها؛ فنصرة الله للعبد إعانته له، أمَّا نصرته العبد لله فهي نصرته لعباده، والقيام بحفظ حدوده، ورعاية عهوده، واعتناق أحكامه، واجتناب نهيه.⁽⁴⁾ ومعونة الله للعبد في مصطلح العلماء هي التوفيق؛ وهي إعانة خاصة من الله للعبد بها يَضَعُ أثر النفس والشيطان وتقوى الرغبة في الطاعة، ويقابله الخذلان؛ وهو كما قال المناوي: «خلق قدرة المعصية في العبد».⁽⁵⁾ فمقصوده أن المخذول لا قدرة له على الطاعة في شيء، أو في وقت.⁽⁶⁾ وقال القشيري: «الخذلان التخلية مع المعاصي، فمن خَذَلَهُ ألقى حَبْلَهُ على غاربه، وَوَكَلَهُ إلى سوء اختياره»،⁽⁷⁾ وقال ابن منظور: «وَخِذْلَانُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ أَنْ لَا يَعْصِمَهُ مِنَ الشَّبهِ فَيَقَعَ فِيهَا». ⁽⁸⁾ أما ابن القيم فقال: «والخذلان أن يخلي الله تعالى بين العبد وبين نفسه ويكلمه إليها».⁽⁹⁾ وقد أجمع العارفون بالله أن التوفيق: هو أن لا يكلمك الله إلى نفسك، وأن الخذلان هو: أن يخلي بينك وبين نفسك، فالعبيد متقلبون بين توفيقه وخذلانه، بل العبد في الساعة الواحدة ينال نصيبه من هذا وهذا، فيطيعه ويرضيه، ويذكره ويشكره بتوفيقه له، ثم يعصيه، ويخالفه ويسخطه، ويغفل عنه بخذلانه له، فهو دائر بين توفيقه وخذلانه، فإن وفقه فبفضله ورحمته، وإن خذله فبعده وحكمته، ويكلمه إلى نفسه⁽¹⁰⁾. فالعبد مطروح بين الله وبين عدوه إبليس؛ فإن تولاه الله لم يظفر به عدوه،

وإن خذله وأعرض عنه افترسه الشيطان كما يفترس الذئب الشاة» (11)

ومن هذه التعريفات جميعاً يمكن تقسيم الخدلان إلى خدلان معنوي وخدلان مادي. والمقصود بالخدلان المادي: هو تخلي الله عن نصرته عباده عند الشدة، وفُسرت بالهزيمة عند الحروب والعقوبات المادية التي يوقعها الله على عباده؛ وهذا ليس مجال دراستنا. لذلك سنقتصر في هذا البحث على دراسة الخدلان المعنوي فقط.

تعريف المعنوي: المَعْنَوِيُّ، هو ما لا يكون للسان فيه حظ، إنما هو معنى يُعرف بالقلب. وقال المناوي في التوقيف: المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ والصورة الحاصلة من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى معنى، ومن حيث حصولها من اللفظ في العقل تسمى مفهوماً. (12)

وعلى ذلك يمكن تعريف الخدلان المعنوي بقولنا: هو خلق قدرة المعصية في العبد؛ وذلك بأن يخلي الله تعالى بين العبد وبين نفسه ويكله إليها، فيقع في المعاصي والشبهات الموصلة للهلاك.

البحث الأول- صور الخدلان المعنوي:

الصور الواقعة على القلب:

بالنظر إلى ما سبق بيانه من مفهوم الخدلان المعنوي تبين أن الخدلان المعنوي تنحصر أغلب صورته في القلب وبأشكال متنوعة، ولا نعني بالقلب تلك الكتلة العضوية الصنوبرية بل نعني بها القلب الوظيفي؛ يقول ابن القيم: «مبدأ كل علم نظري وعمل اختياري هو الخواطر والأفكار، فإنها توجب التصورات، والتصورات تدعو إلى الإرادات، والإرادات تقتضي وقوع الفعل، وكثرة تكراره تعطي العادة... وإعلم أن الخطرات والوسوس تؤدي متعلقاتها إلى الفكر، فيأخذها الفكر فيؤديها إلى التذكر، فيأخذها الذكر فيؤديها إلى الإرادة، فتأخذها الإرادة فتؤديها إلى الجوارح والعمل». (13) إذن فالقلب وظائفه على بابين: الأول: باب العلوم والتصورات، وهو العمليات المعرفية؛ من فكر، وتدبر، وتذكر، ومعلومات سابقة، ونتاجة متحصلة منها. والثاني: باب الإرادات والعزم، وهذا بالتعلق والميل إلى أمور، والابتعاد والنفور من أمور أخرى، وهذا الباب درجات؛ أولها الميل، ثم العلاقة، ثم الإرادة، وعن الإرادة ينتج العزم، وهو قرار العمل قلبياً باستخدام الجوارح، فالإرادة إن استحكمت صارت عزمًا، والعزم يتولد عنه الفعل. بهذا تبين الفرق بين العقل وهو باب التصورات والعلوم، وبين العاطفة وهي باب الإرادات والعزم، وما يشملها من تمن وشهوات وأهواء. لكن كلاً البابين مركزهما القلب؛ بمعنى: اللطيفة الربانية الروحانية،

فكان العقل أحد وظائف القلب. فصلاح العبد بقوة إيمانه وقوة عقله، فالإيمان أفعال القلب، وما عقد نفسه عليه من أحكام، وما كان من إرادات وعزائم له، والعقل تفكره فيما اعتقد، وتدبيره لأعمال الجوارح، واستنباطه مما في قلبه من إيمانٍ وعلوم.

قال ابن القيم: « لما كان للقلب قوتان: قوة العلم والتمييز، وقوة الإرادة والحب - كان كماله وصلاحه باستعمال هاتين القوتين فيما ينفعه ويعود عليه بصلاحه وسعادته، فكماله باستعمال قوة العلم في إدراك الحق ومعرفته والتمييز بينه وبين الباطل، وباستعمال قوة الإرادة والمحبة في طلب الحق ومحبته، وإيثاره على الباطل، فمن لم يعرف الحق فهو ضال، ومن عرفه وأثر غيره عليه فهو مغضوبٌ عليه، ومن عرفه واتبعه فهو مُنعمٌ عليه». (14)

صور الخذلان الواقعة على القلب:

ذكرنا سابقاً أن المراد من القلوب الألباب والعقول، فالعرب تطلق القلب على اللحمية الصنوبرية، وتطلقه على الإدراك والعقل، ومقره الدماغ لا محالة؛ ولكن القلب هو الذي يمدّه بالقوة التي بها عمل الإدراك. (15)

ومن صور الخذلان الواقعة على القلب: الطبع أو الختم - تقسية القلب - إلقاء أو قذف الرعب في القلب - عدم تطهير القلب - صرف القلب عن الهداية - زيادة مرض القلب.

♦ أولاً- الطبع على القلب:

والطبع: إحكام الغلق بجعل طين ونحوه على سد المغلوق بحيث لا ينفذ إليه مستخرج ما فيه إلا بعد إزالة ذلك الشيء المطبوع به. (16)

أسباب الطبع:

1. الكبر والتجبر: ومثاله فرعون موسى فقد أرسل الله إليه موسى بالآيات الدالة على صدق رسالته، ولكنه قابل ذلك بالمجادلة والكبر وتجبر على بني إسرائيل؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارًا﴾ [غافر: 35]، فمن كانت صفته الكبر والتجبر، فإن الله يطبع على قلبه، فلا يعرف بعد ذلك معروفاً، ولا ينكر منكراً. (17)

2. التخلف عن الجهاد لغير عذر: قال تعالى مبيناً خذلان المنافقين الذين تخلفوا عن الجهاد في غزوة تبوك: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: 93]. وقال أيضاً:

﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: 87]، فقد أسند الطبع على قلوبهم إلى الله في هذه الآية للإشارة إلى أنه طبع غير الطبع الذي جبلوا عليه، بل هو طبع على طبع أنشأه الله في قلوبهم لغضبه عليهم فحرمهم النجاة من الطبع الأصلي وزادهم عماية، ولأجل هذا المعنى فرع عليه فهم لا يعلمون لنفي أصل العلم عنهم، أي يكادون أن يساواوا العجماءات. (18) فقد أغلق الله فيهم منافذ الشعور والعلم، وعطل فيهم أجهزة الاستقبال والإدراك، بما ارتضوه هم لأنفسهم من السلامة الذليلة. (19)

3. تكذيب الرسل: قال تعالى: ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقِصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: 101]. فالمسارعة بتكذيب الرسل لأول وهلة سبب للطبع على القلوب، فلا يدخلها نور الحق، فهم سلكوا الباطل مسارعين إليه، قبل أن يتبعوا، فلما جاءهم الحق بالبينات كان القلب قد أغلق على الباطل، فضلوا وما أضلهم الله، إذ هم الذين سدوا الطريق، وإن أولئك الذين طبع الله تعالى على قلوبهم قد أفسدوا فطرتهم بإصرارهم على التكذيب. (20)

يقول ابن عاشور: « وإظهار المسند إليه في جملة يطبع الله دون الإضمار: لما في إسناد الطبع إلى الاسم العلم من صراحة التنبيه على أنه طبع رهيب لا يغادر للهدى منفذاً إلى قلوبهم». (21)

4. الكفر: قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرْتُمْ بآيَاتِ اللَّهِ وَقَتَلْتُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلْتُمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 155]. الآية هنا تتحدث عن سبب الطبع الذي أصاب قلوب أولئك نفر من اليهود الذين تحججوا بعدم إيمانهم ووصول الحق إلى قلوبهم لكونها غلفاً بحسب الجبلة بل الأمر بالعكس فقد طبع الله عليها بسبب كفرهم. (22)

5. الردة عن الدين واختيار الدنيا على الآخرة: قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وَسَمِعَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [النحل: 107-108]. فمن كفر بعد الإيمان والتبصر، وشرح صدره بالكفر واطمأن به واختار زينة الحياة الدنيا على نعيم الآخرة: فأولئك يستحقون الطبع على قلوبهم فلا ينفذ إليها نور الهدى بعد ذلك. (23)

6. النفاق: قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: 3]، أي: فلا يصل إلى قلوبهم هدى، ولا يخلص إليها خير، فلا تعي ولا تهتدي. (24)

♦ ثانياً- الختم على القلوب:

الختم على القلوب هنا ليس على الحقيقة، بل المقصود عدم نفوذ الإيمان والحق إلى العقل. (25) قال الزجاج: الختم التغطية؛ لأن في الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه تغطية له لئلا يطلع عليه، وحاصل الختم والطبع خلق الظلمة والضيق في صدر العبد؛ فلا يؤمن مادامت تلك الظلمة في قلبه. (26)

الفرق بين الطبع والختم: الطبع أثر يثبت في المطبوع ويلزمه فهو يفيد من معنى الثبات وال لزوم ما لا يفيد الختم، ولهذا يقال طبع درهم طبعاً، وهو الأثر الذي يؤثره فيه فلا يزول عنه. (27)

قال ابن القيم: الختم والطبع يشتركان في معنى التغطية على الشيء والاستيثاق منه، ويفترقان في معنى آخر؛ وهو أن الطبع ختم يصير سجيّة وطبيعة، فهو تأثير لازم لا يفارق. (28)

أما ما ورد في القرآن من ذكر للران والقفل على القلوب؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: 14]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَفْقَالِهِا﴾ [محمد: 24]. فقد وردت هاتان الصفتان من باب توصيف حالة القلوب وما وصلت إليه، وليس من باب بيان خذلان الله لها.

الفرق بين الطبع والقفل والران: عن ابن جريج، قال: حدثني عبد الله بن كثير، أنه سمع مجاهداً يقول: الران أيسر من الطبع، والطبع أيسر من الأقفال، والأقفال أشد ذلك كله. (29)

أسباب الختم:

1. جحود رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - : قال تعالى مخبراً عن نفر من أحبار اليهود: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7]، فقد جحدوا نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - وستروه عن الناس وكتّموا أمره، وهم يعرفونه كما يعرفون أبناءهم. (30) لذلك ختم الله على قلوبهم فلا يؤمنون أبداً.

2. عبادة هوى النفس: قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاتية: 23]، فمن كان مطواعاً لهوى نفسه؛ يتبع ما تدعوه إليه فإن الله ينشئ فيه فعل الضلال، ويختم على سَمْعِهِ فلا يقبل وعظماً، وعلى قَلْبِهِ فلا يعتقد حقاً، ويجعل على بَصَرِهِ غطاءً فلا يبصر عبرة. (31) وهذا الغطاء سرى إليه من غطاء القلب. فإن ما في

القلب من الخير والشر يظهر على العين، فالعين مرآة القلب، تظهر ما فيه. فذلك أثر البغض والإعراض عنه. (32)

♦ ثالثاً- صرف القلب:

قال تعالى: ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: 127]. فهذا خدلان الله تعالى للمنافقين الذين مهد الله تعالى لهم سبل الإيمان فأنكروها، وأبان لهم دواعي الحق فتنكروا لها، وأنزل عليهم آياته فانصرفوا عنها. (33)

يقول ابن عاشور: «هذا الصرف لقلوبهم عن الفهم كان بأمر تكويني فحرموا الانتفاع بأبلغ واعظ عقاباً لهم بسبب أنهم قوم لا يتطلبون الهدى بالتدبر فيفهموا». (34)

♦ رابعاً- قذف الرعب في القلوب:

قال تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: 26]. القَذْفُ: الرَّمْيُ بِقُوَّة. (35) والرعب: الفزع والخوف. (36) فالآية هنا تتحدث عن خدلان الله لبني قريظة الذين عاونوا الأحزاب على حرب الرسول في غزوة الخندق، فقد أمر الله رسوله بأن يخرجهم من حصونهم ومعقلهم، فحاصرهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خمساً وعشرين ليلة حتى أجهدهم الحصار، وقذف الله في قلوبهم الفزع والخوف فاستسلموا ونزلوا على حكم المسلمين، فسلموا أنفسهم للقتل، وأولادهم ونساءهم للسبي. (37)

♦ خامساً- إلقاء الرعب في القلب:

قال تعالى: ﴿سَنَلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ [آل عمران: 151]. الإلقاء: طرح الشيء حيث تلقاه، أي: تراه، ثم صار في التعارف اسماً لكل طرح. (38) فالآية تبين خدلان الله للمشركين حينما عزموا العودة من طريقهم لاستئصال من بقي من المسلمين بعد هزيمتهم في غزوة أحد؛ فقد قذف الله في قلوبهم الرعب، حتى رجعوا عما همموا به. (39) وكان السبب في إلقاء الله الرعب في قلوبهم إشراكهم به آلهة لم ينزل الله بإشراكها حجة. (40) ولهذه العلة التي بينتها الآية فإن الرعب الذي ألقاه الله في قلوب مشركي مكة سيستشعره كل مشرك يلقى المؤمنين المخلصين، فهذه سنة الله في خلقه. يقول الرازي: “ هذا الوعد غير مختص بيوم أحد، بل هو عام. قال القفال رحمه الله: كأنه قيل إنه وإن وقعت لكم هذه الواقعة في يوم أحد إلا أن الله تعالى سيلقي الرعب منكم بعد ذلك في قلوب الكافرين حتى يقهر الكفار، ويظهر دينكم على سائر الأديان. وقد فعل الله ذلك حتى صار دين الإسلام قاهراً لجميع الأديان والملل”. (41)

◆ سادساً- إلقاء العداوة والبغضاء في القلوب:

العداوة: ما يتمكن في القلب من قصد الإضرار والانتقام. (42) العَدُوُّ: من معانيه التَّجَاوُزُ ومنافاة الالتئام بالقلب. (43) والبغض: مصدر قولهم بغض يبغض، والاسم البغضاء، وهي مأخوذة من مادة (بَغَضَ) التي تدلُّ على خلاف الحب، (44) وقال ابن منظور: البغض والبغضة نقيض الحب. والبغضاء والبغاضة جميعاً شدة البغض. (45) وقال الرَّاعِبُ: البُغْضُ: نفار النفس عن الشيء الذي ترغب عنه، وهو ضدَّ الحبِّ، فإنَّ الحبَّ انجذاب النفس إلى الشيء، الذي ترغب فيه. والبغضاء والبغضة: أشدُّ البغض. (46)

الفرق بين العداوة والبغضاء:

قال العسكري: « العداوة البعاد من حال النُّصرة ونقيضها الولاية وهي الهرب من حال النُّصرة والبغضة إرادة الاستحغار والإهانة ونقيضها المحبة وهو إرادة الإعظام والإجلال». (47) وقال السمين الحلبي: «العداوة كل شيء مشتهر يكون عنه عملٌ وحرِبٌ، والبغضاء لا تتجاوزُ النفوس». (48) وجاء في الكلبيات: أن العداوة أخص من البغضاء لأن كل عدو مبغض، وقد يبغض من ليس بعدو. (49) وعليه فإن كلا منهما محله القلب وإن كانت العداوة قد ينتج عنها فعل، وأن البغضاء قد ينتج عنها اعتداء وهذا ما يُعرف بالسلوك العدواني المفرط لأنه نتاج بغض شديد.

فلما ترك اليهود العمل بكتاب الله وعصوا رسله وضيعوا فرائضه وعطلوا حدوده، وكادوا للمسلمين ألقى الله العداوة والبغضاء بينهم ليفرق كلمتهم ويرد كيدهم. (50) قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: 64]. أما النصارى فقد أغرى بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة بسبب نقضهم الميثاق الذي واثقوا الله عليه بالتزام أحكام الإنجيل، والإيمان بالله وحده لا شريك له والإيمان بمحمد- عليه الصلاة والسلام- إن أدركوه ويتبعوه، فتركوا حظاً واجباً مما كلفوا به. (51) قال تعالى: ﴿وَمَنْ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: 14]. أي: سلطنا بعضهم على بعض، وصار بينهم من الشرور والإحن ما يقتضي بغض بعضهم بعضاً ومعاداة بعضهم بعضاً إلى يوم القيامة، وهذا أمر مشاهد، فإن النصارى لم يزلوا ولا يزالون في بغض وعداوة وشقاق. (52)

وقد خصص سبحانه لفظ الإلقاء عند ذكر اليهود، والإغراء عند ذكر النصارى فلماذا؟

ولعل الجواب على ذلك يتبين من خلال الرجوع للمعنى اللغوي للفظتين واستقصاء التاريخ؛ فالمعنى اللغوي للإلقاء كما سبق بيانه هو طرح الشيء حيث تراه، أما الإغراء فهو: الإلصاق، وأصله من الغراء الذي يُلصقُ به، يقال: غریتُ بالرجل غرّاً إذا لصقتُ به، (53) وحقيقة الإغراء حث أحد على فعل وتحسينه إليه حتى لا يتوانى في تحصيله فاستعير الإغراء لتكوين ملازمة العداوة والبغضاء في نفوسهم، أي لزومهما لهم فيما بينهم. (54) وقال أبو عبيدة: الإغراء: التهيج والإفساد، (55) وعلى ذلك فالإغراء أشد من الإلقاء؛ فهو إلقاء تبعه إلصاق وتهيج. فقد حدثنا التاريخ أن العداء بين الأمم النصرانية مستحکم ملصق بهم ومتهيج بين وقت وآخر وما الحروب العالمية الطاحنة بين الشعوب الأوروبية والطوائف النصرانية إلا شاهدٌ على ذلك أضف إليها العداوة بين الكنائس النصرانية التي تستتبعها الحروب كما حدث في أيرلندا وغيرها من الدول. أما الإلقاء فهو مجرد الطرح كما علمت والضمير في قوله تعالى (بينهم) راجعٌ لليهود ونحن نعلم أن ما بين اليهود من عداوة لم تصل إلى ما هي عليه عند النصارى ولن تصل.

♦ سابعاً- حجب الهداية عن القلب:

بتغطية القلب بالأكنة: الأكنة: الأغطية. والواحد كنان. (56) قال تعالى في شأن كفار مكة: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: 25]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا نَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾ [الإسراء: 46]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: 57]. بين الله - جل وعلا- في هذه الآيات الكريمات: أنه جعل على قلوب الكفار أغطية بين قلوبهم وبين فهم معاني القرآن فهماً ينتفع به صاحبه، وأنه جعل في آذانهم صمماً وثقلاً لئلا يسمعه سماع قبول وانتفاع؛ وذلك خذلان لهم بسبب كفرهم. (57) فأما مَنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَبُيِّنَ لَهُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالْهُدَى مِنَ الضَّلَالِ، وَخَوْفٌ وَرَهْبٌ وَرَغْبٌ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا، فَلَمْ يَتَذَكَّرْ بِمَا ذُكِّرَ بِهِ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ مِنَ الذُّنُوبِ، فَهَذَا أَظْلَمُ ظُلْمًا مِنَ الْمَعْرُضِ الَّذِي لَمْ تَأْتِهِ آيَاتُ اللَّهِ وَلَمْ يَذْكَرْ بِهَا، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا، فَإِنَّهُ أَخْفَ ظُلْمًا مِنْ هَذَا، لَكُنِ الْعَاصِي عَلَى بَصِيرَةٍ وَعِلْمٍ، أَظْلَمُ مِنْ لَيْسَ

كذلك، فالله تعالى يخذه بسبب إعراضه عن آياته، ونسيانه لذنوبه، ورضاه لنفسه حالة الشر مع علمه بها، بأن يسد عليه أبواب الهداية بإقفال قلبه والطبع عليه، ويسد منافذ الهداية عنه، فليس في هدايته حيلة ولا طريق. (58)

بإغفال القلب: (غَفَلَ) الْغَيْنُ وَالْفَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الشَّيْءِ. (59) وَأَغْفَلَهُ: تَرَكَهُ وَسَهَّأَ عَنْهُ. (60) قال تعالى مخاطباً الرسول - صلى الله عليه وسلم - في شأن كفار مكة الذين حاولوا نهي الرسول عن مجالسة فقراء المسلمين: ﴿... وَلَا تَطْعَمُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: 28]. والمراد بإغفال القلب جعله غافلاً عن الفكر في الوجدانية حتى راج فيه الإشراف، وأصل الإغفال: إيجاد الغفلة، وهي الذهول عن تذكر الشيء، وأريد بها هنا غفلة خاصة، وهي الغفلة المستمرة المستفيدة من جعل الإغفال من الله تعالى كناية عن كونه في خلقه تلك القلوب. (61)

يقول ابن القيم: «الغفل الشيء الفارغ، والأرض الغفل: التي لا علامة بها، والكتاب الغفل: الذي لا شكل عليه. فأغفلناه: تركناه غافلاً عن الذكر فارغاً منه. فهو إبقاء له على عدم الأصلي، لأنه سبحانه لم يشأ له الذكر، فبقي غافلاً، فالغفلة وصفه. والإغفال فعل الله فيه بمشيئته، وعدم مشيئته لتذكره. فكل منهما مقتض لغفله. فإذا لم يشأ له التذكر لم يتذكر، وإذا شاء غفله امتنع منه الذكر، وهذا الإغفال ترتب عليه اتباع هواه، وتفريطه في أمره». (62)

♦ ثامناً - تقسية القلوب:

القَسْوَةُ الصَّلَابَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَحَجَرٌ قَاسٍ صُلْبٌ وَأَرْضٌ قَاسِيَةٌ لَا تُنْبِتُ شَيْئاً. (63) وهي مصدر قولهم قسا يقسو إذا غلظ قلبه، وهو مأخوذ من مادة (ق س و) التي تدل على شدة وصلابة، ومن ذلك الحجر القاسي أي الصلب. (64) وقال الراغب: القسوة: غلظ القلب. (65) وهو ذهاب اللين والرحمة والخشوع منه. (66)

وقال الجاحظ: القساوة: هي التهاون بما يلحق الغير من الألم والأذى، وهي خلق مركب من البغض والشجاعة. (67) قال تعالى في شأن بني إسرائيل بعدما نقضوا ميثاقهم مع الله: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَانَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 13]. (68)

♦ تاسعاً - زيادة مرض القلب

يقول ابن تيمية: «مرض القلب هو نوع فساد يحصل له يفسد به تصوّره وإرادته؛

فتصوره بالشُّبُهَاتِ الَّتِي تَعْرُضُ لَهُ حَتَّى لَا يَرَى الْحَقَّ أَوْ يَرَاهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وإرادته بِحَيْثُ يَبْغِضُ الْحَقَّ النَّافِعَ وَيُحِبُّ الْبَاطِلَ الضَّارَّ». (69) قال تعالى في شأن المنافقين: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: 10]، فالمرض الذي في قلوب المنافقين هو الشك في الاعتقاد، وأما زيادة المرض فهي الزيادة في الشك الذي كان في قلوبهم في السَّلف. (70) « فلا يؤثر فيها التذكير والإنذار، وبذلك يتضاعف حسدهم بزيادة نعم الله تعالى على رسوله - صلى الله عليه وسلم - والمؤمنين، وتزداد ظلمة قلوبهم، ويزداد خوفهم ورعبهم عند مشاهدتهم لعزة المسلمين، فتزداد غمومهم، وإيقاد نيران همومهم». (71)

أ. الإضلال:

أما من كان مطواعاً لهوى النفس بعد بلوغ العلم إليه، وقيام الحجة عليه، ويتبع ما تدعوه إليه نفسه، وكلما مال طبعه إلى شيء اتبعه وذهب خلفه، فكأنه اتخذ هواه آلهة شتى يعبد كل وقت واحداً منها، فإن الله ينشئ فيه فعل الضلال فلا يقبل وعظماً، ولا يعتقد حقاً ولا يبصر عبرة: قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: 23]. (72) أما أهم مظاهر الإضلال فهي الشعور بحالة شديدة من الانقباض عن قبول الهدى، كحال مَنْ يصعد في طبقات الجو العليا، فيصاب بضيق شديد في التنفس. قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَضَلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 125]. ومن معاني الإضلال: الإركاس: قال تعالى في شأن خدلان المنافقين: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء: 88]. قال الفراء: أركسهم: ردهم إلى الكفر. وقال أبو عبيدة: يقال ركست الشيء وأركسته لغتان إذا رددته، والركس: قلب الشيء على رأسه، أو رد أوله على آخره، والارتكاس: الارتداد. (73) وقيل الإركاس: الإضلال. (74)، وقد جعل الله ردهم إلى الكفر جزاءً لسوء اعتقادهم، وقلة إخلاصهم مع رسوله - صلى الله عليه وسلم -، فإن الأعمال تتوالد من جنسها، فالعمل الصالح يأتي بزيادة الصالحات، والعمل السيء يأتي بمنتهى المعاصي، ولهذا تكرر في القرآن الإخبار عن كون العمل سبباً في بلوغ الغايات من جنسه. (75)

ب. الحرمان من التوفيق:

والحرمان من التوفيق يطلق على مفاهيم عدة منها:

- نسيان الله للإنسان: كما في قوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: 67]. قوله: (نسوا الله فنسيهم) معناه: تركوا الله أن يطيعوه ويتبعوا أمره، فتركهم الله من توفيقه وهدايته ورحمته. (76)

- عدم تطهير القلب: كما في قوله تعالى عن اليهود الذين يسارعون في الكفر وإنكارهم لأحكام الله، ويتآمرون على الإسلام والمسلمين: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: 41]. فالمقصود هو أن يبقي قلوبهم على رجسها فلا يهيئها لقبول الإيمان والهدى، ليدوقوا الخزي والذل والهوان في الدنيا خذلاناً لهم على صنيعهم. (77)

ت. تعطيل العقول والأبصار عن الاهتداء: كما قال تعالى في شأن المشركين: ﴿وَنَقَلْنَا أَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَنْعَامِ لَا يُفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: 110]. فلا يبصرون ما تحتوي عليه الآيات من الدلائل، ولا تفقه قلوبهم وجه الدلالة فيتعطل تصديقهم بها، فيحرمون من إصلاح إدراكهم. (78) وقد قدم الله تعالى ذكر تقليب الأفئدة على تقليب الأبصار؛ لأن موضع الدواعي والصوارف هو القلب. فإذا حصلت الداعية في القلب انصرف البصر إليه شاء أم أبى، وإذا حصلت الصوارف في القلب انصرف البصر عنه وإن كان يبصره في الظاهر فلم تتحصل له الفوائد المطلوبة. (79)

ث. إزاحة القلوب: أصل الزيغ: الميل، ومنه: زاغت الشمس، إذا مالت. فإزاحة القلب: إمالته عن الهدى. وزيفه: ميله عن الهدى إلى الضلال. والزيغ: يوصف به القلب والبصر، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ، وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: 10]. (80) كما قال تعالى في شأن بني إسرائيل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تَقُولُونَ لِغُلَامِكُمْ إِنَّا رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: 5]. فحين ندب موسى - عليه السلام - بني إسرائيل إلى قتال الجبابرة؛ عصوه وتحججوا بأشياء كثيرة ليعفيهم من القتال ثم قالوا له: ﴿يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلْ إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: 24]، وأصروا على ذلك؛ رغم علمهم القطعي بأنه رسول من عند الله، وقد جرت على يديه كثير من المعجزات التي تؤيد رسالته، فلما أصروا على الزيغ عن الحق الذي جاء به موسى - عليه السلام - واستمروا عليه؛ أمال الله قلوبهم عن الحق وأسكنها الشك والحيرة. (81)

اللعنة: اللعن: الطرد والإبعاد على سبيل السخط، وذلك من الله تعالى في الآخرة عقوبة، وفي الدنيا انقطاع من قبول رحمته وتوفيقه. (82) فالناظر في الآيات التي ذكر الخذلان فيها

باللعنة يلحظ أن أغلبها نزل في اليهود؛ وإن كانت نزلت في غيرهم أيضاً، أما أول الملعونين فهو إبليس؛ لعنه الله حينما أمره الله بالسجود لآدم ورفض حسداً واستكباراً، وقال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: 12]، فما كان منه سبحانه إلا أن طرده من رحمته؛ قال تعالى: ﴿قَالَ فَاحْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الحجر: 34-35]، أما يهود وبخاصة علماءهم فقد لعنهم الله لأسباب عدة؛ إما بسبب كفرهم برسالة محمد؛ قال تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَكَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 88]، وقال أيضاً: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مَسْمُوعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 46]، أو كتمانهم آيات التوراة الشاهدة على صدق نبوة محمد وفي كتهم آية الرجم؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: 159]، وإما بسبب كفرهم بكتاب الله الذي بأيديهم، وحسدهم الذي حملهم على أن فضلوا الكفار على المسلمين؛ قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: 51] لذلك كان خذلانهم باللعنة: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ [النساء: 52]، وإما بسبب نقضهم لعهدهم الذي أخذه الله عليهم بوساطة نبيهم موسى - عليه السلام - ، بالعمل بما جاء في التوراة من أحكام وأوامر؛ قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَانَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَرَالِ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 13]، وبسبب سوء تصورهم لله سبحانه. فقد اتهموا الله بالبخل؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ..﴾ [المائدة: 64]، وقد قالوا أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: 181] عندما سئلوا النفقة. أما المنافقون فلعنهم الله بسبب تعرضهم لأعراض المؤمنات وبخاصة السيدة عائشة رضي الله عنها؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 23]، يقول ابن عاشور: «واللعن في الدنيا: التفسير، وسلب أهلية الشهادة، واستيحاش المؤمنين منهم، وحد القذف».⁽⁸³⁾ ولسوء ظنهم بالله؛ قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السُّوءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ

مَصِيرًا ﴿[الفتح: 6]﴾، ولعنهم لتوليهم عن طاعة الله وعودتهم إلى الإفساد في الأرض وقطع الأرحام؛ قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ × أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ﴾ [محمد: -22 23]. فأبعدهم من رحمته بأن سلبهم فهم ما يسمعون بأذانهم من مواعظ الله في تنزيهه، وسلبهم عقولهم، فلا يتبينون حُجج الله، ولا يتذكرون ما يرون من عبره وأدلته. (84) وقال تعالى في شأن فرعون وملئه: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: 42]، وقد لعن الله كل من آذى رسول الله بأي نوع من الإيذاء، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: 57].

ج. ضنك العيش:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: 124] فالمعرض عن ذكر الله في قلبه من الوحشة والذل والحسرات بحسب إعراضه، وإن تنعم في الدنيا بأصناف النعم، فهو حريص على الدنيا طالباً للزيادة فعيثته ضنك وحالته مظلمة. (85)

المبحث الثاني - أثر الخذلان المعنوي في صياغة الشخصية:

يقصد بصياغة الشخصية: تلك السمات الفكرية والسلوكية التي تنطبع بها الشخصية وتتميز عن غيرها، فشخصية الفرد وسلوكه هي نتاج عقائدي ثقافي، فالثقافة العقدية المتكاملة تنتج شخصية متكاملة سوية، والثقافة المضطربة تنتج شخصية مضطربة، فالسمات الخلقية والسلوكية للإنسان هي نتاج طبيعي منبثق عن العقيدة التي يؤمن بها، وسلوك أي إنسان هو عمله الإرادي المتجه نحو غاية معينة ومقصودة، تهدف إلى تحقيق مطالب جسدية أو نفسية أو روحية أو فكرية، وهذا السلوك قد يكون أخلاقياً، أي منضبطاً بضوابط أخلاقية يستمدّها من اعتقاد لا خلل فيه، وقد يكون منحرفاً أو غير أخلاقي نتيجة لخلل في اعتقاده، فعلى قدر سلامة الاعتقاد وصفائه يكون سلوكه منضبطاً، وعلى قدر الخلل الحاصل في اعتقاده؛ يكون الانحراف والخلل في هذا السلوك. فإذاً هناك تلازماً بين السلوك والاعتقاد، فالسلوك الظاهر مرتبط بالاعتقاد الباطن، ومن ثم فإن الانحراف الواقع في السلوك والأخلاق إنما هو ناشئ عن انحراف أو نقص في الإيمان الباطن. فإذا وصل العبد إلى أقصى درجات الانحراف اتسمت شخصيته بالانحراف. وبالتالي فإن للخذلان المعنوي بأشكاله المختلفة تأثيراً مباشراً في صياغة شخصية الفرد والسلوك المنبثق عنه.

الخذلان المعنوي وأثره في صياغة الشخصية اليهودية:

قبل الخوض في ذلك لابد من حصر أنواع الخدلان المعنوي الذي أصاب اليهود مع بيان سبب كل نوع وما نتج عن كل نوع من خلال تتبع الآيات الواردة في هذا الخصوص، لذلك سيتم التعرض لسياق الآيات التي ورد فيها ذكر الخدلان.

♦ أولاً- الختم على القلب: قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7]، وبدراسة سياق الآية يتبين أن هذا الختم كان نتيجة لجحود يهود المدينة رسالة النبي - صلى الله عليه وسلم - ويتبين هذا من خلال سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]. يقول الطبري في تفسيره: « كان ابن عباس يرى أن هذه الآية نزلت في اليهود الذين كانوا بنواحي المدينة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، توبيخاً لهم في جحودهم نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وتكذيبهم به، مع علمهم به ومعرفتهم بأنه رسول الله إليهم وإلى الناس كافة». (86) ونتيجة لهذا الختم فلا يرجى لهم إيمان لأن منافذ الإيمان قد أغلقت؛ فلا يعون ما ينفعهم، ولا يسمعون ما يفيدهم، ولا يُبصرون سبيل الهدى، فهذه طرق العلم والخير قد سدت عليهم.

♦ ثانياً- الطرد من الرحمة (اللعن):

قال تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مَسْمُوعٍ وَرَاعِنَا لِيَا بِالسُّنْتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 46]، فإن كفر اليهود بمحمد - صلى الله عليه وسلم - كان سبباً في لعنتهم، وترتب على هذه اللعنة الحرمان من التوفيق والتبصر في دلائل صدق الرسول. كما لعنوا في مواضع آخر منها في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاؤُا مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ..﴾ [المائدة: 64]، لقد وصفوا الله، عز وجل وتعالى عن قولهم علواً كبيراً، بأنه بخيل. « وقد رد الله - عز وجل - عليهم ما قالوه، وقابلهم فيما اختلقوه وافتروه وائتفكوه، فقال: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ وهكذا وقع لهم، فإن عندهم من البخل والحسد والجبن والذلة أمر عظيم». (87)

♦ ثالثاً- الطبع على القلب:

قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 155]، فالطبع على القلب هو حكم عليهم بعدم الإيمان. يقول ابن عاشور: « والاستثناء في قوله: إلا

قليلاً من عموم المفعول المطلق: أي لا يؤمنون إيماناً إلا إيماناً قليلاً، وهو من تأكيد الشيء بما يشبه ضده إذ الإيمان لا يقبل القلة والكثرة، فالقليل من الإيمان عدم، فهو كفر». (88)

♦ رابعاً- تقسية القلوب:

قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعْنَاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 13].- فهم لأن الله نزع التوفيق من قلوبهم وقساها- حرّفوا كلام الله الذي أنزله على نبيهم موسى- صلى الله عليه وسلم-، وهو التوراة، فبدّلوه، وكتبوا بأيديهم غير الذي أنزله الله- جل وعز- وإن كان ذلك من صفة القرون التي كانت بعد موسى من اليهود، إلا أن من جاء بعدهم يدخل في عدادهم؛ إذ كانوا على منهاجهم في الكذب على الله، والفرية عليه، ولفظ المضارع في (يحرّفون) يؤكد ذلك لأن المضارع يفيد الاستمرارية، وتركوا العمل بما جاء في التوراة. « قال الحسن: تركوا عرى دينهم ووظائف الله التي لا يقبل العمل إلا بها. وقال غيره: تركوا العمل فصاروا إلى حالة رديئة، فلا قلوب سليمة، ولا فطر مستقيمة، ولا أعمال قويمه». (89) وقسوة قلوبهم جرتهم كذلك إلى الخيانة والغدر.

♦ خامساً- إلقاء العداوة والبغضاء بينهم:

قال تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: 64]. لقد جاءت هذه الآية في معرض بيان مثالب اليهود وتأميرهم على الإسلام والمسلمين من باب الحسد والبغض؛ لذلك ألقى الله العداوة والبغضاء بين يهود جزاء لبغضهم للمسلمين؛ لذلك لا تجتمع قلوبهم، فلا يتآلفون، ولا يتناصرون، ولا يتفقون على حالة فيها مصلحتهم، بل العداوة واقعة بين فرقهم إلى يوم القيامة، « ولقد كان بين يهود المدينة خصومات وعداء في عصر النبي- صلى الله عليه وسلم- بدليل أن منهم من كان في الجاهلية حليفاً للأوس ومنهم من كان حليفاً للخزرج. وكان بين الأوس والخزرج عداوة وحروب ودماء، فكان حلفاء الخزرج من اليهود يقاتلون معهم الأوس واليهود المتحالفين معهم، وكان حلفاء الأوس من اليهود يقاتلون معهم الخزرج واليهود المتحالفين معهم..... وكان مثل ذلك بينهم بعد موسى- عليه السلام- وفي عهد دولتهم يهوداً وإسرائيل على ما هو مستفيض في أسفار الملوك وأخبار الأيام من أسفار العهد القديم. وكان مثل ذلك بعد ذلك أيضاً في زمن حكم الدولة السلوقية والدولة البطليوسية اليونانيتين والدولة الرومانية والدولة المكابية على ما هو ماثور من الروايات التاريخية القديمة. وقد ظلوا بعد النبي- صلى الله

عليه وسلم - وما يزالون منقسمين دينياً وسياسياً وعنصرياً إلى طوائف متباغضة. « (90) ولهذا كانوا وما زالوا كلما عقدوا أسباباً يكيدون بها الإسلام وأهله ويحاربونه بها؛ يبطلها الله ويرد كيدهم عليهم، وينتصر المسلمون عليهم. إذن كان نتيجة هذا النوع من الخدلان تفرقهم واختلافهم وانتصار المسلمين عليهم، ونحن هنا لا نعني أي نوع من المسلمين ولكن من تمثل فيهم الإسلام بحق، وشواهد التاريخ خير دليل على ذلك.

♦ سادساً - قذف الرعب في القلب:

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: 2]. وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [الأحزاب: 26]. فقذف الرعب في قلوب يهود خذلانا لهم، لأنهم عادوا الإسلام والرسول - صلى الله عليه وسلم - وتآمروا عليه، وعلى الرغم من أن هاتين الآيتين جاءتا في سياق الحديث عن إجلاء بني النضير، وما تعرض له بنو قريظة من قتل للرجال، وأسر للنساء والأطفال؛ إلا أن الناظر في الآيتين يلحظ أن ما نتج عن قذف الرعب في القلوب سيحدث ويتكرر باستمرار إلى نهاية الصراع، وتحقيق ذلك سيتم لاحقاً.

إذن لقد كان للخدلان المعنوي الذي أنزله الله باليهود أثر بالغ في صياغة الشخصية اليهودية والسلوك الذي انبثق عنها، والعجيب في هذا الأمر أن هذا السلوك الذي سنتناول سماته لم يتمثل في جيل واحد، ولا في مجموعة يهودية معينة؛ بل تمثل في كل يهودي أينما كان باستثناء الأنبياء والصالحين منهم.

فقد تنوع الخدلان المعنوي الذي أصاب اليهود كما بين سابقاً بين الختم والطبع على القلب، وعدم تطهير القلب، وقذف الرعب في القلب، وإلقاء العداوة والبغضاء بينهم، وتقسية قلوبهم، واللعنة التي طردتهم من رحمة الله وتوفيقيه، وزادهم بضرب الذلة والمسكنة عليهم. (91) فنشأ عن ذلك سمات وصفات انطبعت بها الشخصية اليهودية وصارت من ملكاتها الثابتة وأخلاقها الموروثة الثابتة.

سمات الشخصية اليهودية:

لقد حلت نصوص القرآن الكريم الشخصية اليهودية، وكشفت عن سماتها الأخلاقية والسلوكية، وقدمت لنا نماذج لممارسات يهودية تمثل تلك السمات. ونحن سنحاول في هذا

المبحث بيان أثر الخذلان المعنوي في صياغة أبرز سمات الشخصية اليهودية.

1. أحرص الناس على حياة:

قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: 96]، فاليهود يحرصون على العيش بين الأمم بأي صورة من صور الحياة، ولو انتهكت كرامتهم وعاشوا في ذل وبؤس وشقاء. وهذا الحرص لم يكن لفئة أو جيل من أجيالهم وإن نزلت هذه الآية في قضية المباهلة إلا أنها سمة في اليهود بشكل عام؛ وهذا ما تؤكد الصيغة التي جاءت في قوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ) فاللام هنا لام القسم، وتجندهم فعل مضارع، والنون توكيد للقسم، ومعروف في صيغة المضارع أنها تدل على الاستمرارية، فما بالك إذا أكدت بالقسم وبنون التوكيد وجاء بعدها صيغة أفعل التفضيل، بالإضافة إلى تنكير كلمة «حياة» في قوله تعالى: (عَلَى حَيَاةٍ) «لتعميم معاني الحياة، سواء كانت حياة ذل أم كانت حياة عز، وسواء كانت حياة استعباد أم كانت حياة حرية، وسواء أكانت حياة قصيرة أم متطاولة، أكانت تحكمها الفضيلة أم كانت تحكمها الرذيلة، إنهم يحرصون على الحياة ذاتها من غير نظر إلى وصفها سواء أكانت مقيتة في ذاتها، أم كانت بكرامة من غير مهانة». (92) ولو تساءلنا لماذا يحرصون على حياة كهذه؟! نجد الجواب في السياق القرآني الذي وردت فيه الآية؛ فقد طردهم الله من رحمته لأتهم اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة، قال تعالى: ﴿بِنَسَمَاتِ اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبِأَوْأُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [البقرة: 90]، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ما أصاب قلوبهم من ختم وطبع جعلها لا تعي الحق ولا يقربها الهدى، فرفضوا الإيمان بمحمد - صلى الله عليه وسلم - وادعوا أنهم شعب الله المختار وأن الله وعدهم بالجنة دون سواهم، وهم يعلمون أنهم يكذبون وأن هذا افتراء على الله، فنزل قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 94]، وهي دعوة للمباهلة، فامتنعوا من إجابة النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنهم يعلمون أنهم إن فعلوا ذلك فالوعيد نازل بهم، فهم في الواقع لا يرغبون في الموت أبداً، فهم يكرهون الموت، لعلمهم بما لهم في الآخرة من الخزي والهوان.

2. أجبن الناس عند ملاقاته المسلمين، بأسهم بينهم شديد، وقلوبهم متفرقة:

قال تعالى: ﴿لَا يِقَاتُلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قَرْيٍ مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بِأَسْهُمٍ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: 14]. هذه الآية وردت في سياق الحديث عن إجلاء بني النضير، والخطاب موجه للرسول -

صلى الله عليه وسلم - وللمؤمنين ولكن صيغة الفعل (يقاتلونكم) هنا بصيغة المضارع؛ وبالتالي فوصف حالة يهود عند قتال المسلمين هو وصف مستمر طالما قاتلوا المسلمين حتى قيام الساعة، وهذا الأمر ينقلنا إلى سمة متأصلة في الشخصية اليهودية عند مواجهة المسلمين وهي، أن يهود لا يبرزون لحرب المسلمين، وإنما يقاتلون مُتَحَصِّنِينَ في قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ لِفِرطِ رَهْبَتِهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فالله يقذف في قلوبهم الرعب من المسلمين فيكونون أجبن الناس عن لقاءهم. والذي يؤكد ذلك قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾، لأن شدة الرهبة من المؤمنين، تشتمل على شدة التحصن لقتالهم إياهم. فلا يبرزون لقتال المؤمنين مجتمعين متفقين إلا في قرى محصنة بالقللاع والخنادق، يظنون أنها تمنعهم من المؤمنين، أو من وراء جُدُرٍ، يتسترون بها، ودفعا لهذا الشعور المتوارث في أجيالهم يلجؤون لاتخاذ الحصون المنيعه، والجدر العازلة السميكه للتحصن بها، والعيش في حماها. ولكن رُبَّ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ هَذَا حَالُ الْيَهُودِ قَبْلَ قِتَالِ النَّبِيِّ لَهُمْ فَقَدْ عَاشُوا بَعْدَ الشَّتَاتِ فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ كَحِصُونِهِمْ الَّتِي أَجْلَوْا مِنْهَا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ فَفَرَدَ عَلَيْهِمُ بِالْقَوْلِ بِأَنَّ سَبَابَ تَحْصِينِهِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانَ خِذْلَانًا آخِرًا وَهِيَ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ، والتي كانت دافعا لهم للانعزال عن المجتمعات الأخرى والتحصن من أجل الدفاع عن أنفسهم كما سيأتي بيانه لاحقا. أما هنا فهو خذلان الرعب الذي يقذفه الله في قلوبهم من المؤمنين إلى يوم القيامة،⁽⁹³⁾ ومن يرى تحصن اليهود في العصر الحالي؛ يظن بأن قتالهم سيكون شديداً، ومن الصعب بمكان الانتصار عليهم بسبب حصونهم، وجرانهم، كما حدث في قصة إجلاء بني النضير من أرض المدينة المنورة: قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: 2].⁽⁹⁴⁾ ومن أسباب هزيمتهم أمام جند المسلمين كذلك اشتداد بأسهم بينهم، فقد وصفهم الله بأنهم مختلفون لا تستوي قلوبهم، وإن كان ظاهر حالهم يوحي بالاجتماع والاتحاد إلا أن بواطنهم مختلفة لأن بينهم إحناً وعداوات فلا يتفقون على حرب المسلمين.⁽⁹⁵⁾ وسبب اختلاف قلوبهم وشدة البأس بينهم ما أصابهم الله به من خذلان بأن أغرى بينهم العداوة والبغضاء فأصبح بأسهم بينهم شديداً، فإنه يشتد بأسهم بينهم إذا حارب بعضهم بعضاً، أما إذا حاربوا الله ورسوله فإن الرعب يتركهم. ولم يبق لهم ذلك البأس. وإنما ينال اليهود من المسلمين عندما تتفرق قلوبهم، فلا يعودون يمثلون حقيقة المؤمنين. ومتى عاد المسلمون إلى دينهم، وطبقوا أحكام الله هان عليهم أمر عدو الله وعدوهم، وتجمعت قلوبهم؛ حينها لن تقف أمامهم قوة مهما بلغت.

يقول د. صلاح الخالدي: «وكون العداوة والبغضاء هما القاعدة التي تحكم العلاقات بين أفراد المجتمع، والمنظار الذي ينظر منه كل إلى الآخر، وحولهما مكان العلاقات والقيم الإنسانية، أدى ذلك إلى تفكك المجتمع اليهودي من الداخل، ولم يعد يربط أفراده أي معنى إنساني فاضل، فقد تحولوا إلى أفراد متشاكسين متقاتلين مفككين مختلفين». (96) ومن الواقع التاريخي يتبين أثر هذا الخذلان: فحينما نكّل النبي - صلى الله عليه وسلم - ببني قينقاع حينما أسفروا عن عدائهم وعدوانهم لم يتحرك بنو النضير وبنو قريظة لنصرتهم. ثم نكّل ببني النضير فلم يتحرك بنو قريظة. أما في العصر الحالي فيظهر أثر ذلك في المجتمع الإسرائيلي؛ فنرى التنافر والاختلاف داخل الأحزاب السياسية وحتى بين الفرق الدينية كل يكيد للآخر ويمكر به، ولكن للأسف في النهاية يجتمعون على الكيد بالمسلمين وذلك ليس إلا بسبب تفرق المسلمين وتشردمهم، فلو عقل المسلمون الحاليون ما عقله أسلافهم من الصحابة والتابعين من أن في التفرق إغراء لليهود وغيرهم من الانقضاض عليهم، وأن في تجمعهم وتآلفهم منجاة لهم، وأن اجتماع اليهود ضد المسلمين هو اجتماع هش لا يصمد أمام قوة الإيمان واجتماع المسلمين؛ لاستطاعوا الانتصار على اليهود وطردهم من الأرض المقدسة.

3. الانعزالية:

يعيش اليهود في مجتمع منعزل عن المجتمعات الأخرى داخل الجيتو اليهودي منكمشين على أنفسهم، يأكل الحقد قلوبهم على المجتمعات الأخرى بسبب شعورهم بالذلة التي أوقعها الله في قلوبهم، فشعورهم بالذلة جبل نفوسهم على الحقد على الآخرين والحسد لهم وأشعرهم بالنقص مما أدى إلى عزلتهم، أضف إلى ذلك الذلة المادية التي كتبها الله عليهم بجانب الذلة المعنوية، والتي أدت إلى تفرقهم في بقاع الأرض وتعرضهم للعذابات والتقتيل والتنكيل على مر العصور.

يقول عبد الوهاب المسيري: «الانعزالية اليهودية» عبارة تفترض أن اليهود يعيشون في حالة عزلة عن الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها. وتُفسر هذه الانعزالية في الأدبيات الصهيونية على أساس أنها فرضت فرضاً على اليهود وأنهم غير مسؤولين عنها. كما تُفسر أيضاً بأن اليهود لا يمكنهم الاندماج في مجتمعات الأغيار بسبب هويتهم أو شخصيتهم أو طبيعتهم أو تاريخهم أو جوهرهم اليهودي، وتنعكس هذه السمة في سلوكهم وتاريخهم. فالانعزالية سمة أساسية في اليهود يُسببها شيء ما داخلهم. (97) والقارئ في تاريخ اليهود يلحظ سمة الانعزالية في الشخصية اليهودية كفرد وكمجتمع على السواء، ففي تاريخهم كله عاشوا في أحياء منعزلة عن غيرهم من الأمم والشعوب؛ مما جعلهم منبوذين من تلك الشعوب.

4. التذلل والتمسكن للأخريين:

قال تعالى: ﴿... وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَآؤُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بَأْنَهُمْ كَانُوا يُكْفَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: 61]. وقال أيضاً: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيَّنَ مَا تَقَفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَآؤُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بَأْنَهُمْ كَانُوا يُكْفَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 112]. فـضرب الذلة والمسكنة على اليهود؛ وإن كان في ظاهره خدلان مادي؛ إلا أنه نوع من الخدلان المعنوي، سيتبين لنا ذلك عند بيان معنيي الذل والمسكنة؛ فالذل: نَقِيضُ العِزِّ، وَالدُّلُّ: الخِصَّة. (98) والذلة: اسم من الذل وهو صغار في النفس عن قهر وغلبة. (99) وَالْمَسْكَنَةُ: فقر النفس. (100) والخضوع والذل. (101) والمسكين: من ليس عنده ما يكفي عياله أو الفقير والخاضع الضعيف الذليل. (102) وَاسْتِكَانٌ: خَضَعٌ وَذَلٌّ أَفْتَعَلَ مِنَ الْمَسْكَنَةِ. (103) وقال ابن الأثير: يَدُورُ مَعْنَى الْمَسْكَنَةِ عَلَى الْخُضُوعِ وَالذَّلَّةِ وَقَلَّةِ الْمَالِ وَالْحَالِ السَّيِّئَةِ. (104) من المعاني السابقة يتبين لنا أن الذلة والمسكنة تدور معانيها حول الحالة المادية التي تصيب الإنسان، وحول الشعور الذي يستقر في النفس فيطبعها بصفة مستقرة فيها. وعليه فإن الذلة والمسكنة التي أوجبها الله على اليهود؛ أصابتهم خلال تاريخهم الإنساني؛ وما تعرضوا له من إذلال وتحقير خلال مسيرتهم التاريخية؛ سواء في عهود ما قبل الإسلام كالسبي البابلي، والسبي الروماني، وفي عهد الإسلام حينما أجلاهم النبي - صلى الله عليه وسلم - عن جزيرة العرب، وتفرقهم في البلاد، أم في المرحلة اللاحقة حينما تعرضوا للإذلال على يد النصارى في العصور الوسطى وفي الأندلس، وما تعرضوا له من إبادة على يد هتلر؛ شاهد من التاريخ على هذا الإذلال، هذا وقد استقر الإحساس بالذلة والمهانة في شعورهم الباطن؛ نتيجة لهذا الخدلان الذي أصابهم، فظهر عليهم من خلال سلوكهم، وصبغهم بهذه السمة؛ وإن كان ظاهر حالهم يوحي أحياناً بخلاف ذلك؛ إلا أن هذا الشعور مستقر فيهم، ويظهر بين حين وآخر، وأحياناً يظهر في مواقف معينة من حياتهم، حتى إنك تلحظ تذللهم وتمسكنهم أمام الآخرين في مواقف معينة. فالمسكنة تعيش في ضمائرهم وتكمن في مشاعرهم. «فقد أنزلهم الله حيث أنزلوا أنفسهم فاليهود صاغرون أذلاء أهل مسكنة ومدقعة، إما على الحقيقة وإما لتصاغرهم وتفاجرهم». (105) «يظهرون من أنفسهم الفقر والمدقعة البتة». (106)

يقول ابن كثير: «أي: وضعت عليهم وألزموا بها شرعاً وقدرًا، أي: لا يزالون مستذلين، من وجدهم استذلهم وأهانهم، وضرب عليهم الصغار، وهم مع ذلك في أنفسهم أذلاء

متمسكون.... وقال الحسن: أذلهم الله فلا منعة لهم، وجعلهم الله تحت أقدام المسلمين. ولقد أدركتهم هذه الأمة وإن المجوس لتجبيهم الجزية». (107)

5. خيانة الأمانة وخيانة العهود والمواثيق:

مما تعرف عليه في المجتمعات قديماً وحديثاً من أخلاق اليهود الكذب، وخيانة العهود والمواثيق، وقد ذكر الله تعالى في كتابه الكريم هذه الأخلاق في اليهود، وبين سبب اتصافهم بها؛ قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقُضُوا مِيثَاقَهُمْ لَعَانَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 13]. ففسوة القلوب التي وسمهم الله بها جعلتهم لا يرقبون في أحد إلا ولا ذمة، فقلوبهم غليظة لا تجدي فيها المواعظ، ولا تنفعها الآيات والنذر، فلا يرغبهم تشويق، ولا يزعجهم تخويف، وهذا من أعظم العقوبات على العبد، أن يكون قلبه بهذه الصفة التي لا يفيدته معها الهدى، والخير إلا شراً. (108) وأصل الخيانة: عدم الوفاء بالعهد، وفعل (لا تزال) يدل على استمرار، وعلى ذلك يكون الغدر والخيانة عادةً مستمرة لهم ولأسلافهم بحيث لا يكادون يتركونها أو يكتمونها، فلا تزال ترى منهم الخيانة، ونقض العهد؛ فقبل الإسلام نقضوا عهودهم مع الله، ومع أنبيائهم وأذوهم وقتلوا كثيراً منهم، وبعد دخول الإسلام إلى المدينة المنورة عاهدهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فنقضوا عهودهم معه، وغدروا به وتحالفوا مع المشركين ضده، وحتى هموا بقتله لولا أن نجاه الله منهم. واستمر حالهم من البعثة إلى الآن على هذا الأمر، فما عُرف لهم وفاء لعهد، وإنما يدينهم مع المسلمين الخيانة والغدر، ونقض العهود. والتاريخ خير شاهد على ذلك. فالقلوب التي نزع منها الرحمة والرأفة، وتركت أمر الله لأبد أن تخون وتنقض العهد؛ لأنه لا محاسبة ذاتية داخلها تشعرها بالخطأ، فهي قاسية صلبة لا تعرف معروفاً ولا تنكر منكراً.

يقول سيد قطب: « ففسوة قلوبهم تبدو في ملامحهم وفي تصرفاتهم، ومهما حاولوا إبداء اللين في القول عند الخوف وعند المصلحة، والنعمومة عند الكيد والوقعية، فإن جفاف الملامح والسمات ينضح ويشي بجفاف القلوب والأفئدة. وخيانتهم متواترة. بل كانت هذه هي حالهم طوال إقامتهم مع الرسول في المدينة - ثم في الجزيرة كلها - وما زالت هذه حالهم في المجتمع الإسلامي على مدار التاريخ. على الرغم من أن المجتمع الإسلامي هو المجتمع الوحيد الذي أوامهم، ورفع عنهم الاضطهاد، ومكن لهم من الحياة الرغيدة فيه. ولكنهم كانوا دائماً - كما كانوا على عهد الرسول - يضمرون الخيانة فيتآمرون مع كل عدو لهم، حتى تحين الفرصة، فينقضوا على المسلمين). (109)

6. سماعون للكذب أكالون للسحت:

القلوب التي لم يهيئها الله لقبول الإيمان؛ لا تحرص على الحق، ولا تهتم لما هو حلال وحرام، فكل سلوك أفرادها منغمس في الباطل، ومن ذلك ما جاء من أخلاق اليهود وسلوكهم في قوله تعالى: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ [المائدة: 42]. فقد ذكر الله هذه الصفة في يهود عقب ذكره لمثالب كثيرة ذكرها في سلوكياتهم أتبعها بذكر الخدلان الذي أصابهم نتيجة لتلك السلوكيات؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمَنْ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تَوْتُوهُ فَأَحْذَرُوا وَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة - 41- 42]، فأكالون وسماعون من صيغ المبالغة على وزن فعّالون، «وصيغة (فعّال) تدل على الحرفة والصناعة وتقتضي الاستمرار والتكرار والإعادة والتجدد والمعاناة والملازمة»⁽¹¹⁰⁾، فكأن أكل المال الحرام، وسماع الكذب ديدنهم، ومهنتهم، وسمتهم اللازمة لهم، والمستمرة باستمرار أجيالهم، ولن يخرجوا عنها.

يقول صاحب تفسير المنار: «وهكذا شأن الأمم الذليلة المهينة، تلون بالكذب في كل أمر، وترى أنها تدرأ به عن نفسها ما تتوقع من ضرر. وكذلك يفشو فيها أكل السحت لأنها تعيش بالمحاباة، وتألف الدناءة، وتؤثر الباطل على الحق. وسمي الكسب الخسيس والحرام سحتاً؛ لأنه يستأصل المروءة أو الدين، والرشوة تستأصل الثروة، وتفسد أمر المعاملة، وتستبدل الطمع بالعفة، وكان أبحار اليهود ورؤسأؤهم في عصر التنزيل كذابين أكالين للسحت من الرشوة وغيرها من الخسائس، كدأب سائر الأمم في عهد فسادها وانحطاطها، وقد صارت حالهم الآن أحسن من حال كثير من الذين يعيبنونهم بما كان من سلفهم»⁽¹¹¹⁾. ولكن هل فعلاً صارت حالهم أفضل من ذي قبل؟! بالطبع لا؛ لأن هذه سمة من سماتهم ذكرها القرآن، وما ذكره القرآن لا يمكن أن يتغير أو يتبدل بتغير الزمان والمكان، وما يحدث الآن من سلوكيات أبحارهم الذين يفتون لهم خير دليل على ذلك؛ فكم من حاخام أحيل للمحاكمة بقضية الرشأ، وكم من تقولات وأكاذيب صاغها علماؤهم.⁽¹¹²⁾

7. السعي في الأرض بالفساد:

طبيعي لمن تمكنت البغضاء من قلبه، ولمن ختم الله على سمعه وبصره، ومنعه الهداية ورؤية الحق؛ أن يتسلط الشيطان عليه، وأن يغفل مراقبة الله له، وأن يسعى للفساد

في الأرض؛ لأن من حرم توفيق الله له نزعت منه كل معاني الفضيلة: قال تعالى في شأن اليهود: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلِيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: 64] ، ولو أمعنا النظر في سياق الآية لوجدنا أنها أتت في سياق النهي عن اتخاذ اليهود أولياء من دون الله، وتعليل هذا النهي ببيان الصفات المستقرة في الشخصية اليهودية من نفاق واستهزاء بالإسلام، والمسارعة والحرص على الإثم والعدوان، وأكل المال الحرام، والتعدي على جلال الله بوصفه بالبخل، والسعي لتأجيج الحروب، ثم ذكر سعيهم للإفساد في الأرض، فقوله: (يسعون) هي إضافة إلى صفة أخرى مستقرة في الشخصية اليهودية: ألا وهي الحرص على الإفساد، ونشر الفساد؛ فقد جاءت بلفظ المضارع (يسعون) للدلالة على الحرص على نشر الفساد، وإفساد غيرهم، والاستمرار في هذا النهج؛ فالمضارع كما قال أهل اللغة العربية يفيد التجدد والحدوث؛ وبذلك يكون السعي بالفساد صفة أو سمة ثابتة في الشخصية اليهودية، هذا من جانب، ومن جانب آخر: جاء الفعل بصيغة الجمع، وبدون تعيين للجمع، وهذا دليل على أن المقصود بهذه الصفة هو مجموع اليهود، وبالتالي وضح لنا أنها سمة مستقرة في الشخصية اليهودية.

يقول ابن كثير: «أي من سجيبتهم أنهم دائماً يسعون في الإفساد في الأرض». (113)

أما مظاهر هذا الفساد والإفساد فلا يخفى على كل لبيب، فالتاريخ بمدها الماضي والحاضر يزخر بذلك، وقد كتبت مؤلفات عديدة في بيان إفسادهم في الأرض على مدى تاريخهم إلى وقتنا الحاضر، فليرجع إليها للفائدة، ولكن ما يهمنا في هذا الأمر هو التأكيد على أن هذه السمة متأصلة في الشخصية اليهودية، وهي معلم من معالمها الخبيثة. وعليه فعلى المسلمين أن يعلموا أن سمات الشخصية اليهودية وبخاصة هذه السمة؛ هي سبب البلاء الذي حل ويحل بالمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها؛ ولذلك عليهم أن يحذروا التعامل مع اليهود وإن أظهروا لهم الود، وحسن المعاملة، فكل فرد منهم داخله ذئب مفترس ينتظر الفرصة السانحة للانقضاض على فريسته، وعلى الرغم من ذلك فعلى المسلم أن يكون على يقين بأن هذا الفساد والإفساد له نهاية، ولكن حين نعود إلى ربنا، ونعتصم بكتابه. قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ 4 ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا﴾ 5 ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ

بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾ إِنَّ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴿٧﴾ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُمْ عُدتْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾ [الإسراء: 4-8].

خاتمة البحث:

- في ختام البحث لابد من تسجيل أهم النتائج التي توصل إليها البحث وهي:
1. أن خدلان الله للعبد ينقسم إلى خدلان مادي وخدلان معنوي
 2. أن أغلب صور الخدلان المعنوي تنحصر في القلب الوظيفي وبأشكال متنوعة.
 3. أن المراد بالقلوب في ذكر القرآن هي الألباب والعقول.
 4. أن الخدلان المعنوي هو من أشد العقوبات التي يوقعها الله على العاصين له الخارجين عن طاعته، وتختلف درجات شدتها بحسب الجرم والمعصية.
 5. أن أغلب صور وأشكال الخدلان المعنوي كانت من نصيب اليهود.
 6. أن الخدلان المعنوي هو العامل الأساس في صياغة الشخصية اليهودية المتناقضة المفسدة.
 7. لقد كان للخدلان المعنوي الذي أنزله الله باليهود أثر بالغ في صياغة الشخصية اليهودية والسلوك الذي انبثق عنها، وأن هذا السلوك لم يتمثل في جيل واحد، ولا في مجموعة يهودية معينة بل تمثل في كل يهودي أينما كان باستثناء الأنبياء والصالحين منهم.
 8. تنوع الخدلان المعنوي الذي أصاب اليهود أنشأ سمات وصفات انطبعت بها الشخصية اليهودية وصارت من ملكاتها الثابتة وأخلاقها الموروثة الثابتة.
 9. اليقين بأن اليهود مهما علوا وتجبروا فهم مخذولون بخدلان الله لهم وإن بدا ظاهر حالهم بخلاف ذلك.

الهوامش:

1. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، طبعة: 1399هـ - 1979م، (2 / 165). مادة: خذل.
2. مجموعة من المؤلفين من مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة (1 / 222)، وانظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م (4 / 1683) / أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية (28 / 399).
3. صاحب ابن عباد، المحيط في اللغة (1 / 547)، انظر: الجوهري: الصحاح (4 / 1683) / أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط-3 1414 هـ (11 / 202) / أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس (28 / 399). مادة: خذل.
4. انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (5 / 435) / ابن منظور، لسان العرب (5 / 210) / محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1416 هـ (2 / 531).
5. عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب - القاهرة، ط1، 1410هـ - 1990م (ص310).
6. قد يعتقد البعض بأن القول بخلق قدرة المعصية في الإنسان يتنافى مع عقيدة أهل السنة لذلك: انظر في هذه المسألة كتاب: مرهم العلل لليافعي (ص 162-165)، وفيه يثبت أن هذا القول لا يتنافى مع عقيدة أهل السنة وذلك في معرض رده على المعتزلة في هذا الشأن، وذلك بالأدلة.
7. عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، لطائف الإشارات، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط3 (1 / 292).
8. ابن منظور، لسان العرب (11 / 202) مادة: خذل. وانظر: أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس (28 / 399) / مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (1 / 222).
9. شمس الدين ابن قيم الجوزية، تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث

- العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط-1، 1410 هـ (1/ 219). وقد عرّف ابن القيم التوفيق بقوله: والتوفيق إرادة الله من نفسه أن يفعل بعبد ما يصلح به العبد؛ بأن يجعله قادراً على فعل ما يرضيه، مريداً له، محباً له، مؤثراً له على غيره، ويبغض إليه ما يسخطه ويكرهه إليه، وهذا مجرد فعله والعبء محل له». انظر كتابه: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1416 هـ (1/ 415).
10. بن القيم، مدارج السالكين (1/ 413).
11. شمس الدين ابن قيم الجوزية، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر - بيروت، 1398 - 1978م (ص: 100).
12. أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس (39/ 123). وانظر مصدر النقل: التوقيف للمناوي (ص 665-667).
13. انظر: ابن القيم، الفوائد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1393 هـ (ص 173-174).
14. شمس الدين ابن قيم الجوزية، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية (1/ 24).
15. انظر: محمد الطاهر ابن عاشور، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ (1/ 254-257).
16. ابن عاشور، التحرير والتنوير (6/ 17-18).
17. انظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420 هـ - 1999 م (7/ 144).
18. ابن عاشور، التحرير والتنوير (11/ 6) باختصار.
19. سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق - بيروت - القاهرة، ط-17 1412 هـ (3/ 1695).
20. انظر: (أبو زهرة) محمد بن أحمد، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي (6/ 2914).
21. الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (9/ 32).

22. انظر: أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م (9 / 363) . / أبو السعود العمادي محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث - بيروت (2 / 250) ..

23. انظر: أبو جعفر الطبري، جامع البيان (17 / 305) / أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420 هـ - 1999 م (4 / 605) .

24. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420 هـ - 1999 م (8 / 126) .

25. انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (1 / 257) .

26. انظر: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998 م (1 / 45) باختصار.

27. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم، القاهرة - مصر (ص: 73) .

28. ينظر: ابن القيم، التفسير القيم (تفسير القرآن) (ص: 115) .

29. أبو جعفر الطبري، جامع البيان (1 / 259) . أما تعريف الران فقد ورد في الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: « إِذَا أذْنَبَ الْعَبْدُ نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نَكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، فَإِنْ تَابَ صُقِلَ مِنْهَا، فَإِنْ عَادَ زَادَتْ حَتَّى تَعْظُمَ فِي قَلْبِهِ، فَذَلِكَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: 14] . قال الحاكم: « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَمْ يُخْرَجْ فِي الصَّحِيحِينَ وَقَدْ اِحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِأَحَادِيثِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ. » انظر: المستدرک علی الصحیحین (وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي) ، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، إشراف: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة - بيروت، كتاب الإيمان (1 / 5 ح 6) . وقد سكت عنه الذهبي في التلخيص .

30. أبو جعفر الطبري، جامع البيان (1 / 255) .

31. انظر: أبو البركات النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (3 / 303) .

32. ابن القيم، التفسير القيم (ص: 475) باختصار.

33. محمد عبد اللطيف بن الخطيب، أوضح التفاسير، المطبعة المصرية، ط6، 1383 هـ (1/244).
34. انظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (11/69).
35. ابن منظور، لسان العرب (9/276). مادة: قذف.
36. ابن منظور، لسان العرب (1/420).
37. انظر: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1420 هـ (3/627-628) / فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، 1420 هـ (164/25).
38. الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم - دمشق (2/345) / وانظر: أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس (39/477) مادة: لقي.
39. انظر: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (1/521).
40. انظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وبذيله: حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير، وتخریج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1407 هـ (1/425).
41. فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (9/384). وانظر تعليق لطيف لابن عاشور في تفسيره حول أن الشرك بالله هو سبب لإلقاء الرعب. التحرير والتنوير (4/124-125).
42. عبد الرؤوف الميناوي، التوقيف على مهمات التعاريف (ص: 237).
43. انظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن (2/75).
44. انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (1/273).
45. انظر: ابن منظور، لسان العرب (7/121).
46. أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط1، 1412 هـ (ص: 136).

47. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية (ص: 131).
48. أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (4/ 346).
49. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م. (ص: 644).
50. انظر: علاء الدين علي بن محمد، المعروف بالخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ (2/ 24) / إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (6/ 222).
51. انظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: د. حسن عباس زكي - القاهرة، طبعة: 1419 هـ (2/ 19).
52. عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م (ص: 226) / يقول ابن عجيبة: «يؤخذ من الآية أن من نقض العهد مع الله بمخالفة ما أمره به أو نهاه عنه، أو مع أولياء الله، بالانتقاد عليهم وعدم موالاتهم، ألقى الله في قلب عباده العداوة والبغضاء له، فيبغضه الله، ويبغضه عباده الله، ومن أوفى بما أخذ الله عليه من العهد بوفاء ما كلفه به، واجتناب ما نهاه عنه، وتودد إلى أوليائه، ألقى الله في قلب عباده المحبة والوداد، فيحبه الله، ويحبه عباده الله، ويتعطف عليه أولياء الله، كما في الحديث: «إذا أحب الله عبدا نادى جبريل، إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه جبريل. ثم ينادي في الملائكة: إن الله يحب فلاناً فأحبوه. فيحبه أهل السماء، ثم يلقى له القبول في الأرض». البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (2/ 19). والحديث أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: المقمة من الله تعالى (8/ 14 ح 6040). ومسلم في كتاب: البر والصلة، باب: إذا أحب الله عبداً حبه إلى عباده صحيح مسلم (4/ 2030 ح 2637) بنحوه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.
53. انظر: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408 هـ (2/ 161) / السمين

- الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (4 / 227).
54. الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (6 / 147).
55. أبو عبدة معمر بن المثنى التيمي البصري، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، طبعة: 1381 هـ (1 / 159).
56. انظر: ابن منظور، لسان العرب (13 / 360). مادة: كمن.
57. انظر: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1422 هـ (2 / 18) / أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384 هـ - 1964 م (6 / 404) / الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (7 / 180) / محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر - بيروت، 1415 هـ (3 / 160).
58. انظر: أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (11 / 7)، محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي (الخواطر)، مطابع أخبار اليوم، نشر عام 1997 م (14 / 8945-8944)، عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 480).
59. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (4 / 386).
60. ابن منظور، لسان العرب (11 / 497).
61. انظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (15 / 306). ولمزيد من الفائدة انظر: أبو البركات النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (2 / 298) / عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (الملقب بسلطان العلماء)، تفسير القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم - بيروت، ط1، 1416 هـ / 1996 م (2 / 246) / أبو الحسن الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل (3 / 163) / أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، طبعة: 1420 هـ (7 / 167).
62. ابن قيم الجوزية، التفسير القيم (ص: 366-367).
63. انظر: ابن منظور، لسان العرب (15 / 180).

64. انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (5/ 87)
65. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ص: 671).
66. ابن منظور، لسان العرب (15/ 180).
67. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تهذيب الأخلاق للجاحظ، قرأه وعلق عليه: إبراهيم بن محمد، دار الصحابة للتراث - طنطا، ط1، 1410-1989م (ص30).
68. وسبب ذلك أن الله قد أخذ الميثاق على بني إسرائيل على عهد موسى - صلى الله عليه وسلم - على طاعته بما يأمرهم به، حينما بعث منهم اثني عشر نقيباً وقد تُخَيَّرُوا من جميعهم ليتحسَّسُوا أخبار الجبابرة، ووعدهم بالنصر عليهم، وأن يورثهم أرضهم وديارهم وأموالهم، إن هم أوفوا بالعهد ولكنهم نقضوا ميثاقهم ونكثوا العهد، فأورثهم قساوة في قلوبهم. انظر: تفسير الطبري (10/ 125). وقد دل اختلاف القراءات في كلمة (قاسية) في توصيف حالة القسوة التي أصابت بني إسرائيل: فَقَدْ قرأَ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ (قَسِيَّةً) بِتَشْدِيدِ اليَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (قَاسِيَةً) بِالْأَلْفِ وَتَخْفِيفِ اليَاءِ. انظر: النشر في القراءات العشر (2/ 254). قراءة (قَاسِيَةً) بِالْأَلْفِ على تقدير «فاعلة» من «قسوة القلب»، من قول القائل: «قَسَا قلبه، فهو يقسو وهو قاس»، وذلك إذا غلظ واشتدَّ وصار يابساً صلباً منزوعاً منه الرأفة والرحمة. وقراءة «قَسِيَّة»: على وزن «فعيلة»، من «القسوة»، فالقلوب التي لم يخلص إيمانها بالله، ويخالط إيمانها كُفْرًا، كالدراهم «القسيَّة»، وهي التي يخالط فضتها غشٌّ من نحاس أو رصاص وغير ذلك، وبالجمع بين معنى القراءتين يتبين أن الله قد جعل قلوب الذين نقضوا عهودهم من بني إسرائيل مع الله شديدة القسوة منزوعاً، منها الخير، فلا يلينون ولا يرحمون غيرهم، قلوبهم مرفوعاً منها التوفيق، فلا يؤمنون ولا يهتدون. انظر: أبو جعفر الطبري، جامع البيان (10/ 126-128) / أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (6/ 115).
69. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، أمراض القلب وشفائها، المطبعة السلفية - القاهرة، ط2، 1399هـ (ص: 4).
70. أبو جعفر الطبري، جامع البيان (1/ 281).
71. انظر: أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم (1/ 42) / شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ (1/ 151-152).

72. انظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (27 / 677-678) / أبو البركات النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (3 / 303) / أبو الفداء ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (7 / 268).
73. ابن القيم، التفسير القيم (1 / 230).
74. السمين الحلبي، الدر المصون (1 / 1180).
75. الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (5 / 150).
76. أبو جعفر الطبري، جامع البيان (14 / 339).
77. انظر: أبو جعفر الطبري، جامع البيان (10 / 317-318) / الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (6 / 201).
78. انظر: الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (7 / 441).
79. انظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (13 / 115).
80. ابن القيم، التفسير القيم (ص: 541).
81. انظر: أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم (8 / 243).
82. الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن (2 / 339)، مادة: لعن
83. الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (18 / 191).
84. أبو جعفر الطبري، جامع البيان (22 / 178).
85. انظر: ابن قيم الجوزية، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي = الداء والدواء، دار المعرفة- المغرب، ط1، 1418هـ- 1997م (ص: 120) / فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (22 / 111).
86. أبو جعفر الطبري، جامع البيان (1 / 251).
87. أبو الفداء ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (3 / 146).
88. الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (6 / 18).
89. أبو الفداء ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (3 / 66).
90. محمد عزت دروزة، التفسير الحديث، دار إحياء الكتب- القاهرة، طبعة: 1383هـ (9 / 176).

91. سنتطرق إلى مسألة ضرب الذلة والمسكن على اليهود لاحقاً بالتفصيل والتحليل.
92. انظر: (أبو زهرة) محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، زهرة التفسير (1/ 324).
93. وهذا الأمر ملاحظ؛ فلا تجدهم في فلسطين من فرط رعبهم إلا في قرى محصنة، يفصلون أنفسهم عن المسلمين أينما كانوا حولهم، بجدار عازل، وآخر هذه الجدر؛ الجدار الذي بدأوا بإقامته بعد تولي د. محمد مرسي مقاليد الحكم في مصر؛ لشعورهم بأنهم الآن يواجهون من سيكون سبباً في رعبهم.
94. وكما حدث مع بني النضير قديماً حدث مع ذراريهم على أرض فلسطين حديثاً؛ وتحديداً في غزة فقد أجلوا أنفسهم منها وخرّبوا بيوتهم بأيديهم وأيدي المجاهدين من أهل غزة، وما ذلك إلا لأن الله قذف الرعب في قلوبهم، وهذه بداية الطريق نحو التحرير بإذن الله، وسيرى جند الله المرابطون على أرض الإسراء ما سيحل آنذاك باليهود. ولو تمعنا في قوله (يخرّبون) لوجدنا أنها أتت بالفعل المضارع الذي يفيد الاستمرار أي أن حال تخريبهم لبيوتهم من فرط خوفهم من المسلمين نتيجة لقذف الرعب في قلوبهم هي حال مستقرة في أفعالهم.
95. انظر: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط-1 1418 هـ (5/ 201) / أبو الفرج ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (4/ 261) / أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (18/ 36) / أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم (8/ 231) / الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير (28/ 106).
96. د. صلاح عبد الفتاح الخالدي، الشخصية اليهودية من خلال القرآن، دار القلم - دمشق، ط 1، 1419-1998 م (ص 275).
97. 97 - انظر: د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (3/ 159) باختصار.
98. انظر: ابن منظور، لسان العرب (11/ 256-257) مادة: ذلل.
99. إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (1/ 417).
100. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399 هـ (2/ 385).

101. ابن منظور، لسان العرب (13 / 211).
102. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (1 / 440).
103. محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426هـ (ص: 1556).
104. أبو الفيض الزبيدي، تاج العروس (35 / 201).
105. نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميّه - بيروت، ط-1، 1416 هـ (1 / 300).
106. المرجع السابق (2 / 238).
107. أبو الفداء ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (1 / 282). وانظر: جار الله الزمخشري، تفسير الكشاف (1 / 146) / أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط (1 / 381) / الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير (1 / 526-528).
108. عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص: 225).
109. انظر: سيد قطب، في ظلال القرآن (2 / 859).
110. فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمان، ط2، 1428هـ- 2007م.
111. محمد رشيد رضا، تفسير المنار، الهيئة المصرية، سنة النشر: 1990م (6 / 325).
112. ففي سنة 2005م، وفي أعقاب تحقيق أجرته «القناة الثانية» للتلفزيون الإسرائيلي المستقل، جرى التحقيق مع رجال دين يهود ورئيس المؤسسة الرسمية للحاخامات الأشكنازيين، يونا متسجر، في قضايا رشوة وعمليات احتيال وسرقة وتبييض أموال، وحسب مصدر مقرب من الشرطة فإن إحدى الشبهات تتحدث عن سرقة بضع مئات الألوف من الشيكولات، كانت قد وصلت كتبرع لإحدى الجمعيات. انظر: جريدة الشرق الأوسط، اللندنية، عدد: 12625 بتاريخ 22 / 6 / 2013م.
113. أبو الفداء ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (3 / 147).

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

1. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ. ج 2
2. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى. ج 2
3. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1، 1422 هـ. ج 4+2
4. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، أمراض القلب وشفائها، المطبعة السلفية - القاهرة، ط 2، 1399هـ.
5. ابن عاشور، محمد الطاهر، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، دار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ. ج 1+4+5+6+7+9+11+15+18+28
6. ابن عباد، صاحب، المحيط في اللغة. ج 1
7. ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز (الملقب بسلطان العلماء)، تفسير القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم - بيروت، ط 1، 1416هـ / 1996م. ج 2
8. ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: د. حسن عباس زكي - القاهرة، طبعة: 1419 هـ. ج 2
9. ابن قيم الجوزية، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، دار المعرفة - المغرب، ط 1، 1418هـ - 1997م.
10. ابن قيم الجوزية، شمس الدين، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية. ج 1
11. ابن قيم الجوزية، شمس الدين، تفسير القرآن الكريم (التفسير القيم)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط 1، 1410هـ.

12. ابن قيم الجوزية، شمس الدين، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر- بيروت، 1398 - 1978م.
13. ابن قيم الجوزية، شمس الدين، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط3، 1416 هـ- 1996م. ج 1
14. ابن قيم الجوزية، شمس الدين، الفوائد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط2، -1973 1393م.
15. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420 هـ- 1999 م. ج 3+4+7+8
16. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط-3، 1414 هـ. ج 1+5+7+9+11+13+15.
17. أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي- بيروت. ج 1+2+8.
18. أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ- 2000 م. ج 1+9+10++14+17+22.
19. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، طبعة: 1420 هـ. ج 7
20. أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي. ج 6+1
21. أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة، طبعة: 1381 هـ. ج 1
22. الأصفهاني، الحسين بن محمد المعروف بالراغب، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم- دمشق. ج 2
23. الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ. ج 1
24. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر

- الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ. ج8
25. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1420 هـ. ج 1+3
26. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة. ج 1+6
27. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث - بيروت، ط-1 1418 د. ج5
28. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، تهذيب الأخلاق، قرأه وعلق عليه: إبراهيم بن محمد، دار الصحابة للتراث - طنطا، ط1، 1410-1989م.
29. جريدة الشرق الأوسط، اللندنية، عدد: 12625 بتاريخ 22 /6 /2013م.
30. الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م. ج4
31. الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم أبو الحسن، لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ. ج 2+3
32. الخالدي، صلاح عبد الفتاح، الشخصية اليهودية من خلال القرآن، دار القلم - دمشق، ط1، -1419 1998م.
33. الخطيب، محمد عبد اللطيف، أوضح التفاسير، المطبعة المصرية ومكتبتها، ط6، 1964 م.
34. دروزة، محمد عزت، التفسير الحديث، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، طبعة: 1383هـ. ج9
35. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، طبعة: 1399هـ - 1979م، ج 1+2+4+5
36. الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، 1420 هـ. ج 9+13+22+25+27
37. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف، المفردات في غريب القرآن،

- تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط 1، 1412 هـ.
38. رضا، محمد رشيد، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: 1990 م. ج 6
39. الزبيدي، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية. ج 28-35-39
40. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط 1، 1408 هـ - 1988 م. ج 2
41. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وبذيله: حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 3، 1407 هـ. ج 1
42. السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمان، ط 2، 1428 هـ - 2007 م.
43. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1420 هـ - 2000 م
44. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. ج 1+4
45. الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي (الخواطر)، مطابع أخبار اليوم، 1997 م. ج 14
46. الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر - بيروت - لبنان، 1415 هـ - 1995 م. ج 3
47. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم، القاهرة - مصر.
48. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 8، 1426 هـ - 2005 م.
49. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي،

القاهرة، 1416 هـ. ج 2

50. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط 2، 1384 هـ - 1964 م. ج 18+11+6

51. القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، لطائف الإشارات، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط 3، ج 1

52. قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق - بيروت - القاهرة، ط - 17، 1412 هـ. ج 3+2

53. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419 هـ - 1998 م.

54. مجموعة من المؤلفين من مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ج 1

55. المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية.

56. المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب - القاهرة، ط 1، 1410 هـ - 1990 م.

57. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط 1، 1419 هـ - 1998 م. ج 3+2+1

58. النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، المستدرک على الصحيحين (وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي)، إشراف: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة - بيروت، كتاب الإيمان. ج 1

59. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. ج 4

60. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميہ - بيروت، ط - 1، 1416 هـ. ج 2+1

المدرسة الاستشراقية الهولندية والتراث الإسلامي *

د. آمنة محمود الذيابات البطوش **

* تاريخ التسليم: 2013 / 12 / 2 م ، تاريخ القبول: 2014 / 5 / 11 م.
** أستاذ مساعد/ تاريخ/ قسم العلوم الاجتماعية/ جامعة حائل/ السعودية.

ملخص:

تعود العلاقة بين هولندا والعالم الإسلامي إلى ما قبل الحروب الصليبية عندما كان الحجاج الهولنديون يترددون على زيارة الأماكن المقدسة في فلسطين ثم ازداد الاهتمام بالعالم الإسلامي منذ العصور الوسطى. ومن هنا رغبت في كتابة موضوع يتناول العلاقة بين الشرق وهولندا وذلك من خلال دراسة الاستشراق الهولندي. حيث كان العالم الإسلامي مجاله واسعاً للتنافس الأوروبي لأهميته الاستراتيجية والجغرافية والتاريخية، ولذلك توافد عليه المستشرقون من كل أنحاء العالم لدراسته من أجل تهيئته للدول الاستعمارية الأوروبية من البرتغال وإسبانيا وهولندا و إنجلترا و فرنسا. وقد اخترت الاستشراق الهولندي لاهتمامه بالشرق والدراسات الشرقية وتحقيق الكتب والمخطوطات الإسلامية المختلفة وكثرة مراكزه الاستشراقية التي اهتمت في ذلك، نظراً لتعدد مستشركيه ورواده الهولنديين.

الكلمات الافتتاحية: المدرسة الاستشراقية الهولندية، مفهوم الاستشراق، رواد الاستشراق، مناهج المستشرقين – أقوال للمستشرقين، التراث الإسلامي

The Netherland Orientalist School and Islamic Heritage

Abstract:

Relations between Netherland and the Islamic World were dated back to pre- Crusade times when pilgrims from Netherland used to visit the Holy Land. Interest in the Islamic World has been increasing since Middle Age.

This paper studies the relations between Netherland and the eastern parts of the Islamic World by exploring orientalist's studies. Because of the geographical, historical and strategic importance of the Islamic World, it became an open field to European imperialist competition and therefore, orientalist's studies increased to prepare the Islamic World for the imperialist European states.

The research focused on Netherland orientalism because it is known for having numerous studies centers with many scholars who were studying and investigating Islamic books and manuscripts.

مقدمة:

ارتبطت هولندا مع العالم الإسلامي بصلات وثيقة تعود إلى فترة مبكرة، عندما كان الحجاج الهولنديون يقومون بزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين، ثم ازداد الاهتمام بالعالم الإسلامي منذ العصور الوسطى، واتخذ مظهراً آخر في العصور الحديثة. ومن هنا رغبت في كتابة موضوع يتناول العلاقة بين الشرق وهولندا وذلك من خلال دراسة الاستشراق الهولندي.

يتكون هذا البحث من تمهيد وأربعة محاور ثم النتائج التي تم التوصل إليها وقائمة المراجع، أما المحور الأول: فيتضمن مفهوم الاستشراق، وتاريخه، والدوافع العامة للاستشراق. وتناول المحور الثاني في المبحث الأول: دوافع الاستشراق الهولندي، ودرس المبحث الثاني منه: مراكز الاستشراق الهولندي من الكراسي والجمعيات والمكتبات والمطابع والمجموعات الشرقية.

أما المحور الثالث: فقد درس رواد الاستشراق الهولندي مثل سكاليجر Skelijr وتوماس اربينيوس ThomasArbenius وريلانديوس RilaandLenduS ورينهارت دوزي ReinhartDozy وسنوك هرجرونجه HrjohnjhSnook ودي خويه DeHui وغيرهم.

وجاء المحور الرابع: تحت عنوان موقف المستشرقين من الدراسات الإسلامية و تناولت من خلاله نماذج لهؤلاء المستشرقين وأقوال وإسقاطات بعضهم. والرد عليهم، ثم أنهيت البحث بالنتائج التي تم التوصل إليها.

واعتمد البحث على بعض الدراسات الحديثة والتي كانت قليلة في مجملها، غنية في قيمتها العلمية متخصصة في الاستشراق الهولندي وبعضها تناول الاستشراق بشكل عام وشامل، ومن هذه الدراسات، فهارس جامعتي (ليدن وأمستردام) وكتاب موسوعة المستشرقين لمؤلفه عبد الرحمن بدوي وكتاب مناهج المستشرقين، وكتاب المستشرقون للعقيقي، ودراسة حديثة بعنوان «الاستشراق» لبابير ترجمة عبد الله الشحام ودراسات أخرى تم ذكرها في قائمة المراجع.

المحور الأول - مفهوم الاستشراق وتاريخه:

الاستشراق لغة: أصل كلمة استشراق مأخوذة من كلمة إشراق ثم أضيف إليها ثلاثة

حروف هي الألف والسين والتاء، ومعناها طلب النور والهداية والضياء، والإشراق من الشرق حيث نزلت الديانات الثلاثة اليهودية والنصرانية والإسلام. ولما كان الإسلام هو الدين الغالب فأصبح معنى الاستشراق البحث عن معرفة الإسلام والمسلمين وبلاد المسلمين عقيدة وشريعة وتاريخاً ومجتمعاً وتراثاً... الخ.

والاستشراق ⁽¹⁾ (Orientalism) يقصد به: دراسة علوم الشرق، وقد أطلقت الكلمة على الدراسات التي قام بها غير الشرقيين لعلوم الشرق ولغاتهم وأديانهم وأوضاعهم الاجتماعية. فالمستشرق هو العالم الذي يشتغل بدراسة علوم الشرق. ⁽²⁾ ومع أن مصطلح الاستشراق ظهر في الغرب منذ قرنين من الزمان، إلا أن البحث في لغات الشرق وأديانه وبخاصة الإسلام قد ظهر قبل ذلك بكثير، ولعل كلمة مستشرق قد ظهرت قبل مصطلح استشراق، فهذا آربري Arberry في بحث له في هذا الموضوع يقول "والمدلول الأصلي لاصطلاح (مستشرق) كان في سنة 1638 أحد أعضاء الكنيسة الشرقية أو اليونانية" وفي سنة 1691 وصف أنتوني وود Anthony Wood صمويل كلارك Samuel Clarke بأنه (استشراقي نابه) يعني ذلك أنه عرف بعض اللغات الشرقية. ويرون في تعليقاته على Childe Harold's Pilgrimage يتحدث عن السيد ثورنتون وإلماعاته الكثيرة الدالة على استشراق عميق" ⁽³⁾

ويرى رودي بارت Rudy Bart أن الاستشراق: "علم يختص بفقهِ اللغة خاصة، وكلمة استشراق مشتقة من كلمة 'شرق' وكلمة شرق تعني مشرق الشمس، وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق أو علم العالم الشرقي" ⁽⁴⁾. ويعتمد المستشرق الإنجليزي آربري تعريف قاموس أكسفورد الذي يعرف المستشرق بأنه «من تبخر في لغات الشرق وأدابه» ⁽⁵⁾ ومن الغربيين الذين تناولوا ظهور الاستشراق وتعريفه المستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون Maxime Rodinson الذي أشار إلى أن مصطلح الاستشراق ظهر في اللغة الفرنسية عام 1799 بينما ظهر في اللغة الإنجليزية عام 1838، وأن الاستشراق إنما ظهر للحاجة إلى "إيجاد فرع متخصص من فروع المعرفة لدراسة الشرق" ويضيف بأن الحاجة كانت ماسة لوجود متخصصين للقيام على إنشاء المجالات والجمعيات والأقسام العلمية ⁽⁶⁾

ولو انتقلنا إلى العرب والمسلمين الذين تناولوا هذا المصطلح نجد أن (إدوارد سعيد) وضع عدة تعريفات للاستشراق منها أنه «أسلوب في التفكير مبني على تميّز متعلق بوجود المعرفة بين الشرق - معظم الوقت - وبين الغرب» ⁽⁷⁾. ويضيف سعيد بأن الاستشراق

ليس مجرد موضوع سياسي أو حقل بحثي ينعكس سلباً باختلاف الثقافات والدراسات أو المؤسسات وليس تكديساً لمجموعة كبيرة من النصوص حول المشرق ... إنه بالتالي توزيع للوعي الجغرافي إلى نصوص جمالية وعلمية واقتصادية واجتماعية وفي فقه اللغة وفي موضع آخر يعرف سعيد الاستشراق بأنه «المجال المعرفي أو العلم الذي يتوصل به إلى الشرق بصورة منظمة كموضوع للتعليم والاكتشاف والتطبيق».⁽⁸⁾ ويقول في موضع آخر إن الاستشراق: «نوع من الإسقاط الغربي على الشرق وإرادة حكم الغرب للشرق».⁽⁹⁾

وأشار أحمد غراب إلى تعريف الاستشراق بأنه: «دراسات أكاديمية يقوم بها غربيون كافرون - من أهل الكتاب بوجه خاص- للإسلام والمسلمين، من شتى الجوانب عقيدة، وشريعة، وثقافة، وحضارة، وتاريخاً، ونظماً، وثروات وإمكانات... بهدف تشويه الإسلام ومحاولة تشكيك المسلمين فيه، وتضليلهم عنه، وفرض التبعية للغرب عليهم، ومحاولة تبرير هذه التبعية بدراسات ونظريات تدعي العلمية والموضوعية، وتزعم التفوق العنصري والثقافي للغرب المسيحي على الشرق الإسلامي»⁽¹⁰⁾. وقال جمال بليد الاستشراق هو: اتجاهٌ فكري يُعنى بدراسة حضارة الأمم الشرقية بصفة عامة وحضارة الإسلام والعرب بصفة خاصة، وقد كان مقتصرًا في بداية ظهوره على دراسة الإسلام واللغة العربية، ثم اتسع ليشمل دراسة الشرق كُله، بلغاته وتقاليده وأدابه، فالمستشرقون هم علماء الغرب الذين اعتنوا بدراسة الإسلام واللغة العربية، ولغات الشرق وأديانه وأدابه⁽¹¹⁾.

أما مركز المدينة المنورة للاستشراق فقد أعطى تعريفاً واسعاً للاستشراق بأنه: «كل ما يصدر عن الغرب من إنتاج فكري وإعلامي وتقارير سياسية واستخباراتية حول قضايا الإسلام والمسلمين في العقيدة، وفي الشريعة، وفي الاجتماع، وفي السياسة أو الفكر أو الفن، ويمكننا أن نلحق بالاستشراق ما يكتبه النصارى العرب من أقباط ومارونيين وغيرهم ممن ينظر إلى الإسلام من خلال المنظار الغربي، ويلحق به أيضاً ما ينشره الباحثون المسلمون الذين تتلمذوا على أيدي المستشرقين وتبنوا كثيراً من أفكار المستشرقين»⁽¹²⁾.

ولا بد من الوقوف عند تعريف آخر للاستشراق لا يرى أن كلمة استشراق ترتبط فقط بالمشرق الجغرافي وإنما تعني أن الشرق هو مشرق الشمس ولهذا دلالة معنوية بمعنى الشروق والضياء والنور والهداية بعكس الغروب بمعنى الأفول والانتها، وقد رجح أحد الباحثين المسلمين وهو السيد محمد الشاهد إلى المعجم اللغوية الأوروبية (الألمانية والفرنسية والإنجليزية) ليبحت في كلمة شرق ORIENT فوجد أنه يشار إلى منطقة الشرق المقصودة بالدراسات الشرقية بكلمة تتميز بطابع معنوي وهو Morgenland وتعني بلاد الصباح، ومعروف أن الصباح تشرق فيه الشمس، وتدل هذه الكلمة على تحول من المدلول الجغرافي الفلكي إلى التركيز على معنى الصباح الذي يتضمن معنى النور

واليقظة، وفي مقابل ذلك نستخدم في اللغة كلمة Abendland وبلاد المساء لتدل على الظلام والراحة“ (13)

وفي اللاتينية تعني كلمة Orient: يتعلم أو يبحث عن شيء ما، وبالفرنسية تعني كلمة Orienter وجّه أو هدى أو أرشد، وبالإنجليزية Orientation ، و orientate ، تعني: ”توجيه الحواس نحو اتجاه أو علاقة ما في مجال الأخلاق أو الاجتماع أو الفكر أو الأدب نحو اهتمامات شخصية في المجال الفكري أو الروحي“ ، وفي الألمانية تعني كلمة SichOrientiern ” يجمع معلومات (معرفة) عن شيء ما (14) .

ثانياً - تاريخ الاستشراق:

اختلف الباحثون في تحديد سنة معنية أو فترة معينة لنشأة الإستشراق فيرى بعضهم أن الاستشراق ظهر مع ظهور الإسلام في أول لقاء بين الرسول - صلى الله عليه وسلم - ونصارى نجران، أو قبل ذلك عندما بعث الرسول - صلى الله عليه وسلم - رسله إلى الملوك والأمراء خارج الجزيرة العربية أو في اللقاء الذي تم بين المسلمين والنجاشي في الحبشة. بينما هناك رأي آخر يقول: أن غزوة مؤتة في السنة 8هـ كانت أول احتكاك عسكري بين المسلمين والبيزنطيين تعد من البدايات الأولى للاستشراق، ويرى فريق آخر أن أول اهتمام بالإسلام والرد عليه بدأ مع يوحنا الدمشقي (80-137هـ / 700-755م) الذي كان من كبار رجال الكنيسة في الشام، الذي حاول فيه أن يوضح للنصارى كيف يجادلون المسلمين، (15) وجعل آخرون أن الحروب الصليبية هي بداية الاستشراق لأنها تمثل الاحتكاك الفعلي بين المسلمين والنصارى الأمر الذي دفع النصارى إلى محاولة التعرف على المسلمين (16).

وهناك من يرى أن الاستشراق بدأ في أوائل القرن الحادي عشر الميلادي في فرنسا، وذلك عندما قام الراهب الفرنسي (جري دي اولباك GerrydeAlbak) بالرحيل إلى إسبانيا مهد الحضارة الإسلامية في تلك الفترة وتعلم اللغة العربية ووقف على علوم المسلمين في الرياضيات والطب والكيمياء والفلسفة والعلوم الدينية (17) ثم رحل إلى روما ونظرا لغزارة علمه وسعة أفقه انتخب بابا للنصرانية تحت اسم البابا (سلفستر الثاني Sylvester) 1003 م. ثم تتابع المستشرقون بعد البابا سلفستر الثاني (Sylvester II فجاء قسطنطين الإفريقي 1087م ثم جاء بطرس المحترم 1092 - 1156م) - P (TRUS VENERABILIS) ثم جيراد كريمون (GerardKarimon) 1114م، حتى شملت الحركة الاستشراقية معظم دول أوروبا (18).

إلا أن البداية الحقيقية للاستشراق - الذي يوجد في العالم الغربي اليوم ولا سيما بعد

أن أقامت أوروبا نهضتها الصناعية والعلمية وأصبح فيها العديد من الجامعات ومراكز البحوث وأنفقت ولا تزال تنفق بسخاء على هذه البحوث - قد انطلقت منذ القرن السادس عشر الميلادي حيث «بدأت الطباعة العربية فيه بنشاط فتحررت الدوائر العلمية وأخذت تصدر كتاباً بعد الآخر...»⁽¹⁹⁾، ثم ازداد النشاط الاستشراقي بعد تأسيس كراسي اللغة العربية في عدد من الجامعات الأوروبية مثل كرسي: كامبريدج Cambridge عام 1632 موكرسي أكسفورد Oxford عام 1638 م، ويضيف (سميلوفيتش) Smilovic بأن تأسيس الجمعيات العلمية مثل الجمعية الآسيوية البنغالية والجمعية الاستشراقية الأمريكية والجمعية الملكية الآسيوية البريطانية وغيرها بمنزلة «الانطلاقة الكبرى للاستشراق حيث تجمعت فيها العناصر العلمية والإدارية والمالية فأسهمت جميعها إسهاماً فعالاً في البحث والاكتشاف والتعرف على عالم الشرق وحضارته، فضلاً عما كان لها من أهداف استغلالية واستعمارية»⁽²⁰⁾ وكان من المشروعات الاستشراقية المهمة إنشاء مدرسة اللغات الشرقية الحية في فرنسا برئاسة المستشرق الفرنسي سلفستر دي ساسي Silvester de Sacy التي كانت تعد قبلة المستشرقين الأوروبيين وساهمت في صبغ الاستشراق بالصبغة الفرنسية مدة من الزمن⁽²¹⁾،

أخذت حركة الاستشراق تنمو، وعقد مؤتمر فيينا الكنسي عام 1311 م الذي يعد البداية المنظمة وشبه الرسمية للاستشراق، وكان من أهم قراراته إنشاء كرسي اللغة العربية في معظم الجامعات الأوروبية، فتأسس كرسي في روما على نفقة الفاتيكان، وكرسي في باريس على نفقة ملك فرنسا، وآخر في أكسفورد على نفقة ملك إنجلترا، أما الاستشراق الإنجليزي فقد سبق الحروب الصليبية عندما توجه عدد من الإنجليز إلى الأندلس الإسلامية للدراسة في جامعاتها. ونال الاستشراق اهتماماً من الأمريكان إذ يعتبر عام 1958 بداية الاهتمام الرسمي الأمريكي بالاستشراق وذلك عندما أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي مرسوماً يقضي بتشجيع الجامعات الأمريكية للدخول في معترك الدراسات العربية الإسلامية، وما أن جاء عام 1965 م حتى أصبحت اللغة العربية تدرس في خمسة عشر مركزاً داخل الولايات المتحدة الأمريكية ويتمويل من الحكومة الفدرالية⁽²²⁾.

ويهدف الاستشراق بشكل عام والذي يمثل أحد أساليب الغزو الفكري إلى تحقيق أهداف دينية من أجل القضاء على الإسلام من خلال تشكيك المسلمين في الدين الإسلامي والقرآن الكريم، لأنهم يدركون أن قوة المسلمين تكمن في دينهم وتمسكهم به، كما يهدفون إلى تشكيك المسلمين بقيمة تراثهم ويزعمون أن الحضارة الإسلامية منقولة عن حضارة الرومان، وإن المسلمين لم يكن لهم إبداع فكري ولا ابتكار حضاري، كما يسعون إلى التبشير في العالم الإسلامي فالمستشرق (إستيفان فيلد Estefan Field) يشير إلى هذه الفئة

من المستشرقين ويقول ((... من ذلك انه توجد جماعة يسمون أنفسهم مستشرقين، سخروا معلوماتهم في سبيل مكافحة الإسلام والمسلمين))⁽²³⁾.

وللاستشراق أهداف استعمارية كيف لا؟ وهو الذي ولد وترعرع في بلاط الاستعمار ليخدم مصالحه ومن فئة المستشرقين الذين خدموا الاستعمار المستشرق بارتولد - Ba told الذي مات عام 1930م مؤسس مجلة (ميرإسلام) الروسية وقد كلف من قبل الحكومة الروسية بمهمة إعداد البحوث التي تخدم مصالح السيادة الروسية في آسيا الوسطى، والمستشرق الألماني هنريس بيكر HenrisBaker الذي مات عام 1933م مؤسس مجلة الإسلام الألمانية في أفريقيا، وقد لعب المستشرقون الهولنديون دوراً في تشكيل السياسة الاستعمارية في الهند الشرقية.⁽²⁴⁾ كما سيتبين في الصفحات التالية من البحث. كما كان للاستشراق أهداف اقتصادية للسيطرة على ثروات العالم الإسلامي، فقد رافق المستشرقون من مستشارين ومترجمين الشركات التجارية الاستعمارية، فدرسوا لغات وآداب الشرق وعاداتهم وتقاليدهم وذلك لتحقيق ربح مادي كبير، فقد كان المستشرق الفرنسي ماسنيون (1883-1962) (LouisMassignon) مستشاراً لوزارة المستعمرات في شئون شمال إفريقيا.⁽²⁵⁾ وله ما يزيد عن ستمائة وخمسين عملاً في دراسة اللغة العربية، ومنها: ترجمة ديوان الحلاج (ت 309هـ)؛ ورسائل الصفا؛ والأمثال البغدادية للطالقاني (إسماعيل بن عبّاد ت 385هـ)؛ . كما ألف عن التصوف في الإسلام⁽²⁶⁾.

وجاء اهتمام المستشرقين بدراسة اللغة العربية والدين الإسلامي والآداب الشرقية لأهداف علمية وظهر فريقين منهم الفريق الأول: وهم الذين يدرسون العلوم والآداب الإسلامية والعربية بهدف التشكيك في الدين الإسلامي، ومثل أغلبية هذا الفريق المستشرقين اليهود. أما الفريق الثاني: فهم فئة قليلة من أصحاب الدوافع العلمية الخالصة فقد درسوا العلوم الشرقية رغبة في العلم وتحقيق الفائدة، فهموا حقيقة الإسلام وتبين لهم الحق من الباطل، ومنهم المستشرق المعتدل (ارنولد شوبرت Arnold Schubert) الذي قال «سجلت أول مؤلفاتي: المسلمون والعلم الحديث» رداً على غرور وخيلاء بعض المستشرقين الغربيين، وذكرت فيه أن علم المسلمين لم يقتصر على فن دون غيره أو على نوع معين من العلوم فقد أدهشت نهضة المسلمين العلمية الدنيا كلها وأوروبا تشهد أن المسلمين وراء النهضة العلمية التي شملت أوروبا بعد الفتح الإسلامي، ولا تزال في إيطاليا أثار أول مدرسة للطب أنشأها المسلمون، كما أن أول مرصد فلكي عرفته أوروبا كان المرصد الذي أنشأه المسلمون في اشبيلية». وكذلك المستشرق «توماس آرنولد» حين أنصف المسلمين في كتابه (الدعوة إلى الإسلام) الذي برهن فيه على تسامح المسلمين مع مخالفيهم في مختلف العصور، وأيضاً

المستشرق الفرنسي رينيه Rene الذي عاش في الجزائر فأعجب بالإسلام وأعلن إسلامه وله كتاب (أشعة خاصة بنور الإسلام) بين فيه تحامل الغرب على الإسلام ورسوله الكريم.

المحور الثاني - دوافع الاستشراق الهولندي ومراكز الاستشراق:

المبحث الأول - دوافع الاستشراق الهولندي:

1. الدوافع الدينية:

ارتبطت هولندا بعلاقة مع الإسلام بفترة تعود إلى ما قبل الحروب الصليبية إذ شرع الحجاج المسيحيون بالذهاب إلى القدس لزيارة الأماكن المقدسة. وعندما بدأت الحروب الصليبية شارك فيها الهولنديون الشماليون (الفلمنكيون) ، وقد عمد الصليبيون إلى الاستفادة من العلوم والثقافة الإسلامية المادية والروحية، بعد أن عبروا عن استخفافهم المبكر للسراسنة (العرب). (27) فقد مثلت الحروب الصليبية في العصور الوسطى الروح الصليبية المتعصبة ضد الإسلام، فهي أول احتكاك بين الإسلام والهولنديين ومن الشخصيات التي عملت داعية للحروب الصليبية العالم والكاردينال (اوليفر فان كولن (Oliver VanColin) الذي ينتمي للتاريخ الهولندي وهو ليس هولندياً، وقد شهد كولن حصار مدينة دمياط، ووصفه في كتابه (تاريخ دمياط) ، ويعد أول مستشرق هولندي له اهتمام بالإسلام وكان يتمتع بالمعرفة والواقعية. (28) ويبدو ذلك من خلال الرسائل العلمية التي كتبها إلى الملك الكامل الايوبي (29)

وكان لحركة الإصلاح الديني في أوروبا دور في دفع الاستشراق الهولندي إلى الأوهام، عندما اقتضى الخلاف الديني الذي وقع بخروج مارتن لوثر Martin Luther عن الكاثوليكية، ودعوته إلى الإصلاح الديني الرجوع إلى التوراة لتفسير الكتاب المقدس وتحقيقه، فتساوت العبرية باليونانية واللاتينية (30) وقد صورت المؤلفات الهولندية الإسلام على أنه مجموعة من الأساطير في العصور الوسطى. (31) يقول بايبر: أن هدف الاستشراق الهولندي هو الدفاع عن المسيحية والتبشير به بين المسلمين ونتج عن هذا دراسة أعمق للإسلام، لكن هذا الاتجاه لم يأت أكله.. (32)

2. الدوافع السياسية:

ساعد استقلال هولندا عن إسبانيا وتأسيسها الولايات المتحدة الهولندية على أنقاض الحكم الإسباني الكاثوليكي، وإفادتها من معارفهم وحلولها محل الأسبان في فرموزه (تايوان حالياً) وجاوه عام 1595 م، ومحل البرتغاليين في الهند عام 1665 م ساعد كل ذلك على اتصالها بعرب المغرب الأقصى، وموانئ الشرق الأوسط، ومسلمي الهند الشرقية

اتصالاً سياسياً وتجارياً وترك الهولنديون للمسلمين الحرية الدينية في الصلاة والزكاة والحج، وسمحت لهم بإصدار الصحف العربية، والتقاضي فيما بينهم حسب الشريعة الإسلامية. (33)

3. الدوافع الاقتصادية:

توسع الاستشراق الهولندي بتأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية التي أسست عام 1602 م، إذ تزامنت المصالح التجارية والعلمية معا وأخذ الهولنديون يتعاملون مع أقطار العالم الإسلامي مثل تركيا وبلاد الشام (34)، وتشير إحدى الدراسات إلى أن هدف الهولنديون كان تجارياً أكثر منه تبشيرية، فقد تمكنوا من الحصول على معلومات عن الطريق إلى الهند بوساطة اثنين من الهولنديين هما: (كورنيلوس دي هوتمان CorneliusdeHotman) والراهب الهولندي (جان هيوغن فان لتشوتن JeanVanHeugnChocn)، وكان الأخير يعمل أميناً لأسرار كبير أساقفة مدينة (جوا) عاصمة البرتغاليين في المحيط الهندي والشرق، وفي عام 1598 م قام (ج فان نيك NickVanc) برحلته إلى الشرق وحقق أرباحاً طائلة بما يعادل 400% وكان هدفه التجارة وخاصة تجارة التوابل الرائجة في ذلك الوقت، وقد حققت الرحلات الهولندية نجاحاً كبيراً، إضافة إلى اكتسابهم الخبرة والمال ساعدهم على دفعهم إلى تأسيس شركة الهند الشرقية التي اقتصر على البرتغاليين في مياه المحيط الهندي والهادي. (35)

4. الدوافع العلمية:

ساعد إقبال الغرب على العلوم الشرقية، إضافة إلى ازدهار الثقافة في الدول المنخفضة (الدنمارك وهولندا وبلجيكا) إلى دعم الاستشراق الهولندي، فأصبح الهولنديون في طليعة باحثيها تعمقاً وإتقاناً فاستعان كثير من المستشرقين بمؤلفات الهولنديين وترجماتهم خاصة في تبويب العلوم الإسلامية والتاريخ والجغرافيا (36).

ومن أوائل المستشرقين توماس اربينيوس (Thomas Arbenius 1644-) الذي أنشأ مطبعة ليدن Leiden ونشر كتابين (تاريخ الشيخ المكين جرجس بن العميد) و (حكايات لقمان)، أما المستشرق جوليوس Julius الذي زار المغرب الأقصى وسوريا فقد نشر ما حمله من مخطوطات منها: جزء من كتاب مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي، وكتاب السير لابن خلكان، والمستعين في الطب لمؤلفه (ابن بكلاريش)، وقد جمع السفير الهولندي في الأستانة ليفنيو سورنر VisforWarner 1608-1665 المخطوطات النفيسة ومنها: (إصلاح المنطق) لابن السكيت، وكتاب (الألفاظ)، مؤلفه عبدالرحمن الهمداني بخط الجواليقي، وقد ألحق ورنر 1200 مخطوطاً

بمكتبة جامعة ليدن. (37)

المبحث الثاني - مراكز الاستشراق الهولندي:

1. كراسي اللغات الشرقية في الجامعات والمعاهد الهولندية:

أنشئت جامعة ليدن Leiden كرسياً للعربية عام 1613م وعينت فيه توماس اربينيوس ThomasArbenius، واستحدثت وظيفة مترجم للتراث الشرقي وألحقت بالجامعة معهد لدراسة آثار الهند عام 1925م وانتدبت لها الأستاذ الغطاس من الجالية العربية للتدريس فيها.

وأنشئ في جامعة جوننجين Johnngen عام 1614م كرسي للغات السامية وفي جامعة أمستردام AMSTERDAM عام 1632م كرسي أستاذ للعربية. وفي جامعة أترخت UtrechtUniversity كراسي للعربية والسنسكريتية والصينية عام 1880م، ثم فصلت بينهما عام 1894م فقام بتدريس السنسكريتية والأشورية أساتذة فوق العادة. وأنشئ في جامعة بنجميغن الكاثوليكية UniversityBenjmaegn عام 1923م كرسي للغات السامية وآدابها كالعربية والعبرية والسريانية ثم الدراسات الإسلامية والمعهد الملكي للغات والجغرافية والسلالات البشرية عام 1851م والمعهد الشرقي لدراسة الشرق والإسلام باللغات السامية والأندونيسية عام 1917م والمعهد الهولندي لآثار وفقه لغات الشرق الأدنى عام 1939م.

وكان لهذه المعاهد نشرات علمية تحتوي نصوصا وفيرة عن الطب والجغرافيا ومن هذه النشرات: يانوس عام 1896م، دراسات عام 1938م والمكتبة الشرقية عام 1943م ومنتخبات شرقية عام 1848م والشرقيات عام 1949م واكتنزت الجامعات الهولندية المخطوطات النادرة، فقد أضاف إليها ورنر Warner 1200 مخطوط كما سبق الإشارة، وفي عام 1883م اشترى ورنر للمكتبة مجموعة أمين المدني من ضمنها 663 مخطوطا عربيا. (38) وبلغ عدد المخطوطات التركية والفارسية 2600 مخطوط، عدا المتوفر في خزانة لغات الهند في مكتبة الجامعة من آلاف المخطوطات لاتصال هولندا بالهند الشرقية.

2. الجمعيات الشرقية:

أولت هولندا عناية كبيرة لدراسة اللغات الشرقية، فأنشأت في جامعة ليدن الجمعية الشرقية أو جماعة المستشرقين عام 1920م والتي صدر منها مجلة علمية اسمها الأعمال الشرقية. وقد نشرت هذه الجمعية أول كتاب لها بمناسبةيوبيلها الفضي (هولندا الشرقية) ومن الجمعيات الأخرى (جمعية آسيا الغربية ومصر) عام 1933م والمتحف الوطني للآثار

والمتحف الوطني للسلاسلات، هذا عدا ما تعني به هولندا من لغات الهند الشرقية ويتبع لها معهد آثار ومكتبة ومطبوعات جديدة.⁽³⁹⁾

3. المكتبات الشرقية:

مكتبة جامعة ليدن Leiden: تحتوي هذه المكتبة على مخطوطات ثمينة، قضى الهولنديون قرونا طويلة في جمعها، وتضم مكتبة جامعة ليدن قسماً للمخطوطات تشمل نوادر ما أنتجتة العقلية الإسلامية وما خلفه عباقره العلماء العرب والمسلمين في شتى التخصصات عبر العصور والأزمان، هذا القسم يزخر بمخطوطات نادرة في الفقه والتفسير والحديث والرياضيات والفلك واللغة والأدب والفن والطب والفلسفة. وتحتوى المكتبة أو «الخزانة الليدنية» في هولندا على مخطوطات لجهاذة وعباقره العلماء المسلمين في شتى العصور والأزمان، مثل العلامة ابن سينا والفارابي والرازي والمروزي والسمرقندي والنيسابوري والخراساني، وغيرهم من الأئمة الأعلام ممن أناروا للعالم الطريق بعلمهم واجتهاداتهم الدينية والدنيوية، فكانوا بحق كما قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « العلماء ورثة الأنبياء » ورثوا الأنبياء بالعلم والمعرفة، فتعلم منها الآخرون واستنبطوا منها كنوز العلم والمعرفة.⁽⁴⁰⁾ وكانت نواتها ما خلفه المستشرق سكاليجر 1540-1609 أستاذ العربية فيها من مخطوطات عربية وعبرية، أشهرها معجم لاتيني من القرن الثاني عشر الميلادي ونسخة من التلمود اليهودي وتعليق الرازي على التوراة.

أما جوليوس Julius تلميذ المستشرق آربينيوس Arbenius فقد قام برحلة إلى المشرق عام 1625م، أمضى فيه أربع سنوات، واقتنى أنفس المخطوطات لمكتبته الخاصة ودفع الآخر الذي اشتراه بمال الجامعة إلى مكتبة ليدن وتضم المكتبة معاجم وموسوعات في اللغة والأدب والفلك والطب والفلسفة مثل: القاموس المحيط للفيروز أبادي، وموسوعة النويري: نهاية الإرب في فنون الأدب ونسخة بديعة من معاهد التنصيص لعبدالرحمن عباس وابن حوقل وابن سينا الخ. وضم لها ورنر Warner ألف مخطوط بين عربي وعبري وفارسي وتركي والتي اقتناها طيلة إقامته في الأستانة 1644-1665م من مكتبة حاجي خليفة صاحب كتاب كشف الظنون، وغيرها من المكتبات الخاصة وامتازت هذه المخطوطات بالإتقان والقدم والندرة.⁽⁴¹⁾

واقتنت مكتبة ليدن المخطوطات التي خلفها جوليوس Julius والتي بيعت بالمزاد عام 1696م، كما ابتاعت المخطوطات التي خلفها (شولتز Schulz) العربية والفارسية التركية) ومجموعة (دي تستا) ومخطوطات أخرى من مكتبة (فان دير بال - Van de Palm)، وفي عام 1883م حمل أمين بن حسن الحلواني الحنفي «مجموعة مخطوطات

إلى أمستردام، فتقاسمتها مطبعة ليدن Leiden (دار بريل للنشر Brill) وجامعة ليدن Leiden، وفي عام 1904م باع أمين الحلواني تبقى لديه من مخطوطات إلى جامعتي ليدن Leiden وبرنستون Princeton فخص الأولى: ب633 مخطوطاً للمشاهير⁽⁴²⁾.

وتضم مكتبة ليدن Leiden مخطوطات على شكل قطع وأقساماً وأجزاء من القرآن الكريم بالخط الكوفي وعلى ورق البردي ومخطوط (خلق النبي) لمؤلفه محمد بن عبد الله بن عبد العزيز من أهل القرن السادس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ومخطوط غريب الحديث لأبي عبيد بن القاسم الهروي ت224هجري/ 838م وتعود لسنة 252هـ/ 866م وهي أقدم مخطوطة مؤرخة ومكتوبة على الورق في مكتبات أوروبا وكذلك مخطوط (لزوم ما لا يلزم) لأبي العلاء المعري ت449/ 1057م وعليها قراءة في مدينة بغداد سنة 496هـ/ 1103م، و (مشكل القرآن) لابن قتيبة ت276هـ/ 889م مكتوبة سنة 404هـ/ 1013م، ومعجم لاتينياً عربياً كتب في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي وقال عنه (المستشرق فورهوف: (انه أقدم وثيقة تتعلق بفجر الدراسات العربية في أوروبا).⁽⁴³⁾

4. فهارس مخطوطات:

- فهارس مكتبة ليدن Leiden:

قام مجموعة من المستشرقين الهولنديون بفهرسة مخطوطات مكتبة ليدن Leiden، ممنهم هاماكروانثيوس HamacroArancios، ودوزي DozyR، وكيفان K - van، ودي يونج De Jong، وجوينبول Guinpol، ودي خويه DeHui، وقد وضع هؤلاء فهرساً في ستة مجلدات يتكون الأول من 366 صفحة ووصف فيه 2835 مخطوطاً وهو من تأليف دوزي Dozy عام 1851م والثاني يتكون من 334 صفحة من تأليف دوزي Dozy أيضاً. والثالث من تأليف دي يونج De Jong عام 1866 ويتكون من 394 صفحة⁽⁴⁴⁾. والرابع من تأليف دي خويه DeHui عام 1873 ويتكون من 350 صفحة والخامس من تأليف دي خويه DeHui أيضاً عام 1883 ويتكون من 328 صفحة. أما المجلد السادس من تأليف هوتسما Hotzma عام 1887م وأضاف الأخير ثلاثة مجلدات بعنوان (المخطوطات العربية في مكتبة جامعة ليدن⁽⁴⁵⁾). (Leiden) وتناولت هذه المجلدات المخطوطات الخاصة بالموسوعات واللغة والنحو والشعر والخطابة والرسائل والقصة والحكاية وامتد تصنيفها ما بين عامي (1888-1907)، ثم صنف فون اراندونك IPhoneArandonk فهرس المخطوطات السامية ليدن 1931 Leiden ووضع فورهوف Forhof فهرس المخطوطات العربية المستجدة في مكتبة جامعة ليدن Leiden وغيرها من المجموعات في هولندا ذاكراً عنوان المخطوط باللاتيني واسم المؤلف وتاريخ

وفاته ورقم المخطوط في المكتبة وتاريخ نسخه ثم أضاف له فهرساً عاماً للأعلام ومهد له بمقدمة باللغة الانجليزية عن تاريخ القسم الشرقي أي المكتبة، وخاصة المخطوطات العربية ومن تعاقب عليها من المستشرقين الهولنديين، فوقع الفهرس في 542 صفحة عام 1957م⁽⁴⁶⁾ ووصف المستشرق (نولدكه) 159 مخطوطاً في كتاب الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة ووضع (لاند برغ كارلو LandBergCarlo) مجموعة مخطوطات عربية اقتنتها جامعة ليدن Leiden ووصف فيها 664 مخطوطاً معظمها عربي وذيله بأسماء الكتب والمؤلفين.⁽⁴⁷⁾

- مكتبة جامعة أمستردام:

وضع فهرس هذه المكتبة إضافة إلى فهرس مكتبة المعهد الملكي المستشرق والمؤرخ دوزي Dozy. R عام 1851م وأتمه المستشرق دي يونج De Jong وصف فيها 260 مخطوط باللغة العربية، تضم مواضيع: دينية وتاريخية وأدبية ونماذج للعمالات السائدة في الدول العباسية والفاطمية والأموية في الأندلس⁽⁴⁸⁾.

- مكتبة جامعة أترخت:

احتوت فهرس هذه الجامعة على 260 مخطوط وضع فهرسها دي يونج De Jong عام 1862م، وفهرس مكتبة ديفنتر Deventer (مكتبة الدولة) وفهرس مكتبة كرافنهاك Kravnhak والمتحف وفهرس مكتبة جامعة جروننجن Groningen وأما فهرس مكتبة جمعية الفنون في باتافيا Batavia، فقد وضعها المستشرق (فان دنبرج Van Dnberg) عام 1873م وذيله فان رونكيل Ronkal عام 1913م⁽⁴⁹⁾

5. المطابع:

مطبعة ليدن: أنشأها المستشرق اربينيوس Arbenius وأشرف عليها المستشرق بريل عام 1812م ثم تحولت إلى شركة مساهمة تطبع اللغات العربية، والفارسية والتركية والهيروغليفية والقبطية والأشورية والبابلية والسريانية والجاوية والألاوية والماوردية والباتاكية والعبرية والصينية واليابانية والسيامية، وقد اقتصر في تقديم خدماتها على حاجات المستشرقين والمجامع العلمية والجامعات ووصل عدد مطبوعاتها إلى خمسمائة كتاب وامتازت بالدقة والأمانة والإتقان ونشرت مؤلفات شرقية طبعتها مع شروح وتعليقات وبيانات ثم ألحقته بفهرس دقيق آخر للمنشورات الاستشراقية التي أصدرتها مع تراجم لكبار المستشرقين الذين أسهموا في إخراجها وللدار مخطوطاتها الشرقية وقد فهرس الكونت (لندبرج Lindberg) المجموعة العربية التي اقتناها من مكتبة خاصة في المدينة عام 1883م وفهرس المخطوطات العربية والتركية (1886-1889م) وشملت

المصنفات العربية مواضيع في: الفلسفة والتاريخ والجغرافيا والدين والأدب لعلماء وأدباء وفلاسفة أمثال: الغزالي وابن سينا وابن الأثير والشاعر الأندلسي ابن زيدون وابن حوقل، وابن جبير وابن الأثير، وابن حزم والمقدسي، والأصطخري والهمداني، والمقرئزي، والمقرئ، وابن الفقيه، وابن تغري بردي، وابن رسته، والدينوري وغيرهم.⁽⁵⁰⁾

وقد تولت مهمة نشر المصنفات دائرة المعارف الإسلامية في طبعتها القديمة والحديثة والمعجم المفهرس لألغاز الحديث وانشأ (رافلنج Raflanج) مطبعة له درس فيها اللغات اليونانية والقديمة وسبق أن شارك مع حموه في مطبعة ليدن، وطبع فيها الكتاب المقدس وجعل حروفها على غرار حروف مطبعة مديتشييا Mdej_ial الشهيرة، كما طبعت فيها الحروف الأبجدية و (المزمور الخمسين) تجربة لها فكان أول كتاب عربي يطبع في هولندا.⁽⁵¹⁾

6. المجموعات الشرقية:

- مكتبة الجغرافيين العرب:

عني بنشرها (دي غويه Delanguage) بمساعدة بعض أعلام المستشرقين، فجاءت في ثماني مجلدات (ليدن 1870-1894م) وهي: المجلد الأول: مسالك الممالك للأصطخري والمجلد الثاني: المسالك والممالك لابن حوقل، والمجلد الثالث: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي وعليه تعليق مع ترجمة لاتينية، والمجلد الرابع: فهارس للمجلدات السابقة، والمجلد الخامس: كتاب البلدان لابن الفقيه الهمداني عام 1885م، والمجلد السادس: المسالك والممالك لابن خرداذبة بترجمه فرنسية، والمجلد السابع: جزء من كتاب الأعلام النفيسة لابن رسته، وكتاب البلدان: لليعقوبي (ليدن 1861 م) والمجلد الثامن: كتاب التنبيه والإشراف للمسعودي⁽⁵²⁾.

- دائرة المعارف الإسلامية: دعا إليها المستشرقون عام 1895م، فأمدتها المجمع والمؤسسات العلمية بالمال، وأشرف عليها المستشرق هوتسما Hotzma بمساعدة علماء أكفاء فصدر الجزء الأول منها باللغات: الفرنسية والانجليزية والألمانية، عام 1913 وتولى أمرها المستشرق فنسك Vensenk عام 1924م ثم تشكلت لجنة أخرى لنشر طبعة جديدة منقحة أنجز منها ثلاثة أجزاء 1936-1959 (ليدن Leiden) والجزء الرابع في عشر ملزمات (ليدن Leiden عام 1957م) ثم منحتها مؤسسة روكفلر Rockefeller 45 ألف دولار لاستكمالها عام 1962م وباشتر المستشرق فنسك Vensenk بإنجاز المعجم المفهرس لألغاز الحديث 1927-1932م و 1936-1955 و 1957م.⁽⁵³⁾

المحور الثالث - رواد الاستشراق الهولندي:

لقد شجعت عدة عوامل على الاهتمام بالدراسات الأندلسية في هولندا منها: اقتناء هولندا للمخطوطات العربية ومن بينها الأندلسية الذي ابتداءً منذ أواخر القرن السادس عشر مع العناية بتدريس اللغة العربية إبان تأسيس جامعة ليدين عام 1575م. وقد كان الحرص على اقتناء المخطوطات العربية من الأعمال التي نفذها مجموعة من المستشرقين الهولنديين - الذين أقام بعضهم في المشرق أو في المغرب - بالتعاون مع تجار المخطوطات الشرقية. وقد نشط هؤلاء المستشرقون في القرن السابع عشر على وجه التحديد؛ إذ تمكنت مكتبة جامعة ليدين Leiden في ذلك القرن من اقتناء مجموعة مهمة من المخطوطات العربية، حققت لها سمعة علمية رفيعة على مستوى أوروبا وعلى مستوى العالم في مجال الدراسات الشرقية، واحتفظت هولندا بمجموعة من المخطوطات الأندلسية المهمة بعضها فريد على مستوى العالم، فمكتبة جامعة ليدين تضم النسخة الفريدة من كتاب «طوق الحمامة» لابن حزم الأندلسي (ت456هـ/ 1064م)، وهي إحدى المخطوطات في مجموعة ليفي فارنر LevyWerner (ت1665) الذي كان سفيراً لهولندا في القسطنطينية، وهو أحد تلامذة المستشرق الهولندي ياكوبخوليوس JacobJulius (ت1667) أستاذ العربية في ليدين، وقد عمل فارنر Werner في أثناء إقامته هناك على جمع ما أمكن من الكتب، كان من بينها نسخة طوق الحمامة التي اشتراها عام 1660م في القسطنطينية، وحين توفي وهبَ مكتبته التي احتوت ألف مخطوطة شرقية - إلى مكتبة الجامعة. وتضم المكتبة كذلك مجموعة من مصادر التراث الأندلسي كانت موجودة في مكتبة ليدين منذ القرن السابع عشر، وهي ثمرة لإقامة بعض المستشرقين الهولنديين في المغرب أو اتصالهم بأهل المغرب وهم: أستاذ العربية في ليدين توماس إربينوس ThomasArbenius (ت1624) الذي أمضى بعض الوقت في باريس يتعلم اللغة العربية على يد السفير المغربي أحمد قاسم الحجري، وقد جمع إربينوس ThomasArbenius بعض الكتب العربية المخطوطة، لكن مجموعته تلك لم تصل بكاملها إلى مكتبة ليدين بعد وفاته بل أخذت طريقها إلى إنجلترا؛ حين اشترتها مكتبة جامعة كامبردج.⁽⁵⁴⁾ (Cambridge)

أما خليفته ياكوبخوليوس JacobJulius: الذي اشترك في بعثة دبلوماسية إلى المغرب 1623 فقد استغل وجوده هناك في الحصول على بعض الكتب العربية، وتشير مراسلاته المحفوظة في مكتبة الجامعة مع بعض الوسطاء العرب من تجار الكتب، إلى الجهد والمال الذي أنفقه في سبيل الحصول عليها. وتحتفظ جامعة ليدين بمجموعته الشرقية في مكتبتها، ومن بينها مصادر أندلسية مهمة مثل: «قلائد العقيان» و«البيان المغرب»، أفاد

منها في القرن التاسع عشر دوزي ومن قبله أستاذه فايِرُس في البحوث الأولى التي أنجزت في ميدان الدراسات الأندلسية في العصر الحديث. (55)

ويتبين من دراسة تاريخ الاستشراق الأوروبي أن ميدان الدراسات الأندلسية الحديث يدين بالفضل في بداياته إلى جهود المستشرقين في هولندا؛ وساعدهم على ذلك بعض العوامل منها: إن إسبانيا- وريثة التراث الأندلسي ومهد ما بقي منه من شواهد وآثار- قد اتخذت موقف العداء الصريح والقطيعة التامة تجاه كل ما يذكرها بماضيها حين كانت تحت حكم المسلمين، وكان من مظاهر تلك القطيعة التعقيم على التاريخ العربي الإسلامي فيها، لذا فإن إسبانيا لم تعتنِ بالتراث الأندلسي المحفوظ لديها إلا عندما نشطت الدراسات الأندلسية على يد مستشركي الدول الأوروبية الأخرى، ومن جانب آخر أتاحت ظروف التاريخ والجغرافيا لهولندا بعض العلاقات الدبلوماسية والتجارية النابعة من المصالح المشتركة مع دولة المغرب؛ فقد جمع بين هولندا والمغرب عداؤهما المشترك لإسبانيا، التي كانت تحتل جزءاً من الأراضي الهولندية، وفي الوقت نفسه تعادي المغرب جارتها اللدود على الضفة المقابلة للمتوسط، مما جعل التقارب ممكناً بين هولندا والمغرب، وقد تجلّى هذا التقارب على صعيد العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين، بما تتطلبه هذه العلاقات من الحاجة إلى زيارات أو سفارات متبادلة، والحاجة إلى مترجمين على دراية باللسان العربي واللسان اللاتيني. فكانت العلاقات بينهما سبباً قوياً في معرفة المستعربين الهولنديين المخطوطات المغربية التي ضمت جزءاً جيداً من التراث الأندلسي، وليس أدلّ عليها من صفحات أقدم وثيقة تؤرخ لبدايات الدراسات العربية في أوروبا وتحفظ بها مكتبة ليدن، وهي صفحات من معجم عربي- لاتيني كان في ملك بعض المستعربين الهولنديين، وتظهر في تلك الصفحات صورة الكلمات العربية مكتوبة بالقلم المغربي لا المشرقي؛ مما يشير إلى أن من كتبها من الأوروبيين كان قد تعلم الكتابة العربية على الرسم المغربي الأندلسي المعروف في المغرب، وهو قلم غير منتشر بين أوساط الكتاب والنسّاخ في المشرق على نحو واسع. ونالت اللغة والمخطوطات العربية اهتماماً واسعاً من المستشرقين الهولنديين، إلا أن أول انتعاش لها كان في جامعة ليدن على يد راهب هولندي يدعى الأب 1489-1420 (فيسل Wiesel) الذي عني بالعلوم العربية واشتق الإنجيل من التوراة، وهناك الكثير من المستشرقين الهولنديين الذين اهتموا بالدراسات الشرقية نذكر منهم:

1. المستشرق سكاليجر (Skelijr) 1609-1540 : درس في باريس اللغات الشرقية وخاصة العربية، ثم انتقل إلى إنجلترا واسكتلندا والأندلس ووصل مدينة بلنسية الأندلسية

ليطلب اللغة العربية، وعين أستاذا في جامعة جنوه وعندما ذاع صيته استقدمته جامعة ليدن Leiden أستاذا لكرسيها السامي وظل فيه حتى وفاته عام 1906م.

كان سكاليجر Skelijr متفوقا على أستاذه بوستل Postel في اللغة العربية حتى انتقده في مجموعته الأولى رغم أنه عنونها بإسميهما، ورد قواعده إلى اللغة العربية العامية، وعمد هو إلى تحقيق الشبه بين العربية والعبرية في كتابه (رسائل)، ولم يأخذ بالصوفية الشرقية على غرار أستاذه، بل قصد إلى تحقيق التاريخ تحقيقاً علمياً في كتابه التصحيحات المعاصرة) عام 1582م، والطبعة الثانية منقحة ومزودة عام 1598م والثالثة صدرت عام 1629م وقد مكنته معرفته اللغات: السامية والسريانية والآرامية والعربية من نقد ترجمة التوراة، ولجا إلى مراسلة اغناطيوس البطريرك اليعقوبي في روما عام 1577م، فأمدّه بأسماء الحيوانات الاثني عشر فأدمجها في تقويمه الشرقي الأسبوعي باللغات: السريانية والعربية والتركية والفارسية، وفعل ذلك في تقويم تلقاه من نابلس والحبشة ولم يذكر التقويم الإسلامي رغم إطلاعه على تقويم أبي معشر القبسي والجدول الألفونسية. كان سكاليجر Skelijr دائم القراءة للقرآن الكريم، ولا تزال صورة سكاليجر Skelijr وأمامه مخطوط عربي تزين قاعة مجلس الشيوخ في هولندا. (56)

2. توماس أربينيوس (ThomasArbenius) 1624-1584: درس اللاهوت في جامعة ليدن وانتقل إلى باريس لتعلم اللغة العربية على يد أستاذ العربية (اسطفانو سهوبرتوس StephanosHubertus طبيب الملك هنري الرابع Henry IV، وعلى أمين مكتبة الملك (اسحق كازويون IsaacKazhoyon) أكبر علماء اليونانية في عصره، وترجم مع كازويون Kazhoyon كتاب (جغرافية النوبة) كما استعان أربينيوس Arbenius بعالم قبطي مصري هو (يوسف بن أبي ذقن) للتخاطب معه بالعربية من أجل إتقانها، ثم ارتحل إلى إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا في طلب المخطوطات، واختلط بعرب المغرب الأقصى القاطنين في هذه الدول، ثم عُين أستاذا للعربية في جامعة ليدن عام 1613م واستعان بمغربي لتدريس اللهجات العامية في جامعة ليدن، كما أنشأ مطبعة في داره وعلى نفقته الخاصة (دار بريل) اليوم. فأصبح بمطبعته وكرسيه صاحب مدرسة حتى عد مؤسس النهضة الاستشراقية في هولندا ومن أثاره: تصنيفه كتاب في قواعد العربية واللاتينية بعنوان (المقدمة الأجرومية) وظل هذا الكتاب يدرس في الجامعات الأوروبية قرنين من الزمان، ونشر كتاب (أمثال لقمان) وبعض أقوال العرب وهي خرافات منسوبة إلى لقمان الحكيم. (57)

ونشر أربينيوس Arbenius تاريخ ابن العميد المعروف بابن المكين وقيل أن أربينيوس Arbenius ترجم القرآن الكريم إلى لغات أخرى، ووضع تراجم لسورة يوسف

تحت عنوان (تاريخ يوسف النبي مأخوذ من القرآن الكريم بالأصل العربي) ونشر ترجمة للإنجيل، وهي نسخة مخطوطة في دير يوحنا بصعيد مصر. (58)

3. ريلاندوس 1718-1676 (Ralandos) : تخرج من جامعة أترخت Utrecht

وتخصص في الدين الإسلامي وفقه اللغة، وعُين أستاذ للعربية في الجامعة ذاتها. ومن أثاره: الإسلام في مجلدين الأول: (العقيدة الإسلامية) والثاني: تصويب فكرة الأوروبيين عن الإسلام) وترجم إلى عدة لغات كما ألف كتاب (الجهاد) عام 1708م وله دراسة عن (الأحجار الكريمة) و (الجغرافيا والآثار في فلسطين) وهو أول من بنى بحوثه على علم النقود والكتابات وخاصة فلسطين. (59)

4. ألبرت شولتنس 1750-1686 (AlbertHoltens) : درس اللغات العربية

والكلدانية والسريانية والحبشية في جامعة ليدن Leiden، وعُين أستاذ في كرسي نصوص الكتاب المقدس خلال الحقبة 1740-1750م ويذكر أنه أول من بدأ بدراسة مقارنه اللغات السامية، وتاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام وتعداد الأسر بين اليهود والقبائل فيها. (60) ومن أثاره: مقامات الحريري عام 1731م وسيرة صلاح الدين الأيوبي لابن شداد، ومباحث في اللغة العربية وتفسيرها من الكتاب المقدس عام 1706م. (61)

5. رينهارت دوزي 1883-1820 (ReinhartDozy) : ولد دوزي R. Dozy في ليدن

من أسرة فرنسية، تعلم مبادئ العربية في البيت، وواصل دراستها في جامعة ليدن بتشجيع من أستاذه فايِرُس Virus الذي عرفه على المخطوطات العربية في مكتبة جامعة ليدن حيث كان يعمل مديراً لقسم المخطوطات العربية فيها، وقد دفعه أستاذه إلى البحث في تاريخ بني عبّاد حكام مدينة اشبيلية، وكان دوزي Dozy. R موفّقاً في هذا الاختيار فأنجز أطروحته الجامعية عن تاريخ بني عبّاد واستكمل البحث في الموضوع حتى نشره عام 1846م بعنوان "أخبار بني عبّاد عند الكتاب العرب"، ثم انبرى هذا التلميذ النجيب وأتم تحقيق القصيدة البسامة لابن عبدون التي كان زميله قد بدأ في دراستها من قبل فايِرُس Virus. ويعدّ دوزي Dozy. R مؤسس لميدان الدراسات الأندلسية في اسبانيا وحقق العديد من الإنجازات، كان من أهمها: العمل على البحث واكتشاف الكثير من المخطوطات و تحقيق بعض المصادر الأندلسية المخطوطة ونشرها للمرة الأولى ومنها كتاب الذخيرة لابن بسام وهي من المصادر التي لا غنى عنها للمبتدئ وللمتخصص في الأندلس من دراستها، وقد اجتمع له من العمل فيها مادة غزيرة لم تتح لغيره من قبل في هذا الباب، أغنت مقالاته وبحوثه التي عالج فيها تاريخ المسلمين وحضارتهم في الأندلس. (62) كان دوزي Dozy. R مجتهداً ومتعدد الاهتمامات (63)، وقد فاز بمسابقة أقرتها

جامعة ليدين Leiden حول ملابس العرب فتطوع دوزي R. Dozy لها، وأحرز الجائزة وهي بعنوان (معجم مفصل بأسماء الملابس عند العرب) وكان عمره آنذاك إثنان وعشرون عاماً. (64) وقد دفعه هذا الفوز إلى نشر كتاب (تاريخ بني زيان ملوك تلمسان). عُين دوزي R. Dozy مديراً لمخطوطات مكتبة ليدين Leiden الشرقية ووضع لها فهرسين، ثم عُين أستاذاً للعربية في الجامعة ذاتها خلال الحقبة من 1850-1870م وأنتدب على أثر ثورة 1878م لتدريس التاريخ العام في الجامعة. (65)

أتقن دوزي R. Dozy اللغات السامية وكتب: باللاتينية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية والألمانية والهولندية وكان يوقع اسمه (ريخرت دوزي R. Dozy)، ولاهمية دوره في الدراسات الأندلسية عدّه أعلام المستشرقين أول فاتح للدراسات الأندلسية، ثم عُين محافظاً مساعداً للمخطوطات الشرقية وصنف فهرساً لها ونشر عدة مقالات منها: رسائل عن بعض الكلمات العربية، كما أصدر كتاب: البيان المغرب لابن عذارى المراكشي، وأبحاثاً في التاريخ الأندلسي والأدبي لإسبانيا خلال العصور الوسطى، وفهرس المخطوطات الشرقية في مكتبة أكاديمية جامعة ليدين عام 1851م، ثم عُين أستاذاً لكرسي التاريخ العام عام 1850م. (66)

ألف دوزي R. Dozy كتاب (تاريخ المسلمين في إسبانيا) ويمتد من بداية الفتح حتى مجيء المرابطين 711-1110م في أربعة مجلدات، ويقول دوزي R. Dozy في مقدمة كتابه هذا: «أنني بذلت وسعي في أن أعرض بالتفصيل الأحوال التي بدأت لي ممثلة خير تمثيل للعصور التي تناولتها ولم أتردد أحياناً في أن أمزج بمآسي الحياة الوقائع الشخصية لأنني من أولئك الذين يعتقدون أن الباحثين كثيراً ما ينسون هذه الألوان العابرة والطوارئ العجيبة من دقائق الأخلاق التي بدونها يكون التاريخ العظيم باهتاً» (67) وألف دوزي R. Dozy كتاب (تاريخ الإسلام) و (اليهود في مكة) و (تكملة المعاجم العربية) ويهدف الكتاب الأخير إلى فهم النصوص التاريخية والجغرافية الخاصة بالمؤلفين الأندلسيين والمغاربة، ويورد فيه ألفاظ حسب الترتيب الأبجدي العربي، ويتلوه شرح المعاني حسب البلدان والمواقع، وهذه الألفاظ تشمل الكلمات العربية العامية والفصحى. (68) لكنها أستعملت في معان غير تلك الواردة في المعاجم العربية الفصحى مثل: لسان العرب، والقاموس المحيط، وغالبية هذه الألفاظ واستعمالاتها تتعلق بما يعرف باسم ألفاظ الحضارة أي الصناعات والحياة اليومية والأدوات والحرف المختلفة. (69)

عرف عن دوزي R. Dozy الذكاء، فاتخذ لنفسه من أعمال (آيبين كاترمير) نماذج وأمثولات، فأخذ يطالع التعليقات ويعيد مطالعتها حتى يحفظها عن ظهر قلب، وكان شديد الحساسية تجاه المدح والقدح، ويغضب حين يكتشف خطأه قبل أن يلحبه غيره. (70)

6. دي خويه 1836-1909 DeHui: تخرج من جامعة ليدين بلقب دكتور في الآداب والفلسفة، والتحق بالقسم العربي وتلمذ على يد دوزي Dozy. R، اشتهر بالعربية واختلف عن دوزي Dozy. R بإظهار مؤرخي العرب وجغرافيتهم في إطارهم. (71) وكان من جهوده فيما يتصل بالتراث الأندلسي - عمله مع أستاذه دوزي Dozy. R عام 1866م على إخراج قطعة من "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" للشريف الإدريسي (ت560هـ/ 1166م)، وفيها القسم الخاص بإفريقيا والأندلس، مع ترجمة إلى الفرنسية. ونشره عام 1897م "صلة تاريخ الطبري" لعريب بن سعد القرطبي (ت370هـ/ 980م)، الذي اختصر فيه تاريخ الطبري وأضاف إليه تاريخ المغرب والأندلس. كما أعاد دي خويه تحقيق رحلة ابن جبیر (ت614هـ/ 1217م) التي كان الإنجليزي وليم رايت William Wright (مات عام 1889) قد نشرها باللغة العربية سنة 1852م عن نسخة وحيدة في مكتبة ليدين. (72)

وحقق دي خويه DeHui كتاب (فتوح البلدان) للبلاذري ونشره بمقدمه قصيرة وزوده بمعجم ثمين جدا وفهارس مفيدة وقسم الكتاب حسب الأماكن الجغرافية واهتم بأحوال الخراج في كل منطقة وكيفية فتح المسلمين لها. كما نشر قسماً من كتاب (العيون والحدائق في أخبار الحقائق) لمؤلف مجهول (73) ونشر مجموعة كبيرة من الكتب الجغرافية تحت مسمى (مكتبة الجغرافيين العرب) وكتب تاريخية منها: تاريخ الطبري و (أنساب الأشراف) للبلاذري وأبحاث في (قرامطة البحرين) و (فتوح الشام) المنسوب لأبي اسماعيل البصري، اهتم أيضاً بهجرات العجم (النور) (74)، وما أورده الرحالون العرب عن بلاد المشرق الأقصى فنشر أخباراً عن الصين واليابان واندونيسيا واهتم بفهرسة المخطوطات، انتخب دي خويه عضواً في مجامع علمية عديدة، وعين مترجماً للغات الشرقية ووكلاً إليه تنظيم المخطوطات في جامعة ليدين والكشف عن مخطوطاتها، (75) ولقب بشيخ المستشرقين (76)، وبعد وفاة دي خويه DeHui جمعت مقالاته المفردة في ستة مجلدات ضخمة وصدرت بعنوان (77) (Verspreide Geschriften)

7. سنوك هرجرونجه 1857-1936 (Snook Hrjohnjh): تعلم في جامعة ليدين على دي خويه De Hui، وفي ستراسبورغ Strasbourg على نولدكه (78) (Nöldeke) ثم رحل إلى جاوه وعين مستشاراً في وزارة المستعمرات الهولندية للمسائل الإسلامية والعربية (79) وزار مكة متمسماً بعبد الغفار عام 1884م واستقر فيها خمسة أشهر في سوق الليل، درس من خلالها الأسواق والعبيد والأماكن المقدسة والبيوت والأعياد وفي عام 1889م أصدر كتابه عن مكة في مجلدين (80).

عُين هرجرونجه Hrjohnjh في باتافيا أستاذا للعربية، ثم عُين على كرسي العربية في جامعة ليدن Leiden مابين 1907-1927م فأسهم في فصل الدراسات الإسلامية عن اللغة والتاريخ ليتنبه فيما بعد لغلبة الطابع الديني على الحضارة الشرقية، وعد هذا المستشرق عميد العربية بعد جولد تسيهر GoldTser، ومن رواد دراسات الفقه الإسلامي والأصول والحديث والتفسير في أوروبا (81). ومن مؤلفات هرجرونجه Hrjohnjh: (رسالة عن الحج إلى مكة) وهو كتاب باللغة الهولندية حافل بالرسم، وكتاب (أمثال أهل مكة المكرمة) و (الفقه الإسلامي) و (القانون الإسلامي) و (الجزيرة العربية والهند) وكان له أربع محاضرات عن الإسلام ألقاها في الولايات المتحدة الأمريكية (82).

8. آرنت فنسك (ArndjanWensink) 1939-1881 : من تلاميذ هوتسما Hotzma ودي خويه، DeHui اتقن اللغات السامية وتخصص في أديان الشرق، فكان له فيها صيت كبير أنتدب أستاذا في كرسي العربية عام 1927م وبقي حتى وفاته عام 1939م، وكان أول إنتاجه رسالته الدكتوراه عام 1908م وعنوانها (محمد واليهود في المدينة) باللغة الهولندية ومن إنتاجه أيضاً (وضع المعجم المفهرس حسب الألفاظ وبالترتيب للأحاديث الواردة في كتب الصحاح الستة ومسند الدرامي ومسند أحمد بن حنبل وموطأ الإمام مالك واستعان لإنجاز هذا العمل بفريق من الباحثين، وتم دعمه ماليا من أكاديمية العلوم في أمستردام فأصدر الجزء الأول من حرف الألف إلى الحاء عام 1936م، ثم أشرف على مشروع الاتحاد الأكاديمي الدولي، وأصدر فنسك متنا مرتباً ترتيباً هجائياً عام 1927م بعنوان (مفتاح كنوز السنة) عام 1934م (83). ومن أثاره الأخرى: تأليف كتاب (موقف الرسول من يهود المدينة) و (محمد واليهود) و (الإسرائيليات في الإسلام) و (الخرم في الإسلام) و (فهرس ذيل الحديث و (محمد والنبوة) و (الشمس في تقاليد الساميين) و (الصوفية الشرقية مسيحية وإسلامية) و (العقيدة الإسلامية نشأتها وتطورها) و (فكر الغزالي) و (دراسات سامية) و (الأثر اليهودي في أصل الشعائر الإسلامية) (84)

9. هوتسما (Hotzma) 1943-1851 : درس في جامعة ليدن Leiden عام 1875م، وحصل على الدكتوراه في اللاهوت برسالة عنوانها (النزاع حول العقيدة في الإسلام) باللغة الهولندية، عمل مساعد محافظ لقسم المخطوطات الشرقية في جامعة ليدن Leiden، ودرس اللغتين الفارسية والتركية في المعهد الإسلامي وعين عام 1890م أستاذاً للعربية في جامعة أترخت ثم أنتخب عضواً في أكاديمية العلوم الملكية الهولندية وتقاعد من عمله عام 1917م. ومن إنجازاته العلمية: فهرس المخطوطات الشرقية لمكتبة جامعة ليدن Leiden وتحقيقاً (للأخطل مادح الأميين) وكتاب (الأضداد لابن الأنباري) و (مجموعة نصوص تتعلق بتاريخ السلاجقة) و (تاريخ الشيعة). (85)

المحور الرابع - موقف بعض المستشرقين الهولنديين من الدراسات الإسلامية ومناهجهم:

كانت نظرة الدراسات الاستشراقية الهولندية في العصور الوسطى إلى الإسلام نظرة سلبية وفي القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين ظهرت مؤلفات جدلية قاسية في لهجتها حول سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - . وكان لهذه الأفكار أثرها على طلاب العربية في القرن السابع عشر في عدم التعاطف مع الإسلام واستمر ذلك إلى القرن التاسع عشر الميلادي عندما أدرك بعضهم أنه من أجل فهم ثقافة المسلمين لا بد من دراسة الدين الإسلامي، فقام المستشرق (هوج دي جروت Hoggde Groot) بتأليف كتابه الشهير بعنوان (إثبات الدين الصحيح) ورغم إحتواء الكتاب على كثير من الأخطاء ومواطن الضعف، إلا أنه أعطى صورة لا بأس بها عن الفروق الدينية الرئيسية بين الديانتين الإسلامية والمسيحية⁽⁸⁶⁾

أما القرن الثامن عشر الميلادي فقد بدأت فيه أول دراسة علمية صحيحة عن الإسلام على يد المستشرق الهولندي (ريلا ندوس Ralandos) الأستاذ في جامعة أترخت Utrecht واحد رواد حركة التنوير الفلسفية في أوروبا.⁽⁸⁷⁾

نفى ريلا ندوس Ralandos ما قيل عن الإسلام ودعا في كتابه (ديانة محمد) إلى تحري الحقيقة والاعتراض على الأكاذيب الملصقة بالإسلام . وتقديمه بطريقة تخلو من التحريف والتشويه، وكان هذا الكتاب أول إنتاج علمي حقيقي عن الإسلام ينتشر في أوروبا لمستشرق هولندي⁽⁸⁸⁾ . أما المستشرق الهولندي (فان ديربالم Van derPalm) فقد دعا إلى الكتابة من جديد عن سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - والدين الإسلامي ، ومكانته على المستويين: الديني والإنساني، وأنه يجب إزالة الأفكار التي كانت سائدة عن نبي الإسلام (سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) فقال هو (نبي الله) ويرى هذا المستشرق أن في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أربع فضائل هي: المثابرة والذكاء والفصاحة والوقار الطاهر⁽⁸⁹⁾ .

لم تسهم أفكار رواد التنوير الفلسفية بتطور ملحوظ في حقل الدراسات الإسلامية في القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أن التطور جاء للظروف والمصالح السياسية والمادية وهي الحاجة التي فرضتها ممارسة السلطة الهولندية في اندونيسيا، وذلك لحاجتها إلى موظفين حكوميين مدنيين أكاديميين، يمتلكون المعرفة في اللغة والجغرافيا وعلم الأعراف البشرية (علم الإثنولوجيا ethnologic) ولهذا أنشئت الأكاديمية الملكية في (دلفت Delft) وعمل بها عدد من المستشرقين، وأول إنجاز لها دراسة الشريعة

الإسلامية لأهميتها في فهم حياة الشعوب وأهدافها، لأن الشريعة الإسلامية تزودهم بالدستور الذي يحكم الحياة الدينية والأخلاقية للإنسان المسلم، وأول كتاب ظهر عن الإسلام جاء بعنوان (الأسلمة) من تأليف دوزي R. Dozy ومن إنتاج جامعة ليدين وكان مليئاً بالأفكار العلمية الخاطئة. (90)

نماذج من مناهج المستشرقين الهولنديين: نتناول في هذا البحث نموذج من المستشرقين الهولنديين ومنهم (دوزي R. Dozy) الذي اشتهر كمستشرق ومؤرخ فقد وقف دوزي R. Dozy من الإسلام موقفاً معادياً وقال: أن الإسلام لا يمثل حقبة ذات اعتبار في تاريخ الأمة الإسبانية، وإنما يراه استعماراً للشعب واغتصاباً لأرض وكان منهج دوزي R. Dozy رغم تنظيمه إلا أنه يحتوي أحكاماً ظالمة، كان يصدرها سلفاً ومليئاً بالقرارات الخاطئة، التي يبنيناها على افتراضات اختلقها هو، وليس لها سند تاريخي معروف ويسود الرأي أن دوزي R. Dozy شديد الكراهية للإسلام ونبعت هذه الكراهية من كونه ملحداً يكره الكنيسة ورجالها وأنه حاقداً على الحضارة الإسلامية في الأندلس التي كانت سبباً في تطورهم وتقدمهم ورفيهم. وللأسف تأثر بعض المستشرقين بأراء دوزي R. Dozy وساروا على نهجه في الابتعاد عن المنهج العلمي في معالجة القضايا الخاصة بالتاريخ الأندلسي. (91) إلا أن هناك فريق آخر وقف من دوزي موقفاً معارضاً فقد وصفه المستشرق (خوسيه أنطونيو كوندي Jose Antonio Conde بالإنحراف واتهمه بالتلفيق. (92) أما الفترة التي تلت دوزي R. Dozy فكانت فترة دينية تاريخية - أي دراسة الأديان في ضوء جذورها التاريخية وتطوراتها المختلفة وكان هذا المنهج سائداً في حقل العلوم الإنسانية الغربية في القرن التاسع عشر - واهتمام بالدراسات الجغرافية: فقد اتجه المستشرق الهولندي دي خويه DeHui إلى هذه الجوانب فقام بتحقيق النصوص وإعدادها للطبع ونشرها ليوافر للباحثين المادة العلمية اللازمة للدراسة حتى أصبح أكبر محقق مشهور في زمانه، بل القدوة للمحققين ووصف بأنه (أستاذ المستشرقين بسبب إيمانه بضرورة إثبات وتوفير أفضل النسخ الممكنة للمصادر الأصلية . واتخاذها أساساً لكل دراسة دقيقة عن الأدب والتاريخ الشرقي وكان لدوزي R. Dozy إسقاطات في التاريخ الأندلسي منها: تعصبه لملوك الطوائف، وامتداحه إياهم خاصة بني عباد في إشبيلية، والتحامل على المرابطين وحكامهم ووصفهم بنعوت وأوصاف سيئة فقال أن دولة المرابطين دولة بربرية متخلفة فكرياً. (93) ودولة المرابطين هي دولة إسلامية نشرت الإسلام في السودان الغربي، وقامت بدور كبير في مساندة دول الطوائف في الأندلس التي استنجدت فيها ضد الاسبان، حيث حكمت الأندلس حقبة من الزمن كان لها انتصارات على الأسبان. وكان لبعض المستشرقين الهولنديين أقوالاً في السيرة النبوية نذكر منهم المستشرق -1879

1807 (فلوتن يان Vhloten Lien) الذي قال في كتابه الفصول: «أن محمداً لم يلبث أن أصبح له تفوق روحي وزمني بعد سنين قلائل من الجهاد ، كما تدل على ذلك غير آية من القرآن الكريم ، وذلك بتحول أهل المدينة إلى الإسلام ، بفضل ذلك النفوذ الذي تمتع به الرسول وقد جاء بدين قوي انتشر بين الشعوب عن طريق الإنذار والوعيد... وكان من أثر اصطدام محمد بالنصارى واليهود في بلاد العرب طرد اليهود من المدينة، وسنت الغارات على المسيحيين في بلاد بيزنطة».⁽⁹⁴⁾

وللرد على اقوال هذا المستشرق: أن الإسلام انتشر بين الناس بالترغيب وليس التهيب، وأن رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم دعا إلى التسامح الديني، مع أهل الكتاب. أما اليهود فقد نقضوا معاهداتهم مع الرسول - صلى الله عليه وسلم - وغدروا به، وقد حرض يهود بني النضير قبيلة قريش وغطفان على محاربة الرسول الكريم فكانت غزوة الأحزاب في السنة الخامسة للهجرة والتي انتصر فيها المسلمون على اليهود ومن حالفهم.⁽⁹⁵⁾ أما يهود بني قريظة فعندما قدم رسول الله إلى المدينة كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار، ووادع فيه اليهود وعاهدهم وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم، واشترط عليهم⁽⁹⁶⁾ إلا أن حيي بن أخطب اليهودي زعيم بني النضير نجح في تحريض يهود بني قريظة على ممالأة قريش ومعاداة الرسول، وقالوا « لا عهد بيننا وبين محمد ولا عقد » وبعد الانتهاء من غزوة الخندق سنة 5هـ عاد الرسول والمسلمون إلى المدينة ووضعوا سلاحهم «فأتى سيدنا جبرائيل - عليه السلام - إلى رسول الله وقال: أو قد وضعت السلاح يا رسول الله؟ قال نعم، فقال جبرائيل: فما وضعت الملائكة السلاح بعد، إن الله عز وجل يأمرك بالمسير إلى بني قريظة، فاني عامد إليهم فمزلزل بهم، فأمر رسول الله مؤذناً، فأذن في الناس: أن من كان سامعاً مطيعاً فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة»⁽⁹⁷⁾ وسار إليهم، وانتصر عليهم.⁽⁹⁸⁾ وكان لليهود محاولات عدّة لقتل رسول الله منها: عندما أقدمت زينب بنت الحارث اليهودية على دس السم في شاة مشوية، ومحاولة يهود بني النضير القاء صخرة على رأس رسول الله، إذ انتدب اليهود عمرو بن حجاج ليقوم بهذا الأمر، وكان رسول الله جالساً إلى جنب جدار من بيوتهم⁽⁹⁹⁾

أما محاربة الدولة البيزنطية فكان لقاء المسلمين بهم في غزوة مؤتة في السنة الثامنة للهجرة بسبب قيام شرحبيل بن عمرو الغساني حاكم بصرى التابع لقيصر ملك الروم بقتل سفير الرسول الكريم، ولم تجر العادة بقتل السفراء والرسول عند الملوك والأمراء فأرسل الرسول الكريم جيشاً مكوناً من ثلاثة آلاف رجل من المسلمين لتأديب الروم.⁽¹⁰⁰⁾ أما المستشرق 1814-1899 (وث Wth): الذي كان عضواً في المجمع العلمي منذ عام 1864م، فقد زار بلاد الشرق عام 1867م، وترجم القرآن الكريم إلى اللغة الهندية وله

مؤلفات عدّة منها (محمد والقرآن) قال فيه: « لقد جاء قرآن العرب على لسان نبيهم محمد العظيم، وعلمهم كيف يعيشون في هذه الحياة، وقد وحد محمد صفوفهم وجمع كلمتهم الأدبهم، حتى لا ترى أمة من الأمم أحسن منهم....» (101) اما المستشرق هر جرونجه (- H johnjh 1936-1857) : فهو من المستشرقين المعتدلين، قال: « كانت هذه البلاد، ستظل مجهولة وبعيدة عن العالم لولا أن الله اختارها ليولد آخر رسله وأنبيائه، فجعلها قبلة أنظار العالم، يحج إليها محبو الإسلام ورسوله، وأصبحت مكة المكرمة منارة عالمية » ويقول: ومن يقرأ القرآن يشعر أنه كتاب العالم وليس لفئة معينة» (102)

النتائج:

1. كانت الدوافع الدينية والسياسية المحرك الرئيسي للاستشراق الهولندي، فبعد انتصار هولندا على إسبانيا ارادت أن تحل محلها في جزيرتي فرموزه وجاوه، ومحل البرتغاليين في الهند، وساعد على ذلك تأسيسها شركة الهند الشرقية الهولندية حتى أصبح مستشرقوها مرجعا لمستشريقي أوروبا.

2. أنشأت هولندا مراكز للاستشراق الهولندي في الجامعات والمعاهد والمكتبات والمطابع المتخصصة بالدراسات الإسلامية مثل جامعتي: ليدن وأمستردام ومكتبتيهما، ثم المجموعات الشرقية المتمثلة في مكتبة الجغرافيين العرب ودائرة المعارف الإسلامية.

3. ظهرت شخصيات استشرافية هولندية مثل : (سكاليجر Skelijr) الذي اعتمد التحقيق العلمي في التاريخ، وتوماس اربينيوس (ThomasArbenius) مؤسس النهضة الاستشرافية في هولندا، وريلاندوس Ralandos الذي بنى بحوثه على علم النقود والمستشرق (ألبرت شولتنس AlbertHoltens) وهو أول من بدأ بدراسة مقارنة اللغات السامية وتاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام وتعداد الأسر بين اليهود والقبائل فيها، والمستشرق دوزي Dozy R. الذي أولى عناية للدراسات الأندلسية، وشيخ المستشرقين (دي خويه DeHui) الذي اهتم بالدراسات الجغرافية وهو مؤسس مكتبة الجغرافيين للعرب، واشتهر بتحقيقه للنصوص التاريخية والجغرافية والمستشرق (هر جرونجه - H johnjh) عميد العربية الذي زار مكة متخفياً ومتسماً ب (عبدالغفار) والمستشرق (فنسك Vensenk) الذي اهتم بالدراسات الدينية، و (هوتسما Hotzma) مفهرس المخطوطات الشرقية في جامعة ليدن Leiden.

4. تباينت آراء المستشرقين في الدراسات التاريخية الإسلامية، وكان منهم المستشرقين المنصفين في دراساتهم الشرقية مثل: المستشرق هرجرونجه Hrjohnjh والمستشرق وثWth وظهر المستشرق ريلاندوس الأستاذ في جامعة أترخت وأحد رواد حركة التنوير في القرن الثامن عشر الميلادي ، وهو الذي أول من وضع دراسة علمية صحيحة عن الإسلام في كتابه (في ديانة محمد) وكذلك المستشرق (فان دير بالم) وهناك صنف آخر من الذين تركوا إسقاطات بكتاباتهم على الإسلام أمثال : المستشرق (فلوتن يان VhlotenLien) والمستشرق دوزيDozy. R الذي كان له دور كبير في الكشف عن التراث الإسلامي.

الهوامش:

1. تغير مسمى الاستشراق الآن إلى «الدراسات الإقليمية» أو «دراسات الشرق الأوسط أنظر: مركز المدينة المنورة لدراسات وبحوث الاستشراق - [http:// www. madinacenter.com](http://www.madinacenter.com)
2. زيد محمد خضر، حاضر العالم الإسلامي، ط1، دار الأندلس، حائل، 2004م، ص85.
3. ا. ج آربري. المستشرقون البريطانيون. ترجمة: محمد الدسوقي النويهى. (لندن: وليم كولينز)، 1946. ص8. [http:// quran. maktoob. com/ vb/ ..8](http://quran.maktoob.com/vb/showthread.php?p=11683)
4. رودى بارت، الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية (المستشرقون الألمان منذ تيودور نولدكه). ترجمة مصطفى ماهر (القاهرة: دار الكتاب العربي) (د. ت) ص 11.
5. ا. ج. آربري. المستشرقون البريطانيون. ترجمة: محمد الدسوقي النويهى. (لندن: وليم كولينز، 1946) ص8
6. مكسيم رودنسون. "الصورة الغربية والدراسات الغربية الإسلامية." في تراث الإسلام (القسم الأول) تصنيف شاخت وبوزورث. ترجمة محمد زهير السمهوري، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، شعبان/ رمضان 1398هـ - أغسطس 1978م.) ص 27-101.
7. Edward Said. Orientalism. (New York: Vintage Books. 1979) : p 2
8. .Ibid, p 12 ، 73
9. .Ibid, p 92
10. أحمد عبد الحميد، غراب. رؤية إسلامية للاستشراق. ط2 بئرمنجهام: المنتدى الإسلامي، 1411 : 7. [www. http. madinacenter. com/ post. php](http://www.madinacenter.com/post.php)
11. جمال البلدي، تعريف- الاستشراق- وأهدافه ، [http:// www. elforkan. com/ 7ewar/ showthread. php](http://www.elforkan.com/showthread.php?p=7)
12. . غراب، رؤية اسلامية
13. [http:// www. madinacenter. com/ post. php](http://www.madinacenter.com/post.php) محمد الشاهد. «الاستشراق ومنهجية النقد عند المسلمين المعاصرين» في الاجتهاد. عدد 22، السنة

- السادسة، 1414هـ / 1994م. ص 191-211.
14. Bernard Lewis. ” The Question of Orientalism. In New York Times Review (14) of (Books. June 24, 1982. Pp. 65-49
15. عبدالشافي محمد عبداللطيف،، السيرة النبوية والتاريخ الاسلامي، قراءة ورؤية جديدة، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ، 2007، ص 422-432.
16. عبدا الشافي، السيرة، ص 427-430؛ انظر: كل ما تريد ان تعرفه عن الاستشراق: الرابط <http://quran.maktoob.com/vb/quran>
17. علي النملة. الاستشراق في الأدبيات العربية: عرض للنظرات وحصر وراقي للمكتوب. (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث الدراسات الإسلامية، 1414هـ / 1993م.) ص 23-31.
18. المرجع نفسه، ص85، محمد السيد الجليند، الاستشراق والتبشير، دار قباء، القاهرة، 1995م، ص 13-15.
19. أحمد سمايلوفيتش. فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر. “ (القاهرة: د. ن. د. ت) ص 77.
20. المرجع نفسه، ص 30. 81
21. نجيب العقيقي. المستشرقون. ج 1 (القاهرة: دار المعارف، د. ت. ص 140.
22. خضر، حاضر، ص 86، الجليند، الاستشراق، ص 16-18
23. محمود زقزوق، الإسلام والاستشراق، ، مكتبة وهبة، د. م 1984م، ص 7-8
24. خضر، حاضر، ص88:
25. المرجع نفسه، ص 88
26. بدوي، الموسوعة، ص363؛ والعقيقي، المستشرقون، ج 1، ص 287،
27. جي، اف، بايبر “ الاستشراق ترجمة عبدالله الشحام، عمان، 1985، ص4.
28. المرجع نفسه، ص 6-7
29. خليل عثمانة، فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2006م، ص 137-151
30. العقيقي، المستشرقون، ج 1، ص 236.

31. المرجع نفسه، ص7
32. بايبر، الاستشراق، ص 7-8
33. العقيقي، المستشرقون، ط3، دار المعارف، مصر، 1965، ج2، ص644
34. المرجع نفسه، ج2، ص644
35. محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، دار دمشق، ص 164-166.
36. العقيقي، المستشرقون، ج1، ص 136
37. المرجع نفسه، ج1، ص137
38. المرجع نفسه، ج1، ص138، ج2، ص645
39. المرجع نفسه، ج1، ص-138 139
40. [http:// www. alislah. ma/](http://www.alislah.ma/) 2012 - التراث العربي والإسلامي في جامعة "ليدن" الهولندية، أولاد عبد الله مرزوق: أمستردام
41. العقيقي، المستشرقون، ج1، ص 646-647
42. ناصر الدين الأسد، الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط (علوم القرآن والمصاحف العثمانية) ج4.
43. كور كيس عواد، أقدم المخطوطات في مكتبات العالم المكتوبة منذ صدر الإسلام حتى سنة 500هجري / 1106م، المجمع العلمي العراقي بغداد، 1982 م، ص145، 173، 179، 221
44. كور كيس عواد، فهارس المخطوطات في العالم، ط1 منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1984 م، ج2، ص 333-334
45. فورهوف (لوجدوني، باتافيا) سلسلة فهارس المكتبات الخطية النادرة فهرس المخطوطات الغربية بمكتبة جامعة ليدن) بيروت لبنان، 1975 م (دي غويه، وجون بون) فهرس المخطوطات الشرقية بمكتبة أكاديمية لوجدوني باتافيا، ليدن 1907 بيروت لبنان، ط2
46. العقيقي، المستشرقون، ج2، ص649؛ فورهون، فهرس المخطوطات.
47. عواد، فهارس، ج2، ص 335-336؛ انظر مجلة عالم الكتب، الرياض، 1982م،

ص 37.

48. العقيلي، المستشرقون، ج 2، ص 649؛ انظر فهرس المخطوطات في معهد اللغات الشرقية، أمستردام، هولندا، 1971، بيروت، لبنان، ج 1-3، ؛ عواد، فهارس، ج 2، ص 333، ؛ مجاميع إسلامية Brill (E. J) Islamic collections, Leiden, D, December, 1979.

49. العقيلي، المستشرقون، ج 2، ص 649؛ عواد، فهارس، ج 2، ص 649

50. العقيلي، المستشرقون، ط 1، ج 1، ص 139

51. المرجع نفسه، ج 1، ص 139

52. المرجع نفسه، ج 2 ص 651.

53. المرجع نفسه، ج 2 ص 651

54. رشا الخطيب، فضل الاستشراق الهولندي على الدراسات الشرقية، منشور في الملحق الثقافي، جريدة الدستور (الأردن) ، www.vioceofrabric.net/index.bhb ، 12/ 2/ 2010

55. الخطيب، المرجع نفسه

56. العقيلي، المستشرقون، ج 2، ص 652-653

57. عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1984م ص 8-9، 11-12؛ العقيلي، المستشرقون، ج 2 ص 654

58. بدوي، موسوعة، ص 11، 13؛ العقيلي، المستشرقون، ج 2 ص 654-655؛ عبد القهار داود العاني، الاستشراق والدراسات الإسلامية، عمان، دار الفرقان، 2000، ص 97

59. العقيلي، المستشرقون ج 2 ص 655.

60. المرجع نفسه، ج 2 ص 655

61. المرجع نفسه، ج 2 ص 656؛ بدوي، موسوعة، ص 14-15

62. الخطيب، فضل الاستشراق.

63. المرجع نفسه

64. دي خويه، المستشرق الهولندي رينهارت دوزي، ترجمة أكرم فاضل، مجلة الاستشراق، عدد 2، 1987م، ص 45؛ العقيلي، المستشرقون، ج 2 ص 658، بدوي، موسوعة،

ص172.

65. بدوي، موسوعة، ص 172-173
66. العقيقي، المستشرقون، ج 2 ص 659
67. أنظر: بدوي، موسوعة، ص 175؛ خويه، دوزي، ص 50؛ 1988.London.vol4
DOZY, spanish Islam
68. بدوي موسوعة، ص 176
69. خليل ياسين، محمد عند علماء الغرب، ط2، مؤسسة وفاء، بيروت، لبنان، 1983
ص 123؛ دي خويه، دوزي، ص 44؛ بدوي، موسوعة، ص 176.
70. دي خويه، دوزي، ص 44.
71. العقيقي، المستشرقون، ج 2 ص 663
72. رشا الخطيب، فضل الاستشراق
73. بدوي، موسوعة، ص 149
74. المرجع نفسه، ص 152-153
75. المرجع نفسه، ص 157
76. العقيقي، المستشرقون، ج 2 ص 644
77. بدوي، موسوعة، 152-154
78. كرد علي، اثر المستعربين، ص 164
79. العقيقي، المستشرقون، ج 2 ص 666
80. عبد الرحمن عميرة، الإسلام والمسلمون بين أحقاد التبشير، دار الجيل بيروت، 1999م
ص 130-131.
81. أحمد سالم، الإسلام ورسوله في فكر هؤلاء، القاهرة، دار الشعب، 1991 ص 152-
151، العقيقي، المستشرقون، ج 1 ص 131؛ ج 2 ص 266:
82. عبد المتعال محمد الجبري، السيرة النبوية وأوهام المستشرقين، ط1 مكتبة وهبه،
القاهرة، 1988، ص 45؛ العقيقي، المستشرقون ج 1 ص 147، ج 2، 666.
83. بدوي، موسوعة، ص 289
84. المرجع نفسه ص 290، العقيقي، المستشرقون، ج 2 ص 668

85. بدوي، موسوعة، ص428؛ العقيقي، المستشرقون، ج2، ص 669
86. بايبر، الإستشراق، ص 10-11
87. أحمد ابو زيد، التنوير في العالم العربي، عالم الفكر، ع3، مج، 29، 2001، ص 30-31.
88. بايبر، الإستشراق، ص11.
89. المرجع نفسه، ص12
90. المرجع نفسه، ص15
91. مصطفى الشكعة، مواقف المستشرقين في الأندلس من الحضارة الإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ج2، ص 279-281.
92. المرجع نفسه، ص 279-281
93. الشكعة، مواقف المستشرقين، ص 279-281
94. خليل ياسين، محمد عند علماء الغرب، ص 131
95. ابن هشام، ابو محمد عبدالملك (ت218هـ) السيرة النبوية، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد،، مكتبة دار التراث، د. ت، ق2، ص 219-220؛ أبو الحسن الندوي، السيرة النبوية، دار الشروق، جدة 1416، ص 247-248
96. ابن هشام، السيرة، ق1، ص 503-504؛ الندوي، السيرة، ص 259
97. ابن هشام، السيرة، ق2 ص 233-235؛ انظر الندوي، السيرة، ص 261
98. الندوي، السيرة، ص 259-264
99. ابن هشام السيرة ج2 ص 190-192؛ الطبري، تاريخ، ج3 ص15؛ الندوي، السيرة، ص318، 244.
100. ابن هشام، السيرة، ق2 ص273؛ الندوي، السيرة، ص324
101. خليل ياسين، محمد عند علماء الغرب، ص 78
102. أحمد حامد، الإسلام ورسوله في فكر هؤلاء، دار الشعب، 1991، ص152

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

1. ابو زيد، أحمد، «التنوير في العالم العربي»، عالم الفكر، عدد 3، مجلد 29، 2000م، ص 31-30
2. ا. ج. آربري. «المستشرقون البريطانيون». تعريب محمد الدسوقي النويهي. (لندن: وليم كولينز، 1946، ص 8
3. بايبر، جي، أف، «الاستشراق»، ترجمة عبد الله الشحام، عمان، 1985.
4. دي خويه، «المستشرق الهولندي رينهارت دوزي»، ترجمة أكرم فاضل، مجلة الاستشراق، عددان 1-2، دمشق، 1987م، ص 16-18، 45
5. دي خويه وجون بول، «فهرس المخطوطات العربية بمكتبة أكاديمية لوجدوني، باتا فيا، ليدن»، 1907، بيروت، لبنان،
6. الأسد، ناصر الدين، الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، مؤسسة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان. 1987م
7. بدوي، عبد الرحمن، موسوعة المستشرقين، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1984.
8. خضر، محمد زيد، حاضر العالم الإسلامي، مكتبة الأندلس، حائل، 2004
9. الجبري، عبد المتعال محمد، السيرة النبوية وأوهام المستشرقين، الطبعة الأولى، مكتبة، القاهرة، 1988م
10. حامد، أحمد، الإسلام ورسوله في فكر هؤلاء، دار الشعب، 1991م
11. داود، العاني، الاستشراق والدراسات الإسلامية، عمان، دار الفرقان 2000م
12. سالم خليل، محمد عند علماء الغرب، الطبعة الثانية، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، 1983. سمايلوفيتش. أحمد، فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر. “ (القاهرة: د. ن. د. ت)
13. الشكعة، مصطفى، مواقف المستشرقين في الأندلس من الحضارة الإسلامية، المنظمة العربية والثقافة والعلوم.
14. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

15. العبادي، محمد مختار، في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة الثقافة، الإسكندرية، 2001م.
16. عبدالشافى محمد عبداللطيف،، السيرة النبوية والتاريخ الاسلامى، قراءة ورؤية جديدة، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ، 2007.
17. عثمانة، فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006 م.
18. العقيقي نجيب، المستشرقون، دار المعارف، مصر ج 1 ج 2، الطبعة الثالثة.
19. عواد، كور كيس، أقدم المخطوطات في مكتبات العالم المكتوبة منذ صدر الإسلام حتى سنة 500 هجري 1106 م، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1982م.
20. عواد، كور كيس، فهارس المخطوطات في العالم، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1984م.
21. غراب، أحمد عبد الحميد. رؤية إسلامية للاستشراق. ط2 (بيرمنجهام: المنتدى الإسلامي، 1411)
22. فهرس المخطوطات العربية في معهد اللغات الشرقية، أمستردام، هولندا، بيروت، لبنان، 1971م.
23. كرد، محمد علي، أثر المستعربين من علماء المستشرقيات في الحضارة، مجلة الاستشراق، عدد (1-2)، دمشق، 1987 ص164
24. الندوي، ابو الحسن، السيرة النبوية، الطبعة 12، دار الشروق، جدة، 1426 / 2006م
25. النملة، على، الاستشراق في الأدبيات العربية: عرض للنظرات وحصر وراقي للمكتوب. (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث الدراسات الإسلامية، 1414هـ / 1993م.)
26. ابن هشام، ابو محمد عبدالملك (ت218هـ) السيرة النبوية، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد،، مكتبة دار التراث، د.ت.
27. هوتسما ودي غويه، فهرس المخطوطات الشرقية بالمكتبة الأكاديمية، باتافيا، ليدين، 1988م.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Brill (E. J) Islamic, collections, Leiden, December, 1979.
2. Bernard Lewis. " The Question of Orientalism. In New York Times.

3. Books. June 24, 1982. Pp. 49- 56, (Review).
4. DOZY, *spanish Islam, VOLL4, London, 1988.*
5. EDWARD, Said. *Orientalism. (New York: Vintage Books, 1979).*

ثالثاً - المواقع الالكترونية:

1. الخطيب، رشا، فضل الاستشراق الهولندي على الدراسات الاندلسية، 29/01/2011
مقال منشور في الملحق الثقافي، جريدة الدستور (الأردن) الجمعة 12/2/2010
[http:// www. voiceofarabic. net/ index. php?option=com_](http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view)
[-content&view](http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view)
2. [http:// www. alislah. ma](http://www.alislah.ma) - مرزوق، أولاد عبدالله، التراث العربي والإسلامي
في جامعة "ليدن" الهولندية، أمستردام، 2012
3. -31 quran [http:// quran. maktoob. com/ vb/ quran](http://quran.maktoob.com/vb/quran) (تعريف الاستشراق/
نشأة الاستشراق 19/2/2007)
4. [http:// www. elforkan. com/ 7ewar/ showthread. php](http://www.elforkan.com/7ewar/showthread.php) - جمال
البيدي، تعريف - الاستشراق - وأهدافه 3/7/2007

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل التنمية المحلية (ولاية تبسة نموذجاً) *

أ. د. شريف غياط **

أ. محي الدين مكاحلية ***

* تاريخ التسليم: 2013 / 12 / 18 م ، تاريخ القبول: 2014 / 3 / 16 م.
** رئيس فرقة بحث بمخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد/ جامعة 8 ماي 1945 «قالمة»/ الجزائر.
*** عضو فرقة بحث بمخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد/ جامعة 8 ماي 1945 «قالمة»/ الجزائر.

ملخص:

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في ضمان استمرار التنمية الاقتصادية واستدامتها، كونها تشكل مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص العمل ودورها في مجال تنوع الهيكل الصناعي وتغذية الصناعات الكبيرة. لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم هو تهيئة المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات على المستوى المحلي، والدفع في اتجاه تسهيل قيامها والعمل على توفير الأطر والمتطلبات كافة لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة في تحقيق تنمية وتجسيدها على مستوى الصعيد المحلي.

وضمن هذا الإطار فقد سعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، من خلال إرساء القواعد السياسية والقانونية كآلية أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات عبر ربوع الوطن، وبخاصة في الهضاب العليا كولاية تبسة التي تعد من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلى دعم التنمية المحلية، من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية إلى الانسجام مع توجه السياسة الوطنية نحو التنوع الاقتصادي، بغية تجسيد التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة بين مختلف المناطق الجغرافية.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، النمو الاقتصادي.

Small and Medium Enterprises as a Medium to Activate Local Development «Province of Tebessa as a Model»

Abstract:

It is obvious that small and medium enterprises play an important and vital role in ensuring the continuation and sustainability of the economic development. These kinds of enterprises constitute an important access to the economic growth by creating jobs. The current trends aim to create an adequate investment climate for these enterprises at the local level, and make it easier for them to emerge and achieve success through the supply of the necessary framework to establish and develop small and medium enterprises.

Algeria has sought to take a set of procedures in order to make the role of small and medium enterprises more effective in the economic development through establishing political and legal bases. The objective of these procedures is the development of such enterprises all over the country especially in the high plateaus like “Tebessa” in which Algeria is seeking to support local development by taking advantage of the potentials offered by small and medium enterprises. The latter is one of the factors that will help the city “Wilaya” to be in harmony with the trend of national policy towards economic diversification in order to realize a global and balanced national development between various geographical regions.

Key words: *small and medium enterprises, sustainable development, local development, Economic growth*

1. تمهيد:

لقد أصبح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتعاظم في الحياة الاقتصادية بشكل واضح في وقتنا الراهن. حيث أصبحت محوراً للدراسات الاقتصادية باعتبارها كياناً مختلفاً عن المؤسسات الكبيرة في حجمها، وفي طريقة تسييرها واستراتيجياتها، وليس على أنها مرحلة من مراحل التحول نحو بلوغ الحجم الأمثل، حيث شهدت الفترة الأخيرة اهتماماً كبيراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من الدول، والتي أكدت أهمية الاعتماد على هذه المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل، وإدراج الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذا النوع من المؤسسات، وتنامي الدعوة إلى ترقيتها، وكذا مساهمتها المعتبرة في الناتج المحلي لعدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلاً عن دورها في تحقيق توازن المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. زد على ذلك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتوقف عند هذا الحد، بل امتد ليهتم بالجانب البيئي، خاصة مع ظهور نوع جديد من المنافسة يعطي أهمية للدور البيئي الذي تمثله هذه المؤسسات. ليصبح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد تنمية محلية تتصف بالاستمرارية والاستدامة شديد الأهمية. وهذا ما يدل على أن مؤسسات هذا القطاع، لم تعد تكتفي بتحقيق أهدافها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فقط، بل تتعداه لتشمل الجانب البيئي. وكغيرها من الدول فقد أولت الجزائر أهمية كبيرة بهذا القطاع، وعملت على تجسيده محلياً لخلق الثروة على المستويين المحلي والوطني على حد سواء، وبما أن ولاية تبسة جزء من التنمية الوطنية الشاملة، التي تسعى الجزائر إلى خلقها من خلال دعم هذه المؤسسات، فقد سعت هي الأخرى إلى استغلال إمكاناتها الهائلة عن طريق تشجيع قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتسهيل انتشارها محلياً بهدف ضمان تقدم الولاية على كافة الأصعدة بغية تحقيق تنمية محلية تمكنها من المساهمة في تجسيد التنمية الوطنية المنشودة.

2. إشكالية الدراسة:

لا ريب في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعد في الوقت الراهن من أبرز الدعامات والركائز المتبعة لتجميع الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء،

وذلك من خلال دفع ودعم عجلة التنمية. لذلك وإدراكاً بالدور الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول، فقد سعت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع وترقيته، وذلك من خلال تبني ودعم سياسات واضحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى تحقيق التنمية المنشودة. ولا شك في أن ولاية تبسة تعد جزءاً من التنمية الوطنية الشاملة، التي تحاول الجزائر بلوغها من خلال مساعدة ودعم هذه المؤسسات.

تأسيساً على ما تقدم، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد التنمية المحلية بولاية تبسة؟

وعليه وانطلاقاً من هذا التساؤل، سيحاول الباحثان الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما المعايير المستخدمة في تصنيفها؟
- ما الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية وما أبرز أبعادها؟
- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة؟
- ما الآفاق المستقبلية لهذه المؤسسات في ولاية تبسة، وما أثرها على التنمية المحلية؟

3. الفرضيات:

- لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة، فقد اعتمدت بعض الفرضيات التي تعد أقرب استجابة للأجوبة المحتملة والتي نلخصها فيما يأتي:
- ♦ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة وأساسية في عملية التنمية من خلال تأثيرها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
 - ♦ تتميز التنمية المحلية بكونها عملية معقدة تتخذ أبعاداً عدة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية.

♦ لقد تحسن مستوى الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تيقناً بأهمية هذه المؤسسات وتشجيعها كاستراتيجية بديلة للمؤسسات الضخمة التي

عجزت عن تحقيق التنمية المنشودة.

◆ يعدُّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة قطاعاً مهماً وفعالاً، له مكانته ضمن استراتيجيات الولاية الرامية إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي عبر ربوع الولاية.

◆ يظهر دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة وولاية تبسة بصفة خاصة من خلال مساهمتها الفاعلة في التشغيل، بالإضافة إلى رفع الإيرادات الجبائية والارتقاء بمستوى مختلف الأنشطة الاقتصادية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة والمتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ومقرري السياسة التنموية في مختلف الدول المتقدمة أو النامية منها، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها الأثر الواضح على أهمية هذه المؤسسات ومكانتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن استخلاص أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

◆ الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.

◆ لكون التنمية المحلية تعد من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية الشاملة والمتوازنة.

◆ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة وفي مختلف الولايات، إيماناً منها بتحقيق التوازن الجهوي، وبخاصة في ولايات الهضاب العليا كولاية تبسة.

◆ المكانة المهمة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع وتيرة التنمية المحلية وتسريعها بولاية تبسة من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد والإمكانات الهائلة التي تزخر بها هذه الولاية، بهدف تطوير وتنمية اقتصاديات المنطقة.

◆ تكوين بطاقة خاصة بتوزيع وتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مختلف الأنشطة الاقتصادية بولاية تبسة، مما يعطي صورة واضحة ودقيقة لصناع القرار ورسمي السياسات بالولاية عن توجه هذه المؤسسات، الأمر الذي يسمح باتخاذ القرارات

المناسبة والمتعلقة بتشجيع وتنمية مؤسسات هذا القطاع والعمل على تحقيق التوازن في مركزها قطاعيا وجغرافيا.

5. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى إبراز القدرة والفعالية التي يكتسبها نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمته في حل المشاكل، التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني، خاصة ونحن مقبلون على تحولات اقتصادية دولية البقاء فيها للأقوى. وهذه الأهمية تعود أساساً إلى الخصائص والمميزات، التي تجعل هذه المؤسسات أكثر ملائمة وقدرة على تطوير الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية الدولية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح جملة من النقاط:

♦ محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الاستراتيجيات التنموية الفعالة، ودورها في تحقيق التوازن على المستوى الكلي.

♦ إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية على المستويين البلدي والولائي.

♦ محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية، وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية تبسة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد التنمية المحلية بها.

♦ كشف أهم العقبات والمشكلات التي تعوق تطور الاستثمار عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عموماً وولاية تبسة بصفة خاصة، ومحاولة اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين المحيط المتدهور.

♦ محاولة استخلاص أهم المحاور التي يمكن أن تمثل أرضية بناء سياسة اقتصادية تهدف إلى تطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عامة وولاية تبسة خاصة.

6. منهج الدراسة وحدودها:

حتى نعطي الدراسة حقها من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناتها، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، اعتمدنا جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة. وإسقاط

هذه الدراسة على واقع الجزائر وولاية تبسة، فقد ارتأينا استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لدراسة الدور التنموي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي بولاية تبسة وصولاً إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة في الجزائر. وبالتالي فإن هذه الدراسة تتمحور في إطارها حول:

♦ **الإطار النظري:** تم التطرق لدراسة هذا الموضوع، كونه يمثل أحد أبرز المواضيع المتداولة على الساحة الاقتصادية، وذلك من خلال الإحاطة بالدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الوطني والمحلي.

♦ **الإطار المكاني:** تطرقت الدراسة الميدانية للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة.

♦ **الإطار الزمني:** تمحورت هذه الدراسة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد التنمية المحلية، حيث امتدت فترة الدراسة على مستوى الجزائر (المستوى الوطني) من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013، وذلك مواكبة لبدية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع على المستوى الوطني. في حين امتدت الدراسة الميدانية من سنة 2006 إلى غاية سنة 2013، وذلك نتيجة تأخر اهتمام السلطات المحلية لولاية تبسة بهذا القطاع.

على ضوء ما تقدم، قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

- المحور الأول - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على التنمية:
- المحور الثاني - الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية:
- المحور الثالث - واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ودورها في تفعيل التنمية المحلية:

المحور الأول - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على التنمية:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة وواضحة داخل اقتصاديات مختلف الدول، وذلك نظراً لدورها المحوري والمتزايد في تحقيق التنمية المنشودة من خلال إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق مناصب الشغل واستيعاب التكنولوجيا المتجددة.

1.1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثبتت مختلف الدراسات والأبحاث أن وضع تعريف رسمي وعالمي للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة أمرٌ غاية في الصعوبة، نظراً لعراقيل عدة منها اختلاف درجة النمو والتقدم بين الدول، وهو ما جعل كل دولة تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي، والتعريف المقترح إما أن يكون قانونياً، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أو إدارياً كتعريف ألمانياً، وأيضاً بعض التعاريف المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار في إطار الاتحاد الأوروبي، وكذا تعريف البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث تعرف هذه الأخيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: «كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية والحرفية واليدوية، التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10 إلى 50 عاملاً» (خضر، 2002، 4).
بينما يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع على النحو الآتي (ناصر، محسن، 2011، 3):

أ. المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 عمال، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب. المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 عاملاً، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

ت. المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

وفي الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن صفتها القانونية على أنها: «كل مؤسسة إنتاج السلع والخدمات توظف ما بين (1-250 عاملاً)، لها رقم أعمال سنوي لا يتعدى ملياري دينار جزائري وإجمالي الميزانية السنوية لا يتعدى 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية»^{1 (*)}.

◀ 1.1.1. المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف عن غيره من المصطلحات التي يسهل تحديد مفهوم خاص بها؛ لأنها ببساطة تعاني من إشكالية تتعلق بصعوبة الوصول إلى تعريف دقيق لها. لذا فإنه حتى يتم التوصل إلى مفهوم مشترك نسبياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمدت مجموعة من المعايير الأساسية نوجز الأهم منها في هذا الشأن كالآتي:

1 (*) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المرسوم التنفيذي رقم (18-01) والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 27 رمضان 1422 والموافق لـ 12 ديسمبر 2001، العدد 77، ص 12.

- أولاً- المعايير الكمية: تتمثل المعايير الكمية في ما يأتي:
 - معيار رأس المال: يعدُّ رأس المال المستخدم بالمؤسسة أحد المعايير الأساسية للتمييز بين المؤسسات على اعتبار أن حجم الأموال المستثمرة يعطي صورة عن حجم المؤسسات من الناحية الكمية، غير أنه يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده (السيد، 2005، 49).
 - معيار حجم العمالة: ويعد أبسط المعايير المتبعة للتعريف، وأكثرها شيوعاً نظراً لسهولة القياس والمقارنة عند إجراء الإحصاءات الصناعية، إلا أن هذا المعيار يختلف من دولة لأخرى، فضلاً عن أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم على مستوى هذه المؤسسات (غياط، بوقموم، 2008، 19).
 - معيار قيمة المبيعات: وهو أحد المعايير التي تميز بين المؤسسات من حيث النشاط وقدرتها التنافسية في الأسواق. ويعدُّ هذا المعيار من المعايير الحديثة والمهمة (خوني، حساني، 2008، 19).
 - معيار معامل رأس المال: يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين ورأس المال، خاصة بعد الانتقادات الموجهة لكل منهما على انفراد وبالتالي، فالجمع بينهما يقلل من الانتقادات (السيد، 2005، 50).
- ثانياً- المعايير النوعية: على الرغم من الدور الذي تلعبه المعايير الكمية في تحديد مفهوم دقيق لهذه المؤسسات فإنها تعرضت للعديد من الانتقادات، لذلك ظهرت المعايير النوعية بصفقتها مكملة لها. ومن أهم هذه المعايير ما نخصه بالذكر فيما يأتي (جواد، 2007، 34):
 - الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المؤسسة عن أية تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى.
 - الملكية: إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون تابعة للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال إلا أن نسبة منها تكون في صورة مؤسسات فردية وعائلية، كما قد تكون ملكيتها ملكية عامة.
 - الحصة السوقية: يميز هذا المعيار بين أحجام مختلف المؤسسات بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق.
 - محلية النشاط: حسب هذا المعيار يتم التمييز بين المؤسسات على أساس امتداد

نشاطها التسويقي.

- المعيار التنظيمي: يقصد به شكل الإدارة والملكية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المعيار التكنولوجي: حيث تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أساس الأساليب الإنتاجية المستخدمة فيها.

وبالعودة إلى الجزائر، فإنها كغيرها من الدول، وبغرض الانسجام مع المعطيات الجديدة، وخاصة بعد انضمامها إلى المشروع المتوسطي، وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة²(*) (OMC)، وجدت نفسها مجبرة على إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد تأكيد الدور والمكانة التي تحتلها حالياً في دعم التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من المحاولات العديدة لإعطاء تعريف رسمي لها فإنه وإلى غاية 2001، لم يكن هناك تعريف دقيق لهذا النوع من المؤسسات إلى غاية إصدار القانون رقم (01-18) اعتمدت من خلاله الجزائر على تعريف أكثر رسمية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، 12).

◀ 2.1.1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تعد المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (40%-80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50%-60%) من القوى العاملة في العالم. وتساهم هذه المؤسسات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول. وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 99% من إجمالي عدد المؤسسات التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي بمصر، ويعمل بها حوالي ثلث قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، كما تشكل هذه المؤسسات 84% من العدد الإجمالي للمؤسسات في تونس، 90% في الكويت (طشطوش، 2012، 64-66)، هذا الأمر لا يختلف كثيراً في بقية دول العالم المتقدم، إذ تشكل هذه المؤسسات على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 98% من العدد الإجمالي للمؤسسات الناشطة، وتوظف ما يقارب

2 (*) Organisation Mondiale de Commerce

53% من قوة العمل، في حين تمثل نفس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا 96% من عدد المؤسسات مستوعبة عمالة تقدر بـ 85% من مجموع اليد العاملة (غياط، بوقموم، 2009، 50).

ومن ثم أدركت مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الارتقاء باقتصادياتها، الأمر الذي أدى بها إلى انتهاج العديد من السبل والآليات الداعمة لهذه المؤسسات، ورسم القواعد والاستراتيجيات الفعالة التي تعبد لها طريق النجاح والاستمرارية لتمارس نشاطها في بيئة اقتصادية مناسبة.

وسواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أم النامية، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستحوذ على النسبة الأعلى من المؤسسات العاملة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أنها تستوعب نسبة عمالة أكبر نتيجة لتدني تكلفة خلق فرص العمل فيها، زيادة على كونها تعد الأكثر اعتماداً على الموارد المحلية الأولية المتوفرة في البيئة المحيطة، مما يكسبها القدرة على تلبية مختلف احتياجات السكان المحليين وبأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية وإحلال المنتجات المحلية محل السلع المستوردة. إضافة إلى كونها الأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها. وهي مزاي تتماشى مع ظروف الدول العربية ومنها الجزائر، خاصة ما يتعلق بانخفاض معدلات التشغيل، حتى أن البنك الدولي قد أشار سنة 2004 إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير 74 مليون فرصة عمل خلال العشرين عاماً القادمة، وهو رقم لا يمكن تجسيده دون الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة، لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلاً ومنفذاً هاماً لاستخدام هذه الموارد (تقرير التنمية البشرية، 2005).

2.1. إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية:

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي، وبذلك ينظر إلى الاستثمار في هذه المؤسسات على أنه وسيلة للحد من البطالة نظراً إلى كثافة عنصر العمل به، وانخفاض ما يستلزم من رأس المال لخلق فرص العمل. كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخل في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع والتخفيف من حدة الفقر، ونظراً إلى أهمية هذا القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هيكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية، مكنتها من تطوير مؤسساتها الصغيرة

والمتوسطة، وتحقيق نتائج حسنة على مستوى اقتصادياتها المحلية. ولا شك في أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، يجعلنا نبين دورها التنموي من خلال النقاط الآتية:

◀ 1.2.1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمالة وتقليل مشكلة البطالة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الوسائل الهامة والفعالة في خلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة في البلدان النامية والمتقدمة، إذ تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال، ذلك لأنها تقوم على تقنيات كثيفة العمل وإحلال العمالة المتوافرة محل رأس المال عالي التكلفة، ونمط اجتماعي يقوم على تشغيل الأقارب والأصدقاء، دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات (غياط، بوقوم، 2009، 50). فقد أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى استخدام فنون إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهو ما يتطلب استثمارات أقل لكل فرصة عمل في المتوسط مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (طشطوش، 2012، 66).

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation de Coopér - tion et de Développement Economique، 2000)، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص؛ أي ما يمثل ثلثي مناصب العمل الكلية، وتختلف هذه النسبة باختلاف الدول والقطاعات الاقتصادية. فمثلاً نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وإيرلندا. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فتوظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبخاصة العمالة في قطاع الصناعات الأولية. وفي اليابان وصلت نسبة عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قرابة 84.4% من مجموع عدد العمال فيها (عنبه، 2004، 220). وبالنسبة للدول النامية، فتبدو مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة ذات أهمية كبرى، وذلك لعوامل عدة نذكر من أهمها:

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلاً عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساعدة معظم الدول النامية على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، حيث أثبتت مختلف الدراسات

أن تكلفة خلق فرص العمل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متدنية مقارنة بتكلفتها في المؤسسات الكبيرة، مما يكسبها صفة الاتساع في التأثير على الاقتصاد الوطني، إذ تشير التقديرات إلى أن تكلفة فرص العمل الدائمة في المؤسسات الكبيرة تفوق ثلاث مرات تكلفتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عبد الحميد، 2002، 10)

ففي الهند مثلا زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 1638 ألف مؤسسة عام 1992 إلى 4370 ألف مؤسسة عام 2007، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 12.83 مليون فرصة عمل في 1992-1993 إلى 22.17 مليون فرصة عمل في 2006-2007 (غياط، بوقموم، 2010، 76).

والمحصلة من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام، هي أن هذه المؤسسات وعلى الرغم من صغر حجمها وإمكاناتها المتواضعة مقارنة مع إمكانات المؤسسات الكبيرة استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة.

◀ 2.2.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتشجيع الاستثمار:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تأطير كفاءات جديدة من المستثمرين الصغار الذين يفتقرون لرؤوس أموال ضخمة خاصة الشباب، إذ تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، حيث إنها تستند في الأساس إلى جذب مدخرات الأشخاص وتفعيلها من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بوساطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في استقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية بدلاً من تجميدها وإخراجها من الدورة الاقتصادية في صورة اكتناز، كون أن تكاليف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة (غياط، بوقموم، 2010، 78).

كما تتسم هذه المؤسسات بقلّة التكاليف اللازمة للتكوين لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعدّ مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهو ما يمكنهم من الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلاً، وهي بهذا المعنى تعدّ منبأً خصباً لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإداراتها (حسن، 2002، 29)

من جهة أخرى تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الدخول والخروج من السوق، وذلك نتيجة لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، إذ عادة ما يسهل على صاحب المؤسسة تصفية مشروعه، والخروج من السوق دون أضرار كبيرة، وذلك لامتلاك هذا النوع من المؤسسات مرونة عالية في اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (البرنوطي، 2005، 80).

في الأخير تعدُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتشجيع الاستثمار كونها تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال، بما يجعلها نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني، وهو ما يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الكلية.

◀ 3.2.1 إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الوطني:

الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الصناعية الزراعية والخدمية كافة، أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة والنامية. وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج، مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق. أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة. وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية (حسن، 2002، 31).

المحور الثاني - الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية:

1.2 ماهية التنمية المحلية:

لا ريب في أن التنمية المحلية تعمل على تعزيز القدرات الاقتصادية للمنطقة المحلية

من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة فيها. فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

◀ 1.1.2 تعريف التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية على أنها: «العملية التي بوساطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة» (عبد المطلب، 2001، 13).

هذا وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة على أنها: «العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في التجمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها» (بوعمامة، 2005، 2).

يتضح من خلال هذه التعاريف، أن التنمية المحلية: «عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية لتلك التجمعات» (سداوي، مسعودي، 2008، 2).

◀ 2.1.2 أهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها نجد (نورين، 2008، 8):

■ أهداف اجتماعية: تهدف التنمية المحلية في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، عن طريق فرض معايير للهواء والماء والضوضاء تهدف إلى تحقيق الحماية الصحية، بالإضافة إلى الاهتمام باحتياجات أفراد المجتمع والعمل على تلبيتها.

■ أهداف اقتصادية: التنمية المحلية بمنظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف، ويمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية. كما تهدف كذلك إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين مختلف المناطق، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من

أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني.

■ أهداف بيئية: لقد أولت التنمية المحلية في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة للبيئة ومتطلبات حمايتها، فالتنمية المحلية تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعية والنظم الإيكولوجية والتجمعات الحية، بالإضافة إلى التفكير في مصلحة الأجيال القادمة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح حديث يعرف بالتنمية المحلية المستدامة.

2.2 مبادئ التنمية المحلية:

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجاً ناقصاً، باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.

ومن أهم هذه المبادئ نجد (الجوهري، 2001، 6):

أ. مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني كذلك شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ب. مبدأ التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس. حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية. فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع، وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازناً في كلا الجانبين مادي وغير مادي.

ت. مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، مثلاً في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزناً أكبر مقارنة بغيرها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

ث. مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضامر جهودها وتكاملها، بما يمنع ازدواجية الخدمة أو تضاربها؛ لأن ذلك يؤدي إلى تضییع الجهود وزيادة التكاليف. ولهذا تبذل جهود كثيرة لإحداث مبدأ

التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها. وبالتالي فإن توافر مختلف هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم ركائز تحقيق أهدافها.

3.2 أبعاد التنمية المحلية:

تتجسد أبعاد التنمية المحلية في ما يأتي:

■ **البعد الاقتصادي:** إن البعد الأول من أبعاد التنمية المحلية يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية، وكيفية إحداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد الكلاسيكي المهمل لأبعاد البيئة إلى الاقتصاد الذي يعنى بالجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد والبيئة، ويتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد لها (لرقت، 2008، 8).

■ **البعد الاجتماعي:** إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث إنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي، ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختياراً إنصافاً بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول، وما بين الأقاليم، باعتبار أن تحقيق فكرة التنمية المحلية تقف أساساً على الإنسان لكونه يعد مدخل هذه التنمية ومخرجها (فال، 2010، 106).

■ **البعد البيئي:** يجسد البعد البيئي في التنمية المحلية بعد الاستدامة، بالإضافة إلى مبدأ الحاجة والمحافظة. والمقصود هنا استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، وخاصة تلك الموارد المحدودة وغير القابلة للتجديد، إذ لا بد من أن تراعي كل إستراتيجية تنموية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعية، والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة.

■ **البعد التكنولوجي:** أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الإيجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين، فبالرغم من الإيجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته، خاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر على البيئة، فالتنمية المحلية تسعى إلى استعمال تكنولوجيات بيئية في المرافق الصناعية من خلال التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة (بوعمامة، 2008، 6).

المحور الثالث - واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ودورها في تفعيل التنمية المحلية:

1.3 الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها التنموي:

قبل التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ودورها التنموي، فقد فضلنا الإشارة باختصار إلى واقع هذه المؤسسات في الجزائر، حيث إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرز تحولات وتغيرات مهمة خاصة في هيكل الاقتصاد الوطني. فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم المؤسسات وتسييرها، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، والذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع مؤسسات النقد الدولية.

◀ 1.1.3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

للقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري انطلاقا من سنة 2001 نورد الجدول الآتي:

الجدول (1)

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2013)

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغير	نسبة التغير
2001	179893	20386	12,78%
2002	261863	81970	45,56%
2003	288587	26724	10,2%
2004	312959	24372	8,44%
2005	342788	29829	9,53%
2006	376767	33979	9,91%
2007	410959	34192	9,07%
2008	519526	108567	26,41%
2009	587494	67968	13,08%

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغير	نسبة التغير
2010	619072	31578	5,37%
2011	659309	40237	6,5%
2012	711832	52523	7,97%
*2013	747934	36102	5,07%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2012، ص 12.
* إحصائيات السداسي الأول لسنة 2013.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث بلغ 179893 مؤسسة سنة 2001 ليتضاعف بعدها العدد ليصل في حدود سنة 2010 إلى 619072 مؤسسة، بمعنى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد زاد خلال عقد من الزمن بـ 439179 مؤسسة، حيث ارتفع عدد المؤسسات سنة 2010 بزيادة قدرها 5.37%، مقارنة بالسنة السابقة، ليصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية السداسي الأول من سنة 2013 إلى 747934 مؤسسة.

إن هذا التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في اعتقادنا يرجع إلى اتباع الجزائر استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع على المديين المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع وتطويره، فضلاً عن انتهاج الجزائر سياسة تنموية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض لهذا القطاع ابتداءً من سنة 2001، حيث وصلت إلى حدود 5%، وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الإيجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين، نظراً للأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه.

◀ 2.1.3 الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية نابع من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية ودورها الاجتماعي والثقافي. الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة

بارزة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات وتطويرها.

■ أولاً- دورها في التشغيل:

أعطت الدولة مجالاً واسعاً لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وهو ما تمخض عنه دور مهم وفعال وحيوي لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في دورها في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، وللوقوف على حقيقة الدور الذي تلعبه المؤسسات في التوظيف ورد الجدول الآتي:

الجدول (2)

تطور العمالة حسب عدد المؤسسات للفترة (2001-2013)

السنة	عدد العمال	قيمة التغير	نسبة التغير
2001	737062	-	-
2002	684341	52721 -	7,15%
2003	705000	20659	3,01%
2004	838504	133504	18,93%
2005	1157856	319352	38,08%
2006	1252707	94851	7,93%
2007	1355399	102692	8,19%
2008	1540209	184810	13,63%
2009	1546584	6375	0,41%
2010	1625686	79102	5,11%
2011	1724197	98511	6,05%
2012	1848117	123920	7,18%
* 2013	1915495	67378	3,65%

Source: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'Investissement

* إحصائيات السداسي الأول لسنة 2013.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بشكل فعال في توفير مناصب العمل إذ وصل عدد العمال في هذا القطاع سنة 2001 إلى 737062 عاملاً، لكنه انخفض بعد ذلك سنة 2002 بقيمة 52721 منصباً عن سنة 2001، مع أن هذا القطاع قد شهد تطوراً في تعدادهِ، وبالتالي فإن هذا الانخفاض راجع إلى عمليات التسريح التي شهدتها معظم المؤسسات فضلاً عن غلق عدد معتبر منها، في حين أن نسبة كبيرة من المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة توظف أقل من عشرة عمال، ولكن سرعان ما شهد عدد العمال في هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2003 قدر بـ 20659 منصب عمل عن سنة 2002. وقد تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصل خلال السداسي الأول لسنة 2013 إلى 1915495 منصب عمل أي ارتفع بقيمة 1178433 منصباً عن سنة 2001، وهو ما يؤكد الدور الذي بات يؤديه هذا القطاع في دفع عجلة التنمية عبر بوابة تقليص نسبة البطالة.

■ ثانياً- المساهمة في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور ريادي في خلق القيمة المضافة وتحقيقها من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقات مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات، كما يعدُّ الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقويم النمو الاقتصادي، وبالتالي سنستغل هذا المفهوم في توضيح تطور ومكانة القطاع الخاص. ولغرض تبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في القطاع الخاص في القيمة المضافة نورد الجدول الآتي:

(الجدول 3)

تطور مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة للفترة (2001-2013) الوحدة مليار دج

السنة	القطاع العام	النسبة %	القطاع الخاص	النسبة %	مجموع القيمة المضافة
2001	268,98	18,3	1203,74	81,7	1472,72
2002	286,79	15,4	1585,3	84,6	1872,09
2003	312,47	14,9	1784,49	85,1	2096,96
2004	344,89	14,4	2038,84	85,6	2383,37
2005	367,51	14,1	2239,56	85,9	2607,07
2006	376,82	13,3	2634,46	86,6	3011,28

السنة	القطاع العام	النسبة %	القطاع الخاص	النسبة %	مجموع القيمة المضافة
2007	420,86	12,3	2986,07	87,6	3406,93
2008	406,84	10,73	3383,57	89,27	3790,41
2009	432,05	9,85	3954,5	90,15	4386,55
2010	340,56	7,10	4450,76	92,90	4791,32
2011	528,51	9,74	4895,64	90,26	5424,15
2012	631,40	10,72	5253,75	89,28	5885,15
2013	656,77	10,97	5335,63	89,03	5992,40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2013، ص 43.

إن التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص، أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة التي تراوحت ما بين 81.7% و 85.9% خلال سنتي 2001 و 2005، ويتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2005 بلغت 2239,56 مليار دج؛ أي بزيادة قدرها 1035,82 مقارنة بسنة 2001، ليحقق أعلى مستوياته سنتي 2012 و 2013 بمساهمة إجمالية قدرت بـ 5253,75 مليار دج و 5335,63 مليار دج على التوالي، والجدير بالذكر أن حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والصناعي عالية مقارنة بالقطاع العام.

الجدول (4)

تطور مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2013) الوحدة: مليار دج

السنة	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	المجموع
2006	704,05	20,44	2740,06	79,56	3444,11
2007	749,86	19,2	3153,77	80,8	3903,63
2008	760,92	17,55	3574,07	82,45	4334,99

السنة	القطاع	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	المجموع
2009	816,8	16,41	4162,02	83,59	4978,82	
2010	827,53	15,02	4681,68	84,98	5509,21	
2011	923,34	15,23	5134,46	84,77	6057,80	
2012	981,21	14,89	5604,67	85,11	6585,88	
2013	1043,21	14,65	6074,02	85,35	7117,23	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2013، ص 42.

يتضح من خلال هذا الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة، حيث قدرت بـ 79.56% سنة 2006، لتشهد ارتفاعاً بدءاً من سنة 2007، إذ وصلت إلى 80.8%. وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 3153,77 مليار دج، ثم يحقق أعلى مستوياته سنة 2013 بمساهمة إجمالية تقدر بـ 6074,02 مليار دج وبنسبة تقدر بـ 85.35%. وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة أن عدد هذه المؤسسات سيرتفع، وأن نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وبالتالي فإن هناك فرصة للتخفيف من المشكلات، بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير هذه المؤسسات وترقيتها والتخفيف من العراقيل المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي والفوائد المسبقة والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي بزيادة انكشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول تجاوز كثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها وتطورها.

■ ثالثاً- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية:

تبين المبادلات الخارجية لحركة تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانيات الإنتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعد الصادرات مؤشراً لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، ويمكن الوقوف على دور هذه المؤسسات في المبادلات الخارجية من

خلال دراسة تطور المنتوجات خارج قطاع المحروقات، والجدول الآتي يبين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2007-2013).

الجدول (5)

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2007-2013) الوحدة مليون دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع عام	7002	10576	10649	11067	11618	12684	13647
قطاع خاص	20390	28580	28645	29406	35629	37686	41203
إجمالي الواردات	27439	39156	39294	40473	47247	50370	54850

المصدر: تقارير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنوات (2007-2013).

على ضوء ما تقدم، يتبين أن حجم الواردات الجزائرية في تزايد مستمر ومساهمة القطاع الخاص فيها هي الأخرى في ارتفاع متواصل، إذ ارتفعت من 717 مليون دولار سنة 1999 إلى 1069 مليون دولار سنة 2002، أي بزيادة قدرها 49.1% لتصل سنة 2013 إلى ما يعادل 54850 مليون دولار، أي بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ 8.89% مقارنة بسنة 2012. والملاحظ على هيكل الواردات الجزائرية أنها متنوعة جدا، وطبقا لإحصائيات 2013 احتلت منتوجات التجهيز الصناعي الريادة بنسبة 28,73% من إجمالي الواردات، تليها السلع نصف المصنعة بنسبة تقدر بـ 20.74%، ثم تأتي سلع الاستهلاك الغذائي بنسبة 17.81% من إجمالي الواردات، أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية، فتتميز بسيطرة مطلقة لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، وتسعى الدولة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغيير هذا الواقع، إذ تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن مساهمة هذه المؤسسات قدرت بـ 53.9% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2002، أي ما يعادل 396 مليون دولار، لترتفع مساهمتها في سنة 2012 إلى 66.23% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات (تقرير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2012).

2.3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة:

حتى تكون لدينا رؤية واضحة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة نرى من الضروري بإمكان عرض الجدول الآتي:

الجدول (6)

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة خلال الفترة (2007-2013)

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغير	نسبة التغير
2007	2279	-	-
2008	2608	384	16,84%
2009	2848	240	9,20%
2010	3093	245	8,60%
2011	3335	242	7,82%
2012	3584	249	7,46%
2013	3890	306	8,53%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة.

تبين البيانات الواردة في معطيات الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة يتطور بشكل إيجابي من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2007-2013)، حيث ارتفع عدد هذه المؤسسات من 2279 مؤسسة سنة 2007 إلى 3890 مؤسسة سنة 2013 أي زيادة بما يعادل 1611 مؤسسة، ما يعكس نسبة تطور وصلت إلى 70.68%، في حين زاد عدد المؤسسات سنة 2013 بنسبة 8.53% عن سنة 2012، حيث سجل معدل النمو في المتوسط لهذه المؤسسات خلال الفترة (2007-2013) نسبة 9.74%.

ويعود هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني بشكل عام، وولاية تبسة بشكل خاص، بعد إدراك الأهمية والدور المحوري الذي تؤديه هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد المحلي، الأمر الذي دفع السلطات الولائية إلى تهيئة الظروف المناسبة كلها، بهدف مساعدة هذا القطاع، وذلك من خلال وضع مجموعة من الآليات والهيكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية، وهو ما يبرر الزيادة المعتبرة في عدد هذه المؤسسات في الفترة الأخيرة، حيث أنشئ صندوق لضمان القروض المصرفية، وذلك بهدف تذليل الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن دور مختلف هيئات الدعم مثل: (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر، ...، بالإضافة إلى تسهيل الاستفادة من القروض مقارنة بالسنوات السابقة.

والشيء الملاحظ من توزيع هذه المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي هو توجه النسبة الأكبر من هذه المؤسسات إلى نشاط البناء والأشغال العمومية الذي حصل خلال فترة الدراسة (2006-2013) على النسبة الأكبر من توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بباقي النشاطات. ففي سنة 2013 تمركزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاط البناء والأشغال العمومية بنسبة 43.57% وهو ما يعني أن ما يقارب نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على هذا النشاط في ولاية تبسة. وهذا راجع إلى الإصلاحات المهمة والكبيرة التي تشهدها الولاية مؤخراً على مستوى البنى التحتية من جهة، ومحاولتها تجسيد عمليات البناء والتوسع العمراني من جهة ثانية. حيث استفادت ولاية تبسة من أغلفة مالية ضخمة من خلال البرنامج القطاعي غير المراكز (PSD) والمخطط البلدي للتنمية (PCD)، ليأتي في الصف الثاني قطاع التجارة الذي يضم حوالي 430 مؤسسة أي بنسبة قدرت بـ 11.05% من إجمالي عدد المؤسسات، ويعود ذلك للموقع الجغرافي الذي تحتله ولاية تبسة من خلال وقوعها في حدود مع تونس، وهو ما يسمح بخلق مبادلات تجارية بين الولاية وتونس من جهة، وبينها وبين باقي الولايات الجزائرية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط القطاع التجاري. أما قطاع الخدمات المقدمة للجماعات المحلية، فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة 8.30%، حيث بلغ عدد المؤسسات النشطة في هذا المجال 323 مؤسسة، كما نلاحظ أن قطاع الصحة استحوذ على 294 مؤسسة خلال سنة 2013؛ أي ما يقدر بـ 7.5% من إجمالي المؤسسات في الولاية، وذلك سعيًا من هذه الأخيرة لتحسين الجانب الصحي في الولاية، وتعويض ندرة المستشفيات والخدمات الصحية... الخ، كذلك تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع النقل والبريد والاتصالات حيث شمل هذا النشاط على 246 مؤسسة، ويرجع ذلك إلى أهمية هذا القطاع في هذه الولاية خاصة قطاع النقل الذي يعد شريان الولاية سواء محلياً بين البلديات أو بينها وبين باقي الولايات، وجدير بالملاحظة أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال النقل والاتصالات والبريد راجع للدور الذي أدته هيئات الدعم والمساعدة التي وفرتها السلطات الولائية لدعم هذه المؤسسات. فقد ساهمت بشكل فعال في زيادة عدد هذه المؤسسات ضمن هذا المجال مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة... الخ. لنجد بعد ذلك قطاع المقاهي والمطاعم والفندقة الذي يضم حوالي 264 مؤسسة بنسبة 6.78% من إجمالي المؤسسات. لتحاول هذه المؤسسات تقديم مجموعة من

الخدمات كون الولاية تعدُّ نقطة مرور للتجار والزبائن وحتى السياح. لتأتي بعد ذلك باقي القطاعات الأخرى والتي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين (0.05% - 5.11%) من إجمالي المؤسسات، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات. والجدول التالي يوضح ذلك:

(7) الجدول

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2006-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	قطاع النشاط
1695	1549	1465	1373	1222	1072	937	873	البناء والأشغال العمومية
199	183	169	160	152	152	119	108	الصناعة الغذائية، تبغ وكبريت
58	42	40	40	32	31	28	27	خدمات مقدمة للمؤسسات
246	222	208	183	180	152	114	104	نقل واتصالات وبريد
12	9	8	8	7	7	6	5	كيمياء، مطاط وبلاستيك
57	52	51	50	45	42	36	35	صناعة الخشب والورق والطباعة
55	51	50	47	38	38	28	26	صناعة الصلب والمعادن والميكانيك
264	257	237	225	215	212	201	186	فندقة، مطاعم ومقاهي
56	52	48	46	42	42	36	33	مواد البناء، الخزف والزجاج
20	20	20	18	14	12	10	7	فلاحة وصيد بحري
8	10	9	8	7	6	5	4	صناعة النسيج والخياطة
323	313	265	225	218	218	206	203	خدمات مقدمة للجماعات
3	2	2	2	3	3	3	3	صناعة الجلود والأحذية
430	385	356	325	293	271	233	217	التجارة
35	35	32	30	16	16	14	14	المناجم والمقالع
15	14	12	12	9	9	7	6	صناعات مختلفة
25	23	21	21	7	7	9	8	مؤسسات مالية
49	47	47	34	1	1	0	4	خدمات وأشغال عمومية بترولية
2	2	2	2	0	0	1	1	محروقات
2	2	2	2	2	2	2	2	طاقة ومياه

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	قطاع النشاط
29	25	21	16	71	71	59	51	خدمات مقدمة للأسر
13	16	14	13	11	11	10	8	أشغال عقارية
294	273	256	244	263	233	215	212	الصحة
3890	3584	3335	3093	2848	2608	2279	2137	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة.

بناءً على ما سبق فإن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع التجارة، قطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات راجع إلى:

- الديناميكية التي يتميز بها قطاع البناء والأشغال العمومية، نتيجة لحجم برامج الاستثمارات العمومية المسجلة على مستوى الولاية.

- طبيعة الاستثمار في قطاعات الخدمات والنقل والمواصلات التي تتميز بسهولة إجراءات الإنشاء وتكاليفه المنخفضة فضلاً عن سرعة تحقيق الإيرادات وقلّة المخاطر مقارنة بالنشاطات الإنتاجية الأخرى.

كما يتوقع استمرار في النمو لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للإجراءات التحفيزية الموضوعة من طرف الدولة والتي تتمثل في:

- التسهيلات والامتيازات الممنوحة للشباب الحامل للمشاريع الاستثمارية في إطار هيكل الدعم الموجودة والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) ، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) .

- توفير العقار الصناعي بتكريس مبدأ المنح بالتراضي في إطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (CALPIREF) .

3.3 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المحلية من خلال تكثيف الأنسجة الصناعية وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة والمحافظة على الموارد المتاحة، كما يعدّ هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للاستثمار

بالمنطقة، وبالتالي زيادة فرص العمل، وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة.

أولاً- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولاية تبسة:

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير مناصب العمل، والتقليل من نسبة البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية في ولاية تبسة، ويمكن توضيح هذا الدور من خلال الجدول الآتي:

الجدول (8)

تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007-2013)

السنة	عدد العمال	قيمة التغير	نسبة التغير
2007	24875	-	-
2008	22783	2092 -	-08,41%
2009	24770	1987	08,72%
2010	26905	2135	08,61%
2011	28363	1458	05,41%
2012	29188	825	02,90%
2013	28120	1068 -	-03,65%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولاية تبسة.

من البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نجد أنه وفي سنة 2008 ازداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة طفيفة، وبالمقابل سجل معدل عمالة سالب. أي انضمام 2092 شخصاً لفئة العاطلين مقابل إنشاء 329 مؤسسة جديدة، والسبب في ذلك راجع إلى تسريح العمال بالمؤسسات العامة، بالإضافة إلى توجه الأفراد إلى إنشاء مؤسسات مصغرة بدلا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تفاديا للتعقيدات الإدارية والتسييرية. غير أن عدد العمال عاد ليرتفع مرة أخرى ليلبغ نهاية 2013 حوالي 28120 عاملاً. وعلى الرغم من أن المؤسسات المنشأة أغلبها مؤسسات مصغرة لا يتعدى فيها عدد العمال تسعة (9) عمال، فإنه يبرز جلياً الدور والمساهمة الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل وتقليص نسبة البطالة على مستوى ولاية تبسة. الأمر الذي يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من خلال تقليص نسبة البطالة في الولاية، وما لها من انعكاس ايجابي

على الجانب الاقتصادي من خلال توفير مصادر دخل جديدة، زيادة الاستهلاك، وكذلك على تحسين الجانب الاجتماعي عن طريق تخفيض العمليات الإجرامية الناتجة بالأساس عن البطالة.

الجدول (9)

تطور العمالة حسب عدد المؤسسات للفترة (2008-2013)

متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة: (ب) / (أ)	تطور العمالة		تطور عدد المؤسسات		السنة
	النسبي	المطلق (ب)	النسبي	المطلق (أ)	
6,35-	64,46-	2092 -	20,42	329	2008
8,27	61,23	1987	14,89	240	2009
8,71	65,79	2135	15,20	245	2010
6,02	44,94	1458	15,02	242	2011
3,31	25,42	825	15,46	249	2012
3,49-	32,92-	1068-	19,01	306	2013
16,47	100	3245	100	1611	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولاية تيسة.

يتضح من خلال معطيات الجدول (9) أن كل 100 مؤسسة منشأة وفرت حوالي 1647 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة (2008-2013). إذ يتبين عدم التجانس بين طبيعة معدلات تطور المؤسسات وطبيعة حجم العمالة خلال كافة سنوات الدراسة حيث نلاحظ ما يأتي:

- في سنة 2008 سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة 20.42%، في حين سجل معدل عمالة سالب. أي انضمام 2092 شخصاً لفئة العاطلين عن العمل مقابل إنشاء 329 مؤسسة جديدة، والسبب في ذلك راجع إلى تسريح العمال، بالإضافة إلى أن معظم المؤسسات المنشأة تعد مؤسسات مصغرة عاجزة عن استيعاب أكثر من (9) عمال.

- عرفت سنة 2009 زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة 14.89% عن السنة السابقة، إذ بلغ عدد المؤسسات المستحدثة 240 مؤسسة، كما

سجل معدل عمالة موجب، وذلك بنسبة 61.23% أي تم استحداث حوالي 1987 منصب عمل جديد

- سنة 2010 سجلت فيها هي الأخرى معدلات موجبة في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة معا، إذ ارتفع عدد المؤسسات المنشأة في هذه السنة إلى 245 مؤسسة مستحدثة، أي بنسبة تقدر بـ 15.20% عن سنة 2009، كما سجلت معدلات تطور العمالة ارتفاعاً هي الأخرى قدر بـ 65.79% عن السنة الماضية، أي تم استحداث 2135 منصب عمل جديد، وهو ما يوضح أن كل مؤسسة منشأة خلقت تقريباً تسعة (9) مناصب عمل جديدة، الأمر الذي يوحي بأن المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات مصغرة.

- وقد عرفت سنتا 2011 و2012 تطوراً إيجابياً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت نسبته 15.02% و 15.46% على التوالي، حيث أُستحدثت سنة 2011 حوالي 242 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في حين استحدثت حوالي 249 مؤسسة سنة 2012. وهو الأمر نفسه بالنسبة لتطور عدد العمال، حيث أُستحدثت سنة 2011 حوالي 1458 منصب عمل جديد وحوالي 825 منصب سنة 2012.

- سنة 2013 عرفت زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة بلغت حوالي 15.46%، حيث أُستحدثت حوالي 306 مؤسسة جديدة، بينما شهد معدل العمالة تطوراً سالباً بلغت نسبته 32.92%، حيث تم تسريح حوالي 1068 عاملاً.

من خلال هذه النتائج نلمس التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة، وذلك راجع إلى اهتمام السلطات الولائية بهذا القطاع والعمل على تطويره ودعمه خاصة مع الدور الكبير الذي تؤديه هذه المؤسسات في التشغيل وتقليص نسبة البطالة في الولاية، بالإضافة إلى دور هذه المؤسسات في ترجمة وتجسيد مخططات الإنعاش الاقتصادي الخاصة بالولاية على أرض الواقع.

ثانياً- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب البيئي:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة لا يمكن أن نمثلها في إحصائيات نظراً لغياب المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، كما أن عدد المؤسسات التي تعمل في قطاع المطاط والبلاستيك والكيمياء قليل حيث قدرت باثنتي عشرة (12) مؤسسة، وهو عدد لا يمكن أن يكون له أثر كبير على البيئة، في حين أن باقي معظم المؤسسات تعدُّ صديقة للبيئة، وليس لها تأثير كبير في إحداث التلوث البيئي.

ثالثاً- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي لولاية تبسة:

لا ريب في أن القطاع الفلاحي يعد من أبرز القطاعات الأولية الذي يؤدي دوراً استراتيجياً في تجسيد التنمية المحلية، وذلك راجع إلى طبيعة المنطقة والإمكانات المتاحة فيها من هذا الجانب، إذ استفادت ولاية تبسة في هذا القطاع مؤخراً من دعم مختلف البرامج التنموية، حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى هذا القطاع إلى 20 مؤسسة سنة 2013، لتوفر ما يقارب 298 منصب عمل، إلا أن هذه النسبة تعدّ ضئيلة مقارنة بما يتوافر عليه القطاع الفلاحي من إمكانات هائلة على مستوى الولاية، إذ نجد غياباً كبيراً لسياسات واضحة وفعالة تحافظ على الطابع الفلاحي للمنطقة، الأمر الذي جعل هذا القطاع عرضة لمخاطر طبيعية عديدة كالانجراف والتصحر وتآكل التربة، فعلى الرغم من توافر الأغلفة المالية الموجهة إلى هذا القطاع فإنه، وبغياب برامج سليمة تدعمه وتعمل على تطويره، يبقى عرضة للعديد من المخاطر التي تحد من دوره التنموي على مستوى الولاية، الأمر الذي يستوجب اهتماماً ورعاية أكبر بهذا القطاع والعمل على تنميته نظراً لمكانته السامية في النهوض باقتصاد الولاية. ومع ذلك- وبالرغم من كل هذه النقائص- فإنه يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في تمويل مختلف الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية بالمنتجات الفلاحية كالحبوب والبطاطم... الخ. الأمر الذي يتطلب من السلطات الولائية دعماً ورعاية أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا المجال (مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة، 2013).

رابعاً- مساهمتها في زيادة الإيرادات الجبائية:

كذلك يمكن إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة، من خلال العوائد الجبائية التي تحصل عليها الجماعات المحلية التي تتمثل في الرسوم والضرائب، وبما أن ولاية تبسة- وإلى غاية سنة 2013 - تمتلك حوالي 3890 مؤسسة متوسطة وصغيرة تشغل 28120 عاملاً. كما سبق أن رأينا، فإن هذه المؤسسات توفر إيرادات جبائية تساهم في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة فيها، مما يتيح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز والاستثمار، والذي يقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المنطقة بشكل يخدم متطلبات الحماية البيئية... الخ، وتتمثل أهم هذه الضرائب والرسوم الأساسية التي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة فيما

يأتي: الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الرسم العقاري، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل (مديرية الضرائب لولاية تبسة، 2012) والجدول الآتي يوضح الإيرادات الجبائية على مستوى ولاية تبسة للفترة الممتدة ما بين (2008-2012)

الجدول (10)

الإيرادات الجبائية الخاصة بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2012) الوحدة: 10² د ج

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات الجبائية	7360995.88	8074241.26	9074866,41	7946766,40	8112848,19

المصدر: نشرية مديرية الضرائب لولاية تبسة، 2013.

خامسا- دور ومساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط السياحة بولاية تبسة

تتوافر ولاية تبسة على إمكانات سياحية هائلة (مناطق أثرية، طبيعية،... الخ) وهو ما يؤهلها إلى خلق سلسلة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة في هذا المجال تتكامل فيما بينها لجعل ولاية تبسة قبلة سياحية تغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية، إذ سجلت ولاية تبسة سنة 2013 وجود حوالي 587 مؤسسة تنشط على مستوى القطاع السياحي توفر حوالي 2354 منصب عمل، كما ساهمت في رفع العوائد المالية للولاية من خلال الضرائب والرسوم، إلا أن هذا الاستغلال يعدُّ قليلاً مقارنة بما تمتلكه الولاية من مناطق سياحية هائلة لا بد من استغلالها أكثر للنهوض بالعوائد المالية للولاية، وذلك عن طريق التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة تمارس نشاطها ضمن قطاع السياحة (مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة، 2014).

سادسا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات التقليدية:

يظهر جلياً ضعف دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات التقليدية وتنميتها، فعلى الرغم من طبيعة المنطقة الريفية، وما تتيحه من فرص لتسويق المنتجات التقليدية، وما تتوافر عليه من إمكانات تسمح لها بالنجاح في هذا المجال من خلال صناعة الجلود والداغاة، فضلا عن الصناعات النسيجية وغيرها. فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يستغل هذه الإمكانيات استغلالاً أمثل، إذ نجد أن عدد

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة والتي تنشط في هذا المجال قدر بحوالي 11 مؤسسة سنة 2013. حيث إن عدد هذه المؤسسات ورغم ما ذكرناه من أهميتها ودورها يبقى ضئيلاً جداً مقارنة بالإمكانات التي تتمتع بها الولاية، وذلك نتيجة لإهمال سكان الولاية لهذا المجال، وعدم وعيهم بدوره في تجسيد عملية التنمية المحلية.

سابعاً- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات أخرى:

بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان تحقيق التنمية المحلية من خلال دورها في التقليل من معدلات البطالة، وتمويل ميزانية البلديات عن طريق العوائد الجبائية، فضلاً عن تحسين الجانب البيئي وتطوير قطاع السياحة والفلاحة، فإن دورها التنموي يتعدى ذلك إلى مجالات أخرى والتي نوجزها فيما يأتي:

♦ تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في خلق التكامل الصناعي بالولاية حيث نجد أن 58 مؤسسة من هذا النوع تنشط في مجال تقديم خدمات للمؤسسات، بالإضافة إلى 35 مؤسسة ناشطة في قطاع المناجم والمحاجر، و55 مؤسسة تعمل في مجال الكهرباء والميكانيك، وذلك سنة 2013. غير أنه ما يعاب على تقلص دور هذه المؤسسات في خلق فضاء متكامل بين مختلف المؤسسات هو غياب العناقيد الصناعية على مستوى الولاية، وبالتالي انخفاض معدل المساهمة في تحقيق التنمية المحلية وفق إستراتيجية عمل منظمة ومنسقة.

♦ تحتل هذه المؤسسات مكانة مهمة في مجال الخدمات المحلية حيث توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل والمواصلات، إذ تساهم حوالي 246 مؤسسة في هذا المجال، كما نجد حوالي 294 مؤسسة تنشط في مجال الصحة، بالإضافة إلى 29 مؤسسة تعمل في مجال تقديم خدمات متنوعة للعائلات، وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً أساسياً في مجال تغذية المواطن بالخدمات.

♦ تؤدي هذه المؤسسات دوراً بارزاً في مجال إعمار الولاية وتحسين البنية التحتية بها، إذ نجد حوالي 1695 مؤسسة تعمل في مجال الأشغال العمومية والبناء، وحوالي 56 مؤسسة تساهم بتوفير مواد البناء، والخزف، والزجاج. حيث استفادت ولاية تبسة من برامج للتنمية المحلية موجهة لتشييد الطرق، وإنجاز السكنات المبرمجة ضمن المخطط الخماسي (2010-2014). الأمر الذي جعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في هذا المجال تحتل مكانة مهمة في تجسيد برامج التنمية المحلية على مستوى الولاية، وذلك للوصول إلى التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة التي يهدف برنامج المخطط الخماسي تحقيقها.

♦ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية على مستوى ولاية تبسة من خلال ترقية القطاع الصحي على مستوى الولاية، وذلك بهدف تحسين الظروف الاجتماعية لسكان الولاية وخاصة الصحية منها، إذ نجد سنة 2013 أن حوالي 294 مؤسسة تنشط في القطاع الصحي، بمجموع عمال قدره 1574 عاملاً، بعد أن كان عدد هذه المؤسسات لا يتجاوز 212 مؤسسة سنة 2006. هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى القطاع الصحي، يدل على الدور والمكانة الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات في تحسين الظروف الصحية والعلاجية في ولاية تبسة، وصولاً إلى تجسيد التنمية المحلية المنشودة.

الخلاصة:

من خلال عرضنا وتحليلنا لمختلف محاور البحث، اتضح لنا جلياً الدور والمكانة التي باتت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم مداخل التنمية، فقد اعتمدت كثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها وتهيئة المناخ الاستثماري لها، وذلك من أجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية. فإذا كانت المؤسسات كبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، فإن الاعتقاد السائد حالياً لدى كثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية والمهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية تعترف بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية. فالتوجه نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صار اليوم أكثر من حتمية من منطلق أن هذه المؤسسات بإمكانها المساهمة في الإنعاش الاقتصادي عبر ما تنفرد به من سمات وخصائص مميزة باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. لذلك أولتها كثير من الدول اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل وفقاً للإمكانات المتاحة والمناسبة، وذلك لما أثبتته من جدارة في شتى المجالات.

وعلى الرغم من حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وغيرها من الدول أيضاً، وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي، فإنها حظيت في الفترة الأخيرة بعناية خاصة، وذلك إدراكاً منها بأن تشييد اقتصاد قوي يمر حتماً عبر بناء مؤسسات صغيرة ومتوسطة نشطة وفعالة، من شأنها توفير مناصب عمل وزيادة معدلات النمو، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وهو ما يفسر بذل الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لترقية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تنميته وتطويره.

وبالرجوع إلى ولاية تبسة، فقد تبين جلياً دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بمستوى التنمية المحلية فيها، وذلك نتيجة دورها البارز في التشغيل وامتصاص البطالة، وفعاليتها في تغطية الاحتياجات المحلية للولاية ورفع الإيرادات الجبائية لمختلف البلديات، فضلاً عن دورها في النهوض بالقطاعات الفلاحية والصناعية والسياحية. الأمر الذي يستدعي من السلطات الولائية الحزم والاستفاقة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتاحة كافة الوسائل لتنميته، وذلك من خلال الاستفادة من إمكانات الدعم والمساندة التي سخرتها الحكومة لترقية هذه المؤسسات، وهذا من أجل إتاحة الفرص الاستثمارية المناسبة، والعمل على تجاوز التحديات والعراقيل التي تقلص من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسريع وتيرة التنمية المحلية على مستوى الولاية، وعرقلة جهود تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

ومن خلال هذه الدراسة بجانبها النظري والميداني، فقد توصلنا إلى التأكد من صحة الفرضيات والوصول إلى النتائج الآتية:

فيما يخص الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة وأساسية في عملية التنمية من خلال تأثيرها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، توصلنا إلى أن:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة داخل نسيج الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وذلك لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التطور الهيكلي، عن طريق تكثيف الأنسجة الصناعية وتنشيط الحركة التجارية إضافة إلى المحافظة على الموارد المتاحة، كما يعد هذا النوع من المؤسسات مستقطباً للمستثمرين الخواص، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال توفير مناصب الشغل ومن ثم محاربة البطالة، وليس أدل على ذلك من كونها تشكل أكبر شريحة من هرم العمالة في البلدان الكبرى.

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تدور حول أن التنمية المحلية عملية معقدة تتخذ أبعاداً عدة، كما أنها ذات طبيعة ديناميكية فوجدنا أن:

- التنمية المحلية تعد عملية معقدة وذات طبيعة ديناميكية، كونها تمثل تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً، وعليه فالتنمية المحلية عملية تكاملية تسعى لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع. حيث لم تعد التنمية المحلية مسؤولية الحكومة لوحدها، بل لابد من توافر مجموعة

من الركائز التي تستند إليها، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف وتجسيد مختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وحتى البيئية.

وبخصوص الفرضية الثالثة التي أحاطت بتحسين مستوى الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تيقناً بأهمية هذه المؤسسات وتشجيعها كاستراتيجية بديلة للمؤسسات الضخمة التي عجزت عن تحقيق التنمية المنشودة، توصلنا إلى ما يأتي:

- إيماناً منها بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية هذا القطاع، خاصة بعد التحولات والتغيرات التي شهدتها هيكل الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة، إذ اتبعت استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع على المديين المتوسط والبعيد بغية بلوغ الأهداف المرجوة منه، وذلك من خلال بعث جملة من الهياكل والآليات التي تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحديثة لتتولى ترقية هذا القطاع وتطويره، والعمل على تجاوز مختلف التحديات التي تواجهه وتقلص من دوره التنموي.

وبشأن الفرضية الرابعة التي تعدُّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة قطاعاً مهماً وفعالاً، له مكانته ضمن استراتيجية الولاية الرامية إلى النهوض بالمستوى التنموي للمنطقة، وجدنا أنه:

- يتوافر لدى ولاية تبسة قطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة يسمح لها بتفعيل المجالات الصناعية والإنتاجية كافة بشكل متوازن ومتكامل، وذلك نظراً لما تمتلكه من إمكانات هائلة في المجالات جميعها، إذ سُجِّلَت حوالي 3890 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2013، تزاوَل نشاطها في المنطقة، وهذا التطور يعود بالأساس إلى الاهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني بشكل عام وولاية تبسة بشكل خاص، بعد إدراك الأهمية والدور المحوري الذي تؤديه هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد المحلي، الأمر الذي دفع بالسلطات الولائية إلى تهيئة كل الظروف المناسبة بهدف مساعدة هذا القطاع، وذلك من خلال وضع مجموعة من الآليات والهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية وهو ما يبرر الزيادة المعتبرة في عدد هذه المؤسسات في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من التطور والنمو الذي يشهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية، فإنه لم يصل بعد إلى المستويات المرجوة منه كمدخل هام لتجسيد التنمية المحلية، وذلك لعدم تحقيق التوازن الجهوي في مركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ نلاحظ استحواذ عاصمة الولاية على ما يقارب

58% من مجموع عدد هذه المؤسسات، إضافة إلى عدم الاستغلال العقلاني والرشيد للإمكانات الفلاحية والسياحية كافة حتى البشرية التي تتوافر عليها الولاية من طرف مؤسسات هذا القطاع.

أما عن الفرضية الخامسة والأخيرة التي جاءت لتبرز دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة، وولاية تبسة بصفة خاصة من خلال مساهمتها الفاعلة في التشغيل بالإضافة إلى رفع الإيرادات الجبائية والارتقاء بمستوى مختلف الأنشطة الاقتصادية، فقد توصلنا إلى أنه:

- يتجلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في دفع عجلة التنمية بالجزائر من خلال دورها البارز في مجال التشغيل، إضافة إلى مساهمتها في القيمة المضافة والنتاج المحلي الإجمالي، فضلاً عن دورها في المبادلات الخارجية بينما يتجلى دورها في تجسيد التنمية المحلية بولاية تبسة من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، إذ استوعبت هذه المؤسسات في سنة 2013 حوالي 28120 عاملاً. كما قامت هذه المؤسسات بدور بارز في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان عن طريق توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، إضافة إلى دورها في توفير الموارد المالية من خلال رفع الإيرادات الجبائية للمنطقة، هذا فضلاً عن مساهمتها في تحسين وتطوير بقية المجالات الاقتصادية كالزراعة، السياحة، الخ. وعلى الرغم من أن هذا الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة لم يرق إلى المستوى المنشود، إلا أنه يعد مقبولاً في ظل حداثة هذا القطاع وتأخر الاهتمام الفعلي به.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن تقديم بعض التوصيات المتمثلة في:

1. تدعيم الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلاً، وهذا عن طريق فتح المجال أمام الحركة الجمعوية المهمة بالإدماج المهني والتشغيل للقيام بالدور الإعلامي والتنشيطي في الوسط الشبابي.
2. استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ بالحسبان عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات.
3. تطبيق سياسة رفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها ووكالاتها، والمعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني وتأهيلي لمسيري المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط.

5. دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخبرة والتقنية والأموال في الوقت نفسه.

6. دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع آليات تعمل على ربط العلاقة وتمتينها بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث، وكذا تطوير المقاوله الباطنية بينها وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أم الوطنية.

7. ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والمصغرة، وفي تطوير آليات تنمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8. إيجاد مؤسسات مالية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المؤيدة بقوانين وتشريعات وتمويلها، كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة. وجذب صغار المدخرين إلى هذه الصناديق لتؤدي دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع، بعد قيامها بدراسة جدوى المشروع، ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع.

أما فيما يخص تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة، ارتأينا تقديم جملة من التوصيات نوجزها كالآتي:

1. توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع شرحها وتوضيحها ومحاولة تقليص تفشي ظاهرة البيروقراطية.

2. يجب على مناطق ولاية تبسة برمتها استغلال الإمكانات المتاحة والخصوصيات المتميزة بها كليا عبر الأجهزة المساعدة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لوضعها في خدمة التنمية وتشجيع الاستثمار.

3. التكفل الدائم للسلطات الولائية بإيجاد صيغ مناسبة للشباب المستثمرين بغية الاستفادة من العقارات والمحلات التي تتماشى مع المشاريع المقترحة.

4. اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل والتنمية في وضع بنك المعلومات بالمشاريع الاستثمارية داخل الولاية.

5. توفير نظام جبائي على مستوى الولاية يكون محفزاً وفعالاً ويساعد على توفير محيط استثماري ملائم.

6. تحسين مستوى الهياكل القاعدية على مستوى ولاية تبسة بما يتلاءم مع متطلبات التطور الصناعي الحديث خاصة في مجال النقل.
 7. تفعيل دور الإدارة المحلية بولاية تبسة في مجال القيام بالدراسات وإقامة المدن، والتجمعات الصناعية والخدمية والبنى التحتية التي تتطلبها هذه المؤسسات.
 8. تجسيد التنسيق بين هذه المؤسسات وهيئات المعلومات والجهات ذات العلاقة بشأن إقامة المسوحات الدورية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للوقوف على مدى قوة أدائها ومساهمتها في تحقيق التنمية في الولاية ومعرفة ما تواجهه من صعوبات من جهة، واقتراح الحلول الناجعة من جهة أخرى.
 9. تقليص تكاليف الإجراءات الإدارية وكثرة الرخص والوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الاستثمار، حيث يتطلب وقتاً كبيراً لإتمام ذلك بالإضافة إلى غموض التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار في أثناء تطبيقها، مما يؤدي بالمستثمرين إلى تفضيل مناطق أخرى.
 10. تفعيل عمل الأطر التنظيمية والهياكل الإدارية اللازمة لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات بالمستوى الذي يحقق الغايات المنشودة من تلك الاستراتيجية المطبقة على المستوى الولائي والوطني في مجال دعم التنمية.
 11. تجاوز مشكلة العقار، وخاصة العقار الصناعي، وذلك من خلال اهتمام السلطات الولائية بتخفيض الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار.
- إذا كانت الوسائل السابقة تمثل ما يجب على سلطات ولاية تبسة تبنيه لضمان نجاحها في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة. فهناك بعض الوسائل التي يتعين أن تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية في حد ذاتها للتطوير من نفسها والحفاظ على استمراريتها وتحسين مستواها التنافسي، نجد أهمها:
- ♦ ترقية مستوى المنتجات من خلال الإنتاج وفقاً لاحتياجات الأسواق المحلية في الولاية، وبأقل تكلفة ممكنة والسعي للحصول على شهادة الجودة (ISO) في وقت أصبح عنصر الجودة أهم العناصر التي تضمن التسويق.
 - ♦ عملية التسويق أصبحت من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولضمان مركز تنافسي في خضم هذا التغير المتسارع، يجب الاهتمام بالبحث العلمي ومتابعة التغيرات والتنبؤ بها ومن ثم التحكم فيها.
 - ♦ تطوير الجهاز الإداري في الولاية ورفع الكفاءات التسييرية باعتماد منهجية

تسييرية تتوافق والمؤسسة الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعالية في الأداء واستعمال تكنولوجيا المعلومات في التسيير.

♦ توظيف يد عاملة مؤهلة في العملية الإنتاجية والتسييرية، ومحاولة تحسين قدرات هذه الموارد البشرية.

ومن جملة ما تقدم يمكن القول إن إدراك السلطات الولائية في تبسة لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسعيها لتوفير كل الدعم والمساندة لها، ومحاولة أصحاب تلك المؤسسات التحسين من قدرات مؤسساتهم من شأنه أن يخلق مؤسسات مصغرة جديدة، ويؤمن لها دفعة قوية لتصبح صغيرة ثم متوسطة.

المصادر المراجع:

أولاً - المراجع العربية:

1. البرنوطي نائف سعاد (2005) إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
2. الجوهري عبد الهادي (2001) دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
3. السيد عبده فتحي أبو سيد أحمد (2005) الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية.
4. بوعمامة علي (2005) مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعرييج، الجزائر.
5. بوعمامة علي (2008) استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة - البعد البيئي - ، المركز الجامعي المدية، الجزائر.
6. جواد نبيل (2007) إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر.
7. حسن عبد الرحيم يوسف توفيق (2002) إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
8. طشطوش هايل عبد المولى (2012) المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
9. لرقط فريدة (2008) ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعرييج، الجزائر.
10. ناصر سليمان، محسن عواطف (2011) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر.

11. نورين بومدين (2008) دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة - البعد البيئي - ، المركز الجامعي المدية، الجزائر.
12. سداوي موسى، مسعودي محمد (2008) الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة - البعد البيئي - ، المركز الجامعي المدية، الجزائر.
13. عبد الحميد محمد (2002) المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات التمويلية، ندور الرياض، السعودية.
14. عبد المطلب عبد الحميد (2001) التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
15. عنبة هالة محمد لبيب (2004) إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
16. فال عبد الله (2010) دور المجموعات المحلية في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العشرون، بسكرة، الجزائر.
17. خوني رابع، حساني رقية (2008) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.
18. خضر حسان (2002) تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
19. غياط شريف، بوقموم محمد (2008) التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا.
20. غياط شريف، بوقموم محمد (2008) واقع الابتكار وانتشاره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر - ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالم، الجزائر.
21. غياط شريف، بوقموم محمد (2009) حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة بسكرة، الجزائر.

22. غياط شريف، بوقموم محمد (2010) الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر- ، مجلة الجامعة المغربية، العدد العاشر، طرابلس، ليبيا.
23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المرسوم التنفيذي رقم (01-18) والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 27 رمضان 1422 والموافق لـ 12 ديسمبر 2001، العدد 77.
24. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للجزائر.
25. مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة.
26. مديرية الضرائب لولاية تبسة، 2012.
27. تقرير التنمية البشرية، 2005.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. *Organisation de Coopération et de Développement Economique, (2000) « Perspectives de L'OCDE Sur Les PME » PARIS.*

دراسة الاحتياجات المهنية للمورد البشري بمجال الطرق الحديدية في ليبيا *

د. محمد علي الشريف **

د. مدحت عبد الرحمن يوسف ***

* تاريخ التسليم: 2014 / 1 / 25 م ، تاريخ القبول: 2014 / 4 / 29 م.
** أستاذ مشارك بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا/ طرابلس/ ليبيا
*** أستاذ مساعد بكلية الهندسة/ جامعة الجبل الغربي/ ليبيا

ملخص:

تعد الموارد البشرية الركيزة الأساسية بالمؤسسات، وإحدى دعائم التنمية الاقتصادية، وأساس تحريك عجلات النمو. إدارة الموارد البشرية تهدف للاستخدام الأمثل للعنصر البشري ورفع مدى كفاءته وقدراته. تتوقف كفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها علي العنصر البشري، لذا اهتم علماء الإدارة بوضع أسس الاستفادة القصوى من كل فرد بالمؤسسة وتبدأ بالتخطيط، والاختيار، والتدريب، والحوافز، والتقييم. تهدف الدراسة للوصول إلى كيفية استثمار هذا المورد والتعرف إلى إمكانياته ومشاكله واحتياجاته التدريبية بوصفه عنصراً أساسياً بمجال السكك الحديدية في ليبيا وهو مجال حديث في ليبيا وبطور النشأة، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي. وذلك بتصميم استبانة علمية محكمة مكونة من 5 مجالات، احتوت على 89 فقرة، ووزعت على عينة من العاملين بالمشروع داخل مدينة طرابلس.

وبتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها: عدم وجود إدارة خاصة بإدارة الموارد البشرية بالهيكل التنظيمي بالجهاز، غياب توصيف الوظائف وتداخل الصلاحيات، وضعف الاتصال بين الإدارة العليا وباقي العاملين بالإدارات المختلفة، ضعف إدارة تنمية المورد البشري بجهاز تنفيذ مشروع الطرق الحديدية وإدارته بوزن نسبي 36.60%، وجود ضعف في فاعلية تطبيق السياسات والخطط المتبعة بوزن نسبي 31.20%، وجود ضعف في تطوير السياسات المتبعة ومواكبة الجديد في علم إدارة الموارد البشرية بوزن نسبي 44.80%. كما أظهرت الدراسة عدم كفاءة الطاقم الوظيفي العامل بوحدات الموارد البشرية بالجهاز بوزن نسبي 34.86%، وأثبتت الدراسة إن معظم أفراد العينة أكدوا على وجود بند مالي مستقل يصرف على التدريب والتطوير إلا إنه لا تتم مراعاة الاحتياجات الفعلية التي من شأنها رفع مستوى الأداء. وهذه المخصصات المالية لا تُستثمر بالشكل المناسب الذي يمكن من خلاله تطوير أداء العاملين بصورة مجدية.

Study of Human Resource Skills Needs in Libyan Railways Field

Abstract:

Human resources are considered the main support for organization and economic development. Human resources management aims to optimal uses for each human element and raise his efficiency and abilities. Organization efficiency and successful achievement of goals depend on human element, which has to be utilized by excellent planning, selection, training, motivation and evaluation. The Researcher aims to develop these skills in the field of construction, operation and maintenance of Libyan railways projects. The descriptive method and a questionnaire were used. Data were collected data from workers inside a site in Tripoli. The questionnaire consists of consists of 5 main domains with (89) items.

By analyzing the data, the study concludes that there is a lack of clarity in policies and plans in order to develop human recourses with a rate of 36. 60%, a weakness in implementing the plans and policies with 31. 20%, a weakness in developing and follow- up with the new policies with 44. 80%, and the inability of employees with 34. 86%. The study proved that financial resources are not used properly.

1- مقدمة:

المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشرية لم يستقر إلا بعد سلسلة طويلة من التطورات التي مرت على الجنس البشري وهو يمارس العمل [1]. وتحولت النظرة إلى الأفراد بالمنظمات من كونها عنصراً من عناصر التكلفة التي يجب خفضها إلى أدنى حد، كونها أصلاً من أصول المنظمة التي يمكن الاستثمار فيها وزيادة قيمتها بالنسبة للمنظمة. وأدت هذه النظرة إلى اعتبار الأفراد مورداً من أهم موارد المنظمة، فالمورد البشري يمكن أن يحقق ثروة أو إيرادات من خلال استخدام مهاراته ومعرفته. لكي يصبح الفرد مورداً لا بد أن يمتلك الخبرة، والمهارات، والقدرات والاستعدادات اللازمة لأداء مهمات متخصصة [2]. يعدُّ التدريب وسيلة من وسائل الاستثمار المختلفة التي تحقق مكسباً إضافياً للمؤسسات، وليست عبئاً على الميزانية، لكونه أكثر الاستراتيجيات الفاعلة لتنمية الموارد البشرية وتطويرها، ويصبح التدريب أكثر جدوى، وفاعلية عندما يكون مبنياً على أسس التتابع، والاستمرارية من خلال تبني استراتيجية للتنمية، وتطوير قدرات العاملين معتمده علي إعداد برامج تدريبية لتقويم أي تباين في الأداء، والتدريب الفعال يساهم في تحقيق التوازن وسد النقص، ويساعد المنظمات على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخبر الأجنبي. وبما أن مشروع الطرق الحديدية مشروع وطني استراتيجي يهدف إلى تحقيق العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وهو من المشروعات الحديثة في ليبيا، وحيث إن تحقيق النجاح يعتمد إلى حد كبير على كفاءة العنصر البشري وأدائه، وما يتمتع به الأفراد من مهارات وقدرات، وما لديهم من طاقات ومواقع وطموحات، لذا، فإن استقطاب أفضل المهارات البشرية واختيارها وتدريبها وتحفيزها وتقديم فرص النمو والرقى بها يعدُّ من الأمور المهمة التي تساعد على إنجاح هذا المشروع.

2- مشكلة الدراسة:

تعاني المشاريع الهندسية بليبيا عموماً، من عدم وجود سياسات وخطط فعالة لتطوير مستوى العاملين، ولا تدار بشكل يفي بمتطلبات إدارة الموارد البشرية الحديثة. مما يؤدي إلى هدر في وقت المشروع، وزيادة في تكلفته، ويعزى ذلك إلى:

♦ ضعف اهتمام الإدارة العليا بتطوير أداء المورد البشري بالمشروع، وعدم اتباع أساليب إدارة الموارد البشرية الحديثة، وهذه الأسس تشمل التخطيط والاختيار والتدريب والتحفيز وما إلى ذلك.

♦ قلة خبرة العاملين في إدارة الموارد البشرية مما يؤدي إلى تكرار البرامج نفسها والسياسات بكثير من الخطط يؤدي لعدم تطوير هذه البرامج بما يتلاءم مع الاحتياجات، وبالتالي عدم الاستفادة منها.

3- فرضيات الدراسة:

بالاطلاع على الهيكل التنظيمي للمشروع وجد أنه لا يوجد إدارة لإدارة الموارد البشرية في الجهاز. واختزل مفهوم إدارة الموارد البشرية في قسم شؤون العاملين. ولوحظ تواضع الكفاءات البشرية، وكذلك الإدارة العليا هي المسؤولة عن التعيين، ووضع نظام للحوافز والأجور، مما ترتب عليه إحساس العاملين بالظلم والإجحاف في كثير من الأمور، لنقص الاتصال بينهم وبين الإدارة العليا مما يؤدي إلى عدم إلمام الإدارة العليا بالاحتياجات الفعلية للعاملين في المشروع، مما أدى إلى نقص في ولائهم للمنظمة. ومن هنا جاءت أهمية الدراسة ويمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

1. عدم وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية بجهاز تنفيذ وإدارة مشروع الطرق الحديدية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية تطبيق السياسات والخطط المطبقة في الجهاز لإدارة وتنمية الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير السياسات المتبعة في الجهاز ومواكبة الجديد في علم إدارة الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية المتبعة بالجهاز وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخصيص بند مالي مستقل في الموازنة لإدارة الموارد البشرية بالجهاز وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية.

4- أهمية إدارة الموارد البشرية:

تكتسب إدارة الموارد البشرية باعتبارها إحدى وظائف المنظمة العصرية أهمية كبرى في القرن الحادي والعشرين، فهي إدارة لأهم وأعلى أصل بالمنظمة كونها أصولاً مفكرة، ويمكن تقسيم أهمية الموارد البشرية على المستوي

القومي والمؤسسي والفرد كآلاتي [3]:

أولاً - على المستوى القومي:

1. الموارد البشرية أساس للاستقلال، والنفوذ الاقتصادي وأداة تنافس عالمية.
2. العقول المبتكرة تخفض فاتورة التكنولوجيا المستوردة وتزيد من الصادرات.
3. الإدارة الفعالة للموارد البشرية تعزز الأمن القومي.
4. استقطاب العقول أصبح ساحة للصراع العالمي.

ثانياً - على مستوى المنظمة:

1. قيمة المورد البشري وإنتاجيته تزيد بالخبرات المتراكمة، فهو أصل تتراد قيمته بمرور الوقت.
2. خلق علاقة تكاملية مهمة بين إدارة الموارد البشرية والإدارات والوظائف الأخرى للمنظمة.
3. يؤدي أي تقصير في تقدير الاحتياجات من الموارد البشرية إلى إعاقة أعمال الإدارات الأخرى.

ويمكن تحديد أهداف إدارة الموارد البشرية على النحو الآتي [4]:

1. الحصول على الأفراد الأكفاء بمختلف الوظائف من أجل إنتاج السلع والخدمات بأحسن الطرق، وبأقل التكاليف ووفق المعايير الكمية والنوعية المحددة سلفاً.
2. تحقيق انتماء وولاء الأفراد للمنظمة والحفاظ على رغبتهم للعمل فيها وزيادتها كلما أمكن ذلك.
3. تنمية قدرات العاملين بالتدريب لمواجهة التغيرات التكنولوجية والإدارية لتزداد إنتاجيتهم.
4. إيجاد سياسات موضوعية لمنع سوء استخدام العاملين، وتفادي المهام التي تعرضهم للأخطار.
5. إيجاد فرص عمل جيدة للعاملين، وتوفير فرص التقدم والترقي لهم بالمنظمة.

5- مفهوم إدارة وتنمية الموارد البشرية بالمشروعات الهندسية:

ظهرت منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين وانتشرت مفاهيم جديدة لعلم

الإدارة، وأصبح هناك ما يعرف بالإدارة التخصصية التي حلت محل مفهوم الإدارة العامة، فقد أنشئ ما يعرف بإدارة المستشفيات والمرافق والمؤسسات التعليمية وغيرها مروراً بما يعرف بإدارة المشاريع الهندسية. اختلف العلماء والمتخصصون في أيلولة عملية الإدارة والإشراف والمتابعة الخاصة بالمشاريع الهندسية في أنها عملية تحتاج لأشخاص متخصصين في علم الإدارة بصفاتها عملية إدارية، بينما توجه الفريق المقابل إلى القول بأن إدارة المشاريع الهندسية تحتاج إلى أناس فنيين متخصصين في المجالات الهندسية، لم يكن كلا الفريقين صاحبا حق كامل ولم يكونا على خطأ، فإدارة المشاريع الهندسية عبارة عن مزيج من علم الإدارة يحتاج تطبيقه إلى ذوي المعرفة والخبرة بالمجالات الهندسية المختلفة [5]. المجالات المعرفية لإدارة المشروعات الصادرة من المعهد الأمريكي للإدارة الطبعة الثالثة والرابعة والخامسة تحتوي علي مجال إدارة الموارد البشرية للمشروع، المسئولة عن تخطيط المورد البشري واستقدام فريق المشروع وإدارته وتطويره. إدارة الموارد البشرية بالمشاريع تعني العمليات كافة التي تضمن الحصول على العاملين المناسبين لمشروع ما مع بيان أهمية استخدام أدوات وتقنيات الإدارة الهندسية في إدارة الموارد البشرية الحديثة [6]، وتشمل العمليات التالية:

● أولاً- تخطيط الموارد البشرية: وهي الوحدة المسئولة عن تحديد كافة المهمات المطلوبة وأرشفتها، وتدوينها، وربطها بأشخاص محددى المسؤوليات والعلاقات في أثناء سير المشروع. يعدُّ تخطيط الموارد البشرية أكثر تعقيداً من تخطيط الموارد الأخرى، ويرجع ذلك لأسباب عدة منها [7]:

- القصور في دقة البيانات الإحصائية التي تشكل الركن الأساسي للتخطيط.
- صعوبة توقع سلوك الأشخاص، فمن الممكن أن يعطلوا سير الخطط بسهولة عن طريق الاستقالة أو الإصابة أو المرض أو رفض القيام ببعض الأمور.
- الاختلافات الشخصية، وصعوبة وضع سياسات تناسب جميع الأشخاص بشكل متساوي.

- يعدُّ المورد البشرى أصعب من الموارد الأخرى، ذلك أن تخفيض أعداد العاملين ليس سهلاً، والحصول على عمالة إضافية قد يكون مكلفاً ومستغرقاً للوقت.
- عدم توافر الخبرات المناسبة التي تمتلك التدريب والدراية الكافية بالتخطيط.

● ثانياً- الحصول على الموظفين: هدفها الحصول على المورد البشرى بعد انتهاء عملية التخطيط.

● **ثالثاً- تشكيل الفريق وتطويره:** وهي عملية توزيع الموظفين إلى فرق، بناء على متطلبات ومهارات كل مهمة وفريق. يقوم قسم الموارد البشرية بالإشراف على تطوير الأفراد والفرق للحصول على كفاءة عالية في خدمة المشروع.

● **رابعاً- إدارة فريق المشروع:** تشتمل هذه العملية على متابعة الفريق وتوفير المعلومات الاسترجاعية، وحل المشكلات وتنسيق الأداء، لتحسين مستوى أداء المشروع وتقوم الإدارة بملاحظة سلوك العاملين وإدارة النزاعات وتقييم الأداء. وتحديث خطة إدارة التوظيف وإضافة الدروس المستفادة إلى قاعدة البيانات. وتتفاعل العمليات الرئيسية التي ذكرت مع بعضها كما تتفاعل مع قطاعات المعرفة الأخرى بالشركة، فكل عملية من العمليات السابقة قد تنطوي على نشاط من شخص واحد أو أكثر، ورغم أن هذه العمليات ذكرت بشكل منفصل فإنها في الواقع قد تتداخل وتتعدد.

5-1 تطوير الموارد البشرية وتنميتها:

تقدم أي مجتمع يعتمد بالدرجة الأولى على إمكاناته البشرية وقدرته على استغلالها بشكل فعال، ومع التطورات التي تحدث في المجتمع والعالم تتزايد أهمية تنمية وتطوير الموارد البشرية كمدخل للتقدم، ولم يعد هناك من طريق آخر للنمو والتطور إلا بالسعي الدائم إلى زيادة معارف ومهارات الإنسان وتطوير أفكاره واتجاهاته باستمرار وبصورة متواصلة نحو تحقيق الأفضل، ويأتي التدريب كحلقة مهمة في خطة تنمية الموارد البشرية ليحقق [8]:

- تطوير معارف ومعلومات الفرد في العمل وأساليبه.
 - تطوير مجمل المهارات والقدرات للأفراد.
 - تطوير مجمل التركيب السلوكي للفرد.
- التدريب ينبغي أن يكون وفق أسس علمية وبرامج وأساليب يمكن الاستفادة منها. وليس برامج تدريبية فقط لغرض التدريب، بل ينبغي أن يراعي تطوير العاملين ورفع أدائهم بهذه الدورات. التدريب يعد استثماراً طويلاً الأجل من خلال إعداد قوى عاملة تستطيع إدارة الشركات والمشاريع وتطوير نفسها، ومواكبة التطور في شتى المجالات، لذلك يعدّ التدريب من أهم الوسائل التي تساعد على تطوير الموارد البشرية وتنميتها [8]. عرف التدريب بتعريفات عدة منها: "إنه عملية مخططة تقوم باستخدام أساليب وأدوات بهدف خلق وتحسين وصقل المهارات والقدرات لدى الفرد، وتوسيع نطاق معرفته للأداء الكفاء من خلال التعلم لرفع مستوى كفاءته، وبالتالي كفاءة المنشأة التي يعمل فيها كمجموعة

عمل“ [9]، وعرف بأنه: ” العملية التي من خلالها يزود العاملون بالمعرفة والمهارة لأداء وتنفيذ عمل معين ” [10]. ويهدف التدريب لتحقيق عدة أهداف من أهمها [11] [12]:

1. تزويد الفرد بالمعلومات والمهارات اللازمة التي تمكنه من إنجاز وظيفته، وتنمية الميول الإيجابية لدى العاملين تجاه العمل.

2. تبادل المعلومات والخبرات بين المشاركين في البرامج التدريبية والاستفادة من تجارب الغير.

3. تسهيل عملية نقل التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة.

4. تطوير أداء العاملين وبالتالي تطوير أداء المنظمة ككل.

5. تمكين المنظمة من استمرارية حصولها على أفراد عاملين مؤهلين ومتطورين في أدائهم.

6. الاستفادة بأكبر قدر من مجهود الأفراد، بالحد من التلف، وتقليل مشكلات دوران العمل، مما يؤدي إلى حسن الاستفادة من القوى العاملة والأجهزة والآلات لأقصى حد ممكن.

7. التقليل من مستوي الإشراف، حيث إن زيادة مهارة العمال تخفف على المسؤولين عملية المتابعة، وتقلل من عدد الوظائف الإشرافية اللازمة، مما يؤدي إلى خفض تكلفة هذه الوظائف.

5- 2 مراحل العملية التدريبية:

تتكون العملية التدريبية من أربعة مكونات مترابطة وأساسية، تحديد الاحتياجات التدريبية - تصميم برنامج التدريب - تنفيذ برنامج التدريب - تقييم التدريب [19].

5- 2- 1 تحديد الاحتياجات التدريبية

الاحتياجات التدريبية تتمثل بجانبين هما: جانب قوة يتمثل في معارف ومهارات وقدرات يراد إكسابها للمتدرب. وجانب قصور يتمثل في صفات غير مرغوبة لدى الفرد يراد تغييرها واستبدالها بصفات مرغوبة. وتركز عملية تحديد الاحتياجات التدريبية على حصر عدد العاملين الذين سيصلهم التدريب ونوعيتهم، وكذلك تحديد مجالات التدريب لإكسابهم القدرات والمهارات اللازمة لممارسة أعمالهم بكفاءة، وتتمثل أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية في النقاط الآتية [10]:

1. الوقوف على مواضع القصور في مهارات وسلوك العاملين، بهدف التغلب على تلك المواضع.

2. توضيح من هم الأفراد المطلوب تدريبهم ونوع التدريب اللازم والنتائج المتوقعة ومدته.

3. تساعد إدارة التدريب بالتخطيط وتقدير الاحتياجات للمدى القريب والبعيد لتحقيق الكفاءة والفاعلية.

4. تساعد إدارة التدريب المنظمة في الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة لديها.

الأخطاء التي يقع فيها المسؤولين عند تخطيط العملية التدريبية وتحديد الاحتياجات التدريبية [11]:

1. عدم القدرة على التمييز بين الاحتياجات التدريبية وبين الرغبات التدريبية.
2. عدم الفحص الدقيق للآراء التي تبديها الإدارة العليا أو العاملين في المنظمة عند التعبير عن احتياجاتهم التدريبية، مما قد يترتب عليه بذل جهود وتحمل نفقات غير ضرورية.

3. الاعتقاد الخاطئ بأن مختلف المشكلات التي تواجهها المنظمة يمكن إيجاد حل لها بالتدريب.

4. تحديد الاحتياجات التدريبية معتمداً على الحدس والتخمين، بدلاً من الدراسة العلمية.

5-2-2 تصميم برنامج التدريب وتنفيذها:

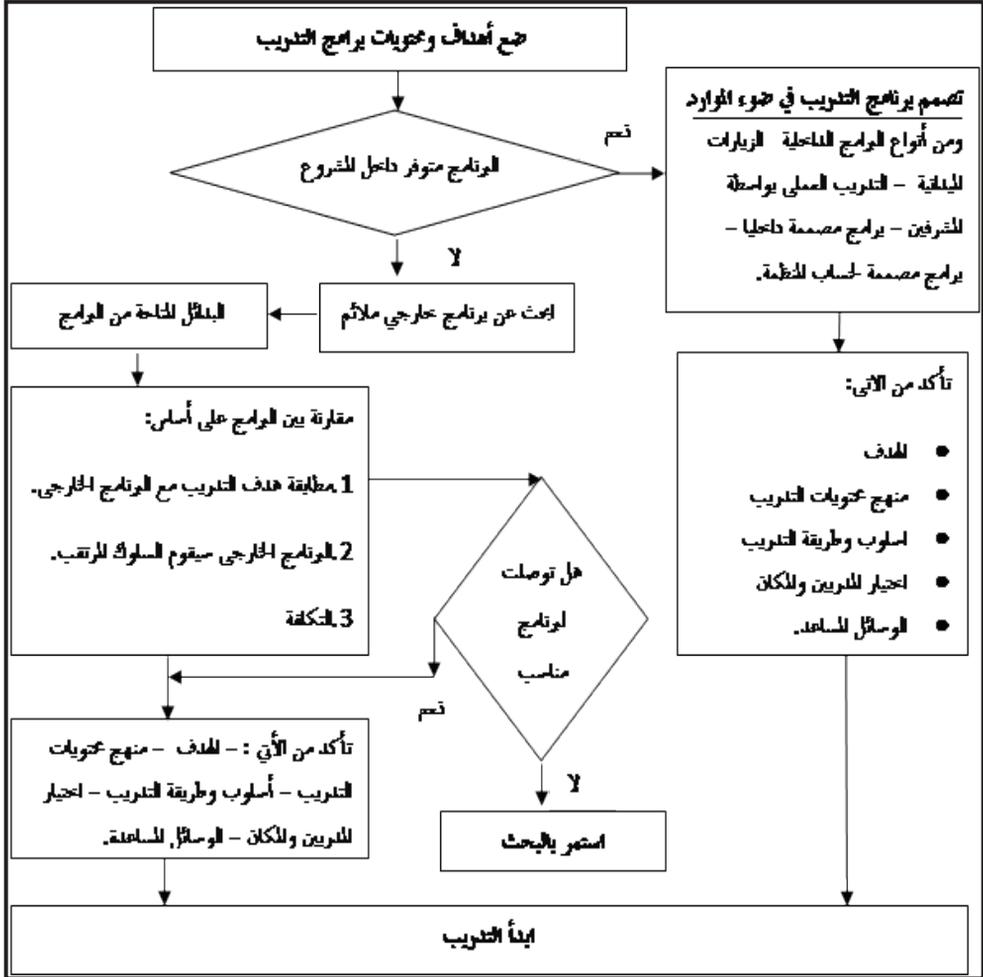
يلي تحديد الاحتياجات التدريبية تصميم البرنامج، ويوضح الشكل (1) نموذجاً لطريقة تصميم برنامج. يلي مرحلة تصميم البرنامج مرحلة التنفيذ، سواء كان بداخل المنظمة أم خارجها، وتتضمن مرحلة تنفيذ برنامج التدريب الآتي [13]:

أ. الجدول الزمني للبرنامج: يتضمن عدد أيام البرنامج التدريبي ووقت الانعقاد وعدد الجلسات وأوقات الراحة والاختبار النهائي وحفل الختام.

ب. مكان التدريب وقاعاته: يؤثر الترتيب الداخلي لحجرة التدريب على فاعلية التدريب، طريقة تنظيم المقاعد ومكان التدريب لهما تأثير على إمكانية توصيل المعلومات وإمكانية مشاركة واستجابة المتدربين للمناقشة.

ت. المتابعة اليومية للبرنامج: يحتاج الأمر من مدير إدارة الموارد البشرية ومديري التدريب متابعة تنفيذ البرنامج كما هو مصمم، وتتضمن الأنشطة الخاصة بالمتابعة،

التأكد من سلامة ونظافة قاعات التدريب، والتأكد من إعداد المادة العلمية وتقديمها في الوقت المناسب للمدربين، والحفاظ على الجدول الزمني والالتزام به وأخذ حضور وغياب المتدربين وتوفير سبل الراحة للمشاركين، وكذلك حل المشاكل الطارئة على تنفيذ البرنامج.



الشكل (1)

يوضح نموذجاً إجرائياً لطريقة تصميم برنامج التدريب [31]

5- 2- 3 تقويم التدريب:

يشتمل تقويم الأداء التدريبي وفاعلية البرامج ونظام التدريب بصفة عامة على ثلاثة عناصر رئيسية وهي: المدربون والمشاركون والعملية التدريبية [8]. تمتد عملية التقويم

لتشمل قبل بداية البرنامج، وهو ما يطلق عليه التقييم القبلي، وأثناء عملية التنفيذ (المتابعة الدورية)، والتقييم بعد البرنامج وهو ما يطلق عليه التقييم البعدي. تواجه المسؤولين عن عملية التقييم العديد من المشكلات الخاصة بعملية تقييم البرامج التدريبية، ومن أهم هذه المشكلات ما يأتي [14]:

1. غموض أهداف البرنامج التدريبي أو عدم ارتباطها بوظائف المشاركين في البرنامج التدريبي.
 2. صعوبة اختيار مقياس مناسب للتقييم لأن نتائج التدريب لا تظهر مباشرة بانتهاء برنامج التدريب.
 3. كثير من المؤسسات قد لا تعير التقييم الاهتمام الكافي وبالتالي تضعف نتائجه.
 4. غالبا يصمم البرنامج بدون تصميم للتقييم، وإنما تستخدم نماذج تقييم نمطية، وبذلك لا يعكس التقييم الحقائق المطلوبة.
 5. قد لا تتعاون الجهة المسؤولة عن التدريب مع الجهة المستفيدة من التدريب في إرسال الشخص المناسب للبرنامج المناسب مما يؤثر في فاعلية عملية التقييم.
 6. التدريب نشاط استثماري بعيد المدى، ونتائجه لا تظهر فور انتهاء البرنامج، لذلك لا تحبذ بعض قيادات الإدارة العمل به، أو ترفض متابعته بعد فترة التدريب، أو تقلل من أهميته فيضعف ذلك من تأثيرات البرنامج وأهمية عملية التقييم.
- لمواجهة مشكلات مسؤولي عملية التقييم، لابد من الأخذ في الاعتبار عدد من المعايير التي أصدرها مكتب التعليم الفيدرالي الأمريكي سنة 1984 لتقييم البرامج التدريبية بالفقرة رقم (7) ومنها [15]:

1. أن يكون للبرنامج التدريبي خطة تقييم منتظمة (قبل وأثناء وبعد)، تحتوي على تقييم مستقل لكل هدف من أهداف البرنامج يتم مقارنته بالمعايير الخاصة به.
2. مشاركة لجنة البرامج، المديرين، الأساتذة، المتدربين، جهات التوظيف المستفيدة بعملية التقييم.
3. تطبيق إجراءات سليمة لتحليل المعلومات وتحديد الاختلاف بين النتائج الفعلية والمطلوبة من البرنامج أثناء عملية التقييم.
4. أن تُحدَّث طرق التقييم كلما تم إحداث تغيير في البرامج.
5. وضع خطة لتطوير البرامج، تنفذ بناءً على الاحتياجات المطلوبة.

والمستخلصة من نتائج التقييم.

6. الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية لتطوير المهارات المتعلقة بالموارد البشري بمجال تنفيذ المشاريع الهندسية وتشغيلها وصيانتها. حيث بدأ التفكير في تنفيذ مشروع الطريق الحديدي منذ منتصف السبعينيات لمواكبة خطة التنمية الصناعية، والزراعية آنذاك، وربط ليبيا بدول المغرب العربي، وبدأ في التعاقد عام 1975 على تصميم خطوط عدة منها خط طرابلس - رأس أجدير، خط طرابلس - مصراته، خط مصراته - الهيشة - سبها، وخط الهيشة - سرت - بنغازي. وأعدت جملة من الدراسات التخصصية المصاحبة للمشروع وتزامناً مع هذه العقود تم إيفاد 1026 فرد للتدريب على تشغيل وصيانة الطرق الحديدية. وصدر القرار بتنفيذ المشروع عام 1992 بدأ على أثره توقيع محور المسار على الطبيعة وحصر جميع الممتلكات المتعارضة مع المسار. ووقّع عدد من العقود، وأوامر التكليف لتنفيذ الأعمال الترابية والخرسانية، وأعمال الحماية وبناء الأسوار حول المحطات وغيرها. بالإضافة إلى عقود استشارية عدة في مجال الإشراف على التنفيذ، ومجال الدراسات منها إعداد المواصفات الفنية للوحدات المتحركة ومنظومتي الإشارات والاتصالات، وعقود توريد بعض المواد السككية منها المثبتات، والمصفي البلاستيكي، وكوابل ألياف بصرية، والقضبان السككية والعوارض الخرسانية لوصلة ميناء الخمس. وصدر قانون رقم 14 لسنة 2003 بشأن إنشاء جهاز تنفيذ مشروع الطرق الحديدية وإدارته، قام الجهاز بدراسة ومراجعة الجوانب الفنية كافة منها التنفيذية، والتصميمية، والتعاقدية بالإضافة إلى إعداد مؤشرات استرشادية في الشأن الاقتصادي للمشروع، وتولى الجهاز بقرار من اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 121 / 2006 لسنة 2006م مسؤولية تنفيذ مشروع قطار المدينة على مراحل مختلفة [16]. المكونات الأساسية لمشروع الطرق الحديدية بليبيا كالاتي:

♦ أولاً- الطرق الحديدية:

يبلغ طول شبكة الطرق الحديدية لليبيا 3170 كم، لربط المدن حيث تمتد الشبكة من رأس جدير غرباً إلى أمساعد شرقاً بطول (2178) كم وتمتد جنوباً بطول 992 كم. ويبين الجدول (1) أهم المعطيات التصميمية للمشروع [16].

♦ ثانياً- قطار المدينة:

يهدف المشروع لربط حركة المواصلات داخل مدينة طرابلس وضواحيها. ربط مدينة

طرابلس من جنزور غرباً حتى مدينة تاجوراء شرقاً ومطار طرابلس العالمي جنوباً بطول 101.6 كم بثلاثة خطوط، يشتمل على (72) محطة ركاب ومستودع الورش بمحطة طرابلس الرئيسية لصيانة القاطرات والعربات الاحتياطية ومبنيها. وأيضاً يشتمل على مباني إدارية وغرف تحكم. وتتقاطع هذه الشبكة مع بعضها البعض بالمحطات الرئيسية وسط المدينة، ليتمكن الركاب من الانتقال من مسار إلى آخر تسهيلاً لحركة التنقل بشكل جيد. أما بالنسبة لمشروع قطار مدينة بنغازي، لم تكتمل الدراسات الأولية للتصاميم الخاصة بالمدينة. والجدول (2) يبين أهم المعلومات الفنية للمشروع لمدينة طرابلس [46].

الجدول (1)

تفاصيل مشروع السكة الحديدية [16]

نوع العوارض	نوع التثبيت	نظام التحويلات	نوع القضبان (كجم/ متر)	أدني نصف قطر رأسى (م)	أدني نصف قطر أفقى (م)	أقصى انحدار	نوع الطاقة	الامتساع (مم)	نوع الخط	الوزن المحوري للشبكة (طن)	السرعة التشغيلية	السرعة التصميمية (كم/ ساعة)
خرسانة أحادية B 70	مرن	وفق مواصفة الاتحاد الدولي	60-54	10 آلاف	1600	12.5 في الألف	ديزل/ كهرباء	1435 وفق المواصفة الدولية	مزوج للخط الساحلي	25-22	حسب الحاجة	150 لخط الجنوب 250 لخط الساحل

الجدول (2)

معلومات عن شبكة قطار المدينة [46]

عدد العربات المتوقعة	قوة التغذية (فولت)	المدة الزمنية بين الرحلات دقيقة	متوسط المسافات بين المحطات بوسط المدينة كم	متوسط المسافات بين المحطات بالكامل كم	السرعة (كم/ ساعة)	السعة (راكب/ س / اتجاه/ يوم)	عدد الممرات السفلية للمشاة	عدد المحطات	طول الشبكة (كم)
326	750	2.5	0.81	1.3	40	600,000	62	72	101.6

6- 1 إدارة الموارد البشرية في مشروع الطرق الحديدية:

يشتمل على وصف لعينة الدراسة، وخصائصها، والأدوات الرئيسية للدراسة (الاستبانة) ، وفحص مصداقيتها وثباتها، إضافة إلى بيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في المعالجة. وبالاطلاع على الهيكل التنظيمي للمشروع وجد غياب إدارة لإدارة الموارد البشرية بالجهاز، واختزل مفهوم إدارة الموارد البشرية في قسم شئون العاملين ولوحظ تواضع الكفاءات البشرية، وكذلك الإدارة العليا هي المسؤولة عن التعيين، ووضع نظام للحوافز والأجور، مما ترتب عليه إحساس العاملين بالظلم والإجحاف في كثير من الأمور، لنقص الاتصال بينهم وبين الإدارة العليا، مما يؤدي إلى عدم إمام الإدارة العليا بالاحتياجات الفعلية للعاملين في المشروع مما أدى لنقص ولائهم للمنظمة، أما بالنسبة لتطوير وتنمية الموارد البشرية، فإن مكتب التدريب والتطوير هو المسؤول المباشر عنها ومن المسؤوليات الموكلة إلى المكتب الآتي [47]:

1. دراسة الاحتياجات التدريبية التي تهدف إلى تطوير الموارد البشرية ومراجعتها وتنميتها.
2. وضع خطة تدريب سنوية بالتعاون مع الإدارات والجهات المستفيدة وجدولتها زمنياً.
3. تصميم البرامج التدريبية الملائمة للاحتياجات.
4. متابعة الترشيحات للمتدربين والتأكد أهليتهم للاستفادة بما يقدمه البرنامج التدريبي.
5. تحديد الفترات الزمنية للبرنامج ومكان إقامة البرامج.
6. متابعة تنفيذ البرنامج، وحل المشكلات الفنية والإدارية التي تعوق التنفيذ.

وعلى الرغم من محاولة المكتب تغيير سياسته لمحاولة تطوير هذه الموارد، فإنه لا يتبع الأسس الفعالة لنجاح التدريب مثل الاستمرارية وعدم شمول كل العاملين في السلم الوظيفي، والتدرج ومواكبة التطور، كما إن مكأفاة العاملين تخضع لرغبات الإدارة العليا. لا يتم تقويم البرامج التدريبية بالشكل المناسب مما يؤدي إلى تكرار البرامج نفسها ومع الجهات المنفذة نفسها أحياناً. ولوحظ عدم بدء خطة التدريب السنوية بموعدها المحدد لتأخر الإدارة العليا في الموافقة عليها مما يؤثر علي نجاح تنفيذها. وبسبب عدم وجود نظام متكامل لإدارة الموارد البشرية بالجهاز وغياب توصيف الوظائف بالهيكل التنظيمي للمشروع يعوق عمل المكتب بطريقة فعالة. أما عن باقي اختصاصات إدارة الموارد البشرية،

فلم يتم اتباع الأساليب الحديثة لإدارتها ووجدت موزعة على باقي الإدارات، وحسب الطرق التقليدية لإدارة القوى العاملة، ويوضح الجدول (3) الوضع القائم لإدارة الموارد البشرية بالجهاز.

6.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في جهاز تنفيذ مشروع الطرق الحديدية وإدارته، ومن جميع المستويات الإدارية، العليا، والوسطى، والدنيا، ويبلغ عدد العاملين 912 فرداً طبقاً لإحصاءات الجهاز التنفيذي بطرابلس. والجدول (4) يوضح مجتمع الدراسة حسب آخر إحصائية صادرة من إدارة الشؤون الإدارية للجهاز.

6.3 عينة الدراسة:

أخذت عينة عشوائية بنسبة 10% من جميع العاملين في جهاز تنفيذ مشروع الطرق الحديدية وإدارته، جُلهم من العاملين بفرع بطرابلس. وُزعت 91 استبانة على عينة الدراسة، استرجع منها 76 استبانة بنسبة ارجاع 82.4% وبعد تدقيقها أُستبعدت 6 استبانات غير صالحة لأغراض التحليل، وأُستخدمت 70 استبانة صالحة للتحليل بنسبة استرجاع 76.9%. تميزت مفردات العينة بمجموعة صفات ديموغرافية، والجدول 5 إلى 9 تبين خصائص العينة وسماتها.

الجدول (3)

الوضع القائم لإدارة الموارد البشرية في مشروع الطرق الحديدية [48]

الوظيفة	الوضع القائم	الإدارة المختصة
تحليل وتوصيف الوظيفة	لا يوجد	-
تخطيط الموارد البشرية	لا يوجد تخطيط منظم	المعلومات والتوثيق
الاختيار والاستقطاب	متوقف حالياً	لجنة شؤون العاملين
التعيين والتوظيف	متوقف	الإدارة العليا
الترقيات	يتم بنظام ترقية كل 4 سنوات أو أكثر	الشؤون الإدارية
المكآفات	بناء على اللجان	الإدارة المالية
التأمين الصحي	لا يوجد	-
مزايا إضافية	لا يتم توزيعها بالعدل	-

1- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول (5) يوضح أن 90% من العينة ذكور، و10% إناث. ويعزى ذلك إلى جانب ثقافي اجتماعي هو عزوف العنصر النسائي عن العمل بقطاع التشييد، لمتطلبات المهنة من إشراف ومجهود عضلي وتنقل بين مواقع المشاريع. وتدل على هيمنة الذكور على قطاع التشييد. وهذا يشير إلى أن التوجه في توظيف الذكور بنسبة أكبر في قطاع التشييد في ليبيا.

2- توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

الجدول (6) يوضح أن أكبر نسبة شملها الاستطلاع كانت للمهندسين حيث بلغت 47% من عينة الدراسة وأقل نسبة شملها الاستطلاع كانت للمسمى الوظيفي مبرمجون 3%.

الجدول (4)

توزيع مجتمع الدراسة [49]

المجموع	الفئة								الإدارات والمكاتب
	مهن أخرى	قانونيون	ماليون	إداريون	فنيون	مبرمجون	مساحون	مهندسون	
1	0	0	0	0	0	0	0	1	مكتب الأمين
62	1	0	0	2	19	2	7	31	إدارة الهندسة
100	1	0	0	0	68	3	0	28	إدارة الإعداد للتشغيل
223	129	0	2	42	34	12	0	4	إدارة الشؤون الإدارية
36	2	0	24	5	1	3	0	1	إدارة الشؤون المالية
390	20	0	13	23	202	5	29	98	إدارة المشروعات
4	0	0	4	0	0	0	0	0	مكتب المراجعة الداخلية
14	5	0	1	5	1	2	0	0	مكتب شؤون اللجنة
9	1	7	0	0	0	1	0	0	مكتب الشؤون القانونية والعقود
10	0	0	0	2	2	2	0	4	مكتب التدريب والتطوير

المجموع	الفئة								الإدارات والمكاتب
	مهن أخرى	قانونيون	ماليون	إداريون	فنيون	مبرمجون	مساحون	مهندسون	
11	1	0	0	0	2	2	0	6	مكتب مراقبة الجودة
9	1	0	0	5	0	1	0	2	مكتب التعاون والعلاقات الخارجية
22	3	0	2	2	0	10	0	5	مكتب التخطيط والتوثيق المعلومات
20	3	0	2	3	6	0	3	3	مشروع قطار المدينة
1	0	0	0	0	0	0	0	1	شركة القطار السريع
912	167	7	48	89	335	43	39	184	المجموع الكلي

الجدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية	الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	60	90%	أنثى	10	10%

الجدول (6)

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	النسبة	مساعد مدير إدارة/ مكتب	مهندسون	فنيون	إداريون	مساحون	مبرمجون
	11%	47%	13%	8%	18%	3%	

3- توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

الجدول (7) يبين أن 20% من الأفراد بلغت أعمارهم 30 سنة فأقل، 58% تراوحت أعمارهم من 31 سنة إلى 40 سنة. 22% من العينة بلغت أعمارهم 41 سنة فما فوق، وهذا يدل على توافر الطاقات الشابة في المشروع.

الجدول (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	30 سنة فأقل	من 31 سنة الي 40	41 سنة فأكثر
النسبة	%20	%58	%22

4- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

يبين جدول (8) أن 62% من العينة مؤهلهم «بكالوريوس» وهي أكبر نسبة سجلت للمؤهلات العلمية للعينة، مما يدل على توفر القدرات المتعلمة والتي لها القابلية للتطور والتغيير والقادرة على استيعاب مفهوم وإدارة الموارد البشرية.

الجدول (8)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ماجستير	بكالوريوس	ثانوية عامة	دبلوم فما دون
النسبة	%5	%62	%24	%7

5- توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

يبين الجدول (9) أن 75% من أفراد عينة الدراسة كانت تخصصاتهم "علوم هندسية"، وذلك بحكم إن المشروع إنشائي معظم العاملين فيه تخصصهم هندسي.

الجدول (9)

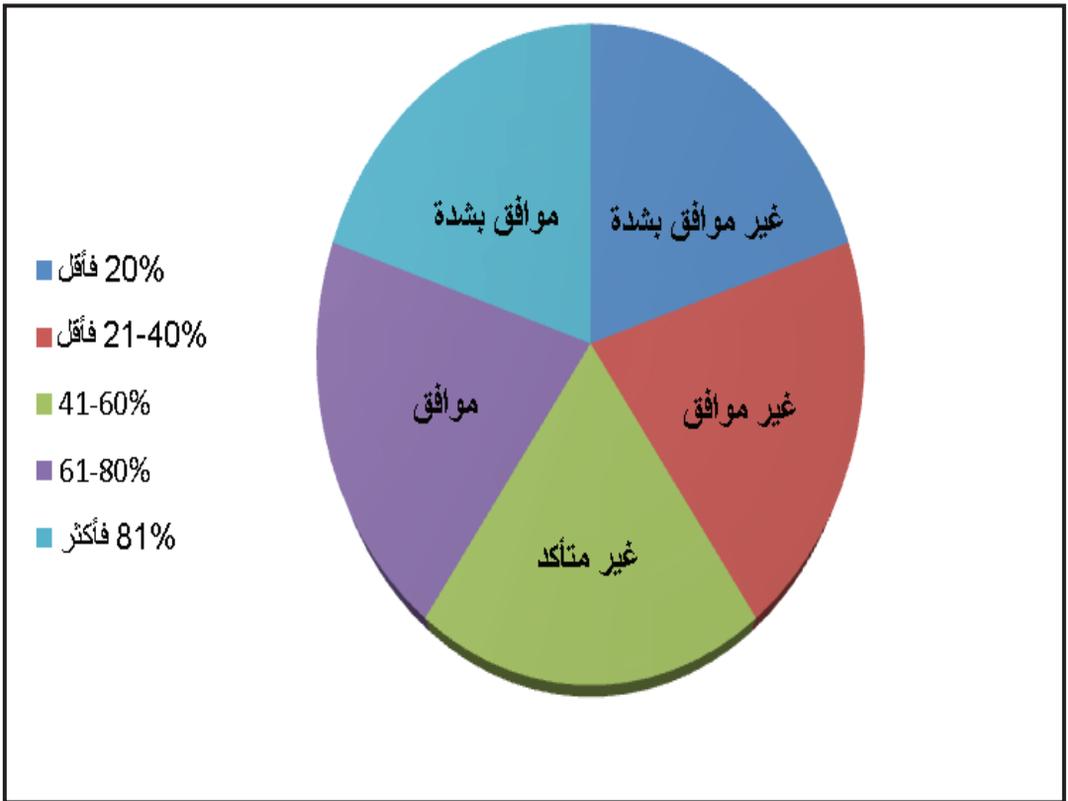
توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	علوم هندسية	علوم مالية ومصرفية	إدارة أعمال	اقتصاد	أخرى
النسبة	%75	%7	%4	%4	%10

7- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي. وجمعت البيانات بالاستبانة كأداة رئيسية للدراسة صممت خصيصاً لهذا الغرض، لما لها من أهمية في توفير الوقت والجهد. وتضمنت قائمة الاستبيان مجموعة أسئلة تهدف لتقييم الوضع الحالي للمهارات المتعلقة بالموارد البشرية في مجال تنفيذ المشاريع الهندسية وتشغيلها وصيانتها، والتعرف على آراء أفراد عينة الدراسة بهدف تحديد أوجه القصور المتعلقة

بإدارة الموارد البشرية في مجال تنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع الهندسية. لكل سؤال خمسة إجابات بديلة وفقاً لدرجة معيارية يمكن من خلالها الحكم على مدى ايجابية أو سلبية كل سؤال من أسئلة الدراسة، طبقاً لمقياس ليكرت Likert Scale الخماسي، والذي يتكون من خمس درجات تتراوح بين (موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير موافق، غير موافق بشدة)، رُجِّحت تلك الدرجات بأوزان ترجيحية متدرجة من أكبر لأصغر المستويات على النحو التالي: (موافق بشدة = 5، موافق = 4، غير متأكد = 3، غير موافق = 2، غير موافق بشدة = 1). والتي تقيس اتجاهات المستقضي وآراءه. تم توزيع الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية وتحديد طول الخلايا بمقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1 = 4) ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4 ÷ 5 = 0.8). ثم إضافة هذه القيمة لأقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وأصبح طول الخلايا كما بالشكل (2).



الشكل (2)

المحك المعتمد في الدراسة (إجابات الأسئلة ودالاتها)

8. المعالجات الإحصائية:

حُلَّت الاستبانة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) وأُستخدِمت الاختبارات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات
2. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
3. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
4. معادلة سبيرمان براون للثبات
5. اختبار كولومجروف - سمرنوف (1-Sample K-S) لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
6. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample t test. استخدم درجة ثقة 95% لاختبار الاستبانة بما يعني احتمال خطأ يساوي 5% وهي مناسبة للدراسة.

صدق الاستبانة: تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

صدق المحكمين، عُرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة أعضاء متخصصين في مجالي الإدارة والإحصاء، وأخذ بأراء السادة المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة.

صدق المقياس:

♦ أولاً- الاتساق الداخلي: حُسب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. والتحقق من صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون يبين درجات كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية، وحساب معامل ارتباط بيرسون بين كل سؤال من أسئلة الاستبيان. جدول (10) يبين معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، دالة عند مستوى دلالة (0.05) وبذلك تعدُّ فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه. ويبين الجدول (11) معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، دالة عند مستوى دلالة (0.05) وبذلك تعدُّ فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه. والجدول (12) يبين أن معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، دالة عند مستوى دلالة (0.05)

وبذلك تعدُّ فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه. والجدول (13) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع، والدرجة الكلية له دالة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، وبذلك تعدُّ فقرات المحور الرابع صادقة لما وضع لقياسه. ويوضح الجدول (14) أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية له، دالة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، وبذلك تعدُّ فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات الاستبانة: أجريت خطوات الثبات للعينة بطريقة طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1. طريقة التجزئة النصفية: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة فردية الرتبة ومعدل الأسئلة زوجية الرتبة، وصُححت معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون، والجدول (15) يبين وجود معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانة ويحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{(2r)}{r+1} \quad \text{حيث } r \text{ معامل الارتباط.}$$

2. طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ كطريقة ثانية لقياس الثبات، ووجد أن معامل الارتباط قدره 0.822 وهو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائي، ويبين الجدول (16) أن معاملات الثبات مرتفعة لفقرات الاستبانة.

الجدول (10)

معامل الارتباط لفقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور.

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال
1	يوجد داخل الجهاز سياسات إدارية واضحة تنظم: - التحليل الوظيفي - استقطاب المهندسين - تخطيط الموارد البشرية وتحديد الاحتياجات المستقبلية من العاملين - عملية الاختيار والتعيين في الوظائف الإدارية - عملية تدريب الموظفين وتطوير أدائهم - عملية تقييم أداء العاملين - عملية تخطيط وتطوير المسار الوظيفي - نظام الأجور والتعويضات المالية - المزايا والخدمات.	0.871	0.001
2	توجد لوائح تنفيذية تحدد كيفية تطبيق الأنظمة الخاصة بوظائف إدارة وتنمية الموارد البشرية	0.904	0.000
3	تتضمن اللوائح التنفيذية إجراءات تفصيلية توضح آليات تطبيق الأنظمة الخاصة بوظائف إدارة وتنمية الموارد البشرية	0.786	0.037

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال
4	تتناسب هذه اللوائح والإجراءات مع متطلبات تطبيق هذه الأنظمة	0.679	0.042
5	يسهل الحصول على اللوائح والاستفسار عنها من قبل الموظفين	0.888	0.001
6	يتم تعريف الموظفين بشكل دائم باللوائح وأنظمة العمل	0.737	0.037
7	هناك التزام بهذه اللوائح والأنظمة من قبل الموظفين	0.741	0.048
8	هناك التزام من كافة الإدارات الأخرى بالسياسات المتبعة	0.895	0.016
9	هناك خطة معتمدة ومكتوبة لتطوير وتنمية الموارد البشرية في الجهاز	0.831	0.001
10	تغطي خطط وسياسات إدارة وتنمية وتطوير الموارد البشرية كافة الأنشطة	0.779	0.038
0.035	جميع فقرات المحور	0.734	

الجدول (11)

معامل الارتباط لفقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال
1	تحقق سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة اختيار أفضل الكفاءات الإدارية والفنية لشغل الوظائف	0.839	0.001
2	تحفز سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة العاملين للتطوير المستمر لقدراتهم	0.727	0.037
3	تساهم سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة في كشف الاحتياجات التدريبية اللازمة لتطوير أداء العاملين	0.761	0.000
4	تساهم سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة في رفع مستوى أداء العاملين	0.694	0.000
5	تساهم سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة باستقرار معدل دوران العمل بالجهاز	0.892	0.000
6	تؤدي سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة لزيادة الرضا الوظيفي للعاملين بالجهاز	0.933	0.000
7	تؤدي سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة لزيادة إنتاجية العاملين بالجهاز	0.672	0.001
8	الموظف بدراية بالوصف الوظيفي ويستطيع تحديد المهمات والواجبات الموكلة إليه بدقة	0.719	0.000

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال
9	يتم التخطيط للقوى العاملة أي يحدد الجهاز احتياجاته من القوى البشرية كمًا ونوعًا	0.747	0.000
10	تغطي خطة القوى العاملة احتياجات المؤسسة من الموظفين للسنة الحالية والسنوات القادمة	0.858	0.000
11	تتم العناية بتحديد الاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين بالجهاز	0.923	0.000
12	إجراء بحوث بمجالات إدارة الموارد البشرية للتعرف إلى مشكلات العاملين واتخاذ الحل الأمثل	0.688	0.000
13	توجد سياسات تلزم الإدارات الأخرى بالجهاز بالتعاون مع إدارة التدريب بالأنشطة الخاصة بإدارة وتنمية الموارد البشرية	0.414	0.045
	جميع فقرات المحور	0.810	0.014

الجدول (12)

معامل الارتباط لفقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط
1	تعتقد الإدارة العليا أن إدارة الموارد البشرية وتنميتها مورد مهم يجب تطويره باستمرار	0.817
2	الإدارة العليا مستعدة لاستثمار وقت وموارد إضافية لضمان تطوير العاملين بإدارة الموارد البشرية	0.777
3	يقوم قسم التدريب بمتابعة مستمرة للجديد بالموارد البشرية	0.717
4	يتم تشجيع كادر إدارة التدريب على تجريب طرق جديدة وأفكار مبتكرة	0.698
5	يتم تطوير مهارات أفراد الكادر لمساعدتهم على اكتساب الكفاءات المطلوبة	0.982
6	يعد الكادر برامج تدريبية بشأن الجديد في علم إدارة الموارد البشرية	0.899
7	تحرص الإدارة على جذب الكوادر البشرية المؤهلة وضمها لقوتها العاملة	0.678
8	هناك مراجعة مستمرة لسياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية لتطويرها	0.794
9	يستعين الجهاز بجهات خارجية متخصصة في عملية التطوير والتدريب	0.734
10	هناك لجنة بالجهاز مخصصة لتطوير أداء إدارة التدريب ومواكبة الحديث	0.695
	جميع فقرات المحور	0.751

الجدول (13)

معامل الارتباط لفقرات المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط
1	الكادر العامل في إدارة التدريب مؤهل أكاديمياً	0.794
2	الكادر العامل في إدارة التدريب مهنيًا	0.899
3	يوجد تحليل ووصف وظيفي خاص بوظائف إدارة التدريب	0.678
4	يتم تحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية لوظائف إدارة الموارد البشرية	0.698
5	يتم اختيار الكادر بناءً على أسس مهنية باستخدام الاختبارات والمقابلات..	0.982
6	يتم تدريب وتطوير الكادر لرفع إمكانياته ومهاراته بمجال إدارة وتنمية الموارد البشرية	0.794
7	يتم تدريب وتطوير الكادر لرفع إمكانياته ومهاراته في مجالات تخصصية مختلفة	0.734
8	إرسال الكادر لزيارة شركات عالمية للتعرف على المستجدات بإدارة وتدريب المورد البشري	0.865
9	يتم وضع برامج لتنمية وتطوير المسار الوظيفي للكادر	0.734
10	يتم مكافأة وتحفيز الكادر التدريبي	0.817
	جميع فقرات المحور	0.777

الجدول (14)

معامل الارتباط لفقرات المحور الخامس والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط
1	يوجد بند مالي مستقل في الموازنة لتطوير الموارد البشرية	0.817
2	تتم مراعاة الاحتياجات الفعلية لإدارة التدريب خاصة التطويرية	0.767
3	الموازنة المخصصة لإدارة التدريب تعكس تقدير الجهاز لدورها	0.678
4	توفر الإدارة العليا الموارد لاستمرار عملية تطوير أداء العاملين	0.865
5	يتم زيادة حجم البند المالي المخصص سنويًا لإدارة التدريب	0.734
	جميع فقرات المحور	0.791

الجدول (15)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحاور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات
الأول	وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية	19	0.734	0.846
الثاني	مدى فعالية تطبيق السياسات والخطط المتبعة	13	0.810	0.895
الثالث	تطوير السياسات المتبعة لمواكبة الجديد بعلم إدارة الموارد البشرية	10	0.751	0.857
الرابع	بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية	10	0.777	0.874
الخامس	تخصيص بند مالي مستقل في الموازنة لإدارة الموارد البشرية	5	0.791	0.883
جميع المحاور		57	0.773	0.871

وقد تبين من الجدول (15) أن معاملات الارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول (16)

معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط
الأول	وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية	19	0.8823
الثاني	مدى فعالية تطبيق السياسات والخطط المتبعة	13	0.7872
الثالث	تطوير السياسات المتبعة لمواكبة الجديد بعلم إدارة الموارد البشرية	10	0.8734
الرابع	بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية	10	0.8783
الخامس	تخصيص بند مالي مستقل في الموازنة لإدارة الموارد البشرية	5	0.7615
جميع فقرات المحور		57	0.822

وفي ضوء ما سبق يتضح أن كل الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وأن هناك علاقة ارتباط قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك تم التأكد من صدق الاستبانة وثباتها.

9- اختبار التوزيع الطبيعي «اختبار كولجروف - سمرنوف

(1-Sample K- S)

استخدم اختبار كولجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. وكانت نتائج قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من 0.05 ($\text{sig} > 0.05$) ، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

10- تحليل فقرات أبعاد الدراسة:

أستخدم اختبار t للعينه الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة، والجدول الآتية تحتوي على النسبة المئوية لبدائل كل فقرة، وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.664 عند درجة حرية 69 ومستوى دلالة 0.05، أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد المجتمع لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المطلقة المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.664 عند درجة حرية 69 ومستوى دلالة 0.05، مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%، وتكون آراء أفراد عينة الدراسة في محتوى الفقرة محايدة إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وبوزن نسبي يساوي تقريباً 60%.

1. تحليل فقرات المحور الأول- وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية

الموارد البشرية:

بتحليل فقرات المحور الأول وجدت الآراء في الفقرات مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة، والجدول (17) يبين أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 1.83 والوزن النسبي يساوي 36.6% أصغر من الوزن النسبي المحايد 60%، وكذلك بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.15 وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة متفقون على عدم وجود لسياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية بدرجة غير موافق.

الجدول (17)

نتائج المحور الأول: وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي (%)	الوسط الحسابي	الفقرات	التسلسل
6	0.088	1.728 -	36.6	1.83	يوجد داخل الجهاز سياسات إدارية واضحة ومحددة	1
4	0.923	0.097	26.6	1.33	توجد لوائح تنفيذية تحدد كيفية تطبيق الأنظمة الخاصة بوظائف إدارة وتنمية الموارد البشرية	2
10	0.0631	1.348	17.6	0.88	تتضمن اللوائح التنفيذية إجراءات تفصيلية توضح آليات تطبيق الأنظمة الخاصة بوظائف إدارة وتنمية الموارد البشرية	3
9	0.0576	1.630	22.4	1.12	تتناسب هذه اللوائح والإجراءات مع متطلبات تطبيق هذه الأنظمة	4
3	0.392	2.961	50.6	2.53	يسهل الحصول على اللوائح والاستفسار عنها من قبل الموظفين	5
5	0.921	0.100 -	49.4	2.47	يتم تعريف الموظفين بشكل دائم باللوائح وأنظمة العمل	6
2	0.225	1.222	51.6	2.58	هناك التزام بهذه اللوائح والأنظمة من قبل الموظفين	7
1	0.075	1.806	57.8	2.89	هناك التزام من كافة الإدارات الأخرى بالسياسات المتبعة	8
8	0.082	1.376	26.4	1.32	هناك خطة معتمدة ومكتوبة لتطوير وتنمية الموارد لبشرية في الجهاز	9
7	0.680	1.795	27.0	1.35	تغطي خطط وسياسات إدارة وتنمية وتطوير الموارد البشرية كافة الأنشطة	10
	0.150	1.467	36.6	1.83	جميع فقرات المجال	

2. تحليل فقرات المحور الثاني - مدى فعالية تطبيق السياسات والخطط المتبعة:

بتحليل فقرات المحور الثاني وجد أن آراء أفراد عينة الدراسة مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة وبصفة عامة يبين الجدول (18) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني يساوي 1.56 والوزن النسبي يساوي 31.2% وهو أصغر من الوزن النسبي المحايد 60%، وكذلك بلغت قيمة المستوى المعنوية 0.059 وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة متفقون على عدم مدى فعالية تطبيق السياسات والخطط المتبعة بدرجة غير موافق.

3. تحليل فقرات المحور الثالث- تطوير السياسات المتبعة لمواكبة الجديد بعلم

إدارة الموارد البشرية:

بتحليل فقرات المحور الثالث وجدت الآراء مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة وبصفة عامة يبين الجدول (19) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني يساوي 1.7 والوزن النسبي يساوي 34% وهو أصغر من الوزن النسبي المحايد 60%، وبلغت قيمة مستوى المعنوية 0.082 وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة متفقون على عدم تطوير السياسات المتبعة بدرجة غير موافق.

الجدول (18)

نتائج المحور الثاني: مدى فعالية تطبيق السياسات والخطط المتبعة

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي (%)	الوسط الحسابي	الفقرات	التسلسل
12	0.088	1.728 -	24.4	1.22	تحقق سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة اختيار أفضل الكفاءات الإدارية والفنية لشغل الوظائف	1
9	0.923	0.097	27.8	1.39	تحفز سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة العاملين للتطوير المستمر لقدراتهم	2
11	0.0631	1.348	24.80	1.24	تساهم سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة في الكشف الاحتياجيات التدريبية اللازمة لتطوير أداء العاملين	3
4	0.0589	1.564	32.0	1.60	تساهم سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة في رفع مستوى أداء العاملين	4
5	0.296	1.364	31.2	1.56	تساهم سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة باستقرار معدل دوران العمل بالجهاز	5
3	0.268	1.567	37.4	1.87	تؤدي سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة لزيادة الرضا الوظيفي للعاملين بالجهاز	6
1	0.591	1.240	44.8	2.24	تؤدي سياسات إدارة وتنمية الموارد البشرية المتبعة لزيادة إنتاجية العاملين بالجهاز	7
6	0.457	1.806	31.0	1.55	الموظف على دراية بالوصف الوظيفي ويستطيع تحديد المهمات والواجبات الموكلة إليه بدقة	8
2	0.082	1.376	44.0	2.20	يتم التخطيط للقوى العاملة أي يحدد الجهاز احتياجاته من القوى البشرية كما ونوعاً	9
10	0.680	1.795	27.0	1.35	تغطي خطة القوى العاملة احتياجات المؤسسة من الموظفين للسنة الحالية والسنوات القادمة	10

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي (%)	الوسط الحسابي	الفقرات	التسلسل
8	0.223	1.635	29.0	1.45	يتم العناية بتحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين كافة بالجهاز.	11
13	0.297	1.403	22.0	1.1	إجراء بحوث بمجالات إدارة الموارد البشرية للتعرف بمشاكل العاملين واتخاذ الحل الأمثل	12
7	0.231	1.348	30.6	1.53	توجد سياسات تلزم الإدارات الأخرى بالجهاز بالتعاون مع إدارة التدريب بالأنشطة الخاصة بإدارة وتنمية الموارد البشرية	13
	0.059	1.448	31.2	1.56	جميع فقرات المجال	

الجدول (19)

نتائج المحور الثالث: تطوير السياسات المتبعة لمواكبة الجديد بعلم إدارة الموارد البشرية

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي %	الوسط الحسابي	الفقرات	تسلسل
3	0.088	2.342	37.6	1.88	تعتقد الإدارة العليا أن إدارة وتنمية الموارد البشرية مورد مهم فيجب تطويره باستمرار	1
5	0.058	1.564	32.0	1.60	الإدارة العليا مستعدة لاستثمار وقت وموارد إضافية لضمان تطوير العاملين بإدارة الموارد البشرية	2
6	0.075	1.364	31.2	1.56	يقوم قسم التدريب بمتابعة مستمرة للجديد بالموارد البشرية	3
4	0.268	1.567	37.4	1.87	يتم تشجيع كادر إدارة التدريب على تجريب طرق جديدة وأفكار مبتكرة	4
1	0.591	1.240	44.8	2.24	يتم تطوير مهارات أفراد الكادر لمساعدتهم على اكتساب الكفاءات المطلوبة	5
7	0.457	1.806	31.0	1.55	يعد الكادر برامج تدريبية بشأن الجديد في علم إدارة الموارد البشرية	6
2	0.213	1.376	44.0	2.20	تحرص الإدارة على جذب الكوادر البشرية المؤهلة وضمها لقوتها العاملة	7
9	0.223	1.235	29.0	1.45	هناك مراجعة مستمرة لسياسات إدارة الموارد البشرية لتطويرها وتنميتها	8
10	0.357	1.403	22.4	1.12	يستعين الجهاز بجهات خارجية متخصصة في عملية التطوير والتدريب	9

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي %	الوسط الحسابي	الفقرات	تسلسل
8	0.224	1.348	30.6	1.53	هناك لجنة بالجهاز مخصصة لتطوير أداء إدارة التدريب ومواكبة الحديث	10
	0.082	3.567	34.0	1.7	جميع فقرات المجال	

4. تحليل فقرات المحور الرابع- بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية:

عند تحليل فقرات المحور الرابع وجد أن آراء أفراد عينة الدراسة مرتبة حسب الوزن النسبي، وبصفة عامة يبين جدول (20) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع يساوي 1.74 والوزن النسبي يساوي 34% وهو أصغر من الوزن النسبي المحايد 60%، وكذلك بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.134 وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة متفقون على أن الجهاز لا يتبنى بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية بالشكل المطلوب، وهذا ما أكدته الاستجابات بدرجة غير موافق وذلك اعتماداً على محك الدراسة.

5. تحليل فقرات المحور الخامس- تخصيص بند مالي مستقل في الموازنة لإدارة الموارد البشرية:

بتحليل فقرات المحور الخامس وجد أن آراء أفراد عينة الدراسة مرتبة حسب الوزن النسبي، وبصفة عامة يبين جدول (21) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس يساوي 2.22، والوزن النسبي يساوي 44.44% وهو أصغر من الوزن النسبي المحايد 60%، وكذلك بلغت قيمة مستوى المعنوية 0.184 وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة متفقون على أن الجهاز يخصص بنداً مالياً مستقلاً في الموازنة لإدارة الموارد البشرية بشكل غير مناسب، وهذا ما تؤكده استجابة الباحثين من عينة الدراسة بدرجة غير موافق.

الجدول (20)

نتائج المحور الرابع: بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي (%)	الوسط الحسابي	الفقرات	التسلسل
7	0.125	2.342	29.0	1.45	الكادر العامل في إدارة التدريب مؤهل أكاديمياً	1

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي (%)	الوسط الحسابي	الفقرات	التسلسل
10	0.253	1.564	22.0	1.10	الكادر العامل في إدارة التدريب مهنيًا	2
6	0.074	1.364	30.6	1.53	يوجد تحليل ووصف وظيفي خاص بوظائف إدارة التدريب	3
4	0.257	1.567	37.4	1.87	يتم تحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية لوظائف إدارة الموارد البشرية	4
2	0.059	2.342	44.8	2.24	يتم اختيار الكادر بناءً على أسس مهنية باستخدام الاختبارات والمقابلات..	5
5	0.051	1.564	31.0	1.55	يتم تدريب الكادر وتطويره لرفع إمكانياته ومهاراته بمجال إدارة وتنمية الموارد البشرية	6
3	0.072	1.364	42.6	2.13	يتم تدريب الكادر وتطويره لرفع إمكانياته ومهاراته بمجالات تخصصية مختلفة	7
9	0.289	1.567	26.4	1.32	إرسال الكادر لزيارة شركات عالمية للتعرف على المستجدات بإدارة وتدريب المورد البشري	8
8	0.127	1.403	27.0	1.35	يتم وضع برامج لتنمية وتطوير المسار الوظيفي للكادر	9
1	0.164	1.348	57.8	2.89	يتم مكافأة وتحفيز الكادر التدريبي	10
	0.134	2.165	34.86	1.74	جميع فقرات المجال	

الجدول (21)

نتائج المحور الخامس: تخصيص بند مالي مستقل بالموازنة لإدارة الموارد البشرية

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي (%)	الوسط الحسابي	الفقرات	التسلسل
1	0.056	2.342	77.20	3.86	يوجد بند مالي مستقل في الموازنة لتطوير الموارد البشرية	1
5	0.213	1.564	22.00	1.10	تتم مراعاة الاحتياجات الفعلية لإدارة التدريب خاصة التطويرية	2
2	0.074	1.364	48.20	2.41	الموازنة المخصصة لإدارة التدريب تعكس تقدير الجهاز لدورها	3

التسلسل	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
4	توفر الإدارة العليا الموارد لاستمرار عملية تطوير أداء العاملين	2.31	46.20	1.567	0.157	3
5	يتم زيادة حجم البند المالي المخصص سنويًا لإدارة التدريب والتطوير	1.43	28.60	2.342	0.089	4
	جميع فقرات المحور	2.22	44.44	3.771	0.184	

11- اختبار محاور الدراسة:

المحور الأول - عدم وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية بجهاز مشروع الطرق الحديدية:

لاختبار هذا المحور أستخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة الموارد البشرية وتنميتها بالجهاز، وواقع إدارة الموارد البشرية وتنميتها، والنتائج موضحة بالجدول (22) الذي يوضح وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية، وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.734 عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ودرجة حرية 69 وهي أكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية التي تساوي 0.232 كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.002 وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية.

الجدول (22)

معامل ارتباط بيرسون بين وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية

عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة المعنوية	مستوى الدلالة
وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة وتنمية الموارد البشرية	0.734	0.002	دال إحصائياً

المحور الثاني - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية تطبيق السياسات والخطط المطبقة في الجهاز لإدارة وتنمية الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية:

لاختبار هذا المحور استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين فعالية تطبيق السياسات والخطط بالجهاز لإدارة الموارد البشرية وتنميتها وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية والنتائج موضحة بالجدول (23). الذي يبين وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين فعالية تطبيق السياسات والخطط المطبقة في الجهاز لإدارة وتنمية الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية، وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.81 عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ودرجة حرية 69 وهي أكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية التي تساوي 0.232 كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل، وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين فعالية تطبيق السياسات والخطط المطبقة في الجهاز لإدارة الموارد البشرية وتنميتها، وبين واقع إدارة الموارد البشرية وتنميتها.

الجدول (23)

معامل ارتباط بيرسون بين فعالية تطبيق السياسات والخطط المطبقة في الجهاز لإدارة وتنمية الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية

عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة المعنوية	مستوى الدلالة
مدى فعالية تطبيق السياسات والخطط المتبعة لإدارة الموارد البشرية وواقع إدارة الموارد البشرية.	0.81	0.00	دال إحصائيا

المحور الثالث - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير السياسات المتبعة ومواكبة الجديد في علم إدارة الموارد البشرية:

لاختبار هذا المحور استخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين تطوير السياسات المتبعة ومواكبة الجديد في علم إدارة الموارد البشرية. النتائج موضحة بالجدول (24)، والتي تثبت وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين تطوير السياسات المتبعة ومواكبة الجديد في علم إدارة الموارد البشرية. وقيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.751 عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ودرجة حرية 69 وهي أكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية التي تساوي 0.232

وقيمة مستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ، مما يدل علي وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين تطوير السياسات المتبعة ومواكبة الجديد في علم إدارة الموارد البشرية.

الجدول (24)

معامل ارتباط بيرسون بين تطوير السياسات المتبعة لمواكبة الجديد
بعلم إدارة الموارد البشرية وواقع إدارة الموارد البشرية

عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة المعنوية	مستوى الدلالة
تطوير السياسات المتبعة ومواكبة الجديد في علم إدارة الموارد البشرية وواقع إدارة الموارد البشرية.	0.751	0.001	دال إحصائيا

المحور الرابع - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية المتبعة بالجهاز وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية:

اختبر هذا المحور باستخدام معامل ارتباط بيرسون وقياس العلاقة بين بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية المتبعة بالجهاز وبين واقع إدارة الموارد البشرية وتنميتها والنتائج بالجدول (25) توضح وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية المتبعة بالجهاز وواقع إدارة الموارد البشرية وتنميتها، وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.777 عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ودرجة حرية 69 وهي أكبر من قيمة t (معامل الارتباط) الجدولية التي تساوي 0.232 كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل علي وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية المتبعة بالجهاز وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية.

الجدول (25)

معامل ارتباط بيرسون بين بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة
في المورد البشري المتبع بالجهاز وواقع إدارة وتنمية المورد البشري

عنوان المجال	معامل الارتباط	القيمة المعنوية	مستوى الدلالة
بناء الطاقات البشرية والإدارية المتخصصة في الموارد البشرية وواقع إدارة الموارد البشرية.	0.777	0.001	دال إحصائيا

المحور الخامس - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخصيص بند مالي مستقل في الموازنة لإدارة الموارد البشرية وبين واقع إدارة وتنمية الموارد البشرية:

لاختبار هذا المحور باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين تخصيص بند مالي مستقل في الموازنة لإدارة الموارد البشرية وواقع إدارة الموارد البشرية وتنميتها، والنتائج بالجدول (26) توضح وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين تخصيص بند مالي مستقل في الموازنة لإدارة الموارد البشرية وواقع إدارة الموارد البشرية وتنميتها، وأن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.791 عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ودرجة حرية 69 وهي أكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية التي تساوي 0.232 كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين تخصيص بند مالي مستقل في الموازنة لإدارة الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية.

الجدول (26)

معامل ارتباط بيرسون بين تخصيص بند مالي مستقل بالموازنة لإدارة المورد البشري وواقع إدارة وتنمية الموارد البشرية

عنوان المجال	معامل الارتباط	القيمة المعنوية	مستوى الدلالة
تخصيص بند مالي مستقل بالموازنة لإدارة الموارد البشرية وواقع إدارة وتنمية المورد البشري.	0.791	0.001	دال إحصائياً

12. الاستنتاجات والتوصيات:

يتضمن هذا الجزء استنتاجات الدراسة الميدانية، والتي عُرِضَتْ وَفُسِّرَتْ وَحُلَّتْ بشكل مفصل خلال الدراسة، ومن أهم الاستنتاجات ما يأتي:

1. وضحت الدراسة عدم وجود إدارة خاصة للموارد البشرية، وضعف الكفاءات بالمواقع الإدارية المهمة، واختزال مفهوم إدارة الموارد البشرية بقسم شؤون العاملين، وعدم إتباع تقنيات إدارة المشاريع الهندسية الحديثة لتطوير العاملين، نتج عنه غياب التخطيط الجيد لإدارة مواردها.

2. غياب توصيف الوظائف، واتسام العمل بتداخل الصلاحيات، نتج عنه تمركز العمل لبعض الأفراد ونتج عنه ثقافة عمل سلبية بين العاملين، همشت روح العمل الجماعي بالجهاز.
3. بينت الدراسة وجود إدراك العاملين بالمشروع لأهمية التدريب للتطوير، إلا إنه يوجد ضعف قناعة لدى الإدارة العليا ومتخذي القرار تجاه التدريب.
4. لوحظ تمركز سلطة القرار بالإدارة العليا، وتهميش دور الإدارات الوسطى وضعف الاتصال بينهم، أدى إلى نقص البيانات والمعلومات لدى صانع القرار.
5. بينت الدراسة عدم وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة المورد البشري وتنميته بجهاز مشروع الطرق الحديدية بوزن نسبي 36.6%. مما دل بعدم اهتمام الإدارة العليا بإدارة المورد البشري.
6. بينت الدراسة أن فاعلية تطبيق السياسات والخطط المتبعة لإدارة المورد البشري وتنميته غير جيدة بوزن نسبي 31.2%. ولم تحقق اختيار لأفضل الكفاءات الإدارية والفنية بالوظائف، ولم تحفز العاملين على تطوير عملهم ولم تساهم في الكشف عن الاحتياجات التدريبية المطلوبة.
7. وضحت الدراسة ضعف تطوير السياسات المتبعة بإدارة وتنمية المورد البشري ومواكبة الجديد بعلم إدارة الموارد البشرية بوزن نسبي 44.8%. مما دل على عدم حرص الإدارة العليا لاستحداث إدارة خاصة بالمورد البشري والتخلص من الطرق التقليدية في إدارة شؤون العاملين.
8. أظهرت الدراسة عدم كفاءة العاملين بوحدة الموارد البشرية بوزن نسبي 34.86%. مما يدل على أن العاملين بوحدهات الجهاز غير مؤهلة مهنيًا وأكاديميًا، ولا تُختار وفق أسس مهنية كالمقابلات والاختبارات وفق وصف وظيفي محدد للواجبات والمهام المطلوبة والمسئوليات.
9. بينت الدراسة عدم الاستغلال الأمثل للمخصص المالي السنوي للتدريب والتطوير. وهذا يرجع لغياب التخطيط الفعال لتطوير المورد البشري، وعدم اتباع الأسس الحديثة للتدريب.

من خلال استعراض الاستنتاجات نوصي بالتوصيات التي تساهم في معالجة نقاط الضعف، لأجل تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تطوير المهارات المتعلقة بالموارد البشري بجهاز تنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع الهندسية بليبيا، وتشمل الآتي:

1. ضرورة استحداث إدارة موارد بشرية بالهيكل التنظيمي تطبق الأساليب الحديثة لتوصيف الوظائف والتخطيط الفعال والاستقطاب ووضع نظام عادل للحوافز والمكافآت والتدريب. تعمل علي خلق ولاء العاملين بالمنظمة.
2. منح إدارة الموارد البشرية حرية اختيار نظام مناسب لتقويم الأداء لمختلف الوظائف بالجهاز.
3. فتح قنوات التواصل والاتصال بين الإدارة العليا وباقي الإدارات، وتفعيل دور الإدارة الوسطى حتى تتواصل الإدارة العليا مع رغبات ومقترحات باقي الإدارات.
4. توعية العاملين بأهداف إدارة الموارد البشرية من خلال تنظيم اجتماع للعاملين لتوضيح طبيعة عمل الإدارة وأهدافها.
5. إخضاع الموظفين الجدد لبرنامج توجيهي وإرشادي قبل الالتحاق بالعمل معد مسبقاً لكل وظيفة ومحدد بمدة زمنية معينة، وتقويم المتدربين بعد انتهاء الدورات التدريبية.
6. تصميم البرامج التدريبية وتحديثها على أسس حديثة لتخدم أهداف المشروع.
7. وضع أنظمة للحوافز المادية والمعنوية بإضافة خدمات ومزايا جذابة وغير متوافرة حالياً، ولها تأثير كبير لاستقرار ورضا الموظفين مما يزيد من إنتاجيتهم.
8. تطبيق سياسات وخطط تحقق اختيار أفضل الكفاءات الإدارية والفنية لشغل الوظائف.
9. رفع كفاءة العاملين بوحدة إدارة الموارد البشرية وتطويرهم مع تخصيص بند مالي لتطويرهم.

المصادر والمراجع:

1. زويلف، الهدى حسن، «إدارة الأفراد»، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003.
2. شاويش، مصطفى نجيب "إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال" الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2000.
3. الزهري، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، مجلة النهضة، جامعة دمشق، العدد الثاني، 2004.
4. السالم، مؤيد سعيد وصالح، عادل حرحوش، إدارة الموارد البشرية «مدخل استراتيجي»، عالم الكتاب الحديث، 2000.
5. زايد، مصطفى «إدارة المشروعات»، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996.
6. الدليل المعرفي لإدارة المشروعات PMBOOK، معهد إدارة المشروعات، الإصدار الخامس، 2012.
7. كشواي، «إدارة الموارد البشرية للجميع»، عمان: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 1996.
8. هلال، محمد عبدالغني حسن، « مبادئ وأسس التدريب: كيف تؤهل نفسك للعمل في مجال التدريب؟»، مركز تطوير الأداء والتنمية، 2009.
9. عقيل، عمر وصفي، « إدارة القوى العاملة»، عمان: دار زهوان للنشر والتوزيع.
10. Edwin. B. Flippo، "Principle of Personnel Management"، 10th Edition. Mc Graw. Hill Company, New Your, 1979. P3
11. أبوشيخة، نادر أحمد، «إدارة الموارد البشرية»، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
12. الرفاعي، يوسف السيد يعقوب «أثر التدريب أثناء الخدمة على سلوك الموظفين» مجلة الإداري، عدد 32، ص 13-53.
13. سعدة، مأمون حسن محمد، «تقويم فاعلية تدريب القادة الإداريين في القطاع العام في الأردن»، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم إدارة الأعمال، جامعة بغداد، 1988.
14. قاسم، قاسم جميل، «التدريب والتطوير الإداري: الفلسفة والتطبيق»، عمان: دار الكتاب

الجامعي، 1989.

15.العسكر، هلال محمد، «ما تقييم برامج الأعمال المكتبية التدريبية (برامج التعليم التجاري في معهد الإدارة العامة: دراسة مقارنة، العدد 75، أكتوبر، 1991، ص 73-92.

16. الموقع الإلكتروني لجهاز مشروع إدارة وتنفيذ مشروع الطرق الحديدية.

17. المستندات الخاصة بمكتب التدريب والتطوير بمشروع الطرق الحديدية.

18. أخر إحصائية صادرة من إدارة الشؤون الإدارية لمشروع الطرق الحديدية.

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية Granger *

أ. مرابط فوزي **
د. نادية شطاب ***

* تاريخ التسليم: 2014 / 1 / 11 م ، تاريخ القبول: 2014 / 3 / 9 م.
** طالب دكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير/ جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر.
*** استاذة التعليم العالي/ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير/ جامعة باجي مختار – عنابة- الجزائر.

ملخص:

عرفت الجزائر نمواً قياسياً لإيرادات الموازنة نتيجة الارتفاع غير المسبوق الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ مطلع العشرية الأخيرة، وهو ما سمح باتباع ثلاث برامج تنموية من الإنفاق الاستثماري على البنى التحتية وهذا منذ سنة 2001. هذا النموذج التنموي يعبر عن خيار مختلف عن الذي أتبع خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي (الصناعات المصنعة). وفي السياق نفسه من الضروري الإشارة إلى أن الإنفاق العام لطالما اعتبر أداة تقليدية للإنعاش الاقتصادي خلال فترات الركود إذا خصص وأُستخدم بطريقة فعالة ومثلى.

هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر، وذلك من خلال اختبار سببية العلاقة بين الإنفاق العام (و مكوناته) و النمو الاقتصادي للفترة 1997-2011، عبر استخدام الطرق القياسية المتناولة للسلاسل الزمنية وخاصة اختبار السببية لـ Granger. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام قد تسبب في النمو الاقتصادي وليس العكس، وأن هناك غياباً لأي أثر للإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي، غير أن هذا الأخير تسبب في ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، البنية التحتية، أثر الطلب، الآثار الجانبية.

The impact of Public Expenditure on the Economic Growth in Algeria 1997- 2011 A Granger Causality Analysis

Abstract:

Since the beginning of the last decade, Algeria has experienced a historical evolution of budget revenues due to the unprecedented increase in fuel prices in the world market. Consequently, Algeria applied three development programs of public investment in infrastructure since 2001. This development model is different from the model followed during the seventies of the last century, that is, industrialized industry. It is necessary to emphasize that public spending has long been considered a traditional tool for economic recovery during periods of recession, if it is used optimally and efficiently.

This study aims to analyze the impact of public expenditure policy in Algeria by testing the causal link between public spending and its components on the one hand and economic growth for the period 1997- 2011 on the other hand. For this purpose I use the econometrics of time series, and specifically the Granger causality test. The study concluded that public spending has led to economic growth and not the opposite, and the same is true about economic growth and expenditure.

Keywords: *Public expenditure, Economic growth, Infrastructures, Demand effect, Externalities*

JEL Classification: H 5 , O 40 , H 54 , E 12 , H 23

مقدمة:

في إطار البحث عن العوامل المؤدية إلى تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، يبرز الإنفاق العام أداة تقليدية للسياسة الاقتصادية تستخدم في محاولة تحقيق أهداف النمو والتخصيص الفعال للموارد. وفي السياق نفسه، مثلت الطفرة البترولية الحالية التي انطلقت مع مطلع العشرية الأخيرة مصدراً مهماً من احتياطات الصرف بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ومنها الجزائر. وفي مواجهة المتطلبات الاجتماعية الملحة، الحالة السيئة للبنية التحتية، والضعف الذي يعرفه القطاع الإنتاجي (العام والخاص) لجأت الحكومة الجزائرية إلى استخدام الوفرة المالية من خلال اتباع ثلاثة برامج تنموية ذات مخصصات مالية معتبرة (أكثر من 400 مليار دولار)، وتجلت أساساً في عمليات استثمار عام لإنجاز هياكل من البنية التحتية القاعدية والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا النوع من الاستثمار يعدُّ نموذجاً مغايراً عن النموذج المتبع خلال سنوات السبعينيات (الصناعات المصنعة)، فالدولة أصبحت لا تتدخل كمقاول في إنتاج السلع في ظل النموذج الجديد بل أن دورها يقتصر على تهيئة مناخ الأعمال والشروط الملائمة لنمو وتطور القطاع الخاص. و ينتظر من هذه السياسة على المدى القصير أن تحدث انتعاشاً في القطاعات العاملة على الإنشاء، بحيث تعرف أثراً كينزيا من حيث زيادة الطلب الإجمالي، و ينتظر من هذا الأخير زيادة في حجم الإنتاج الوطني (و الاستيراد) (Demand effect). على المدى الطويل، و ينتظر من الاستثمار العام في البنية التحتية أن يؤثر على العرض الإجمالي، و هذا نتيجة تحسن مناخ الأعمال والشروط العامة لتطور الاستثمار الخاص، وزيادة نشاط المؤسسات (Externalities effect)، و هذا التأثير يركز على فكرة أن طرق النقل السريعة المضمونة والأقل تكلفة من السمات الأساسية للمناطق المزدهرة اقتصادياً، حيث تساهم في رفع إنتاجية العمل وبالتالي مردودية المؤسسات التي تنعكس مباشرة على دخول الأسر، وحجم العمل، والإنتاجية.... وهي جميعها تعدُّ من مؤشرات النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

انطلاقاً مما سبق، تنبع أهمية هذا البحث من كون الموضوع يقع في صلب النقاش الأكاديمي الحاصل حول أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا في ظل نظام اقتصاد السوق. ومن جانب آخر فهذه الدراسة تحاول تقويم نجاعة الرهان الذي أقدمت

عليه السلطات الجزائرية خلال العشرية الأخيرة، والذي يتمثل في ضخ مبالغ معتبرة في الاقتصاد على شكل إنفاق عام واستثمارات قي المنشآت الكبرى.

مشكلة البحث:

بالرغم من الأطروحات السابقة فإن العلاقة السببية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي ما زالت تعرف جدلاً واسعاً، فبعضهم يرى أن الإنفاق العام يسبب النمو و بالنسبة لبعضهم الآخر العلاقة تتبع الاتجاه المعاكس، ومن ثم فهذه الدراسة تتساءل عن مدى تجاوب النمو الاقتصادي في الجزائر للتطورات التي عرفها الإنفاق العام خلال الفترة 1997-2011؟ و عبر أي نوع من الإنفاق (إجمالي، جاري أو استثماري) ينتج النمو الاقتصادي؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى اختبار فرضية: أن استخدام الإنفاق العام من قبل السلطات الجزائرية قد أثر إيجابياً في معدلات النمو الاقتصادي، وهذا من خلال:

♦ تقديم نظرة تحليلية للتطورات الحاصلة على مستوى الإنفاق العام و البرامج الحكومية المنتهجة.

♦ القياس التجريبي لأثر هذه البرامج الإنفاقية على النمو الاقتصادي و تفسير النتائج المتحصل عليها.

♦ تحديد الانحرافات إن وجدت و تقديم عدد من الاقتراحات و الخيارات التي تسمح بتحسين فعالية هذا النوع من البرامج.

منهجية البحث وأجزاؤه:

وللإجابة على التساؤلات السابقة، وتحقيق أهداف البحث، يتم الاعتماد على المنهج القياسي في تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، و قد قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام، ففي المرحلة الأولى يتم استعراض التأسيس النظري للعلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي من خلال إبراز أهم المقاربات النظرية التي تناولت العلاقة، و بالنسبة للمرحلة الثانية تقدّم نظرة تحليلية لتطور الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة في ظل برامج الاستثمار العام المتبعة، أما بالنسبة للمرحلة الثالثة و الأخيرة فهي تمثل دراسة قياسية وفق منهج السببية للعلاقة بين الإنفاق العام و النمو

الاقتصادي خلال الفترة 1997-2011. والتي خلصت إلى أن الإنفاق العام قد تسبب في تحقيق النمو الاقتصادي وليس العكس، وأن هناك غياباً لأي أثر للإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي، غير أن هذا الأخير تسبب في الرفع من حجم الإنفاق الاستثماري.

أولاً- التأسيس النظري:

تمحورت كثير من الأدبيات الاقتصادية حول دور الإنفاق العام في تحفيز النمو الاقتصادي، وبهذا الصدد يهدف هذا الإطار النظري إلى تقديم تلخيص مركز لمختلف الإسهامات الفكرية الاقتصادية التي تناولت تحليل هذه العلاقة.

1. أثر الطلب في ظل أطروحات النظرية الكينزية:

كانت نظرة التقليديين إلى الإنفاق العام أنه محايد و عديم الإنتاجية، واعتبر تضييعاً وفقداناً للثروة، وأفضل ما يعبر عن هذا المبدأ عبارة J. B. Say ” أفضل الإنفاق هو الأقل حجماً“ غير أنه ومع حدوث أزمة 1929 و ظهور إسهامات (1936، J. M. Keynes) أصبح هناك مقاربة جديدة للإنفاق العام. حيث اعتبر التيار الكينزي الإنفاق العام كمتغير خارجي « Exogenous variable » بالنسبة للسياسة الاقتصادية (1)، حيث تقوم الدولة بمراقبته و تغيير مستواه وفقاً لأهدافها الاقتصادية الكلية. ويعبر الإنفاق العام عن جميع المشتريات الحكومية و الخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الاستثمارات في البنى التحتية القاعدية و الاجتماعية، والتي لا تتمتع بجدوى اقتصادية تسمح لها بجذب المستثمر الخاص.

في السياق نفسه وانطلاقاً من مبدأ ”الطلب يخلق العرض“ تقدم النظرية الكينزية مفهوم الطلب الفعال، و الذي يشير إلى قيمة الطلب المحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الإجمالي (2) مع دالة العرض الإجمالي (3)، أي أنه الطلب الذي يتحول إلى قدرة شرائية، و وفقاً لهذا المبدأ وللتأثير إيجاباً على الناتج الوطني يصبح تدخل الدولة مطلوباً من خلال الإنفاق العام بما أنه يعدُّ أحد مكونات الطلب الإجمالي و باعتبار الطلب الحكومي الملجأ الأخير لخلق الطلب في حالة الركود و ضعف الطلب الخاص، و منه فإن التغيير في مستوى الإنفاق العام هو تغيير في مستوى الطلب الفعال. لكن اثر هذا الأخير لا يمكن تمييزه دون اقترانه بديناميكية المضاعف، والذي يشير إلى ذلك التغيير في الناتج الوطني الإجمالي نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، و في حالة مضاعفة الإنفاق العام، فإنه يشير إلى حجم تغير الناتج الوطني لتغير مستوى الإنفاق العام (4).

مما سبق يتضح أن كل زيادة في الإنفاق العام تترجم بزيادة إضافية في الدخل: (الأجور و الأرباح) من جهة، و زيادة في الطلب الحكومي على السلع و الخدمات من جهة

أخرى، و في الحالتين تؤدي إلى الرفع من حجم الاستهلاك و الذي يتبع بنمو رقم أعمال المنتجين و يجعلهم في حاجة إلى زيادة إنتاجهم في مواجهة الطلبات الجديدة، مما يسمح بظهور استثمارات جديدة تؤدي إلى خلق العمل و منه دخول و أجور جديدة، و من ثم يخلق تنافساً يسمح برفع حجم و كثافة النشاط الاقتصادي و منه النمو الاقتصادي. إذن حسب Keynes، فإن ما يحرك حقيقة الاقتصاد هو استثمار الدولة؛ لأن لهذا الأخير أثر مضاعف مهم على دخول المواطنين غير أن قيمة هذا المضاعف تتأثر بمجموعة من العوامل: كالسلوك الاستهلاكي للمجتمع، توزع و إعادة توزيع الدخل، و مرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة ارتفاع حجم الاستهلاك، درجة تفتح الاقتصاد و تنافسية المؤسسات المحلية و مستوى التضخم.

العوامل السابقة تؤكد على ضرورة وضع إجراءات لمرافقة عمليات الإنفاق من خلال الإطار المؤسسي للدولة « The institutional framework of the state » بحيث تساهم في الرفع من مستوى المضاعف و فعالية السياسات الإنفاقية بصفة عامة. و قد توجت الأفكار الكينزية برواج كبير بعد الحرب العالمية الثانية خاصة مع معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها الدول الصناعية خلال فترة الثلاثين المجيدة حيث لم يتوقف دور الدولة عن التزايد خلال هذه الفترة و تعدى مفهوم الدولة الحارسية « The gendarme State » المهمة بالأمن و الإطار القانوني و البنية التحتية الضرورية التي تضمن عمل السوق إلى مفهوم دولة الرفاه « The welfare state » و التي تعني تفادي الأزمات و التضخم، و ضمان حد أدنى من الناحية الاجتماعية للأسر و الأفراد، و في هذا الإطار قدم (R. Abel. Musgrave, 1959) من خلال نظريته للمالية العامة ثلاث وظائف تقوم بها الدولة للتدخل من خلال الإنفاق و الإيرادات العامة (5):

1. وظيفة تخصيص الموارد التي تضمن توزيعاً أمثل لهذه الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة.

2. وظيفة التوزيع: التي تعني إعادة توزيع الدخل التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات في توزيع الثروة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يعتبره المجتمع "التوزيع العادل".

3. وظيفة دعم الاستقرار الاقتصادي: و يبرز هدفين من خلال هذه الوظيفة، تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج (و خاصة العمل) و استقرار الأسعار. و الطريقة التي يعرف بها Musgrave حدود هذه الوظيفة تتوافق مع النظرة الكينزية التي تتمثل في استخدام الطلب الإجمالي (من خلال التحفيز أو التحديد) لعلاج مشكلات التضخم و البطالة.

وقد تضافرت الأسباب العملية مع المبررات الفكرية التي قدمتها النظرية الكينزية

لتعزيز دور الدولة في إدارة العجلة اليومية للاقتصاد و في توسيع دولة الرفاه، و تعززت هذه النظرية بكثير من الإسهامات المتناغمة مع تيارها العام، غير أن هذا التناغم لم يمنع ظهور بعض الاعتراضات عليها.

♦ الاعتراضات النيوليبرالية:

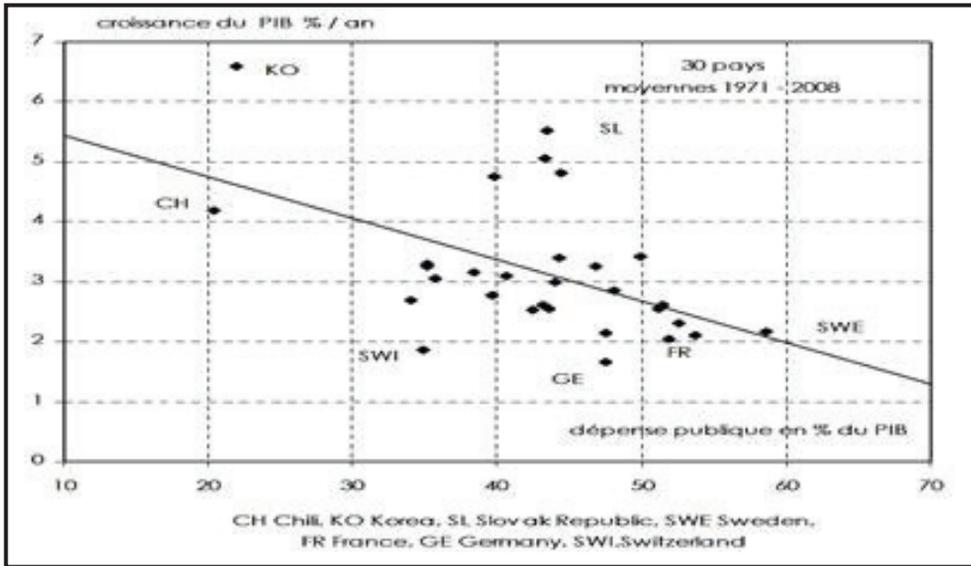
إن التحليل الكينزي الذي يؤكد على أهمية أثر مضاعف الإنفاق العام لا يتساءل عن مصدر تمويل هذا الإنفاق، والنشاط الاقتصادي الحكومي يمول عادة عن طريق ثلاث وسائل أساسية (6) :

1. الضرائب.
2. الدين العام.
3. خلق النقود.

وزيادة الإنفاق العام تتطلب لا محالة زيادة الدخل المتولد من أي من المصادر المذكورة، و التمويل عبر فرض المزيد من الضرائب أو الاعتماد على الدين العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص إلى درجة تكون فيها الزيادة في الإنفاق الكلي طفيفة أو معدومة و الأمر نفسه بالنسبة للنتاج الوطني، وهذا دائما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بأنه أثر المزاحمة (Crowding-out effect) للسياسات المالية.

هذه الأطروحة نجدها في توصيات خبراء صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الأوروبية، حيث ينظر بعين الشك إلى فعالية تدخل الدولة لإعادة بعث النمو الاقتصادي المرتكز على توسع نقدي معتبر، حيث اعتبر أن الإنفاق العام يحفز النمو بطريقة عابرة و ليست مستمرة، لأن التمويل من خلال الضرائب أو الاقتراض ليس - في حقيقة الأمر - سوى تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، و من ثم فآثر سياسة الإنفاق العام التوسعية تتوقف من جهة على الإشارات السلبية التي تبعثها هذه السياسة حول اتجاه معدلات الضرائب في المستقبل، و من ناحية أخرى على مدى التكافؤ بين زيادة أحد مكونات الطلب الكلي (الإنفاق العام) و الانخفاض في المكونات الأخرى (الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص).

و في سياق هذه الأطروحة تقدم دراسة لـ Jean- Pierre Givry (7) التي تناولت 30 دولة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (8) OECD خلال الفترة 1970-2010 نتائج تبين الارتباط السلبي بين حجم الإنفاق العام و النمو الاقتصادي و التي يبينها الشكل (1).



الشكل (1)

الإنفاق العام و النمو الإقتصادي

Source: Jean- Pierre Givry, « La dépense publique tue la croissance économique »

Site Web: [http:// www. irefeurope. org/ sites/ default/ files/ DEPENSE%20PUBLIQUE%20ET%20CROISSANCE. pdf](http://www.irefeurope.org/sites/default/files/DEPENSE%20PUBLIQUE%20ET%20CROISSANCE.pdf), Accessed 29. 10. 2012

حيث إن النقصان أو الزيادة بنسبة 15% في حجم الإنفاق العام تؤثر عكسياً بالنقصان أو الزيادة بـ 1,5% في معدل النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن الإنفاق العام أقل مردودية بالمقارنة مع الإنفاق الخاص و معيار المردودية في هذا السياق هو حجم العجز في الموازنة حيث خلصت الدراسة أيضاً إلى أن رفع الإنفاق العام بنسبة 10% يرفع عجز الموازنة بنسبة 3,5% بالإضافة إلى أن الضغط الضريبي المنتظر لتعويض هذا العجز يعمل على ترحيل الاستثمارات الخاصة و رؤوس الأموال.

غير أن هذه الحالة لا تنطبق على الجزائر و غيرها من الدول الريفية، حيث إنها تعتمد على تمويل نفقاتها من عوائد ثرواتها الباطنية عوضاً عن فرض المزيد من الضرائب على الأفراد و القطاعات الاقتصادية، ومنه من المستبعد أن يؤثر الإنفاق الموسع سلباً على النمو الاقتصادي وفق التحليل الذي قدمته فرضية أثر المزاخمة.

إضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى إسهام مخالف لتوجهات التيار الكينزي و هو ما يعرف بقانون فاغنر (Wagner Law) ، وقد كان محل الاختلاف من ناحية اتجاه التأثير⁽⁹⁾ ، أي أن Wagner يرى أن النمو الاقتصادي هو المتسبب في الإنفاق العام وليس العكس، حيث يفترض أن حجم القطاع العام ينمو في اقتصاد ما مع نمو الدخل، وأن هذه العلاقة ضمناً ناتجة من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية كبيرة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وإلى نمو الطلب الكلي الذي ينمو مع ارتفاع معدلات التمدن (زيادة عدد سكان المدن) والذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على البنية التحتية الاجتماعية، وبالتالي فإن زيادة الدخل في الاقتصاد ترفع الطلب على السلع ذات المرونة الاستهلاكية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية وهي عوامل كلها تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام.

4. الإنفاق العام من خلال إسهامات نظرية النمو الداخلي:

رغم أن النقاش حول أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي ليس بالجديد فإنه تجدد مع ظهور أطروحات نظرية النمو الداخلي «Endogenous growth theory» والتي نجدها في إسهامات⁽¹⁰⁾ (Barro، 1990) والذي تناول أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي. حيث قدم Barro نموذجاً للنمو تقوم فيه النفقات العامة بدور محوري، واعتبر أن رأس المال العام يجعل من رأس المال الخاص أكثر إنتاجية و يتفادى الاقتصاد انعدام الإنتاجية الحدية عندما يرتفع الدخل.

وقد انطلق من مبدأ بسيط هو أن الإنفاق العام الذي يهدف إلى خلق البنية التحتية مثل: الطرق، وسكك الحديد، وشبكات الاتصالات... يخلق ما يعرف بالتأثيرات الجانبية الإيجابية «Positive externalities» والتي تكون على شكل انخفاض في مدة و تكاليف النقل، وانفتاح وتوسع في حجم الأسواق، وتآزر بين القطاعات الاقتصادية، وارتفاع في الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل.

وهذا باعتبار أن المؤسسات الخاصة تستخدم نوعين من العوامل في عمليات الإنتاج: رأس المال الخاص ورأس المال العام (البنية التحتية) ، غير أن اقتناص التأثيرات سابقة الذكر يتوقف على عدد من المحددات، كضعف البنية التحتية المتوافرة أساساً، قرب البنى المجسدة من المؤسسات الاقتصادية والمناطق الصناعية بصفة عامة، نوعية البنى التحتية وموقعها الجغرافي. ووجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التسلسل الموجه «The sequencing» بين خطوات الاستثمار العام و خطوات تطوير القطاع الخاص. و اعتبر Barro كذلك أن الإنفاق العام الذي يكون على شكل إعانات و

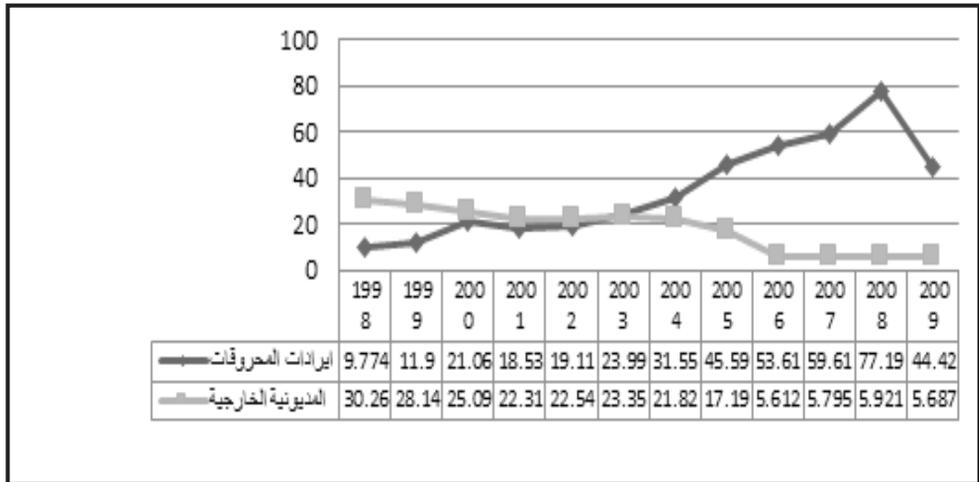
خدمات لأفراد المجتمع، له أثر على شكل منفعة لكن لا يحفز النمو، فهو لا يرفع من إنتاجية القطاع الخاص وتمويله من الضرائب يضغط على مردودية المؤسسات الخاصة.

ثانياً - نظرة تحليلية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر 1997-2011:

في سياق وطني تميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبعد فترة من انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، ومع تحسن المؤشرات العالمية فيما يخص أسعار النفط، واستشرافاً لتحسن الإيرادات الوطنية، أتبعَت سياسات إنفاقية توسعية هدفت إلى استدراك الحالة المتدهورة للاقتصاد الجزائري يتم استعراضها فيما يأتي.

■ البرامج التنموية المتبعة: المخصصات و الأهداف:

شهدت الجزائر تراجعاً في مستوى استخدام إمكانات الإنتاج الذي انعكس على مستوى النشاط الاقتصادي و تراجع نمو الناتج المحلي الفعلي «Real GDP» بالمقارنة مع الناتج المحلي الممكن «Potential GDP» في حدود الإمكانيات المتوافرة وخاصة خلال سنوات التسعينيات. هذه الوضعية التي تمثل حالة الركود تثبت أن هناك موضعاً لاتباع سياسة تركز على التوسع في الإنفاق العام، خاصة مع الانتعاشة التي عرفتتها أسعار النفط، والتي ضاعفت من حجم الإيرادات بالعملة الصعبة و في المقابل انخفاض في المديونية (الشكل 2).



الشكل (2)

إيرادات النفط وتطور المديونية الخارجية (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002، 2006، 2011

وأمام هذه الوضعية أمكن للحكومة الجزائرية وضع مخطط للإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ومع استمرار تحسين إيرادات الربيع أتبع المخطط الأول بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وأخيرا المخطط الخماسي 2010-2014 الذي هو قيد التنفيذ، وهي جميعها ذات مخصصات مالية معتبرة. وقد هدفت إلى تدارك الاستغلال غير الأمثل لإمكانات الإنتاج، والحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان، ودعم التوازن بين مختلف مناطق البلاد وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، وتهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي، وتحديث الخدمات العامة وتوسيعها كتكملة لنشاط القطاع الخاص، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية وهذا لدورها في تطوير النشاط الإنتاجي وإنتاجية العمل. وقد تمحورت هذه البرامج حول مجموعة من المحاور يوضحها الجدول (1)

الجدول (1)

توزيع المخصصات المالية للبرامج التنموية 2001-2014

القطاعات	2004-2001	2009-2005	2014-2010
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	1703.15	6448
دعم التنمية الاقتصادية	65.4	337.2	1566
التنمية البشرية	204.2	1908.5	10122
تحديث القطاع العام ودعم الإصلاحات	45	203.9	1666
تكنولوجيات الإعلام والاتصال	-	50	250
المجموع (مليار دينار)	525	4152.75	20052
المجموع (مليار دولار)	7	156	286

Source : Benabdellah Youcef « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'entreprise ? » Communication International Symposium « ouverture et émergence en Méditerranée » Rabat 17- 18 oct 2008

عبد الرحمن بن تومي، 2011 «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق» دار الخلدونية، الجزائر، ص 244

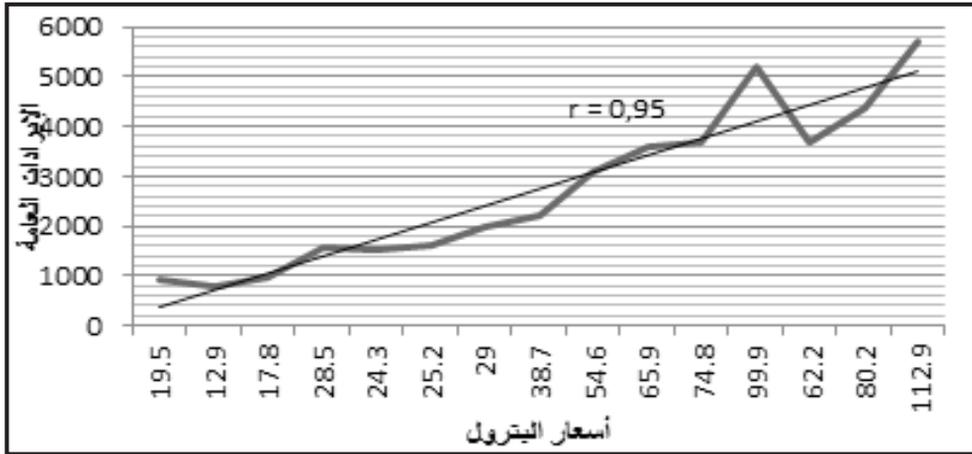
يلاحظ استحواف قطاع التنمية البشرية على النسبة الأكبر والذي يستهد خاصة: التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، والقطاع الصحي، والإسكان، والشباب

والرياضة، والشؤون الدينية وقطاع الثقافة، و يليه قطاع المنشآت الأساسية ويتضمن أساساً الهياكل القاعدية من البنى التحتية التي توفر الشروط الضرورية لتطور باقي القطاعات الاقتصادية وتتضمن ثلاثة مستويات: الأشغال العمومية، والنقل، وتهيئة الأقاليم. أما في المقام الثالث فنجد محور دعم التنمية الاقتصادية الذي يختص بقطاع الفلاحة والصيد البحري، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية. كذلك تضمنت البرامج محور تحديث القطاع العام ودعم الإصلاحات الذي يختص بتحسين الخدمة العمومية وتطوير الجماعات المحلية و قطاعات العدالة، والمالية و التجارة، مما يهيئ الظروف المناسبة و المشجعة على الاستثمار، الإنتاج والمنافسة. وفي المقام الأخير تضمنت البرامج محور تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال والذي يشمل إقامة مشروع الحكم الإلكتروني واقتناء التجهيزات الضرورية الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي على مستوى المنظومة التربوية.

كل البرامج والمخططات السابقة أرفقت بالاعتماد على الصرامة في الميزانية والعمل على التخفيف من الضغوطات المالية الخارجية و من المديونية العمومية و التحكم النسبي في التضخم و عجز الميزانية و تحسين الاحتياطي من الصرف، ومحاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4% سنويا و بالمقابل الانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الاقتصادية و التجارية، و إعادة توجيه دورها بصفتها سلطة عمومية و سلطة رقابة و ضبط. غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية حيث إن غياب الكفاءات في دراسة المشاريع وإعادة تقويمها ماليا كل مرة فتح المجال واسعاً أمام التبذير، وهو ما قدرته وزارة المالية بين سنتي 2005 و 2008 بحوالي 40 مليار دولار.

5. إيرادات الموازنة وتوجهات الإنفاق العام 1997-2011:

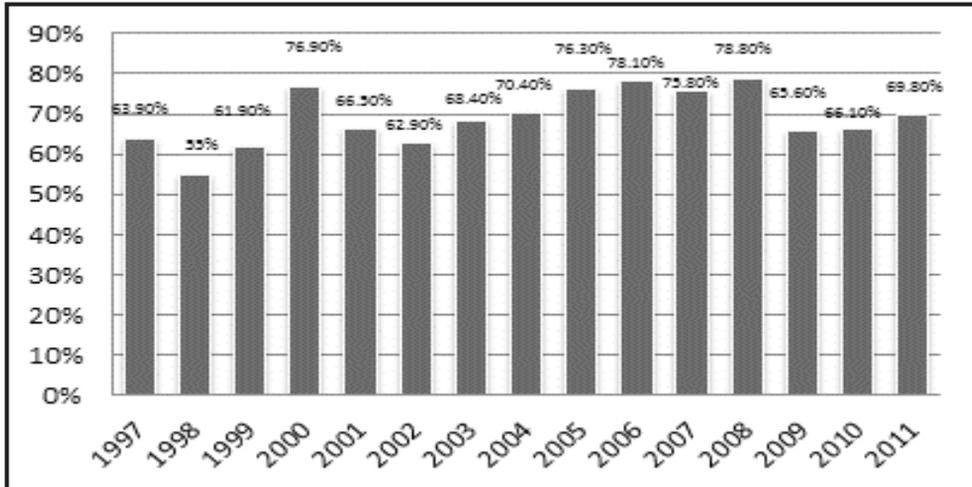
عرفت إيرادات الموازنة تطورات معتبرة⁽¹¹⁾ خلال الفترة 1997-2011، بعدما كانت تبلغ 13 مليار دولار سنة 1997 و هو ما يمثل 33.3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي⁽¹²⁾، انتقلت إلى 78.12 مليار دولار سنة 2011 و هو ما يمثل حوالي 40% من حجم الناتج المحلي الإجمالي. و بالنتيجة بلغ معامل تغيرها خلال فترة الدراسة 6 مرات و هو أكبر من معامل تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁴⁾ و الذي بلغ 5.4 مرة في الفترة نفسها، و على العموم كان هناك ارتفاع مستمر للإيرادات العامة رغم بعض الانخفاضات التي شهدتها سنوات 1998، 2001، 2003، 2009، و التي هي مرتبطة مباشرة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية (الشكل 3)



الشكل (3)

أسعار البترول و الإيرادات العامة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011
وهذا للمكانة التي تحتلها إيرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة (الشكل 4) ، حيث تتراوح نسبة مساهمة الإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات ما بين 55 إلى 78.8% خلال فترة الدراسة.



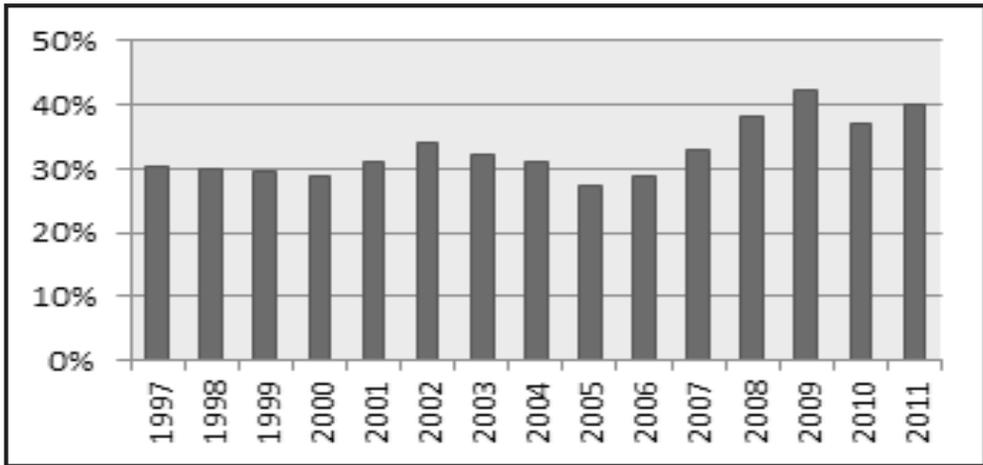
الشكل (4)

نسبة إيرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

وبالنسبة لسنة 2011 بلغت النسبة 69%، وهو ما يمثل أكثر من ثلثي إيرادات الدولة، وهي نسبة خطيرة تبين مدى هشاشة مالية الدولة ومدى ارتباطها بمتغير تحدد الأسواق العالمية بعيداً عن إمكانية تدخل الدولة، غير أن الإحصاءات السابقة لا تنفي التطور الذي عرفته الإيرادات خارج النفط، والتي تعطي الصورة الحقيقية الأكثر جدية حول ديناميكية النمو في الجزائر، حيث إن هذا النوع من الإيرادات تضاعف 5.15 مرة، إلا أن هذا لا يعني شيئاً في ظل ارتفاع حجم الإنفاق العام.

من ناحية الإنفاق العام، نجد أنه عرف نمواً سريعاً، وهذا انعكاس للجهود المبذولة من خلال البرامج التنموية المستعرضة سابقاً، حيث تراوحت نسبته ما بين 27.4% و 42.3%⁽¹⁵⁾ من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، وبالنسبة لسنة 2011 بلغت النسبة 40% وهي نسبة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع دول نامية أخرى مصدرة للنفط مثل نيجيريا⁽¹⁶⁾ وإيران 25%، فنزويلا 24%.



الشكل (5)

نسبة الإنفاق العام من إجمالي PIB

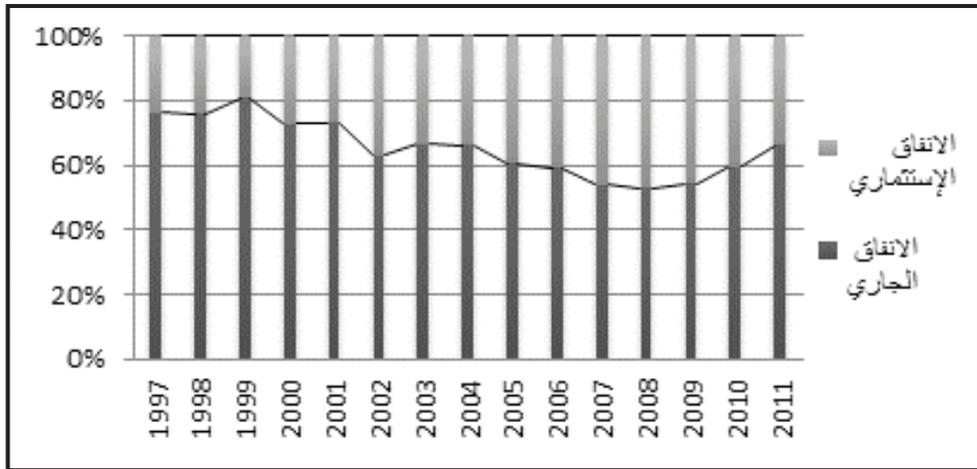
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

و بالمجمل شهد الإنفاق العام نمواً مستمراً خلال فترة الدراسة و بلغ متوسط نموه 15.04% و تراوح بين 1.3 و 34.8% لسنتي 2009 و 2008 على الترتيب؛ حيث إن سنة 2008 عرفت إيرادات بترولية قياسية و سنة 2009 شهدت الانخفاض الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية متأثرة بالأزمة العالمية، و بعدما كان الإنفاق العام يبلغ 12 مليار دولار سنة 1997 و وصل إلى 78.5 مليار دولار سنة 2011، أي أن معامل التغير بلغ

6.8 مرة، وهو الأعلى بالمقارنة مع الإيرادات العامة الذي بلغ 6.15 مرة و الناتج المحلي الإجمالي 5.4 مرة.

وقد تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري (الرأسمالي) ، حيث إن الأول انتقل من 9.05 مليار دولار سنة 1997 إلى 52 مليار دولار سنة 2011 أي بمعامل تغير بلغ 5.9 مرة، أما الثاني فانتقل من 2.85 مليار دولار سنة 1997 إلى 26.5 مليار دولار سنة 2011، أي بمعامل تغير بلغ 9.59 مرة، أي أن الإنفاق الاستثماري، والذي يتضمن تكوين رأس المال الثابت و التحويلات الرأسمالية إلى الداخل كان نموه أكبر من نمو الإنفاق الجاري، والذي يتضمن مخصصات تسيير الدولة من أجور و رواتب و مساهمات العاملين و الإعانات...

تتناول السياسة المالية الإنفاق الاستثماري كمخصصات ثانوية أما الإنفاق الجاري فهو ذو الأولوية و من ثم عندما تكون إيرادات الموازنة محدودة، فإنه يتم التضحية بالإنفاق الاستثماري أولاً و زيادة حجمه فيما بعد و هو الأمر الذي لا ينطبق على الإنفاق الجاري. في بداية الفترة 1997-2011 كانت نسبة الإنفاق الجاري هي المهيمنة بنسبة 74.7% (الشكل 6).



الشكل (6)

تقسيم الإنفاق العام بين إنفاق جاري و استثماري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

وعرفت هذه النسبة نمواً أكثر سنة 1999 و بلغت 80.6% من إجمالي الإنفاق العام لكن مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 عرف الإنفاق الجاري تراجعاً

محسوساً، حيث بلغت نسبته 61.7% سنة 2002 وبلغ الإنفاق الإستثماري 38.3% و هذا يرجع إلى انطلاق تجسيد مشاريع البنى التحتية القاعدية من طرق سريعة، والسكن، وهياكل التعليم و باقي المشاريع التي تضمنتها البرامج التنموية، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 لتبلغ 47.4% سنة 2008 و هي النسبة الأعلى على الإطلاق خلال فترة الدراسة، و منذ سنة 2009 نشهد تراجع الإنفاق الاستثماري أمام الإنفاق الجاري، والذي فرضه انخفاض عوائد الجباية البترولية من جهة و التوجهات الاجتماعية لسياسة الدولة من جهة أخرى، و التي ضخمت الإنفاق الجاري من خلال الزيادة في أجور العاملين في الوظائف العمومية في مختلف الأسلاك و القطاعات و بأثر رجعي منذ سنة 2008 و بنسبة بلغت (17) في المتوسط 50%. و انطلق تسديد هذه الزيادات سنة 2009 واستمر إلى سنة 2011 و قد مثلت (18) ما نسبته 8% من إجمالي الناتج المحلي خارج النفط لسنة 2011 و هو ما يعبر عن حجم المبالغ المخصصة لهذه الزيادات. و يدخل في الإطار نفسه عمليات دعم الأسعار بعض السلع الأساسية و كذلك برامج السكن المدعم لبعض قطاعات الموظفين، و أيضاً سياسات خفض البطالة من خلال برامج إدماج و تشغيل الشباب، و معظم هذه الإجراءات تدخل في محاولة ضمان السلم الاجتماعي، غير أنها ضخمت الإنفاق الجاري بطريقة لا يمكن العودة عنها، فالتفكير مثلاً في خفض الأجور مستقبلاً أو تسريح العمال في حال انخفاض الإيرادات سيكون بمثابة تفجير للوضع الاجتماعي.

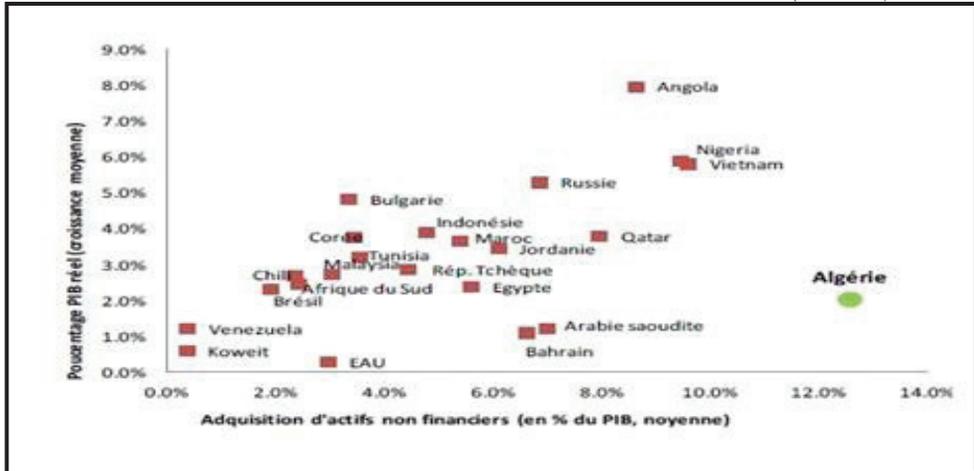
بالإضافة لما سبق نجد أن بعض الإحصاءات تقدم لنا صورة أكثر خطورة عما آلت إليه سياسة الموازنة في الجزائر، وهذا إذا علمنا أن الإيرادات خارج النفط لا تغطي سوى 45.4% من إجمالي الإنفاق الجاري، أي أن السلطات العمومية تدفع أجور موظفيها من عوائد الربيع المرتبط بالأسواق العالمية و المهتدة بالانخفاض خاصة في الظرف الحالي و الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد العالمي، و الحديث عن توقف الاستثمار العام و البرامج التنموية المخطط لها شبه مؤكد.

6. الارتباط بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

الجزائر كدول أخرى غنية بالموارد الطبيعية تسعى إلى دفع النمو الاقتصادي عبر وضع برامج موسعة من الاستثمار العام في البنية التحتية، لكن هذه السياسة لا تترجم دائماً بنمو اقتصادي. في دراسة لـ (A.Zekane, 2004) تناولت تحليل أثر الإنفاق على البنى التحتية بأنواعها: الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية و الإدارية على النمو الاقتصادي، و النتائج كانت سلبية بالنسبة للبنى التحتية بصفة عامة، و النتيجة نفسها بالنسبة للبنى التحتية الاقتصادية (طرق، سكك حديد..) و قد أرجعت الدراسة هذه النتائج

إلى ضعف مردودية البنى التحتية، وبخاصة ضعف حجم الإنفاق المخصص و يشار إلى هذا المفهوم بأثر العتبة ⁽¹⁹⁾ (Threshold effect) ، كذلك تناولت دراسة لصندوق النقد الدولي العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 1967-2003 و ذلك عبر مقارنة قياسية تعتمد على منهج السببية وفق Granger، و قد انطلقت من افتراض أن الإنفاق الرأسمالي (الإستثمار العام) يمثل أداة يمكن أن تستخدمها الحكومات لتحفيز النمو الاقتصادي، و قد خلصت إلى أن هذا النوع من الإنفاق ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للجزائر بالنسبة للفترة المدروسة، أما بالنسبة للإنفاق الجاري فإنه لم يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ⁽²⁰⁾ .

كذلك نجد دراسة (Benabdellah.Y، 2008) (التي انطلقت من فرضية أن إشكال الإستثمار العام في الجزائر لا يكمن في التمويل، بل في فعالية الإستثمار العام و حوكمة البنى التحتية، و قد خلصت إلى أن برامج الإستثمار العام المجسدة ما زالت تعرف إشكالات تقنية تتمثل في تقويم وإعادة تقويم المشاريع، وكذلك إشكالات فيما يخص قدرة الاقتصاد الجزائري على احتواء هذا الحجم من الإستثمارات و التي تعدّ هذه الأخيرة عوامل محددة لتحقيق النمو الذي ينشده الاقتصاد الجزائري من خلال البرامج الموضوعية. و في تقرير لصندوق النقد الدولي ⁽²¹⁾ IMF الصادر في يناير 2012 ، نجد أنه حاول إبراز الضعف الذي يعرفه نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في ظل عمليات الإنفاق العام، وهذا مقارنة مع دول أخرى أقل إنفاقاً وحققت أكثر نمواً، و هذا للفترة 2011-2001 (الشكل 7) ⁽²²⁾ .



الشكل (7)

الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

Source : IMF Reportl N : 12/ 20 January 2012

في ضوء النتائج المتباينة للدراسات المستعرضة سابقاً، وعبر محاكاة المقاربة القياسية المستخدمة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي 2006، تهدف هذه الدراسة لاختبار وجود أثر إيجابي لبرامج الاستثمارات المتبعة؟ وعبر أي شكل من أشكال التأثير (أثر الطلب أو التأثيرات الخارجية الإيجابية)؟

ثالثاً - دراسة سببية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

تقوم هذه الدراسة على استخدام نموذج العلاقة السببية المقترح من Granger، (23) 1969) و المطور من (24) (Simz، 1972)، بفافتراض وجود متغيرين و ليكونا X و Y ، فإن نموذج السببية يستخدم في تحديد ما إذا كانت التغيرات السابقة في المتغير X تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير Y (حيث إن X المتغير المستقل و Y المتغير التابع) (أخذين في الاعتبار التفسير المقدم من التغيرات السابقة في المتغير Y نفسه.

وفي حالة وجود هذه العلاقة فيمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير X إلى المتغير Y ، ولمعرفة ما إذا كانت التغيرات في المتغير X تسببه التغيرات في المتغير Y ، يعاد استخدام الاختبار مع جعل المتغير X تابعا (25). وأخذاً بعين الاعتبار لتطورات التي عرفها الإنفاق العام و مختلف مكوناته و لمزيد من التفصيل في عملية التحليل يتم تناول الإنفاق العام الإجمالي كمتغير (26) PE ، و الإنفاق الجاري (27) CE كمتغير، و الإنفاق الاستثماري (28) IE (كمتغير. و من جانب آخر و نظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري و مكانة قطاع النفط فإنه يتم تناول المتغيرين: الناتج المحلي الإجمالي المتضمن لقطاع المحروقات (29) GDP ، و الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط (30) $NOGDP$ ، و الذي يعد مؤشراً لتطور الاقتصاد الحقيقي، و منه وفي إطار تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي يتم تناول الثنائيات الآتية:

PE و $NOGDP$ -	PE و GDP
CE و $NOGDP$ -	CE و GDP
IE و $NOGDP$ -	IE و GDP

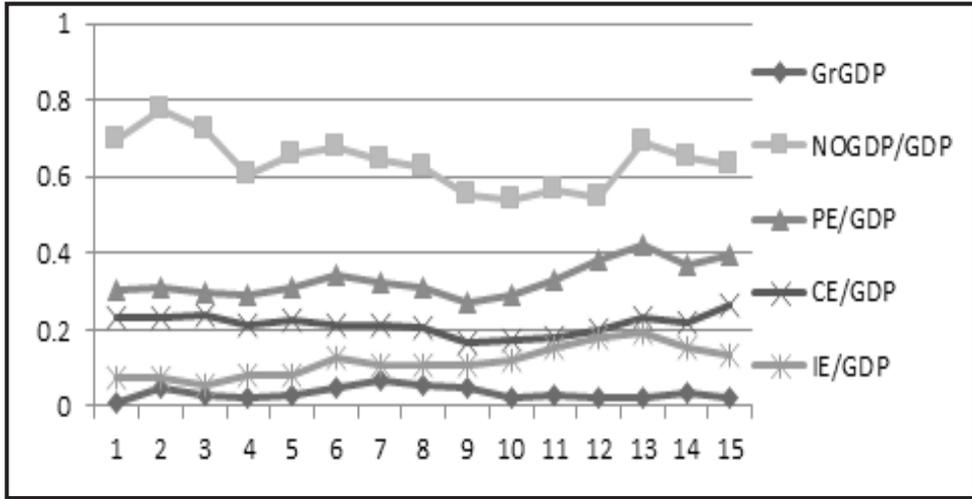
وتتطلب دراسة السببية في العلاقات السابقة تتبع المنهجية المعتمدة في المرحلة الأولى على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، و في المرحلة الثانية يتم اختبار السببية لـ Granger.

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

غالباً ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم

الاستقرار وذلك لأن معظمها يتغير و ينمو مع الزمن مما يجعل متوسطها و تباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن. و تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة، و في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات غالباً ما يكون زائفاً بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عالياً⁽³¹⁾.

ونظراً للاتجاه العام الذي تعرفه إحصاءات المتغيرات المقدمة سابقاً، تستخدم الدراسة متغيرات تعبر عن العلاقات المراد دراستها، و تعرف اتجاه عام أقل حدة و هي مستخدمة على العموم في التحليلات الاقتصادية: نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (PE/ GDP) ، و نسبة الإنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (CE/ GDP) ، و نسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي (IE/ GDP) ، و نسبة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي $(NOGDP/ GDP)$ ، معدل النمو الاقتصادي $(GrGDP)$ و (الشكل 8) يقدم منحنيات تطور بيانات المتغيرات السابقة⁽³²⁾

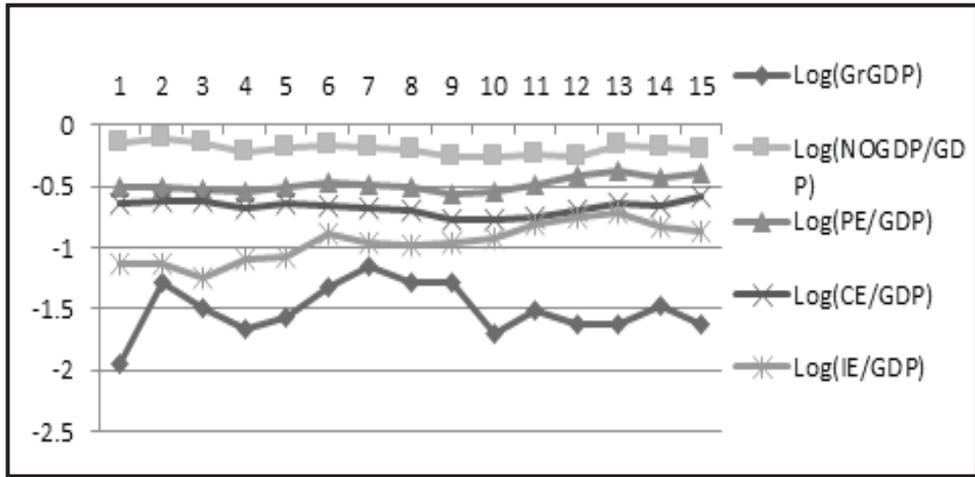


الشكل (8)

تطور منحنيات بيانات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام بيانات تقارير بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

وللتخفيف من عدم ثبات التباين نستخدم اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة، والشكل (9) يقدم منحنيات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم.



الشكل (9)

تطور منحنيات بيانات الدراسة بعد المعالجة اللوغاريتمية

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من بيانات بنك الجزائر، تقارير 2002.2006.2011

و رغم الإجراءات الأخيرة فإنه من الضروري القيام باختبار الاستقرار، وذلك بالاعتماد على اختبار $Decky - Fuller Augmented ADF$ ، وهذا لجودة نتائجه وكثرة استخدامه. ويتطلب هذا الاختبار تحديد قيم ρ التي تمثل درجات التأخر من خلال معياري $Schwarz$ و $Akaike$ ، وباستخدام البرامج المتخصصة مثل برنامج $Eviews$ يتم اختيار درجة التأخر المثلى بطريقة آلية⁽³³⁾.

من خلال النتائج المدرجة في الملحق 1 نجد أن السلسلة الأصلية للمتغير $Log(IE/)$ GDP مستقرة، وبالنتيجة هي متكاملة من الدرجة 0. أما باقي السلاسل الأصلية للمتغيرات الأخرى فهي غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%، حيث إن جميع قيم τ المحسوبة أكبر من τ الجدولية، أما بالنسبة لسلسلة الفروق الأولى فنجد أن المتغيرات $Log(GrGDP)$ ، $Log(CE/ GDP)$ ، $Log(PE/ GDP)$ ، $Log(NO GDP/ GDP)$ مستقرة عند مستوى معنوية 5%، حيث إن قيم τ المحسوبة أقل من قيم τ الجدولية، وبالنتيجة نجد أن سلاسل هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة 1.

2. اختبار العلاقة السببية:

يقوم تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي على استخدام اختبار $Granger$ ، الذي يتم من خلال اختبار فرضي العدم القائلين إن المتغير الأول لا

يسبب المتغير الثاني، و أن المتغير الثاني لا يسبب المتغير الأول بدرجة معنوية معينة، في مقابل الفرضين البديلين: المتغير الأول يسبب المتغير الثاني، و المتغير الثاني يسبب المتغير الأول. و المرحلة الأولى في هذا الاختبار هي تحديد درجات التأخر.

الجدول (2)

درجات التأخر للعلاقات المدروسة.

درجة التأخر	العلاقة	درجة التأخر	العلاقة
1	D (Log (PE/ GDP)) D (Log ((NOGDP/ GDP	1	D (Log (PE/ GDP)) D ((LogGrGDP
1	D (Log (CE/ GDP)) D (Log ((NOGDP/ GDP	1	D (Log (CE/ GDP)) D ((LogGrGDP
2	Log (IE/ GDP) D (Log ((NOGDP/ GDP	1	(Log (IE/ GDP) D (LogGrGDP

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (34) EVIEWS 7.0

وبتطبيق اختبار Granger عند مستوى معنوية 5% (0.05) ، و ذلك بالنسبة للعلاقات السابقة نحصل على نتائج يوضحها الجدول 3.

الجدول (3)

نتائج اختبار Granger

إحصائية الاحتمال	اتجاه العلاقة	العلاقة
*0.02	الإنفاق العام يسبب النمو الاقتصادي	D (Log (PE/ GDP)) D ((LogGrGDP
0.415	النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق العام	D (Log (CE/ GDP)) D ((LogGrGDP
0.087	الإنفاق الجاري يسبب النمو الاقتصادي	D (Log (CE/ GDP)) D ((LogGrGDP
0.659	النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الجاري	Log (IE/ GDP) D ((LogGrGDP
0.455	الإنفاق الاستثماري يسبب النمو الاقتصادي	Log (IE/ GDP) D ((LogGrGDP
*0.0456	النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الاستثماري	D (Log (PE/ GDP)) D (Log ((NOGDP/ GDP
*0.0234	الإنفاق العام يسبب النمو الاقتصادي خارج النفط	D (Log (CE/ GDP)) D (Log ((NOGDP/ GDP
*0.0495	النمو الاقتصادي خارج النفط يسبب الإنفاق العام	D (Log (CE/ GDP)) D (Log ((NOGDP/ GDP
0.127	الإنفاق الجاري يسبب النمو الاقتصادي خارج النفط	D (Log (CE/ GDP)) D (Log ((NOGDP/ GDP
0.558	النمو الاقتصادي خارج النفط يسبب الإنفاق الجاري	D (Log (CE/ GDP)) D (Log ((NOGDP/ GDP

العلاقة	اتجاه العلاقة	إحصائية الاحتمال
Log (IE/ GDP) D (Log ((NOGDP/ GDP	الإنفاق الاستثماري يسبب النمو الاقتصادي خارج النفط	0.366
	النمو الاقتصادي خارج النفط يسبب الإنفاق الاستثماري	0.067

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام Eviews 7.0
*الإحصائية معنوية عند مستوى 5%

3. نتائج الدراسة القياسية:

بقراءة نتائج اختبار Granger للسببية الموضح في الجدول 7 نجد أن:

♦ الإنفاق العام الإجمالي (PE) قد تسبب في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي المتضمن لقطاع البترول ($0.02 < 0.05$) GDP و كذلك نمو للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ($0.0234 < 0.05$) EOGDP ، وهو ما يتوافق مع الأطروحة الكينزية، أي أنه على المدى القصير كان هناك أثر للطلب (Demand effect) ناشئ عن سياسة الإنفاق التوسعية المتبعة أدى إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

♦ النمو الاقتصادي تسبب في نمو حجم الإنفاق الاستثماري ($0.0456 > 0.05$) ، وهو ما يتوافق مع أطروحة قانون Wagner ، وهذه النتيجة توضح أن جزءاً مهماً من المخصصات الموجهة للاستثمار العام، وخاصة التي كانت على شكل سكنات و هياكل صحية، تعليمية وثقافية، إنما هي أساساً استجابة للمتطلبات الملحة للمجتمع خاصة بعد فترة التفهقر الاقتصادي الاجتماعي التي عرفت الجزائر في فترة التسعينيات من القرن المنصرم.

♦ الإنفاق الاستثماري لم يتسبب في تحقيق النمو الاقتصادي ($0.05 < 0.455$) ، وهو ما لا يتوافق مع أطروحات Barro ونظرية النمو الداخلي التي تركز على كون الاستثمار العام في البنية التحتية محفزاً للنمو الاقتصادي، وكذلك نجد أن هذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة صندوق النقد الدولي 2006 والتي سبق الإشارة إليها، و هذا يعني أن الاستثمارات العامة التي أقدمت عليها الجزائر منذ سنة 2001، لم تسمح للمؤسسات الخاصة باقتناص التأثيرات الجانبية الإيجابية The Externalities المنتظر أن تنشأ على شكل انخفاض في التكاليف، وارتفاع لإنتاجية القطاع الصناعي بصفة عامة، لأنها حالياً تمثل الحلقة المفقودة، وهو ما نجد تفسيره في مجموعة من العوامل، أولها: قصر المدى الزمني، حيث إن التأثيرات المنتظرة لا تظهر على المدى القصير والمتوسط، وإنما تظهر على المدى الطويل حين تدخل البنية التحتية حيز الاستغلال، و في

هذا السياق نجد أن العديد منها سلم حديثاً، فيما أخرى- ولأسباب تتعلق بضعف الدراسات التقنية وعمليات إعادة التقييم- نجد أنها تشهد تأخراً في الإنجاز ولم تسلم في مواعيدها، وهي جميعها عوامل تشير إلى أن التأثير الإيجابي مؤجل إلى مراحل زمنية قادمة. ثانياً: نجد غياب استراتيجيات شاملة واضحة المعالم تجمع بين الاستثمار العام في البنية التحتية من جهة، وتهيئة وإعادة تنظيم القطاع الصناعي من جهة أخرى، بالشكل الذي يسمح للمؤسسات باقتناص التأثيرات الجانبية، أي أن هناك غياباً لتسلسل موجه « Sequen - ing » بين خطوات الاستثمار العام من ناحية اختيار موقع الإنشاء وقربه من المؤسسات، ونوعية الإنشاء المراد إنجازه ومدى حاجة المؤسسات له.... وخطوات تطوير المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية لتتجاوب مع الفرص التي تقدمها هياكل البنى التحتية الجديدة.

الخلاصة:

لقد مثلت السياسة المالية التوسعية المتبعة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة عودة لدور الدولة كفاعل أول في الميدان الاقتصادي، وهذه الدراسة حاولت اختبار نتائج السياسات المتبعة على النمو الاقتصادي من خلال مقارنة قياسية اعتمدت أساساً على اختبار السببية وفق Granger.

ورغم أن معدل الاستثمار العام في الجزائر يعد من أعلى المعدلات عالمياً إلا أن الدراسة التطبيقية تبين نتائج متباينة فيما يخص أثر هذا الاستثمار على النمو الاقتصادي، حيث نجد حضوراً لأثر الطلب « Demand effect » الناتج عن الإنفاق العام مع غياباً للأثار الجانبية الإيجابية « Externalities effect » المفترض أن تنشأ من خلال تجسيد مشاريع البنية التحتية، مما يجعل فعالية تدخل الدولة من خلال السياسة المتبعة محل تساؤل، ومن ثم فإن تجسيد مشاريع البنية التحتية في حد ذاتها غير كافٍ لتحقيق النمو الاقتصادي وإنما تتطلب وجود حوكمة وتسيير راشد لهذه المشاريع العامة، وكذلك رؤية وإستراتيجية وطنية واضحة فيما يخص تطوير القطاع الخاص الإنتاجي بالتوازي مع عمليات الاستثمار العام.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، أمكن للدراسة أن تقدم بعض التوصيات التي تهدف إلى الرفع من فعالية السياسات المتبعة:

1. إن الاقتصاد الجزائري يعرف ضعفاً هيكلياً فيما يخص قطاعاته الإنتاجية، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستيراد أعلى من الميل الحدي للإنتاج، وأخذاً بعين الاعتبار لهذا المعطى، فإن اتباع سياسات إنفاقية توسعية محفزة للطلب يجب أن تكون بالموازاة مع

سياسة حماية تحافظ على الإنتاج المحلي وتدعمه (دون أن تؤدي إلى موجات تضخمية)، وبخاصة وأن الجزائر تعرف وفرة مالية تقيها من أي ضغوط دولية.

2. الإنفاق العام الموسع، يتطلب المزيد من الرشاد، خاصة أنه وصل إلى مستويات تعد من الأعلى في العالم، ويصعب الرجوع عنها، وهو ما يمثل خطراً على التوازنات المالية للاقتصاد في حال انخفاض إيرادات النفط.

3. الجزائر تفتقر إلى استراتيجية واضحة لتنمية القطاع الخاص الإنتاجي، وهو ما يحد من فرص اقتناص المكاسب التي توفرها سياسات الإنفاق العام وتوفير البنى التحتية، لذا وجب وضع هذا النوع من الاستراتيجيات.

4. إن تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الاستثمار في البنية التحتية يتطلب دراسات تقنية تأخذ بعين الاعتبار:

- الموقع الجغرافي للإنجاز: فلا بد أن تكون قريبة من المؤسسات الخاصة والمناطق الصناعية لتكون هناك استفادة مباشرة من البنى المنجزة.

- نوع البنى التحتية المنجزة: أي يجب المفاضلة بين البنى التحتية بالشكل الذي يحد من هدر الأموال العامة، وتحقق المكاسب المنتظرة، فمثلاً رغم دور السكك الحديدية كوسيلة أولى للنقل التجاري البري على مستوى العالم، فإن السلطات الجزائرية أهملت هذا الخيار لصالح الطرق السريعة.

- نوعية الإنجاز: يجب على الدولة القيام برقابة حقيقية على نوعية الإنجاز، خاصة أن السنة الأخيرة أظهرت عيوباً كبيرة في البنى المنجزة هو يمثل هدراً للمال العام.

- المعيار (تكلفة/ ربح) : يجب ضبط تكاليف الإنجاز، و القيام بدراسات تقنية دقيقة، وبخاصة أن البنى المنجزة عرفت تكاليف مضخمة وعمليات إعادة تقويم جعلتها من الأعلى تكلفة في العالم، وهو ما يجعل مردودية هذه المنشآت ضعيفة بالمقارنة مع ما تكبدته الخزينة العامة من أموال.

- أظهرت تكاليف الإنجاز، وجود مشاريع شابتها عمليات فساد هي قيد التحقيق القضائي، لذا وجب على السلطات اتخاذ التدابير الملائمة فيما يخص شفافية مناقصات منح مشاريع الإنجاز، مما يرفع من مردوديتها الاقتصادية.

يبقى أن نشير إلى أن الدراسة تقتصر على اختبار وجود الأثر الذي يحدثه الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ولا تتعداه إلى قياس حجم هذا الأثر الذي يفترض أن يتم قياسه من خلال تقدير المرونات بين مختلف المتغيرات المدروسة ومن ثم فهو يمثل مجالاً آخر للبحث.

الهوامش:

1. Samuelson Paul, 1982 « Histoire de la pensée économique contemporaine », OPU, Algiers, P 178
2. الطلب الإجمالي يحدده تدخل الأعوان والوظائف الثلاثة: الأسر (الإستهلاك) ، المقاولين (الإستثمار) ، الدولة (الإنفاق العام) .
3. العرض الإجمالي تحدده وفرة الموارد، حالة التكنولوجيا، مستوى الأجور، حالة الأسواق... الخ
4. Gregory. N. Mankiw, « Macroeconomie », 2003, 3. Edition, De Boeck, Paris, P312
5. جاري محمد الصغير، 2010 "اقتصاد عمومي: مبادئ و مناهج في تخصيص الموارد"، M. S. D EDITION ، ص 34-38 .
6. الفارس عبد الرزاق، 2001 "الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 28.
7. Jean- Pierre Givry, « La dépense publique tue la croissance économique ».
- Site Web : [http:// www. irefeurope. org/ sites/ default/ files/ DEPENSE%20PUBLIQUE%20ET%20CROISSANCE. pdf](http://www.irefeurope.org/sites/default/files/DEPENSE%20PUBLIQUE%20ET%20CROISSANCE.pdf)
Accessed 29. 10. 2012
8. OECD : Organisation for Economic Cooperation and Development
9. محمود محمد داغر، علي محمد علي، 2010 "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و أثره في النمو الإقتصادي في ليبيا (منهج السببية) «، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، ص 114
10. Robert. J. Barro 1990 ، « Government spending in a simple model of endogeneous growth ». The journal of political

economy,vol98,no.5,part2. The problem of development : A conference of the institute for the study of free entrepris systems (oct 1990) , PP. S103– S125

11. جميع إحصائيات الموازنة المقدمة، تم تجميعها أو حسابها انطلاقا من بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر.

12. النسب المقدمة محسوبة من طرف الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

13. المبالغ تم تحويلها من الدينار إلى الدولار بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر فيما يخص سعر الصرف لكل سنة.

14. المعاملات المقدمة محسوبة من طرف الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

15. محسوبة من طرف الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

IMF Report : « Algeria: Selected issue »,N 05 / 52 , May 2006.16

IMF Report N : 12 / 20, Janvier 2012.17

Idem.18

Benabdellah Youcef « Le développement des infrastruc–19
tures en Algérie : quels effets sur la croissance économique
et l’envirement de l’entreprise ? » Communication Inter–
national Symposium « ouverture et émergence en Médéter–
année » Rabat 17– 18 oct 2008

Benabdellah.Youcef .Op .Cit

IMF 2006 , Op. Cit.20

International Monetary Fund.21

IMF 2012 , Op. Cit.22

C.W.J. Granger,1969 « Investigating Causal relation.23
by econometric models and cross– spectral meth–
ods »,Econometrica.Vol 37 No 3 (Aug 1969) ,PP424– 438

Christopher. A. Sims1972. « Money.income and causality »,24
The amercaian economic review,Vol 62. No 4 (Sep1972) ،
PP540– 552

25. محمود محمد داغر وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص129

Public Expenditure .26

Current Expenditure .27

Investment Expenditure .28

Gross Domestic Pproduct .29

Non– oil GDP .30

31. عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق (الإسكندرية، الدار
الجامعية، 2005) ص660

32. الملحق 1 يقدم البيانات المستخدمة في الدراسة.

Regis Bourbonnais 2002: « Econométrie »,4ème Edition.33
Dunod, Paris, France P225

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

1. الفارس، عبد الرزاق (2001) ” الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية“، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002
5. جاري، محمد الصغير، (2010) ، ”اقتصاد عمومي: مبادئ و مناهج في تخصيص الموارد“، M. S. D EDITION، الجزائر.
6. عبد القادر محمد عطية، (2005) ، ” الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق“ ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
7. محمود محمد داغر، علي محمد علي، (2010) ، ” الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و أثره في النمو الإقتصادي في ليبيا (منهج السببية) «، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، لبنان.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Benabdellah Youcef « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'entreprise ? » Communication International Symposium « ouverture et émergence en Méditerranée » Rabat 17- 18 oct 2008.
2. Christopher. A. Sims 1972. « Money, income and causality », The american economic review, Vol 62, No 4 (Sep 1972) , PP540- 552
3. C. W. J. Granger, 1969 « Investigating Causal relation by econometric models and cross- spectral methods », Econometrica, Vol 37 No 3 (Aug 1969) , PP424- 438

4. Gregory. N. Mankiw, (2003) « *Macroeconomie* »,3 Edition, De Boeck, Paris, 2003,
5. Jean- Pierre Givry, « *La dépense publique tue la croissance économique* ». Site Web : <http://www.irefeurope.org/sites/default/files/DEPENSE%20PUBLIQUE%20ET%20CROISSANCE.pdf> Accessed 29. 10. 2012
6. Samuelson Paul,1982 « *Histoire de la pensée économique contemporaine* », OPU, Algiers
7. IMF Report No. 12/ 20 ,January 2012
8. IMF report: “Algeria: Selected issue ‘ , N 05/ 52, May 2006
9. Regis Bourbonnais : « *Econométrie* »,4ème Edition, Dunod, Paris, France 2002.
10. Robert. J. Barro 1990 , « *Government spending in a simple model of endogeneous growth* ». *The journal of political economy*,vol98,no,5,part2, *The problem of development : A conference of the institute for the study of free entreprise systems (oct 1990)* , PP, S103- S125.

أساليب المحاسبة الإدارية ودورها * في تحقيق الريادة في المؤسسات الفندقية *

د. هدي دياب أحمد صالح **

* تاريخ التسليم: 2013/8/3 م ، تاريخ القبول: 2013/11/3 م.
** أستاذ مساعد / كلية العلوم الإدارية / جامعة أم درمان الإسلامية/ الخرطوم/ السودان
*** معارة :جامعة الباحة/ المملكة العربية السعودية

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في تحقيق الريادة في المؤسسات الفندقية لزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف.

يتكون مجتمع البحث من كل الفنادق العاملة بالسودان والمراجعين وأساتذة الجامعات، بينما تنحصر عينة البحث في الفنادق العاملة بولاية الخرطوم، ومراجعي المؤسسات الفندقية وأساتذة الجامعات المختصين بتدريس كليات الضيافة و الفندقية.

ويقوم البحث بقياس مدى تطبيق واستخدام أساليب المحاسبة الإدارية كأساليب علمية لتحقيق الريادة في المؤسسات الفندقية.

واستخدمت أداة الاستبانة لقياس آراء عينة البحث.

اتبع البحث المنهج التاريخي للدراسات السابقة والمنهج الاستقرائي لوضع الفرضيات والمنهج الإستباطي لاختبار الفرضيات .

وتوصل البحث للنتائج الآتية:

1. إن تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في قياس تكاليف وإيرادات الخدمات في المؤسسات الفندقية تعمل علي تحقيق الريادية عن طريق تحسين وتطوير وابتكار الأداء في أداء الخدمات في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف.

2. كما أن استخدام أساليب المحاسبة الإدارية تعمل على تطوير وابتكار تكلفة الخدمة في أوقات الكساد، مما يحافظ على إيرادات الفندق ويبقيه في سوق المنافسة.

ومن أهم التوصيات التي توصل اليها البحث الاهتمام من قبل إدارة الفنادق بتطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في قياس التكاليف والإيرادات لاتخاذ القرارات الرشيدة.

Management Accounting Methods and its Role in Achieving Pioneering In Hotel Organizations

Abstract:

This research aims to clarify the role of the use of management accounting methods to achieve pioneering in the hotel organizations to increase revenues and reduce costs.

The research community consists of all hotels operating in Sudan, Auditors and university teaching staff, while the limited sample consists of operating hotels in Khartoum city, hotel organizations auditors, and university teaching staff teaching in faculties of hospitality.

The research examines the extent of the application and use of management accounting methods as scientific method in hotel organizations.

The tool used is a questionnaire to measure the views of the research sample.

The research follows the historical approach to review the previous studies and inductive approach to determine the assumptions and deductive approach to test the hypotheses.

The research found the following results:

- 1. The application of management accounting methods to measure the costs and revenues of the services in hotel organizations tends to achieve pioneering through the improvement and development of performance and innovation in services in hotels leads to increase revenues and reduces costs .*
- 2. The use of management accounting methods leads to development and innovation in the cost of services during the time of recession, which maintains the hotels revenue and its continuity in the marketing completion.*

The most important recommendation of the research is the attention of the hotel management to apply management accounting methods to measure the cost and revenue in order to make rational decisions.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث:

أولاً - المقدمة:

تعدُّ المحاسبة الإدارية من العلوم الاجتماعية، التي أصبحت تطبق في جميع المؤسسات سواء التجارية أم الصناعية أم الخدمية ، لمساعدة الإدارة في أداء وظائفها: (التخطيط، الرقابة ، التوجيه ، اتخاذ القرار) وبما أن المؤسسات الفندقية تعدُّ من المؤسسات الخدمية الربحية، ذات رأس المال الكثيف، لذلك تسعى إدارة الفندق إلي تعظيم الإيرادات وتقليل التكاليف وخاصة التكاليف المتغيرة ، وزيادة هامش المساهمة لتغطية التكاليف الثابتة، وذلك كله بالوسائل التقليدية، وبما أن أنشطة المؤسسات الفندقية تعدُّ من الأنشطة المتعددة ،وتحتاج إدارة الفندق إلي المعلومات الدقيقة لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب لتحسين الخدمات وتطويرها وابتكارها بما يتماشى وحالة السوق للعمل علي تعظيم الإيرادات وتخفيض التكاليف، يصبح تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في إدارة أموال المؤسسات الفندقية لتحقيق الريادة هي الأداة المناسبة والمهمة، بما تتضمنه من أدوات لبقاء الفندق في سوق المنافسة حتى في أوقات الكساد.

مشكلة البحث:

تتميز الاستثمارات في الفنادق بكثافة رأس المال (الأصول الثابتة) ،حيث تكون التكلفة الرأسمالية عالية جداً، بينما التكلفة المتغيرة قليلة نسبياً ،مقارنة بالتكاليف الثابتة، مما يتطلب إيرادات عالية لتعمل على تغطية التكاليف الثابتة، كما تتميز الإيرادات بالتذبذب بين مواسم الرواج ومواسم الكساد والانكماش، مما يتطلب ذلك من استخدام الأساليب والأدوات المناسبة التي تساهم في تحسين وتطوير وابتكار في أداء الخدمات بالتكلفة الملائمة في الزمن المناسب، لكي تتمكن إدارة الفندق من تغطية التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، لتحقيق عائد مجزٍ لزيادة الإيرادات، والمحافظة على تلك الإيرادات في مواسم الكساد؛ لكي يحافظ الفندق علي بقائه في سوق المنافسة، لذلك طُرحت مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما دور أساليب المحاسبة الإدارية في تحقيق الريادية (تحسين وتطوير

وابتكار) في أداء المؤسسات الفندقية، مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي توضيح دور تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في تحقيق الريادية في أداء المؤسسات الفندقية ، ومن خلال ذلك يوضح البحث مفهوم الريادة وتعريفها في مجال الأعمال.

أهمية البحث:

تنبع أهميه البحث في أنه من البحوث التي تقيس مدي تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في تحقيق الريادية في المؤسسات الخدمية وخاصة المؤسسات الفندقية . يعدُّ البحث من البحوث التي تمثل إضافة علمية للمكتبة العربية في هذا المجال من البحوث.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث علي اختبار الفرضيات الآتية:

- ◆ تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية تحقق تحسين الأداء في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات والربحية وتخفيض التكاليف.
- ◆ تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية تحقق تطوير الأداء في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات والربحية وتخفيض التكاليف.
- ◆ تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية تحقق ابتكار الأداء في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات والربحية وتخفيض التكاليف.

مناهج البحث:

اعتمد البحث علي عدة مناهج هي:

- ◆ المنهج التاريخي: للدراسات السابقة.
- ◆ المنهج الاستقرائي: لوضع فرضيات البحث.
- ◆ المنهج الاستنباطي: لاختبار الفرضيات.

أدوات البحث:

استخدمت أداة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات الأولية للبحث والمقابلة والملاحظة كأدوات مساعدة.

مصادر جمع المعلومات:

- ◆ المصادر الأولية: من خلال الاستبانة.
- ◆ المصادر الثانوية: الكتب والدوريات والإنترنت.

حدود البحث:

- ◆ الحدود الزمنية: فترة البحث.
- ◆ الحدود المكانية: ولاية الخرطوم السودان.

هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من المباحث الآتية:

- ◆ المبحث الأول: الإطار المنهجي:
 - أولاً: المقدمة
 - ثانياً: الدراسات السابقة
- ◆ المبحث الثاني: الإطار العام لأساليب المحاسبة الإدارية
- ◆ المبحث الثالث: مفهوم الريادة في الأعمال
- ◆ المبحث الرابع: الإطار العام للمؤسسات الفندقية
- ◆ المبحث الخامس: الدراسة الميدانية.

ثانياً - الدراسات السابقة:

من خلال البحث في الأدبيات وجدت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أساليب المحاسبة الإدارية من جوانب مختلفة وهذه الدراسات هي :

دراسة⁽¹⁾ (Adler et al., 2000):

أجريت هذه الدراسة على 165 شركة صناعية في نيوزيلندا لتقويم مدى تبني تلك الشركات أدوات المحاسبة الإدارية المتقدمة وأساليب مقارنتها بالأساليب التقليدية،

وقد خلصت الدراسة إلى أن غالبية الشركات تستخدم العديد من الأساليب الحديثة مع عدم تخليها عن استخدام أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم معوقات تبني الأساليب الحديثة، تعود إلى محدودات خاصة بالموارد البشرية لهذه الشركات.

دراسة (منصور، 2002) (2)

أجرى الباحث دراسة تحليلية لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة؛ لمقابلة خصائص البيئة التنافسية المتغيرة، وتحديد احتياجات التطوير في أساليب المحاسبة الإدارية؛ لتتلاءم مع متطلبات التخطيط الاستراتيجي وتحقيق ريادة الشركة في سوق المنتج، ونتيجة لتحليل النتائج تبين أنه لا بد من تطوير أساليب المحاسبة الإدارية لكي تتفاعل وتستجيب مع متطلبات وخصائص المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالشركة، كما أوصى الباحث بالعمل على تفعيل دور الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية باعتبارها نظاماً للمعلومات في تحقيق إستراتيجية القدرة التنافسية للشركة.

دراسة (الملحم، 2003) (3)؛

هدفت الدراسة إلى معرفة رأي مديري إدارات الحسابات في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية عن مدى ملاءمة معلومات المحاسبة الإدارية في شركاتهم. واهتمت الدراسة بالتعرف إلى مدى استخدام، أساليب وأدوات محاسبة إدارية معينة سواءً أكانت تقليدية أم حديثة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، وبشكل عام وجود ضعف في استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية. وكذلك قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها التوصية الآتية: العمل على زيادة إدراك المسؤولين لأهمية الدور الذي تؤديه المحاسبة الإدارية من خلال أساليبها المتعددة والمتنوعة نحو توفير المعلومات الملائمة التي تساعد المديرين على القيام بوظائفهم.

دراسة (عزب، 2007) (4)؛

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة في قطاع غزة لأساليب المحاسبة الإدارية، ومجال استخدامها، ومعرفة أي من تلك الأساليب الأكثر شيوعاً، لقد أسفرت الدراسة علي أن استخدام أساليب المحاسبة الإدارية من قبل الشركات الصناعية في قطاع غزة ضعيف، وكذلك مجال استخدامها، كما خلصت إلى توصيات عدة أهمها: العمل على تنمية الوعي والرغبة والقدرة على استخدام الأساليب الإدارية وتطبيقها، والعمل على زيادة إدراك المسؤولين في الشركات الصناعية في قطاع غزة لأهمية الدور الذي تؤديه المحاسبة الإدارية من خلال أساليبها المتعددة والمتنوعة

نحو توفير المعلومات الملائمة التي تساعد المديرين على القيام بوظائفهم كالتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات.

دراسة عبد الحكيم: مصطفى جودة (وآخرون) (2010) (5):

مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة (دراسة ميدانية): هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، ومعرفة أي من تلك الأساليب الأكثر شيوعاً، ومجالات استخدامها. ولقد خلصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام الشركات باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية وخاصة الأساليب الحديثة منها.

دراسة د. زعرب: (2013) (6):

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على مدى تطبيق الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لأساليب المحاسبة الإدارية؛ سواء التقليدية منها أم الحديثة، ومجال استخدامها، ومعرفة أي من تلك الأساليب الأكثر شيوعاً، وقد تبين من نتائج الدراسة أن استخدام أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين متوسط، في حين كانت نسبة استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة متدنية. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات والاقتراحات من أهمها: توفير التسهيلات الضرورية والتي من شأنها أن تساهم في تنمية المعرفة بأساليب المحاسبة الإدارية ومجالات تطبيقها وصقلها، والعمل على تنمية الوعي والرغبة والقدرة على استخدامها، والعمل على تفعيل دورها باعتبارها نظاماً للمعلومات، وزيادة الوعي لدى إدارة الشركات المدرجة بالبورصة وأهمية استقطاب الكفاءات في مجالي محاسبة التكاليف والإدارة الحديثة.

تتفق جميع الدراسات السابقة في إنها تناولت أساليب المحاسبة الإدارية ، بينما يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في تناوله لدور أساليب المحاسبة الإدارية في تحقيق الريادية في المؤسسات الفندقية.

المبحث الثاني:

الإطار العام لأساليب المحاسبة الإدارية:

أولاً-تعريف المحاسبة الإدارية:

توجد العديد من التعريفات التي تعرف المحاسبة الإدارية، ومن جهات نظر متعددة، ولكن ترى الباحثة أن من أكثر التعريفات التي لها صلة بموضوع البحث تعريف

(الرجبي، 2004م: ص6)⁽⁷⁾ حيث عرف المحاسبة الإدارية بأنها: تقوم باستخدام مجموعة من الأسس والإجراءات التي تساعد في تحديد تكلفة الإنتاج ، وهذه الأسس والإجراءات منظمة بطريقة معينة بنظام التكاليف.

كما عرفها آخر بأنها تستهدف توفير المعلومات التي تعين الإدارة على أداء (وظائفها) بكفاءة (حجاج، 1998م: ص2)⁽⁸⁾.

يلاحظ بأن التعريف الثاني أشمل من التعريف الأول لأنه اشتمل على توفير المعلومات لكافة الوظائف الإدارية، وليس تحديد التكلفة فحسب، لأن توفير المعلومات يشمل توفير معلومات عن التكلفة والإيرادات في كل ما يخص الوظائف الإدارية لمساعدة الإدارة في عملية اتخاذ القرارات.

ذكر أحد الكتاب: أن معلومات المحاسبة الإدارية تساعد المديرين وغيرهم من المسؤولين داخل المؤسسة على اتخاذ قرارات، التي تقع ضمن مجالات ، التخطيط، والتنظيم والتوجيه والرقابة (باسيلي: 2002م، ص30)⁽⁹⁾.

يستنتج من ذلك بان المحاسبة الإدارية أداة من أدوات الإدارة تستخدمها لتوفير المعلومات المختلفة بما تتضمنه من أساليب، سواء المتعلقة بالتكاليف أم تلك المتعلقة بالإيرادات لمساعدتها في أداء وظائفها المتعددة، وخاصة عملية اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب بناء على معلومات مقدمة من خلال معادلات علمية.

ثانياً. تعريف أساليب المحاسبة الإدارية :

من خلال الأدبيات التي تناولت أساليب المحاسبة الإدارية ذكرت بأنها : مجموعة القوانين والمعادلات التي تستخدم في استخراج المعلومة وتقديمها لإدارة المؤسسة لاستخدامها في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، ولمساعدتها في أداء وظائفها، وهذه الأساليب تستمد أهميتها من أهمية وظائف الإدارة في المؤسسات المختلفة.

ومن أهم خصائص (أساليب) المحاسبة الإدارية أنها تمتاز بالمرونة والتطور، مما جعلها تتواكب مع التغييرات التي حدثت في بيئة الأعمال حتى تعكس (نور وآخرون: 2002م، ص21)⁽¹⁰⁾.

1. زيادة الاهتمام بالمشروعات الخدمية.

2. التعامل مع الابتكارات.

3. المنافسة العالمية.

4. التركيز علي العملاء.
5. فريق عمل متعدد الوظائف.
6. التنوع ودورة حياة المشروعات.
7. المنافسة القائمة علي الوقت(نور، وآخرون:2002م، ص21)⁽¹¹⁾.
8. المعلومات والتطور الفني في الاتصالات.
9. إدارة المخزون الفوري.
10. الجودة الشاملة.
11. إعادة هندسة العمليات.
12. نظم الإنتاج المرنة.
13. نظرية القيود.

ثالثاً. أنواع أساليب المحاسبة الإدارية:

تتكون أساليب المحاسبة الإدارية من العديد من القوانين والمعادلات المتعددة التي تقيس الأداء ، ودون الإسهاب في تلك القوانين والمعادلات، يمكن الاختصار هنا - كمثال - على القوانين والمعادلات التي تقيس التكاليف والإيرادات من خلال أسلوب التكلفة الحجم الربح كأحد أساليب المحاسبة الإدارية والتي تتمثل في الآتي:

- إيجاد عدد الوحدات التي تعمل علي تغطية التكاليف الثابتة دون ربح أو خسارة بالقوانين الآتية:

$$1. \text{ نقطة التعادل بالوحدات} =$$

التكاليف الثابتة / (سعر بيع الوحدة - تكلفة الوحدة الواحدة المتغيرة)

$$2. \text{ نقطة التعادل بالدولارات} =$$

التكاليف الثابتة / (سعر بيع الوحدة - تكلفة الوحدة الواحدة المتغيرة) / سعر بيع الوحدة

- إيجاد هامش الربح الذي يساهم في تغطية التكاليف المتغيرة فقط بالمعادلة الآتية:

$$\text{(هامش المساهمة الربح)} = \text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}$$

• إيجاد نسبة هامش المساهمة التي ساهمت في تغطية التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة (بالمعادلة الآتية) =

سعر بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة / سعر بيع الوحدة

• إيجاد عدد الوحدات التي تمثل نقطة الأمان للمؤسسة بالمعادلة الآتية:

هامش الأمان بالوحدات = عدد وحدات المبيعات - عدد وحدات المبيعات المخططة

• أو إيجاد قيمة الوحدات التي تحقق هامش الأمان بالمعادلة الآتية:

هامش الأمان بالدولارات = المبيعات - مبيعات التعادل

ويستخدم في قياس التكاليف المتغيرة في المحاسبة الإدارية تكلفة الوحدة الواحدة؛ لأنها تكون ثابتة علي كل مستويات النشاط ، وتعتمد عليها المؤسسة في عمليات اتخاذ القرارات قصيرة الأجل، علي العكس تماماً يستخدم في قياس التكاليف الثابتة التكلفة الكلية للقرارات طويلة الأجل؛ لأن تكلفة الوحدة الواحدة منها متغيرة، تتغير بمستويات النشاط المختلفة.

ولكي تقف إدارة المؤسسة على الإيرادات التي تعمل على تغطية التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة تعد قائمة الدخل كالتالي:

قائمة الدخل = الإيرادات - التكاليف المتغيرة =

هامش المساهمة - التكاليف الثابتة = صافي الربح

وهذه المعادلات يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخلص منها العديد من الأساليب لكي تتفق وما ترغب فيه الإدارة من معلومات .

المبحث الثالث:

مفهوم الريادة في الأعمال:

أولاً-تعريف مفهوم ريادة (أو ريادية) الأعمال:

1- تعريف مفهوم الريادية:

الريادة تهدف إلى محاكاة ما تتوقعونه من التعامل المميز وتسعى إلى أن تكون السبّاقة في تحقيق رغباتكم ومتطلباتكم على أكمل وجه، إضافةً إلى الخصوصية التامة.

(<http://webcache.googleusercontent.com>)⁽¹²⁾

تعريف آخر لمفهوم ريادة الأعمال: هي أن يوظف الإنسان نفسه بنفسه بإنشاء منظمة جديدة يبدأ فيها عمله الخاص منفرداً أو مع فريق عمل خاص به ، وتعتمد ريادة الأعمال على الحرية فى التفكير و القدرة على الإبداع والتميز، فقد وهبنا الله العقل لنفكر والذكاء لنبدع (جمال الإنترنت).⁽¹³⁾

مما سبق يلاحظ بأن الريادة (والريادية) عامة، وفي مجال الأعمال على وجه الخصوص تعني: بالنسبة للمشاريع الجديدة الابتكار والإتيان بما هو جديد.

أما بالنسبة للمشاريع القائمة تعني التحسين والتطور لما هو موجود حتى تواكب ما يستجد من أحداث.

أما دليل الريادة في مجال خدمة العملاء بالفنادق فهي تتمثل في (الشاه:الأنترنت)⁽¹⁴⁾

1. السرعة.
2. الضيافة.
3. التوجيه السليم للمعاملات.
4. الإرشاد السليم للعميل.
5. خطابات الشكر.
6. فورية الرد علي الهاتف.
7. العمل سليما من المرة الأولى.
8. مصداقية الوعود.
9. المبادرة بالاتصال.
10. انعدام الشكاوي.
11. النظافة والمظهر العام.
12. التعاون بين الإدارات بالفندق.

البحث الرابع:

الإطار العام للمؤسسات الفندقية:

تعدُّ المؤسسات الفندقية وحدات اقتصادية خدمية ، ذات أنشطة متنوعة تسعى

للربح، وتتميز من غيرها من الوحدات الاقتصادية الأخرى بكثافة رأس المال.

أولاً - طبيعة النشاط الفندقي (السجاعي: 2010، ص ص 12-13) (15):

يتميز النشاط الفندقي بمزايا عدة وهي:

1. الابتكار والتطور: حيث يمكن للموظف أن يبتكر ويطور من المنتجات والخدمات الفندقية بشكل مستمر.
2. الترقى: ويعني التدرج في السلم الوظيفي وممارسة الوظائف الإدارية المتنوعة.
3. الإنجاز: أداء الأعمال على أكمل وجه وتحقيق رضا العميل.
4. الإشراف: يجب على الموظف أن يتعلم كيفية متابعة وتقييم الأعمال المختلفة.
5. التنوع: ليس هناك عمل روتيني في المؤسسات الفندقية.
6. التحسين: أي تحسين الخدمة للعميل حتى تتوافق مع ما يرغب من نزوله في الفندق.

ثانياً - خصائص النشاط الفندقي:

- في الأدبيات المختلفة وجد أن النشاط الفندقي يتميز بخصائص عدة من أهمها:
1. تقديم خدمات ذات جودة عالية المستوى.
 2. الصناعة الفندقية صناعة كثيفة رأس المال.
 3. موسمية النشاط الفندقي.
 4. تأثر النشاط الفندقي بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
 5. العنصر البشري هو الركيزة الأساسية في النشاط الفندقي، صناعة الضيافة والفندقة.
 6. التنسيق التام بين الأقسام المختلفة لضمان تقديم الخدمات بكفاءة.
 7. السمعة الحسنة للفندق.
 8. عدم قابلية المنتج الفندقي للتخزين.
 9. النشاط الفندقي خدمي وتجاري وصناعي.
 10. التعامل النقدي الفوري.

ثالثاً - أهداف النشاط الفندقي:

ومن خلال طبيعة النشاط الفندقي ومزاياه تستنتج الأهداف التي يجب أن تسعى إدارة الفندق لتحقيقها، وتتمثل في الأهداف الآتية (السجاعي: 2010م)⁽¹⁶⁾.

1. زيادة الإيرادات.
2. تخفيض التكاليف.
3. تحقيق رضاء (العميل) وكذلك رضاء الموظف والعامل.
4. إعطاء الصورة الحسنة للفندق.

المبحث الخامس:

الدراسة الميدانية للبحث:

أولاً - إجراءات البحث:

1. مجتمع البحث وعينته:
 - مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من الفنادق العاملة كلها بالسودان والمراجعين وأساتذة الجامعات.
 - عينة البحث: تتكون عينة البحث :
 2. من الفنادق العاملة بولاية الخرطوم والتي تتميز بالميزات الآتية:
 - السمعة الطيبة.
 - الموقع المتميز.
 - كثافة رأس المال.
 3. المراجعين العاملين بولاية الخرطوم.
 4. أساتذة الجامعات في كليات العلوم الإدارية وكليات الضيافة والفندقة.
- واختيرت عينة البحث كما يأتي:
1. ثلاثة أشخاص من إدارة الفندق هم : المدير ، والمراقب المالي، والمراجع الداخلي.
 2. المراجعون الذين قاموا بمراجعة حسابات الفنادق.
 3. الأساتذة الأكاديميون في كليات العلوم الإدارية الذين درسوا مادة المحاسبة

الإدارية، وفي كليات الضيافة والفندقة.

ثانياً - تصميم الاستبانة:

صممت استبانة البحث واشتملت على قسمين:

♦ القسم الأول: اشتمل على البيانات الشخصية وهي:

العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمهنة، وسنوات الخبرة.

♦ القسم الثاني: اشتمل على ثلاث فرضيات كل منها احتوت على (10) عبارات.

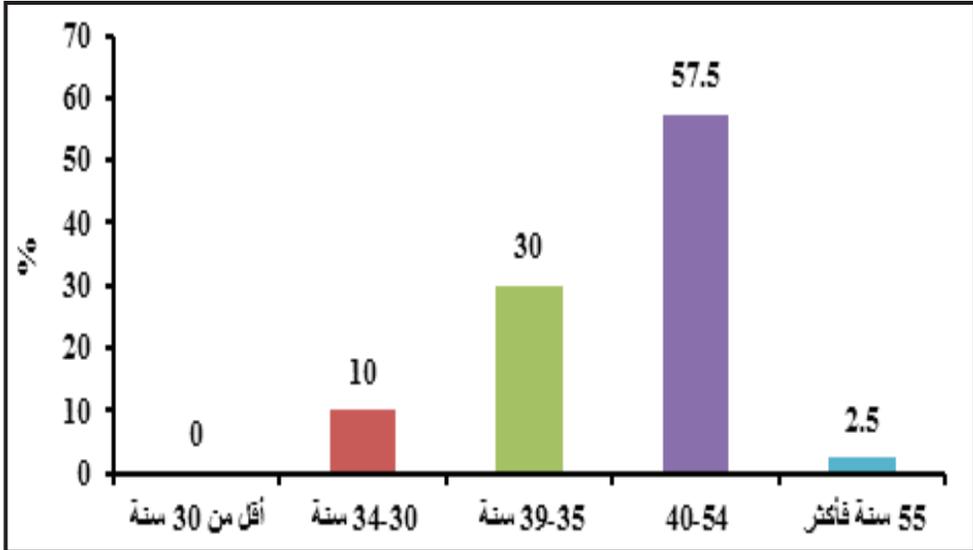
عدد الاستبانات الموزعة كانت حوالي 100 استبانة رجع منها 83 استبانة بنسبة 83%.

وحكمت الاستبانة من عدد من أساتذة الجامعات، وخاصة ممن يقومون بتدريس مادة المحاسبة الإدارية ومادة الضيافة والفندقة والسياحة بالجامعات السودانية.

واستخدم في تحليل بيانات الاستبانة برنامج SPSS للحزم الإحصائية بنظام لكيرات الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

القسم الأول- تحليل البيانات الشخصية:

1. العمر:

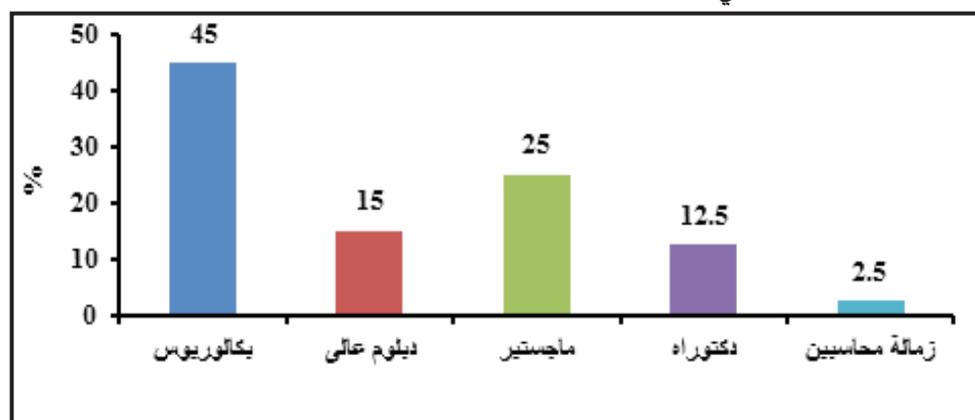


الشكل (1): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب العمر

يلاحظ من نتائج الشكل (1) أعلاه حيث يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب العمر. نسبة 57.5% أعمارهم تتراوح بين 50-54 سنة، ونسبة 30% أعمارهم بين 35-39 سنة ونسبة 10% منهم أعمارهم تتراوح بين 30-34 سنة، ونسبة 2.5% أعمارهم 55 سنة فأكثر.

يستنتج من ذلك بان إجابات أفراد عينة البحث كانت ممن يتسمون بالنضج فيمكن الاعتماد عليها في نتائج البحث.

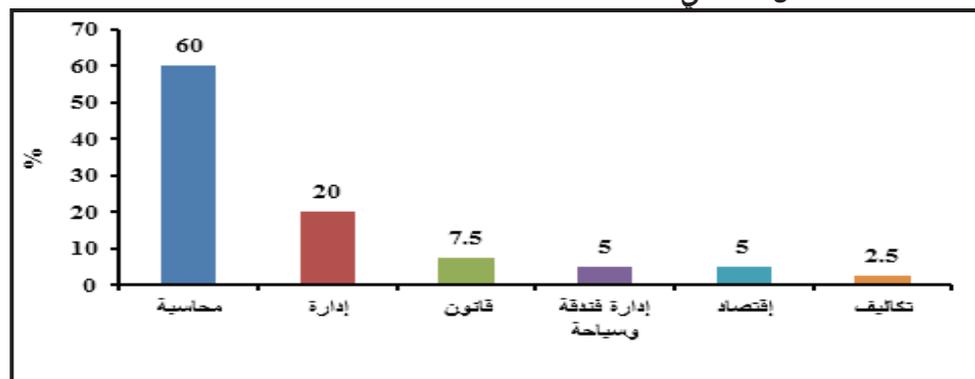
2. المؤهل العلمي :



الشكل (2): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المؤهل

المؤهل العلمي لأفراد عينة البحث موضح بالشكل (2) أعلاه، حيث أن نسبة 45% منهم يحملون درجة البكالوريوس، 25% ماجستير 15% دبلوم عال، 12.5% دكتوراه و 2.5% لديهم زمالة محاسبين، مما يدل على أن إجابات عينة البحث لها مدلولها العلمي.

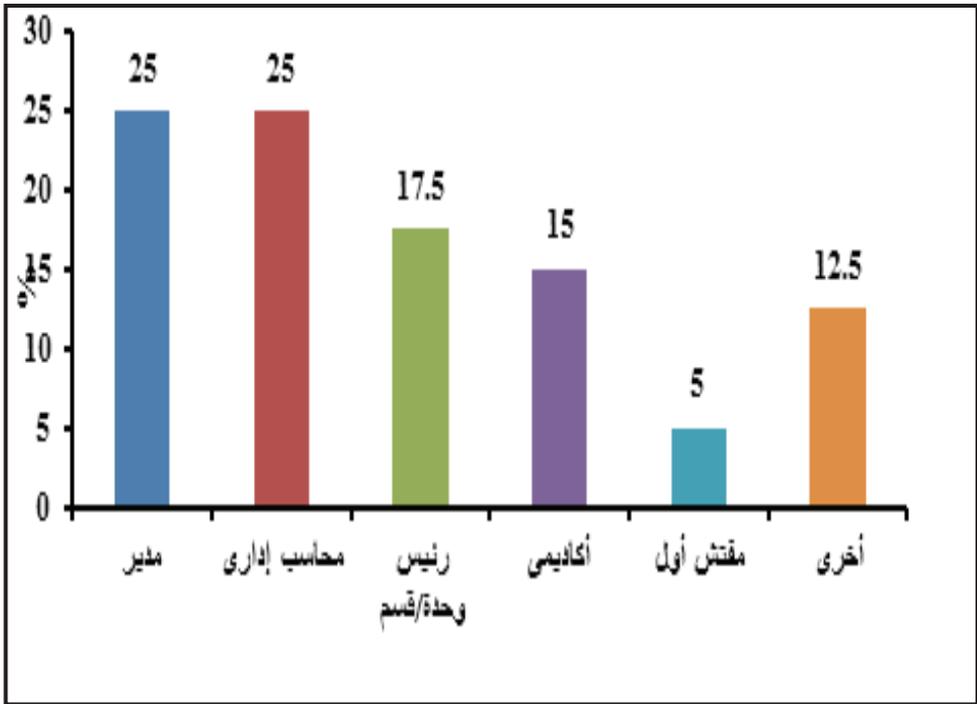
3. التخصص العلمي:



الشكل (3): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب التخصص العلمي

التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب التخصص العلمي موضح في الشكل (3) أعلاه معظم أفراد عينة البحث نسبة 60% تخصصهم محاسبة، 20% تخصصهم إدارة، 7.5% تخصصهم قانون، 5% تخصصهم إدارة فندقه وسياحة واقتصاد على التوالي، و 2.5% تخصصهم تكاليف، مما يعني إن إجابات عينة البحث تحمل الصفة العلمية، لأنها تحمل تخصص المحاسبة، وهم الذين لديهم دراية بأساليب المحاسبة الإدارية.

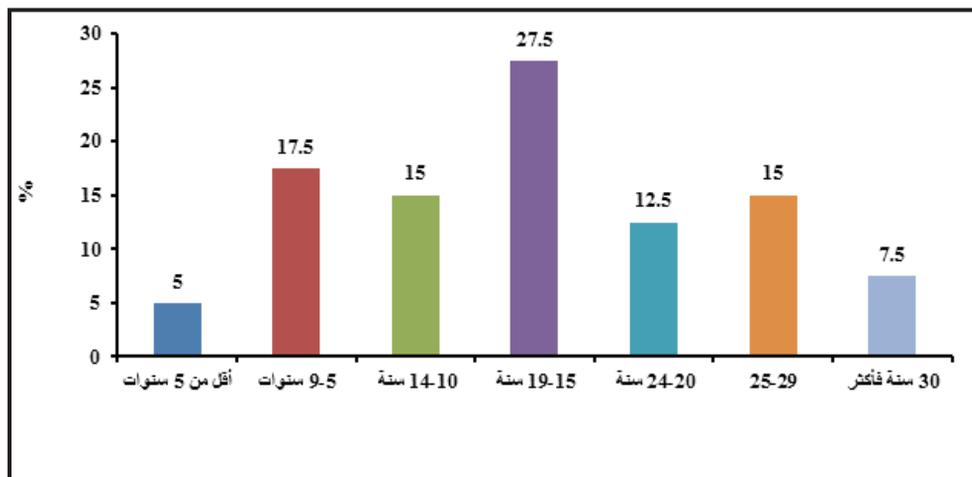
4. المهنة:



الشكل (4): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المهنة

نتائج الشكل (4) أعلاه توضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المهنة. نسبة 25% منهم مديرون، و محاسبون إداريون، و 17.5% رؤساء وحدات/أقسام، 15% أكاديميون، 5% مفتشون أوائل و 12.5% أخرى وتشمل مراجعاً خارجياً، مفتش ضرائب، مشرفاً إدارياً، موظفاً، مساعد مدير، ويدل ذلك على أن إجابات عينة البحث كانت ممن لهم خبرة في مجال اتخاذ القرارات.

5. سنوات الخبرة:



الشكل (5): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة موضح في الشكل (5) أعلاه، نسبة 5% منهم خبرتهم أقل من 5 سنوات، 17.5% خبرتهم تتراوح بين 5-9 سنوات، 15% خبرتهم تتراوح بين 10-14 سنة و 29-25 سنة على التوالي، 27.5% خبرتهم تتراوح بين 15-19 سنة، 12.5% خبرتهم تتراوح بين 20-24 سنة، و 7.5% خبرتهم 30 سنة فأكثر. يعني ذلك بان إجابات عينة البحث صدرت ممن لديهم خبرة طويلة في مجال إدارة وحسابات الفنادق.

(1) الجدول

القسم الثاني - تحليل فرضيات البحث : الفرضية الأولى: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين الأداء في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف

تفسير النتيجة	مستوى المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبرة
			%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
			علاقة ارتباط قوية جداً موجبة	0,001	0,89	0	0	2,5	1	2,5	1	60,0	

تفسير النتيجة	مستوى المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
علاقة ارتباط قوية جداً موجبة	0,001	0,92	-	-	-	-	5,0	2	57,5	23	37,5	15	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين اختيار الطريقة الأمثل لتسعير الخدمة في المؤسسات الفندقية يؤدي لزيادة الربحية
علاقة ارتباط ضعيفة موجبة	0,63	0,46	7,5	3	7,5	3	20,0	8	30,0	12	35,0	14	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين اختيار الطريقة المناسبة لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية يؤدي إلى تخفيض التكاليف الرأسمالية
علاقة ارتباط قوية موجبة	0,004	0,72	-	-	5,0	2	12,5	5	45,0	18	37,5	15	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين زيادة الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية
علاقة ارتباط ضعيفة موجبة	0,650	0,48	2,5	1	7,5	3	20,0	8	50,0	20	20,0	8	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية باستخدام طريقة هامش الأمان يحقق تحسين تكلفة الخدمة في مواسم الكساد في المؤسسات الفندقية مما يحافظ على مستوى الإيرادات
علاقة ارتباط قوية جداً موجبة	0,001	0,89	-	-	2,5	1	2,5	1	62,5	25	32,5	13	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في التخطيط الاستراتيجي يحقق تحسين كفاءة الخدمة المستقبلية في المؤسسات الفندقية مما يساعد على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف

تابع الجدول (1)

الفرضية الأولى: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين الأداء في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي الي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق بشدة		مستوى الارتباط بيرسون	تفسير النتيجة
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية	27,5	11	70,0	28	2,5	1	-	-	0,93	علاقة ارتباط قوية جداً موجبة
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة يحقق تحسين تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات الفندقية	22,5	9	60,0	24	15,0	6	2,5	1	0,74	علاقة ارتباط قوية موجبة
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين أسلوب الرقابة الإدارية في المؤسسات الفندقية مما يؤدي لزيادة الربحية وتخفيض التكاليف	42,5	17	52,5	21	5,0	2	-	-	0,91	علاقة ارتباط قوية جداً موجبة
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في التوجيه يحقق تحسين أداء الخدمة في المؤسسات الفندقية مما يؤدي لزيادة الربحية وتخفيض التكاليف	32,5	13	52,5	21	12,5	5	2,5	1	0,76	علاقة ارتباط قوية موجبة

◀ تحليل عبارات الفرضية الأولى: الجدول (1)

تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين الأداء في المؤسسات الفندقية

■ العبارة الأولى: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية لتحديد نقطة التعادل للخدمات يحقق تحسين الربحية في المؤسسات الفندقية:

35% من المبحوثين موافقون بشدة، 60% موافقون، 2.5% محايدون وغير موافقين على التوالي.

- العبارة الثانية: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين، اختيار الطريقة الأمثل لتسعير الخدمة في المؤسسات الفندقية:
37.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 57.5% موافقون و 5% محايدون.
- العبارة الثالثة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين اختيار الطريقة المناسبة لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية:
35% من المبحوثين موافقون بشدة، 30% موافقون، 20% محايدون، 7.5% غير موافقين وغير موافقين بشدة على التوالي.
- العبارة الرابعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية:
37.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 45% موافقون، 12.5% محايدون و 5% غير موافقين.
- العبارة الخامسة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية باستخدام طريقة هامش الأمان، يحقق تحسين تكلفة الخدمة في مواسم الكساد في المؤسسات الفندقية:
20% من المبحوثين موافقون بشدة، 50% موافقون، 20% محايدون، 7.5% غير موافقين و 2.5% غير موافقين بشدة.
- العبارة السادسة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية عند استخدام التخطيط الاستراتيجي، يحقق تحسين كفاءة الخدمة المستقبلية في المؤسسات الفندقية:
32.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 62.5% موافقون، 2.5% محايدون وغير موافقون بشدة.
- العبارة السابعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية:
27.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 70% موافقون، و 2.5% محايدون
- العبارة الثامنة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، يحقق تحسين تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات الفندقية:
22.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 60% موافقون، 15% محايدون و 2.5% غير موافقين

■ العبارة التاسعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تحسين أسلوب الرقابة الإدارية في المؤسسات الفندقية:

42.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 25.5% موافقون و 5% محايدون.

■ العبارة العاشرة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في التوجيه يحقق تحسين أداء الخدمة في المؤسسات الفندقية:

32.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 52.5% موافقون، 12.5% محايدون و 2.5% موافقون بشدة.

◀ نتائج تحليل عبارات الفرضية الأولى:

يلاحظ من الجدول (1) أعلاه إن هنالك علاقة ارتباط قوية جداً موجبة بمستوي معنوية (0,001) بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:

1. تحديد نقطة التعادل للخدمات يحقق تحسين الربحية في المؤسسات الفندقية.
 2. تحقيق تحسين اختيار الطريقة الأمثل لتسعير الخدمة في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي لزيادة الربحية وتخفيض التكاليف.
 3. في التخطيط الاستراتيجي يحقق تحسين كفاءة الخدمة المستقبلية في المؤسسات الفندقية، مما يساعد علي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف.
 4. تحقيق تحسين عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية.
 5. تحقيق تحسين أسلوب الرقابة الإدارية في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي لزيادة الربحية وتخفيض التكاليف، مما يؤدي لقبول الفرضية ورفض فرضية العدم.
- بينما يوجد ارتباط قوي موجب بمستوي معنوية (0,004) بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:
1. تحقق تحسين زيادة الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية.
 2. في الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة يحقق تحسين تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات الفندقية.
 3. في التوجيه، يحقق تحسين أداء الخدمة، مما يؤدي لزيادة الربحية وتخفيض التكاليف في المؤسسات الفندقية، مما يؤدي لقبول الفرضية

بينما لا يوجد أي ارتباط في تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:

1. تحسين اختيار الطريقة المناسبة لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية يؤدي إلى تخفيض التكاليف الرأسمالية.
2. استخدام طريقة هامش الأمان لتحسين تكلفة الخدمة في موسم الكساد في المؤسسات الفندقية، مما يحافظ علي مستوى الإيرادات.

الجدول (2)

الفرضية الثانية: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطور الأداء في المؤسسات الفندقية مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية	تفسير النتيجة
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد			
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية لتحديد نقطة التعادل للخدمات يحقق تطوير طرق زيادة الربحية وتخفيض التكاليف في المؤسسات الفندقية	10	25,0	26	65,0	3	7,5	1	2,5	-	-	0,73	0,004	علاقة ارتباط قوية موجبة
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطوير أساليب اختيار الخدمات في المؤسسات الفندقية لزيادة الربحية	6	15,0	28	70,0	5	12,5	1	2,5	-	-	0,76	0,004	علاقة ارتباط قوية موجبة
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطوير اختيار الطريقة المناسبة لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية	9	22,5	14	35,0	11	27,5	3	7,5	3	7,5	0,46	0,670	علاقة ارتباط ضعيفة موجبة
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطوير الخدمات الأساسية لزيادة الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية	6	15,0	26	65,0	6	15,0	2	5,0	-	-	0,53	0,054	علاقة ارتباط موجبة

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		مستوى المعنوية	تفسير النتيجة
	عدد		عدد		عدد		عدد		عدد			
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية باستخدام طريقة هامش الأمان يحقق تطوير تحديد تكلفة الخدمة في مواسم الكساد في المؤسسات الفندقية للمحافظة علي مستوي الربحية	7	17,5	21	52,5	7	17,5	5	12,5	-	-	0,51	علاقة ارتباط موجبة
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية عند استخدام التخطيط الإستراتيجي يحقق تطوير كفاءة الخدمة المستقبلية في المؤسسات الفندقية مما يؤدي لتخفيض سعر التكلفة	16	40	20	50,0	3	7,5	1	2,5	-	-	0,77	علاقة ارتباط قوية موجبة

تابع الجدول (2)

الفرضية الثانية: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطور الأداء في المؤسسات الفندقية

مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		مستوى المعنوية	تفسير النتيجة
	عدد		عدد		عدد		عدد		عدد			
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطوير عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية	11	27,5	26	65,0	2	5,0	1	2,5	-	-	0,78	علاقة ارتباط قوية موجبة
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة يحقق تطوير تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات الفندقية	6	15,0	26	65,0	7	17,5	1	2,5	-	-	0,87	علاقة ارتباط قوية جداً موجبة

تفسير النتيجة	مستوى المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبرة
			%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
			علاقة ارتباط قوية جداً موجبة	0,002	0,85	0	0	2,5	1	7,5	3	65,0	
علاقة ارتباط موجبة	0,053	0,55	0	0	5,0	2	12,5	5	55,0	22	27,5	11	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في التوجيه يحقق تطوير أداء الخدمة في المؤسسات الفندقية

◀ تحليل عبارات الفرضية الثانية: الجدول (2)

تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطور الأداء في المؤسسات الفندقية

▪ العبرة الأولى: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية لتحديد نقطة التعادل للخدمات يحقق تطوير طرق الربحية في المؤسسات الفندقية:
25% من المبحوثين موافقون بشدة، 65% موافقون، 7.5% محايدون و 2.5% غير موافقين

▪ العبرة الثانية: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطوير أساليب اختيار الخدمات في المؤسسات الفندقية:
15% من المبحوثين موافقون بشدة، 70% موافقون، 12.5% محايدون و 2.5% غير موافقين.

▪ العبرة الثالثة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطوير اختيار الطريقة المناسبة لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية:
22.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 35% موافقون، 27.5% محايدون و 7.5% غير موافقين وغير موافقين بشدة على التوالي.

▪ العبرة الرابعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية، يحقق تطوير الخدمات الأساسية لزيادة الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية:
15% من المبحوثين موافقون بشدة، 65% موافقون، 15% محايدون و 5% غير موافقين.

■ العبارة الخامسة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية باستخدام طريقة هامش الأمان، يحقق تطوير تكلفة الخدمة في مواسم الكساد في المؤسسات الفندقية: 17.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 52.5% موافقون، 17.5% محايدون و 12.5% غير موافقين.

■ العبارة السادسة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية عند استخدام التخطيط الاستراتيجي، يحقق تطوير كفاءة الخدمة المستقبلية في المؤسسات الفندقية: 40% من المبحوثين موافقون بشدة، 50% موافقون، 7.5% محايدون، و 2.5% غير موافقين.

■ العبارة السابعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية، يحقق تطوير عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية: 27.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 65% موافقون، 5% محايدون و 2.5% غير موافقين.

■ العبارة الثامنة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، يحقق تطوير تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات الفندقية: 15% من المبحوثين موافقون بشدة، 65% موافقون، 17.5% محايدون و 2.5% غير موافقين.

■ العبارة التاسعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق تطوير أسلوب الرقابة الإدارية في المؤسسات الفندقية: 25% من المبحوثين موافقون بشدة، 65% موافقون، 7.5% محايدون و 2.5% غير موافقين.

■ العبارة العاشرة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في التوجيه، يحقق تطوير أداء الخدمة في المؤسسات الفندقية: 27.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 55% موافقون، 12.5% محايدون و 5% غير موافقين.

◀ نتائج تحليل عبارات الفرضية الثانية :

يلاحظ من الجدول (2) أعلاه إن هنالك علاقة ارتباط قوية جداً موجبة بمستوي معنوية (0,002) بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:

1. الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، يحقق تطوير طريقة تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات الفندقية.

2. تحقيق تطوير أسلوب الرقابة الإدارية في المؤسسات الفندقية.
بينما توجد علاقة ارتباط قوية موجبة بمستوي معنوية (بين 0,003 و 0,004)
بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:
1. عند استخدام التخطيط الاستراتيجي، يحقق تطوير كفاءة الخدمة المستقبلية في المؤسسات الفندقية.

2. يحقق تطوير عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية.
3. تحديد نقطة التعادل للخدمات، يحقق تطوير طرق الربحية في المؤسسات الفندقية.
4. يحقق تطوير أساليب اختيار الخدمات في المؤسسات الفندقية.

بينما توجد علاقة ارتباط موجبة بمستوي معنوية (0,05) بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:
1. يحقق تطوير الخدمات الأساسية لزيادة الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية.

2. في التوجيه، يحقق تطوير أداء الخدمة في المؤسسات الفندقية.
3. عند استخدام طريقة هامش الأمان، يحقق تطوير تكلفة الخدمة في مواسم الكساد في المؤسسات الفندقية.

بينما لا يوجد أي ارتباط في تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:

1. تطوير اختيار الطريقة المناسبة لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية

الجدول (3)

الفرضية الثالثة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار الأداء في المؤسسات الفندقية مما يؤدي الي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف

تفسير النتيجة	مستوى المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارات
			%	١	%	١	%	١	%	١	%	١	
علاقة ارتباط قوية موجبة	0,017	0,69	1	1	5,0	2	10,0	4	55,0	22	30,0	12	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار طرق جديدة لزيادة الربحية وتخفيض التكاليف في المؤسسات الفندقية

تفسير النتيجة	مستوى المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
علاقة ارتباط موجبة	0,053	0,54	-	-	10,0	4	12,5	5	52,5	21	25,0	10	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار خدمات جديدة في المؤسسات الفندقية مما يؤدي لزيادة الربحية
علاقة ارتباط ضعيفة موجبة	0,712	0,38	7,5	3	7,5	3	35,0	14	32,5	13	17,5	7	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار طرق أخرى لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية
علاقة ارتباط قوية موجبة	0,004	0,74	-	-	5,0	2	17,5	7	60,0	24	17,5	7	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار في الخدمات الأساسية لزيادة الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية
علاقة ارتباط موجبة	0,052	0,51	-	-	5,0	2	20,0	8	62,5	25	12,5	5	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية باستخدام طريقة هامش الأمان يحقق ابتكار جديد في تخفيض تكلفة الخدمة في مواسم الكساد في المؤسسات الفندقية
علاقة ارتباط قوية جداً موجبة	0,002	0,81	-	-	2,5	1	2,5	1	67,5	27	27,5	11	تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار كفاءة عالية في الخدمة في المؤسسات الفندقية مما يؤدي لزيادة الربحية

تابع الجدول (3)

الفرضية الثالثة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار الأداء في المؤسسات الفندقية مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار جديد في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية	11	27,0	24	60,0	3	7,5	2	5,0	-	-
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة يحقق ابتكار جديد في تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات الفندقية	8	20,0	21	52,5	9	22,5	2	5,0	-	-
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار جديد في أسلوب الرقابة الإدارية في المؤسسات الفندقية	16	40,0	18	45,0	4	10,0	2	5,0	-	-
تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في التوجيه يحقق ابتكار جديد في أداء الخدمة في المؤسسات الفندقية لزيادة الربحية وتخفيض التكاليف	12	50,0	19	47,5	5	12,5	4	10,0	-	-

◀ تحليل عبارات الفرضية الثالثة: الجدول (3)

تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار الأداء في المؤسسات الفندقية

▪ العبارة الأولى: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار طرق جديدة لزيادة

الربحية في المؤسسات الفندقية:

30% من المبحوثين موافقون بشدة، 55% موافقون، 10% محايدون و 5% غير

موافقين

■ العبارة الثانية: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار خدمات جديدة في المؤسسات الفندقية:

25% من المبحوثين موافقون بشدة، 52.5% موافقون، 12.5% محايدون و 10% غير موافقين.

■ العبارة الثالثة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية، يحقق ابتكار طرق أخرى لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية:

17.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 32.5% موافقون، 35% محايدون، 7.5% غير موافقين وغير موافقين على التوالي.

■ العبارة الرابعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية، يحقق ابتكار في الخدمات الأساسية لزيادة الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية:

17.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 60% موافقون، 17.5% محايدون و 5% غير موافقين.

■ العبارة الخامسة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية باستخدام طريقة هامش الأمان، يحقق ابتكار جديد في تكلفة الخدمة في مواسم الكساد في المؤسسات الفندقية:

12.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 62.5% موافقون، 20% محايدون و 5% غير موافقين.

■ العبارة السادسة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية، يحقق ابتكار كفاءة عالية في الخدمة في المؤسسات الفندقية:

27.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 67.5% موافقون، 2.5% محايدون وغير موافقين، على التوالي.

■ العبارة السابعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكاراً جديداً في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية:

27.5% من المبحوثين موافقون بشدة، 60% موافقون، 7.5% محايدون و 5% غير موافقين

■ العبارة الثامنة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف، الثابتة، يحقق ابتكاراً جديداً في تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات

الفندقية:

20% من المبحوثين موافقون بشدة، 52.5% موافقون، 22.5% محايدون و 5% غير موافقين.

■ العبارة التاسعة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية، يحقق ابتكاراً جديداً في أسلوب الرقابة الإدارية في المؤسسات الفندقية:

40% من المبحوثين موافقون بشدة، 45% موافقون، 10% محايدون و 5% غير موافقين

■ العبارة العاشرة: تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية، في التوجيه، يحقق ابتكاراً جديداً في أداء الخدمة في المؤسسات الفندقية:

50% من المبحوثين موافقون بشدة، 47.5% موافقون، 12.5% محايدون و 10% غير موافقين.

◀ نتائج تحليل عبارات الفرضية الثالثة:

يلاحظ من الجدول (3) أعلاه إن هنالك علاقة ارتباط قوية جداً موجبة بمستوي معنوية (0,002) بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:

1. يحقق ابتكار كفاءة عالية في الخدمة في المؤسسات الفندقية.
 2. في التوجيه يحقق ابتكاراً جديداً في أداء الخدمة في المؤسسات الفندقية.
- بينما توجد علاقة ارتباط قوية موجبة بمستوي معنوية (بين 0,003 و 0,004) بين تطبيق أساليب المحاسبة وعبارات الفرضية الآتية:

1. تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية يحقق ابتكار جديد في أسلوب الرقابة الإدارية في المؤسسات الفندقية.

2. يحقق ابتكاراً في الخدمات الأساسية لزيادة الإيرادات لتغطية التكاليف المتغيرة في المؤسسات الفندقية.

3. يحقق ابتكاراً جديد في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الفندقية.

4. يحقق ابتكاراً طرق جديدة لزيادة الربحية في المؤسسات الفندقية.

بينما توجد علاقة ارتباط موجبة بمستوي معنوية (بين 0,050 و 0,053) بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارات الفرضية الآتية:

1. في الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة يحقق ابتكاراً جديداً في تغطية التكاليف الثابتة في المؤسسات الفندقية.
 2. في استخدام طريقة هامش الأمان يحقق ابتكاراً جديداً في تكلفة الخدمة في مواسم الكساد في المؤسسات الفندقية.
 3. يحقق ابتكار خدمات جديدة في المؤسسات الفندقية.
- بينما لا يوجد أي ارتباط في تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية وعبارة الفرضية الآتية:

1. يحقق ابتكار طرق أخرى لإهلاك الأصول الثابتة بالمؤسسات الفندقية.

النتائج التوصيات:

أولاً - النتائج:

- من خلال تحليل فرضيات البحث وفق العبارات الواردة مع كل فرضية توصل البحث للنتائج الآتية:
1. إن تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في المؤسسات الفندقية يعمل على تحقيق الريادية من خلال:
 - زيادة الإيرادات والربحية عن طريق تحسين وتطوير وابتكار الأداء في أداء الخدمات في المؤسسات الفندقية.
 - تخفيض التكاليف عن طريق تحسين وتطوير وابتكار الأداء في أداء الخدمات في المؤسسات الفندقية .
 2. كما أن استخدام أساليب المحاسبة الإدارية قد يساهم في تطوير وابتكار في تكلفة الخدمة في أوقات الكساد، مما يحافظ على إيرادات الفندق ويبقيه في سوق المنافسة.

ثانياً - التوصيات:

ومن أهم التوصيات التي توصي بها الباحثة:

1. الاهتمام من قبل إدارة الفندق بتطبيق أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية والحديثة كأساليب علمية في عمليات اتخاذ القرارات لزيادة الإيرادات والربحية وتخفيض التكاليف، وخاصة في مواسم الكساد.
2. كما توصي الباحثة بعمل العديد من الدراسات في مجال المحاسبة الإدارية و تطبيقها في المؤسسات الخدمية.

الهوامش:

1. Adler, R., Everett, A. and Waldron, M., (2000). Advanced Management Techniques in Manufacturing Utilization. Benefits and Barriers to Implementation. Accounting Forum. PP. 131-150
2. د. منصور، محمد محمد، 2002: دور الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في تدعيم القدرة التنافسية للمنشأة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث والرابع، 51-12.
3. الملحم، عدنان بن عبد الله (2003)، تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين جامعة القاهرة، العدد الواحد والستون السنة الثانية والأربعون، ص ص 325-227
4. زعرب، حمدي شحده (2007)، دراسة مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات المساهمة الصناعية في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الأزهر غزة للعلوم الانسانية، المجلد التاسع العدد الاول، ص ص 162-141
5. جودة، عبد الحكيم، عويس خالد، (2007)، استخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة لأغراض تسعير الخدمات - دراسة ميدانية على أحد المستشفيات الأردنية الخاصة. مجلة اربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية، ص ص 200-155.
6. د. حمدي شحده محمود زعرب: دراسة تحليلية لاستخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة ميدانية) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص 1- ص 28 يونيو 2013
7. د. محمد تيسير، عبد الحكيم الرجبي، المحاسبة الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2004م، ص6.
8. د. أحمد حامد حجاج، المحاسبة الإدارية، تخطيط، رقابة، اتخاذ قرارات، مكتبة الأصيل بالمنصورة، ط3، 1998م ص2.

9. د. مكرم عبد المسيح باسيلي، المحاسبة في المنشآت الفندقية، رؤية إدارية، المكتبة
العصرية، ط2، 2002م، ص30.
10. د. أحمد محمد نور، وآخرون، مبادئ المحاسبة الإدارية، دار الجامعة الجديدة،
الإسكندرية، مصر، 2002م، ص21.
11. المرجع السابق. ص21.
12. <http://webcache.googleusercontent.com>
13. إعداد محمد جمال الشاه من الإنترنت.
14. المرجع السابق.
15. د. محمود محمود السجاعي، المحاسبة في المنشآت الفندقية (مالية وتكاليف)، المكتبة
العصرية، 2010م، ص ص 12-13.
16. المرجع السابق، ص 13.

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

1. د. أحمد حامد حجاج، المحاسبة الإدارية، تخطيط، رقابة، اتخاذ قرارات، مكتبة الأصيل بالمنصورة، ط3، 1998م.
2. د.أحمد محمد نور، وآخرون، مبادئ المحاسبة الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002م.
3. جودة، عبد الحكيم، عويس خالد، (2007)، استخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة لأغراض تسعير الخدمات- دراسة ميدانية على أحد المستشفيات الأردنية الخاصة. مجلة اربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية.
4. د. حمدي شحده محمود زعرب: دراسة تحليلية لاستخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة ميدانية)مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص 1- ص 28 يونيو 2013
5. زعرب، حمدي شحده (2007)، دراسة مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات المساهمة الصناعية في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الأزهر غزة للعلوم الانسانية، المجلد التاسع العدد الأول.
6. د.محمد تيسير، عبد الحكيم الرجبي، المحاسبة الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2004م.
7. د.محمود محمود السجاعي، المحاسبة في المنشآت الفندقية (مالية وتكاليف)، المكتبة العصرية، 2010م.
8. د. مكرم عبد المسيح باسيلي، المحاسبة في المنشآت الفندقية، رؤية إدارية، المكتبة العصرية، ط2، 2002م.

9. الملحم، عدنان بن عبد الله (2003)، تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين جامعة القاهرة ، العدد الواحد والستون السنة الثانية والأربعون.

10. د. منصور، محمد محمد، 2002: دور الاساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في تدعيم القدرة التنافسية للمنشأة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،العدد الثالث والرابع.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Adler, R., Everett, A., and Waldron, M., (2000), *Advanced Management Techniques in Manufacturing Utilization, Benefits and Barriers to Implementation, Accounting Forum.*

ثالثاً - المراجع الالكترونية:

1. <http://webcache.googleusercontent.com>

دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر *

أ. نور الهدى دحماني **

* تاريخ التسليم: 2014 / 3 / 3 م ، تاريخ القبول: 2014 / 6 / 7 م.
** طالبة دكتوراه، أستاذة مساعدة/ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

ملخص:

يؤدي سوق الأوراق المالية دوراً استراتيجياً ومهماً في تفعيل النمو الاقتصادي، ذلك أنه يساهم في توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع ويعمل على تعبئة المدخرات والموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية. مما يؤدي إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد، وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتعزيز خطى التقدم التقني. في هذا الإطار يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)، باستخدام منهجية غرانجر ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك لتحديد اتجاه العلاقة في المدى القصير والطويل.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، ووضح اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة سببية باتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى سوق الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية، النمو الاقتصادي، معدل رسملة السوق، معدل قيمة التداول، اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، اختبار السببية، العراقيل القانونية والاقتصادية.

The Role of the Stock Market in Economic Growth Algerian Case Study

Abstract:

The stock market plays a strategic and an important role in boosting economic growth. This market helps to ensure the necessary liquidity to fund projects. It also allows the mobilization of savings and financial resources in the direction of most productive investments. This market thus contributes to promoting a more efficient allocation of resources, accelerating the accumulation of physical and human capital and promoting technical progress.

This research aims to study the causal relationship between stock market and economic growth in Algeria from 1999 to 2011) using Granger causality and error correction model in order to determine the long run relationship and the direction of the causality in both short and long run.

The results of the study clearly show that there is a long run relationship between stock market and economic growth. The causality test based on error correction model indicates the existence of a unique causal relationship from economic growth to the stock market.

Key words: *stock market, economic growth, market capitalization ratio index, value of shares traded ratio index, co- integration test, error correction model, causality test, legal and economic obstacles*

مقدمة:

يحتل القطاع المالي في عصرنا الحالي أهمية بالغة في معظم دول العالم، وتعدُّ مؤشراتته انعكاساً للحالة الاقتصادية، وتعود جذور العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلى عام 1912م عندما حاول Schumpeter البحث في هذه العلاقة التي تعدُّ من أهم المواضيع التي لاقت اهتماماً معتبراً من قبل الباحثين والاقتصاديين في النظرية الاقتصادية. ويتمحور اهتمامهم حول تحديد اتجاه العلاقة السببية بين تطور سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن تطور النظام المالي بصفة عامة، وتطور سوق الأوراق المالية بصفة خاصة يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال قنوات عدة، إذ تعدُّ من أهم الوسائل التي تعمل على المواءمة بين الوحدات ذات الفائض المالي التي ترغب في استثمار أموالها والوحدات ذات العجز التي هي بحاجة لتلك الموارد المالية، وتساهم أيضاً بدرجة كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس أموال المشروعات الكبرى. وبالتالي فإن السيولة التي توفرها تساهم في تعبئة المدخرات وتشجع على تحويل المدخرات نحو الاستثمارات طويلة الأجل التي تتميز بارتفاع عوائدها، الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي.

في حين يعتقد بعضهم الآخر أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى تطور سوق الأوراق المالية، حيث إن معدلات النمو الاقتصادي العالية سوف تخلق طلباً على العديد من الخدمات والأدوات والترتيبات المالية التي سوف تتطلب تطوير النظام المالي بما فيه سوق الأوراق المالية. وهناك اقتصاديون آخرون يرون أن سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي لهما تأثيرات مباشرة على بعضهما بعضاً.

والجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، واستكمالاً لمتطلبات اقتصاد السوق أنشأت سوقاً للأوراق المالية (مع الإشارة إلى أنه في الجزائر يتداول مصطلح بورصة القيم المنقولة بدلاً من مصطلح سوق الأوراق المالية)، إلا أنها وعلى غرار أسواق الأوراق المالية العربية تواجه العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

ويأتي هذا البحث لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، من خلال اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين الاقتصاديين في الجزائر خلال الفترة (1999-2011).

إشكالية البحث:

هل توجد علاقة سببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟ وما هو اتجاهها؟ .

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة توازنية ذات دلالة إحصائية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة سببية ثنائية تتجه من سوق الأوراق المالية إلى النمو الاقتصادي ومن النمو الاقتصادي إلى سوق الأوراق المالية في الجزائر.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من سوق الأوراق المالية إلى النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الفرضية الرابعة: توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى سوق الأوراق المالية في الجزائر.
- الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة سببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أنها منسجمة مع الاهتمام الواسع بموضوع سوق الأوراق المالية ودورها في النمو الاقتصادي، أيضا تسليط الضوء على واقع سوق الأوراق المالية في الجزائر. ودراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين الاقتصاديين في الجزائر التي تعرف سوق أوراقها المالية نمواً بطيئاً جداً بسبب المعوقات التي تعرفها على مستويات عدة، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة من 1999م إلى غاية 2011م.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تبيان الإطار النظري للعلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، والتأكيد على الدور الايجابي لسوق الأوراق المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، كذلك التطرق إلى واقع سوق الأوراق المالية في الجزائر. ومن ثم القياس التجريبي لمعرفة

ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين الاقتصاديين، في الجزائر خلال الفترة (1999-2011). وفي الأخير تبيان أهم العراقيل التي تواجه سوق الأوراق المالية في الجزائر واقتراح بعض الأساليب والطرق لتفعيلها حتى تؤدي الدور المنوط بها.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واتجاه العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2011.

محددات البحث:

تمت دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة السببية بين معدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول فقط كمتغيرين لدرجة تطور سوق الأوراق المالية، وبين النمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرضنا للإطار النظري للعلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، والتطرق إلى واقع سوق الأوراق المالية في الجزائر. كما تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي عند قيامنا بالدراسة القياسية من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لغرانجر.

الدراسات السابقة:

♦ دراسة **Atje Raymond & Boyan Jovanovic** عام 1993: قام كل من الباحثين باختبار فرضية أن سوق الأسهم له تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي في 40 دولة خلال الفترة (1980-1988)، وتوصلا إلى أن سوق الأسهم، وبالتحديد قيمة التداولات تؤثر تأثيراً كبيراً في النمو الاقتصادي (Raymond & Jovanovic، 1993، pp 640-632).

♦ دراسة **Ross Levine** عام 1996: قام ليفين بتقويم العلاقة بين أسواق الأوراق المالية والجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1976-1993) في عينة تضم

38 دولة، وبالتحديد دراسة تأثير سيولة سوق الأوراق المالية على معدلات النمو مقيسة بمتوسط دخل الفرد. وقد خلص ليفين في دراسته إلى أن سيولة سوق الأوراق المالية لها دور إيجابي وتساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث إن الدول التي تتمتع بسيولة عالية قد حققت معدلات نمو أسرع من الدول التي لديها سوق أوراق مالية غير سائلة (Levine, 1996, pp 726-688).

♦ دراسة **Ross Levine & Sara Zervos** عام 1998: قام الباحثان بدراسة العلاقة بين تنمية أسواق الأوراق المالية ومعدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية مقطعية تشمل 41 دولة في الفترة (1976-1993). وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة طردية بين تنمية سوق الأوراق المالية ومعدل النمو الاقتصادي طويل الأجل (Levine & Zervos, 1998, pp 558-537)

♦ دراسة **Chee Keong Choong, et al**. عام 2011: أجريت هذه الدراسة على الاقتصاد الماليزي خلال الفترة (1978-2001)، استخدمت الدراسة أسلوب الاختبار الارتباطي المبني على نموذج الانحدار التلقائي لتوزيع الفترات المؤجلة، لاختبار العلاقة التكاملية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي طويل الأجل وتحديد اتجاه السببية. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، حيث إن تسريع معدلات التطوير والتنمية المالية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (Choong, et al. 2001, pp 115-105).

♦ دراسة **Guglielmo Maria Caporal, et al**. عام 2004: قامت الدراسة باختبار فرضية وجود علاقة سببية بين تنمية أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1977-1998) في عينة تضم 7 دول معظمها من الدول النامية. من خلال استخدام أسلوب (ARDL)، واختبار السببية لغرانجر القائم على أسلوب تصحيح الخطأ. خلصت الدراسة إلى أن وجود سوق نشط للأوراق المالية يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي طويل الأجل، وفعلاً إن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي (Caporal, 2004, pp 183-178)

♦ دراسة **صالح السحيباني عام 2007**: يدور موضوع هذه الدراسة حول دراسة علاقات الارتباط والسببية بين سوق الأسهم والنمو الاقتصادي في السعودية من خلال تحليل السلاسل الزمنية لاختبار مستوى العلاقة خلال الفترة (1985-2006). إذ تم تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر على بيانات الناتج المحلي

الإجمالي وتلك التي تعكس نمو سوق الأسهم السعودي. وأوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين إجمالي الناتج المحلي والقيمة السوقية للأسهم المدرجة، في حين وجدت علاقة متجهة من قيمة الأسهم المتداولة نحو إجمالي الناتج المحلي (www.aleq.com).

♦ دراسة مفيد ذنون يونس ومثنى عبد الرزاق الدباغ عام 2008: موضوع البحث يدور حول الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، تم دمج بيانات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية لعينة من الدول النامية خلال المدة (2002-1988)، تم تطبيق اختبار السببية لغرانجر والانحدار الذاتي للمتجهة (VAR) للوصول إلى العلاقة بين الأسواق المالية والنمو الاقتصادي. وتم التوصل إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية وعلاقة قوية بين أسواق الأسهم المالية والنمو الاقتصادي في الدول ذات التطور المالي المتوسط والمرتفع، ولم تظهر هذه العلاقة في الدول ذات التطور المالي المنخفض. وأكدت نتائج اختبار الانحدار الذاتي كذلك النتيجة السابقة نفسها (يونس والدباغ، 2008، 281-304).

♦ دراسة دينا أحمد عمر عام 2009: تناول البحث أثر أسواق الأوراق المالية العربية في النمو الاقتصادي من خلال القياس التجريبي لتأثير العوامل المتحركة في سوق الأوراق المالية (معدل سعر الفائدة، السيولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الائتمان الداخلي إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) على ثلاثة مؤشرات للنمو الاقتصادي: (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك لإحدى عشرة دولة عربية خلال الفترة (1980-2004). وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العلاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي وسوق الأوراق المالية بناء على معطيات يتسم بها الاقتصاد العربي واعتبارات أخرى ذات علاقة بالنظام المالي (عمر، 2009، ص 55-67).

♦ دراسة خلف الله أحمد محمد عربي عام 2010: تمت دراسة دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الاقتصادي، من خلال قياس أثر سوق الخرطوم للأوراق المالية في نمو الاقتصاد السوداني خلال الفترة الزمنية (1995-2005)، وذلك عن طريق اختبار العشوائية والانحدار المتعدد. ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث هيمنة خمس شركات كبرى على السوق، ضف إلى ذلك عدم كفاءة السوق. وأن هناك علاقة عكسية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى كبر حجم التعاملات في معظم

فترات البحث، وتم التوصل أيضا إلى أن السياسة النقدية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (عربي، 2010، ص 1-26).

♦ دراسة أديب قاسم شندي عام 2013: قام الباحث بدراسة الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية مع التطرق إلى حالة سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال تقدير نموذج انحدار متعدد بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وبعض المتغيرات المستقلة: (المؤشر العام للسوق، ومؤشر القيمة السوقية، ومؤشر حجم التداول، وعدد الشركات، وعدد الأسهم). وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم وجود علاقة بين سوق العراق للأوراق المالية والتنمية الاقتصادية (شندي، 2013، ص 154-173).

أولا- الإطار النظري للعلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي:

اختلفت آراء الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة السببية واتجاهها بين التطور المالي بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة وبين النمو الاقتصادي. فقد قاد هذا الجدل الواسع إلى ظهور ثلاثة مناهج تناولت هذا الموضوع، الأول يسمى بمنهج التطور المالي المؤدي إلى النمو الاقتصادي، والثاني يعرف بمنهج النمو الاقتصادي المؤدي إلى التطور المالي، والثالث يسمى بمنهج التغذية التبادلية.

1. التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي: أظهرت العديد من الدراسات أن سوق الأوراق المالية التي تعدُّ من أهم ركائز النظام المالي تساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدة قنوات يمكن ذكر أهمها في ما يأتي:

■ توفير السيولة: تؤثر سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي من خلال خلق السيولة، إذ إن العديد من الاستثمارات المربحة تحتاج إلى التزام طويل الأجل بتوفير رأس المال. كذلك غالبا ما يحجم المستثمرون عن التخلي عن السيطرة على مدخراتهم لفترات طويلة، فتجعل سوق الأوراق المالية السائلة الاستثمار أقل خطراً وأكثر جاذبية لأنها تسمح للمدخرين بالحصول على أصول مالية مع إمكانية بيعها بسهولة ويسر إذا احتاجوا إلى استرداد مدخراتهم أو رغبوا في تغيير محافظهم للأوراق المالية. وفي الوقت نفسه تتمتع الشركات بإمكانية دائمة للحصول على رأس المال من خلال إصدار المزيد من الأسهم.

■ تعبئة المخدرات: تمثل سوق الأوراق المالية أداة مهمة لحشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة (اندراس، 2006، ص 235). حيث تساهم سوق الأوراق المالية في تشجيع عمليات الادخار وتنمية الوعي الاستثماري في المجتمع، وذلك بتعبئة المدخرات

السائلة الصغيرة وتحويلها إلى رؤوس أموال توظف في المشروعات والاستثمارات الأكثر إنتاجية (شطناوي، 2009، ص 60-61).

■ جميع المعلومات ونشرها: تقوم سوق الأوراق المالية بتجميع المعلومات وتحليلها ونشرها عن الاستثمارات على نطاق واسع، مما يزيد من معدل الادخار، ويحسن من كفاءة توزيع الموارد على البدائل الاستثمارية المختلفة. كما تخفض من الباعث لدى المستثمرين على الإنفاق لاقتناء المعلومات نظراً لانعكاس تلك المعلومات بسرعة من خلال أسعار التداول. ويمكن القول إن تجميع المعلومات وتحليلها بل نشرها أصبح من مهمات الوسطاء الماليين في سوق الأوراق المالية، نظراً لما تتميز به تلك المؤسسات من اقتصاديات الحجم وتوافر الخبرات والقدرة على الحصول على المعلومات من مصادرها المتنوعة والمتعددة إضافة إلى تشعب المؤسسات المتعاملة وتعددها في سوق الأوراق المالية (شرف وآخرون، 2009، ص 188-189).

■ إحكام الرقابة على إدارة الشركات: تساهم سوق الأوراق المالية في إحكام الرقابة المالية على إدارة الشركات، حيث تقوم أجهزة الوساطة المالية بتقييم أداء المنشآت والمشاريع ورصد استثماراتها. علاوة على مساهمتها في التوجيه الإداري للشركات، والربط بين أداء الشركة والحوافز التي يحصل عليها المنظمون لتساعد على التوفيق بين مصالح المنظمين ومصالح الملاك (خطيب، 2008، ص 61).

■ جذب الاستثمارات الأجنبية: تمكن سوق الأوراق المالية من جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا باتباع طرق شتى أهمها منح عوائد مرتفعة ومغرية، وتبيان مكانة الشركات المقيدة لديها. حيث إن انضمام الشركة إلى هذه السوق يخلق لها مكانة خاصة بين الشركات، ويدل على أوضاعها الاقتصادية الجيدة ومركزها المالي المقبول. ومنه فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل (زيدان ونورين، 2006، ص 4).

■ الرقابة على الاستثمارات: يعد دور سوق الأوراق المالية في الرقابة على الاستثمارات الوجه الآخر المكمل لدورها في تجميع المعلومات، فتوافر المعلومات من أجل اتخاذ القرار الاستثماري دون أن يصاحب ذلك توافر آليات الرقابة على تلك الاستثمارات قد يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمارات، وهو يعوق عملية النمو الاقتصادي. وتجنباً لذلك تقوم سوق الأوراق المالية من خلال مؤسسات التمويل البنكية بتوفير آليات الرقابة على الاستثمارات، وذلك من خلال الإفصاح عن آليات الرقابة ووضع الشروط

والتعهدات التي تكفل حماية أموال الفوائض إضافة إلى وجود جهات رقابية تتابع تنفيذ تلك الآليات والتعهدات، وتضع معايير الإفصاح عن ذلك بما يمكن أصحاب الفوائض من المتابعة الدورية لاستثماراتهم (شرف وآخرون، 2009، 189).

■ التحوط ضد التقلبات السعرية وعمليات المضاربة: تعمل سوق الأوراق المالية على توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن المؤسسات المقيدة، من خلال التزامها بمعايير الشفافية والإفصاح، مما يساهم في تخفيف حدة المضاربة، وتحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة الحقيقية، الشيء الذي ينعكس إيجاباً على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي (عبد الحميد، 2010، ص 74).

وعموماً فإن من أهم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع نجد دراستي (Mackinnon، 1973) و (Shaw، 1973)، حيث توصلت كلا منهما إلى أن التطورات المالية لها أهمية كبيرة في تحفيز النمو الاقتصادي. فقد أكد أن السياسات التحريرية لأنشطة القطاع المالي تؤدي إلى تحسين نوعية الاستثمارات المالية وكميتها في القطاعات الاقتصادية. ويؤكد أيضاً (Spelmen، 1982) أن وجود النظام المالي المتطور المتمسم بالعمق والكفاءة والمصاحب لأدوات مالية متطورة من شأنه ترتيب آثار إيجابية مباشرة على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد.

2. النمو الاقتصادي يؤدي إلى التطور المالي: يشير هذا المنهج إلى وجود علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي. إن هذه الفرضية تؤكد الدور السلبي لسوق الأوراق المالية، حيث يرى أنصار هذا المنهج أن القطاع المالي قد يكون مسؤولاً جزئياً عن التقدم الناجح في النمو الاقتصادي، ولكن يعد في الوقت نفسه مسؤولاً على الأقل عن تحفيز الأزمات التي تخفض النمو الاقتصادي. ويعتبرون سوق الأوراق المالية نتيجة للتنمية المجتذبة للمضاربين المحتملة في هذه الأسواق، ولا سيما عندما تزداد حساسية الخطر لدى المضاربين نتيجة للتوسع في الائتمان السريع، وبذلك ترتفع أسعار الفائدة بسرعة في حين تنخفض الاستثمارات، كذلك زيادة السيولة قد تضعف من الحافز على الرقابة على أداء الشركات، ومنه يزداد الضغط على النمو الاقتصادي.

ومن الاقتصاديين الذين دعموا هذا الرأي نجد (Robinson، 1952) الذي يعتقد أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور المالي، كما أن التطور المالي حسب رأيه هو دالة موجبة في الثروة الحقيقية. حيث يؤدي النمو في متوسط الدخل الفردي إلى نمو متسارع في الأصول المالية ويعني هذا اتجاه السببية من الناتج المحلي إلى الأصول المالية (Levine، 1996، p 1).

3. العلاقة التبادلية: يرى أنصار هذا المنهج أن هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي الذي تعدُّ سوق الأوراق المالية من أهم أسسه وبين النمو الاقتصادي، وأن كلاً منهما يسبب الآخر. حيث إن النمو الاقتصادي يعمل على تنمية نظام الوساطة المالية المربحة. وتأسيس نظام مالي كفاء يسمح بنمو اقتصادي أسرع، بالتخصص في جميع الموارد وتنويع المخاطر وإدارة السيولة وتقويم المشاريع ومراقبتها. كما يعمل النظام المالي على تحسين كفاءة توزيع رأس المال، وبذلك ترتفع الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي وفي الوقت نفسه إن الكفاءة التقنية ستزيد حجم القطاع المالي، لأن اقتصاديات الحجم موجودة في نشاطات الوساطة المالية. وكنتيجة لذلك فإن القطاع الحقيقي يمكن أن يمارس تأثيراً خارجياً على القطاع المالي من خلال حجم الادخار. لذا فإن التطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثران إيجاباً على بعضهما بعضاً (يونس والديباغ، 2008، ص 287).

يفرق (Patrick، 1966) في هذه الحالة بين نوعين من التطورات المالية هما: العرض القائد والطلب التابع، العرض القائد الذي يكون فيه إيجاد أسواق الأوراق المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها سابقاً للطلب على هذه الأصول، ولذلك فالتطور المالي يقود النمو الاقتصادي. في حين يشير الطلب التابع إلى الوضع الذي يكون فيه إيجاد أسواق الأوراق المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد. أي أن التطور المالي جزء من العملية التنموية، وبالتالي فهو يرى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي (القدير، 2004، ص 6).

ثانياً. تطور أداء بورصة الجزائر للقيم المنقولة:

لدراسة تطور أداء بورصة الجزائر للقيم المنقولة سوف يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات:

1. مؤشر حجم السوق: هناك مؤشران يتبعان لقياس حجم السوق، متمثلان في مؤشر عدد الشركات المدرجة ومؤشر معدل رسملة السوق.

■ عدد الشركات المدرجة: إن عدد الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية له دلالة مهمة على التطور السريع للسوق (محمد، 2005-2006، ص 65)، والجدول رقم (1) يوضح تطور عدد الشركات في بورصة الجزائر للقيم المنقولة خلال الفترة (1999-2011).

الجدول (١)

عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال (1999-2011)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الشركات	2	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2	2	3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- تقارير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المتاحة عبر الموقع الإلكتروني:

.www.cosob.org consulted the: 17/ 09/ 2013

يتضح من الجدول (1) أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ضئيل جدا مقارنة مع عدد الشركات المدرجة في البورصات العربية والعالمية، حيث كانت توجد شركتان فقط على مستوى البورصة متمثلة في شركة صيدال والأوراسي عام 1999، ثم أدرج مجمع رياض سطيف لتصبح هناك ثلاث شركات مدرجة من عام 2000 إلى غاية 2005. ثم بعدها خرج مجمع رياض سطيف عام 2006 وذلك راجع لأسباب مرتبطة بصحته المالية، فانخفض بالتالي عدد الشركات إلى شركتين فقط إلى غاية عام 2010، بعدها سنة 2011 ثم انضمت شركة أليانس للتأمينات ليصبح هناك ثلاثة شركات مدرجة على مستوى البورصة.

■ مؤشر معدل رسملة السوق: وهو القيمة السوقية للأسهم المقيدة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، ويفترض المحللون الاقتصاديون أن معدل رسملة السوق يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع القدرة على تعبئة رؤوس الأموال وتنويع المخاطر (محمد، -2005 2006، ص 65). والجدول (2) يوضح تطور معدل رسملة السوق في بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2011).

الجدول (٢)

تطور مؤشر معدل رسملة السوق في بورصة الجزائر خلال (1999-2011) (الوحدة: مليار دج، %)

السنوات	رسملة السوق	الناتج المحلي الإجمالي	معدل رسملة السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي
1999	175.19	2.3248	5903.0

السنوات	رسملة السوق	النتاج المحلي الإجمالي	معدل رسملة السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	495.21	8.4098	5244.0
2001	720.14	6.4235	3475.0
2002	990.10	3.4455	2466.0
2003	100.11	5.5247	2115.0
2004	100.10	9.6135	1646.0
2005	400.10	1.7544	1378.0
2006	710.6	5.8463	0792.0
2007	460.6	6.9389	0687.0
2008	500.6	8.11042	0588.0
2009	550.6	3.10034	0652.0
2010	900.7	5.12049	0655.0
2011	967.14	8.14384	1040.0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- تقارير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المتاحة عبر الموقع الإلكتروني:

www.cosob.org consulted the: 17/ 09/ 2013

- الديوان الوطني للإحصائيات، متاح عبر الموقع الإلكتروني:

www.ons.dz consulted the: 15/ 08/ 2013

عرفت بورصة الجزائر انخفاضاً في قيمة الرسملة السوقية، فمن خلال الجدول (2) تبين لنا أن رسملة السوق عرفت سنتي 1999، 2000 ارتفاعاً طفيفاً من 190175 مليار دج إلى 210495 مليار دج. خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2009 عرفت تراجعاً كبيراً، حيث وصلت إلى 6.0550 مليار دج عام 2009. خلال سنتي 2010 و 2011 ارتفعت رسملة السوق من 70900 مليار دج إلى 140967 مليار دج.

إن مؤشر معدل رسملة السوق والذي يعطى بنسبة رسملة السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس حجم السوق يعتبر منخفضاً جداً خلال الفترة (1999-2011)، فقد بلغ 0.5903% عام 1999 ثم أخذ ينخفض تدريجياً وكاد ينعدم تقريباً خلال باقي السنوات حيث وصل إلى 0.0655% عام 2010، ثم ارتفع قليلاً عام 2011 حيث قدر بـ 0.1040%.

2. مؤشر سيولة السوق: هناك مؤشران يستخدمان لقياس سيولة السوق هما: معدل قيمة التداول ومعدل الدوران.

■ معدل قيمة التداول: يمثل هذا المعدل نسبة قيمة الأسهم المتداولة في السوق مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي. وتشير هذه النسبة إلى حجم التعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، وهي تعكس بشكل كبير مستوى السيولة في الاقتصاد الوطني (اندرأوس، 2006، ص 211). والجدول رقم (3) يوضح تطور معدل قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2011).

الجدول (3)

تطور معدل قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال (1999-2011) الوحدة: (دج، %)

السنوات	القيمة المتداولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار)	نسبة قيمة التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي
1999	690.079.108	2.3248	0033.0
2000	160.039.720	8.4098	0175.0
2001	905.217.533	6.4235	0125.0
2002	345.060.112	3.4455	0025.0
2003	700.257.17	5.5247	0085.0
2004	000.430.8	9.6135	2807.0
2005	200.188.4	1.7544	0001.0
2006	350.755.32	5.8463	0161.0
2007	515.248.14	6.9389	1886.0
2008	845.414.21	8.11042	0707.0
2009	895.891.13	3.10034	2722.0
2010	965.985.11	5.12049	0001.0
2011	435.118.185	8.14384	0012.0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- تقارير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المتاحة عبر الموقع الإلكتروني:

.www.cosob.org consulted the: 17/ 09/ 2013

- الديوان الوطني للإحصائيات، المتاح عبر الموقع الإلكتروني:

.www.ons.dz consulted the: 17/ 09/ 2013

من خلال الجدول (3) يتضح لنا أن قيمة التداول عام 1999 كانت تقدر بـ 10800 دج، ثم ارتفعت إلى 160.039.720 دج عام 2000 وذلك بسبب زيادة حجم التعامل في سندات سونطراك، أسهم رياض سطيف وصيدال من جهة، وكذلك دخول أسهم الأوراسي من جهة أخرى. ثم أخذت تنخفض تدريجيا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2005 حيث قدرت خلال هذه الأخيرة بـ 200.188.4 دج، وذلك راجع إلى انسحاب مجمع رياض سطيف من البورصة بسبب المشاكل المالية التي واجهته. ثم بعدها أخذت ترتفع وتنخفض من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010، بعدها ارتفعت سنة 2011 إلى 435.118.185 دج.

أما بالنسبة لمعدل قيمة التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي لبورصة الجزائر منخفض جدا ومتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وهذا يعني انخفاض مستوى السيولة للبورصة، فهو لم يتجاوز في أحسن الأحوال 2807.0% وذلك عام 2004.

■ معدل الدوران: يشير معدل الدوران إلى القيمة الكلية للتعاملات في سوق الأوراق المالية مقسومة على قيمة رأس مال السوق. ويكمل معدل الدوران معدل رأس مال السوق، فقد تكون السوق صغيرة ونشطة لارتفاع معدل الدوران. ومن ناحية أخرى يكمل معدل الدوران معدل التداول، ففي حين يوضح معدل التداول حجم المعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، فإن معدل الدوران يقيس حجم المعاملات بالنسبة لحجم السوق. فالسوق الصغيرة التي تتميز بارتفاع درجة السيولة ينخفض بها معدل التداول بينما يرتفع بها معدل الدوران (اندراس، 2006، ص 211). والجدول (4) يوضح تطور معدل الدوران لبورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2011).

الجدول (4)

تطور معدل الدوران في بورصة الجزائر خلال (1999-2011) الوحدة: (دج، %)

السنوات	القيمة المتداولة	الرسلة السوقية (مليار)	معدل الدوران
1999	690.079.108	175.19	5636.0
2000	160.039.720	495.21	3497.3
2001	905.217.533	720.14	6224.3
2002	345.060.112	990.10	0196.1
2003	700.257.17	100.11	1554.0
2004	000.430.8	100.10	0834.0
2005	200.188.4	400.10	0402.0

السنوات	القيمة المتداولة	الرسكلة السوقية (مليار)	معدل الدوران
2006	350.755.23	710.6	3540.0
2007	515.248.14	460.6	2205.0
2008	845.414.21	500.6	3294.0
2009	895.891.13	550.6	2120.0
2010	965.985.11	900.7	1517.0
2011	435.118.185	967.14	2368.0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- التقارير السنوية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

.www.cosob.org consulted the: 17/ 09/ 2013

بالنسبة لمعدل دوران الأسهم لبورصة الجزائر كان يقدر بـ 5636.0% عام 1999، ثم ارتفع عامي 2000، 2001 حيث كان يقدر بـ 3479.3%، 6224.3% على التوالي. ثم أخذ ينخفض طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2005 حيث كان يقدر خلال هذه الأخيرة بـ 0402.0%، ارتفع عام 2006 إلى 3540.0% ثم انخفض عام 2007 إلى 2205.0%. ارتفع عام 2008 فقدر بـ 3294.0%، ثم انخفض عامي 2009، 2010 حيث قدر بـ 2120.0%، 1517.0% على التوالي. وهو مؤشر ضعيف جدا يدل على انخفاض تداول الأسهم في بورصة الجزائر، حيث يقل معدل الدوران عن الواحد الصحيح. ثم سجل تحسن طفيف عام 2011 حيث قدر بـ 2368.1% وهذه المعدلات تعكس هي أيضا انخفاض سيولة بورصة الجزائر وأن القدرة على التعامل في الأوراق المالية أي بيعها وشرائها لا تتم بسهولة.

3. مؤشر درجة التركيز: نقصد بها ما إذا كان حجم التداول للسوق مركزا في عدد محدود من الشركات المقيدة أو موزعا على عدد كبير منها. ولقياس درجة التركيز، نحسب نصيب أكبر عشر شركات من إجمالي رأس المال السوقي أو إجمالي قيمة التداول.

إن عدد الشركات المدرجة ضئيل جدا مقارنة مع باقي الأسواق العربية، فإذا كانت الجزائر تضم ثلاث شركات عام 2011 فإن سوق الأوراق المالية لتونس، المغرب، الأردن، فلسطين تضم 57، 76، 247، 46 شركة على التوالي (www.amf.org).

هذه الوضعية تبين أن فرصة المستثمر لتنويع الأصول المالية داخل محافظته

الاستثمارية عملاً بمبدأ ماركويتز القائل بأن التنوع من شأنه أن يخفف المخاطر العامة ويجنب المخاطر الخاصة، أيضاً الإلغاء الكلي للمخاطر الخاصة بالمنشأة في حالة التنوع الأمثل، تصبح محدودة جداً وهو ما ينعكس سلباً على سيولة السوق كما أنه يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب نتيجة وجود عدد محدود من الأسهم (ريحان وحداوي، 2013، ص 57).

ثالثاً: الدراسة القياسية لعلاقة سوق الأوراق المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر

1. منهجية الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة القياسية إلى دراسة العلاقة طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية كمؤشر للتطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ. ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل من خلال إدخال طريقة غرانجر التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ، وذلك في الجزائر خلال الفترة (1999-2011). سوف يتم التعبير عن سوق الأوراق المالية وفق مؤشر معدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول، والنمو الاقتصادي ممثلاً بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول (5) يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات بورصة القيم المنقولة في الجزائر خلال الفترة (1999-2011).

الجدول (5)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات بورصة القيم المنقولة في الجزائر خلال الفترة (1999-2011) (الوحدة: دولار أمريكي، %)

VM	SMC	GDP _c	السنوات
0033.0	5903.0	616.1	1999
0175.0	5244.0	794.1	2000
0125.0	3475.0	781.1	2001
0025.0	2466.0	815.1	2002
0085.0	2115.0	131.2	2003
2807.0	1646.0	624.2	2004
0001.0	1378.0	112.3	2005
0161.0	0792.0	509.3	2006

VM	SMC	GDP _C	السنوات
1886.0	0687.0	005.4	2007
0707.0	0588.0	967.4	2008
2722.0	0652.0	952.3	2009
0001.0	0655.0	567.4	2010
0012.0	1040.0	244.5	2011

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- بيانات البنك العالمي، المتاحة عبر الموقع الإلكتروني:

.www.worldbank.org consulted the: 10/ 09/ 2013

- بيانات مستخرجة من الجدول الثاني والثالث.

حيث أن: GDPC: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، SMC: معدل رسملة السوق، VM: معدل قيمة التداول.

تم بناء النماذج الاقتصادية لهذه الدراسة اعتمادا على النظريات الاقتصادية المثبتة، حيث أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية وجود علاقة سببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي. في هذا السياق، ستتم دراسة إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين الاقتصاديين وكذلك تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما على المدى القصير والطويل. إلا أن التحليل على المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية، ففي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا.

تمكن عملية المفاضلة من تصحيح السلاسل الزمنية وإعادة طابع الاستقرار لها، ولكن في هذه الحالة يحتمل أن يتم فقدان كافة المعلومات المتعلقة بسلوك هذه المتغيرات على المدى الطويل. في مثل هذا الوضع، يتم استخدام اختبار التكامل المشترك الذي جاء به انجل وغرانجر عام 1987 (بن معزو وحمادة، 2013، ص 72)، إن هذا الاختبار يقدم دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات الهامة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل (www.aleq.com).

وبالتالي سوف يتم في المرحلة الأولى تطبيق اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار ديكي- فولر الموسع، وبعد إثبات أن السلسلتين مستقرتين، نتحول إلى اختبار التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال اختبار جوهانسن. في المرحلة الثانية نستعمل نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير. ثم نقوم بإجراء اختبار غرانجر للسببية لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

1.1 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تتصف كثير من السلاسل الزمنية بخاصية عدم الاستقرار بسبب وجود جذر الوحدة، وذلك راجع إلى ارتباط المتوسط والتباين والتغاير بالزمن، وبالتالي فإن الانحدار المتحصل عليه من هذه السلاسل سيكون زائفاً. ولذلك يتطلب قبل البدء في الدراسة القياسية القيام باختبار سكون السلاسل الزمنية المستخدمة، ومن أهم الاختبارات اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، وقد تم الاستغناء عن اختبار ديكي- فولر البسيط نظراً لعدم أخذه بعين الاعتبار الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي وهذا يؤدي إلى عدم اتسام تقديرات طريقة المربعات الصغرى للمعادلة بالكفاءة.

تتلخص اختبارات ديكي- فولر الموسع في الثلاث نماذج الآتية:

(Bourbonnais, 2003, p 234)

■ النموذج III: يحتوي هذا النموذج على حد ثابت واتجاه زمني، ويعطى بالصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + C + b_t + \mu_t \quad \dots (1)$$

■ النموذج II: يحتوي هذا النموذج على حد ثابت فقط، ويعطى بالصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + C + \mu_t \quad \dots (2)$$

■ النموذج I: لا يحتوي هذا النموذج على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، ويعطى

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + \mu_t \quad \dots (3)$$

بالعلاقة الآتية:

يتم حساب الإحصائية (T) ومقارنتها مع القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية أن السلسلة غير مستقرة لاحتوائها على جذر وحدوي، وإذا كان العكس فإننا نقبل الفرضية البديلة أن السلسلة مستقرة لعدم احتوائها على جذر وحدوي. مع الإشارة إلى أنه إذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة على مستوى النموذج III فإننا ننتقل إلى النموذج II، وإذا كانت النتيجة نفسها ننتقل إلى النموذج I. وإذا لم تتحقق الاستقرارية عند المستوى الأصلي ننتقل إلى دراستها عند أخذ الفرق الأول (عطية، 2005، ص 262-265).

2.1 اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين السلسلتين الزمئيتين، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة. وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثراً للشك (العبدلي، 2007، ص 24).

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين على الرغم من وجود اختلال في المدى القصير من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية جوهانسن أو جوهانسن-جوسليوس المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية انجل-جرانجر ذات الخطوتين.

ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج الآتي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (4)$$

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن إجراء اختبار الأثر، حيث يختبر فرضية عدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل ($q=r$)، ويحسب بالصيغة الآتية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \dots (5)$$

حيث أن:

λ_i : القيمة الذاتية رقم لمصفوفة التباين- التباين المشترك الذي يسمح بحساب القيم الذاتية، k : عدد المتغيرات، r : رتبة المصفوفة. ويكون اختبار جوهانسن على الشكل الآتي: (سلامي وشيخي، 2013، ص 127)

■ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r=0$) أي: $H_0:r=0$ ضد الفرضية $H_1:r>0$ ، إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0)؛

■ رتبة المصفوفة تساوي الصفر ($r=1$) أي: $H_0:r=1$ ضد الفرضية $H_1:r>1$ ، إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $H_0:r=k-1$ ضد الفرضية $H_0:r=k$ فإن رتبة المصفوفة هي $r=k$ ، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

3.1 تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يمكننا نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل. تعتبر طريقة Granger من أكثر الطرق استخداما لاختبار السببية، وقد أوضح (Engel & Granger، 1987) و (Granger، 1988) كيف يمكن إدخال طريقة غرانجر التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ، حيث أن الميزة الهامة في هذه الطريقة أنها لا تكشف السببية من خلال اختبار غرانجر فقط وإنما تكشف قنوات إضافية من خلال التكامل المشترك.

بالتالي إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد. ويصبح النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، حيث بالطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة. ويمكن إنجاز نموذج تصحيح الخطأ تبعا للخطوات التالية: (بن معزو وحمادة، 2013، ص 73-74)

لنفترض بأنه لدينا متغيران X_t ، Y_t ، وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة

$$Y_t = \widehat{\alpha}_0 + \widehat{\alpha}_1 X_t + \varepsilon_t \quad \dots (6) \quad \text{الآتية:}$$

عندئذ يمكننا الحصول على متغير جديد يسمى بحد تصحيح الخطأ والذي يتمثل في

$$\varepsilon_t = Y_t - \widehat{\alpha}_0 - \widehat{\alpha}_1 X_t \quad \text{حيث يمكننا كتابة:}$$

باستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو الآتي:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots (7)$$

حيث أن e_{t-1} يمثل حد تصحيح الخطأ في المعادلة رقم (7) ، ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. وإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

4.1 اختبار السببية لـ غرانجر:

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحاديا، أم تبادليا أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. أشار غرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيّتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم غرانجر فإنه إذا كان المتغير X_t يسبب المتغير Y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة Y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ X_t ، ويتطلب اختبار غرانجر للسببية تقدير العلاقتين التاليتين:

(Lambelet, 2001, p 7– 8)

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i X_{t-i} + \mu_{1t} \quad \dots (8)$$

$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n3} \omega_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{n4} \theta_i Y_{t-i} + \mu_{2t} \quad \dots (9)$$

حيث أن $n1$ ، $n2$ ، $n3$ ، $n4$ هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري، بحيث يمكن أن تكون كلها مختلفة أو تكون متساوية. ثم نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i = 0$$

$$H_1: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i \neq 0$$

2. نتائج الدراسة القياسية:

1.2 نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول (6)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%			VM	SMC	GDP _C		
VM	SMC	GDP _C					
-87.3	-87.3	-87.3	-85.3	-79.0	-81.2	النموذج III	السلسلة الأصلية
-14.3	-14.3	-14.3	-83.3	-31.4	-14.0	النموذج II	
/	/	-97.1	/	/	84.1	النموذج I	
/	/	-93.3	/	/	-96.3	النموذج III	سلسلة الفروق الأولى
/	/	/	/	/	/	النموذج II	
/	/	/	/	/	/	النموذج I	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 6.0.

وضحت النتائج المبينة في الجدول (6) أن السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند أخذ الفرق الأول، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند المستوى، لذا نقبل فرض عدم وجود جذر الوحدة. لذلك تم أخذ الفرق الأول أين القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة. بالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

أما بالنسبة للسلسلتين الزميتين معدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول مستقرتين عند المستوى، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المطلقة للإحصائية (T) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة صفر. وعليه نرفض فرض عدم القائل بأن هناك جذر وحدة.

2.2 نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

الجدول (7)

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الاحتمال**	القيم الحرجة مستوى معنوية 5%	إحصائية الأثر Trace statistic	جذور أيقن Eigen value	فرضيات عدد المتجهات المتكاملة
0001.0	7970.29	1616.50	9295.0	لا شيء ×
0067.0	4947.15	9837.20	8127.0	على الأكثر 1 ×
1099.0	8414.3	5554.2	2073.0	على الأكثر 2

* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.
** تبني القيم المعيارية ماكينون- هوج- ميشيلس (1999).
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 6.0.

يتضح من خلال الجدول (7) أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي يتم رفضها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ 0001.0 وهي أقل من 5% مما يؤكد رفض الفرضية العدمية. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر. بالتالي يؤكد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات.

3.2 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وجرانجر وفق مرحلتين:

■ تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك.

$$GDP_{Ct} = a_0 + a_1 SMC_t + a_2 VM_t + \varepsilon_t \quad \dots (10)$$

والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكلا من معدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول. من خلال مخرجات برنامج Eviews 6.0 تم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق معادلة انحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما يأتي:

$$GDP_C = 4481.416 - 6013.368 SMC - 1282.829 VM + \varepsilon_t \quad \dots (11)$$

$$(9,6828) \quad (-4,0424) \quad (-0,5124)$$

$$R^2 = 0,63 \quad F = 8,61$$

■ بعد التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له بـ ECT_t :

$$ECT_t = GDP_{Ct} - (\hat{a}_0 + \hat{a}_1 SMC_t + \hat{a}_2 VM_t) \quad \dots (12)$$

ويضاف كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى، كما يأتي:

$$\Delta GDP_{Ct} = b_0 + \sum_{i=1}^n b_{1i} \Delta GDP_{Ct-i} + \sum_{i=0}^n b_{2i} \Delta SMC_{t-i} + \sum_{i=0}^n b_{3i} \Delta VM_{t-i} + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots (13)$$

والجدول (8) يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول (8)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمال
الثابت	4965.350	9037.162	1515.2	0636.0
تفاضل معدل رسملة السوق	064.2064	436.2402	8591.0	1453.0
تفاضل معدل قيمة التداول	-166.4131	7432.810	-6542.1	1367.0
معلمة حد تصحيح الخطأ	-3044.0	1955.0	-5569.1	0158.0
معامل التحديد		40.0		
إحصائية فيشر		79.1		
إحصائية درين- واتسون		86.1		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 6.0.

من خلال الجدول (8) يتضح أن النموذج معنوي بشكل عام، لدينا إحصائية درين- واتسون معنوية عند مستوى 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في إدراج المتغير التابع مبطاً لفترة واحدة كمتغير تفسيري. نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5%، وقيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة حيث قدرت بـ -3044.0- أي أن سرعة تعديل الاختلال في النموذج المقدر تقدر بـ 44.30% سنوياً. بالتالي يمكن القول أنه عندما ينحرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير

في الفترة (1 - t) ، عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 44.30% من هذا الاختلال في الفترة (t) .

وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية ممثلة بمعدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول، وبين النمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغت قيمة معامل التحديد 40.0 وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. كذلك لدينا قيمة معامل التحديد أقل من قيمة إحصائية درين- واتسون وهو ما يدل كذلك على معنوية النموذج.

4.2 نتائج اختبار غرانجر للسببية:

قبل القيام باختبار غرانجر للسببية، يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتماداً على معياري Akaike و Schwarz حيث نختار درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين.

بالاستعانة ببرنامج Eviews 6.0 تم اختيار درجة التأخر رقم (2) عند تحديد العلاقة بين معدل رسملة السوق والناتج المحلي الإجمالي، ودرجة التأخر رقم (1) للعلاقة بين معدل قيمة التداول ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (9)

نتائج اختبار غرانجر للسببية

قيمة الاحتمالية	قيمة فيشر المحسوبة	
8049.0	2268.0	D (GDPC) SMC
0945.0	9227.3	(SMC D (GDPC
6303.0	2503.0	D (GDPC) VM
2825.0	3277.1	(VM D (GDPC

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 6.0.

من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية الموضحة في الجدول (9) ، يتبين لنا أن معدل رسملة السوق كمؤشر لحجم السوق لا يسبب ولا يؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وذلك عند مستوى معنوية 10%، حيث أن قيمة الاحتمال مساوية لـ 8049.0 وهي أكبر من 10.0. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي يسبب ويؤثر في معدل رسملة السوق، حيث قيمة الاحتمال تساوي 0945.0 وهي أقل من 10.0.

بالنسبة لمعدل قيمة التداول كمؤشر لسيولة السوق لا يسبب ولا يؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 10%، حيث أن قيمة الاحتمال مساوية لـ 6303.0 أكبر من 10.0. وكذلك لا توجد علاقة سببية في الاتجاه المعاكس حيث قيمة الاحتمال تساوي 2825.0 أكبر من 10.0.

رابعاً - العراقيل التي تواجه بورصة الجزائر للقيم المنقولة وسبل تفعيلها: 1. عراقيل بورصة الجزائر للقيم المنقولة:

هناك عدة عراقيل تواجه بورصة الجزائر نذكر منها:

1.1 العراقيل القانونية:

طبقاً للقانون المتضمن شروط القيد ببورصة الجزائر نجد أنه يشترط وجوب إصدار الأوراق المالية من الشركات ذات الأسهم، إلا أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر شركات ذات شخص واحد. إضافة إلى ذلك الإطار التشريعي البطيء، حيث أن تأسيس بورصة الجزائر كان في التاريخ الذي تم فيه إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، إلا أن تعيين أعضائها لم يكن إلا بتاريخ 27 ديسمبر 1995، أما التنصيب الرسمي فلم يتم إلا في شهر فيفري 1996. كما أن شركة إدارة القيم المنقولة انعقدت جمعيتها التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1997 رغم أن المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 25 ماي 1993 قد نص صراحة على إنشائها. الشيء نفسه يمكن ذكره عند التطرق للوسطاء في عمليات البورصة حيث نجد صدور نظام Cosob رقم 96-03 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بهم، إلا أن تأسيس معظم شركات الوساطة كان سنة 1999 (زيدان ونورين، 2006، ص 4).

2.1 العراقيل الاقتصادية:

■ ضيق نطاق السوق ومحدوديته: يتمثل ضيق نطاق السوق في قلة الشركات المدرجة، حيث يتضح من خلال مؤشرات بورصة الجزائر التي تم التطرق إليها سابقاً، قلة المؤسسة المقيدة فيها هذا ما أدى إلى تقليص الفرص الاستثمارية. إضافة إلى انخفاض القيمة السوقية وقلة نسبة الأسهم المتداولة، كذلك انخفاض سيولة السوق يعكسه انخفاض معدل الدوران وضعف حركة التداول.

بالإضافة إلى ذلك ضعف تمويل بورصة الجزائر للقيم المنقولة من الأسهم، حيث أنه يطغى عليها تزايد لجوء المتعاملين إلى التعامل في السندات وعدم وجود طرق لتحفيزهم على التعامل بالأسهم.

■ ضآلة الطلب على الأدوات المالية: تعاني بورصة الجزائر من انخفاض الطلب على الأدوات الاستثمارية نتيجة لتدني معدل الدخل والادخار الفردي وانخفاض الوعي الاستثماري لدى الكثير من الأفراد، خاصة في الأدوات المالية الجديدة المطروحة للتداول وتفضيل المستثمرين حيازة الموجودات الثابتة كالعقارات والمعادن النفيسة. ومن الأسباب الأخرى لانخفاض الطلب على الأوراق المالية، نجد السوق الموازي، أو ما يعرف باقتصاد الظل، حيث يشكل في الجزائر قطبا لاجتذاب المستثمرين والمدخرين، إذ يجدون فيه ما يبحثون عنه على النحو الذي يحقق لهم تجميع أموالهم بشكل أسرع من الاستثمار في البورصة (بوكساني وأوكيل، 2010، ص 5-6).

■ الضغط الجبائي: ما يميز النظام الجبائي الجزائري هو تعدد أنواع الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى، فمثلا نسبة الضريبة على أرباح الشركات تعادل 30% من الأرباح الإجمالية، هذه النسبة تؤدي إلى تخفيض نسبة الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين ومن ثمة تخفيض التوزيعات التي توزع على المساهمين زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي التي تخضع لها مرة أخرى التوزيعات عند تحويلها إلى حسابات المساهمين، وعليه فإن كل هذه الضرائب تعزم من مردودية الأموال المستثمرة في الأوراق المالية (بوكساني وأوكيل، 2010، ص 10).

■ ضعف نظام المعلومات: يعاني المستثمرون في بورصة الجزائر من قلة مصادر المعلومات وصعوبة الحصول عليها، خاصة المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المدرجة. حيث ينتظر المستثمر سنة كاملة لكي يستطيع التحصل على التقارير السنوية والبيانات المالية الخاصة بهذه المؤسسات وكذا أسعار أسهمها، حتى يتمكن من اتخاذ قرار الاستثمار المناسب. إضافة إلى عدم وجود سمسرة وصناع سوق يتعاملون في هذا المجال ووجود قصور في مهنة تدقيق الحسابات.

3.1 العراويل الثقافية والدينية:

تعتبر البورصة مفهوما دخيلا على المجتمع الجزائري، حيث لا يدركون طريقة التعامل فيها وما هي الأدوات المالية المتاحة فيها وخصائصها، وعدم وجود إعلام متخصص في هذا المجال وسع هذه الهوة، هذا ما جعل المدخرين يلجؤون إلى الاستثمار في العقارات

والعملات واللجوء إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم بدءاً من استثمارهم في الأوراق المالية على مستوى البورصة.

ويجب الإشارة إلى أن السياسة السليمة لتجنيد الادخار العائلي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار النظام القيمي للمجتمع، حيث هناك بعض التحفظ من طرف أفراد المجتمع فيما يخص توظيف الفائض من أموالهم في الأدوات المالية خاصة السندات باعتبارها ذات عائد يحتوي على فائدة والذي يعتبر محرماً من الناحية الشرعية باعتباره ربا.

2. سبل تفعيل بورصة الجزائر للقيم المنقولة:

فيما يأتي بعض الاقتراحات التي نرى أن تطبيقها قد يساهم في تفعيل بورصة الجزائر:

1.2 اقتراحات تمس الجانب التشريعي والتنظيمي:

يجب العمل على استكمال الإطار التشريعي من خلال سن القوانين والتشريعات وآلية العمل المناسبة ويأتي في مقدمة التشريعات قانون الشركات، قانون سوق الأوراق المالية، اللوائح التنفيذية إضافة إلى قوانين وأنظمة الاستثمار والضريبة المتعلقة بتداول الأوراق المالية والقوانين العامة ذات الصلة والتأثير غير المباشر على السوق (بوكساني وأوكيل، 2010، ص 13).

2.2 اقتراحات تمس الجانب الاقتصادي:

■ تحفيز الطلب في بورصة الجزائر من خلال النظر في تخفيض سعر الفائدة في إطار نظرة شاملة لعناصر السياسة النقدية وأدواتها وإعادة هيكلة الحوافز الضريبية لصالح المستثمرين المؤسسين (خطيب، 2008، ص 156).

■ ترسيخ قواعد الإفصاح والشفافية من خلال العمل على إلزام الشركات بنشر تقاريرها المالية اليومية، الأسبوعية والشهرية وفي نهاية السنة المالية، كذلك العمل على إعداد ونشر القوائم المالية الختامية في وقت مناسب حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرار الاستثمار (زيدان ونورين، 2006، ص 18).

■ التوسع في برامج الخوصصة التي تعتبر من أهم المتطلبات التي يمكن من خلالها تعزيز العرض والتداول في الأوراق المالية، حيث تعمل على توسيع قاعدة الملكية عن طريق نشر ملكية الأسهم بين عدد كبير من المستثمرين، كما تؤدي إلى توسيع نطاق سوق الأوراق المالية من خلال زيادة عدد الشركات المدرجة وزيادة السيولة.

- تشجيع تأسيس مؤسسات تهتم بجمع المعلومات المالية حول المؤسسات المدرجة وتحليلها.
- الانفتاح المدروس على رؤوس الأموال الأجنبية لتفادي تسرب رؤوس الأموال المحلية وتفادي المضاربة.
- العمل على تطوير المعايير المحاسبية بما يتماشى والمعايير الدولية.
- العمل على طرح أدوات مالية جديدة مثل المشتقات المالية وكذلك توسيع قاعدة المستثمرين.
- فتح المجال أمام الهيئات التابعة للقطاع للتعامل كوسطاء في البورصة.

3.2 اقتراحات تمس الجانب الثقافي والديني:

- العمل على إرساء الثقافة البورصية لدى الأفراد بهدف تشجيعهم على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في الأوراق المالية، ذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وشبكات الاتصال العالمية.
- العمل على إدراج الأوراق المالية الإسلامية في البورصة حتى يتم دخول عملاء جدد ظلوا لعوامل عديدة مبتعدين عنها ومشككين فيها، هذا ما يساهم في تنشيط البورصة ولكن بشرط توفر الأطر القانونية والتنظيمية لإدراجها.
- اشتراط شهادة جامعية لها صلة بالمجال بالنسبة للأشخاص الذين يتحملون المسؤوليات في الهيئات الثلاثة: شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها والمؤتمن المركزي (فلاحي، 2004، ص 19).

الخاتمة:

ارتبط تطور سوق الأوراق المالية بالتطور الاقتصادي الذي تمر به الدول، خاصة الدول الرأسمالية التي عملت بشكل مستمر على تعزيز فعالية الأدوات الاستثمارية واستحداث طرق جديدة لتعبئة المدخرات من خلال سوق الأوراق المالية، حيث ساهمت هذه الأخيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول بنسب عالية. بصفة عامة، وبالرغم من اختلاف آراء الاقتصاديين حول دور سوق الأوراق المالية، إلا أنها تساهم مساهمة فعالة في تفعيل النمو الاقتصادي من خلال قيامها بعدة وظائف منها توفير السيولة، تخصيص الموارد، متابعة أداء الشركات وتوفير المعلومات المالية الضرورية.

نظرا لأهمية سوق الأوراق المالية في النشاط الاقتصادي، عملت الجزائر على إنشاء بورصة للقيم المنقولة التي جاءت في إطار الإصلاحات التي قامت بها في مطلع الثمانينات، ولكن بالرغم من مرور عدة سنوات إلا أن عملها لم يرق إلى التطلعات المنشودة من وراء إنشائها ويتضح ذلك من خلال تتبع مؤشرات تطورها. هذا راجع إلى عدة وجود عدة عراقيل سواء على الصعيد التشريعي، الاقتصادي، الثقافي والديني.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. بالرغم من وجود اختلاف بين الاقتصاديين والمفكرين حول طبيعة العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، لا يمكن صرف النظر عن الدور الهام الذي تقوم به سوق الأوراق المالية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته من خلال تسريع تراكم رأس المال، رفع كفاءة توزيع الموارد وغيرها من الوظائف التمويلية والاقتصادية.

2. يتضح من خلال مؤشرات أداء بورصة الجزائر للقيم المنقولة في الفترة (1999-2011) أنها تتميز بصغر الحجم وقلة السيولة.

3. بناء على نتائج الدراسة القياسية تم التوصل إلى أن:

■ السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند أخذ الفرق الأول، أما السلسلتان الزمنتان لمعدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول فمستقرتان عند المستوى.

■ فيما يتعلق بالتكامل المشترك، أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي. بالتالي تم قبول الفرضية الأولى للبحث.

■ تشير نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة سببية على المدى الطويل على الأقل باتجاه واحد بين سوق الأوراق المالية ممثلة بمعدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول، وبين النمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

■ أثبتت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي. وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل 44.30%.

■ أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن لمعدل رسملة السوق تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن لمعدل قيمة التداول تأثير عكسي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدة (1999-2011).

■ أظهرت نتائج اختبار غرانجر للسببية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو سوق الأوراق المالية ممثلة فقط بمعدل رسملة السوق في الجزائر خلال المدة (1999-2011). وبالتالي تم قبول الفرضية الرابعة ورفض كلا من الفرضية الثانية، الثالثة والخامسة.

توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات الآتية للنهوض ببورصة الجزائر للقيم المنقولة:

1. العمل على إحداث تغييرات في القوانين والتشريعات التي تخص بورصة الجزائر والشركات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بشروط الإدراج.
2. تسريع عملية خصخصة المؤسسات العمومية خاصة التي تتميز بمركز مالي جيد، من خلال فتح رأس مالها أمام المتعاملين في البورصة.
3. العمل على طرح أدوات مالية جديدة مثل المشتقات المالية وتوسيع قاعدة المستثمرين.
4. إرساء الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع من خلال مختلف الوسائل الإعلامية وكذلك شبكة الاتصال العالمية.
5. العمل على ربط بورصة الجزائر للقيم المنقولة ببورصات عالمية للاستفادة من تجاربها.
6. ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية فيما يخص أسواق الأوراق المالية، هذا من شأنه أن يساهم في اتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة.

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

1. السحيباني صالح (2007) : سوق الأسهم والنمو الاقتصادي: علاقات الارتباط والسببية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، متاحة عبر الموقع الإلكتروني:
www.aleq.com/2007/06/29/article_98335.html Consulted .the: 07/05/2014
2. العبدلي عابد بن عابد (2007) : محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد (32)، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ص 1-56.
3. القدير خالد بن حمد عبد الله (2004) : تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد (18)، العدد (1)، جدة، السعودية، ص 13-22.
4. اندراوس عاطف وليم (2006) : أسواق الأوراق المالية- بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
5. بن معزو محمد زكريا، حمادة كمال (2013) : العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر- 1970-2010: مقارنة قياسية-، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد (35)، عنابة، الجزائر، ص 66-82.
6. بوكساني رشيد، أوكيل نسيم (2010) : مقومات تطوير بورصة الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (5)، قالمة، الجزائر، ص 1-18.
7. خطيب شذا جمال (2008) : العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. ریحان الشريف، حمداوي الطاوس (2013) : بورصة الجزائر-رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية-، مجلة التواصل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (34)، عنابة، الجزائر، ص 41-62.

9. زيدان محمد، نورين بومدين (2006): دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر - المعوقات والآفاق- ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية- ، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر.
10. سلامي أحمد، شيخي محمد (2013) : اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011) ، مجلة الباحث، العدد (13) ، ورقلة، الجزائر، ص 121-134.
11. شرف سمير وآخرون (2009): دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31) ، العدد (1) ، اللاذقية، سوريا، ص 185-202.
12. شطناوي زكريا سلامة عيسى (2009): الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. شندي أديب قاسم (2013) : الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية- سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة- ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، ص 154-173.
14. عبد الحميد عبد المطلب (2010) : اقتصاديات الاستثمار في البورصة، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
15. عربي خلف الله أحمد محمد (2010) : دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الاقتصادي، ص 1-26، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني: www.alnoor.se/article.asp?id=66978 Consulted the: 07/ 05/ 2014
16. عطية عبد القادر محمد عبد القادر (2005): الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيقي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
17. عمر دينا أحمد (2009) : أثر أسواق الأوراق المالية العربية في النمو الاقتصادي، مجلة تنمية الرفادين، المجلد (31) ، العدد (96) ، الموصل، العراق، ص 55-67.

18. فلاح صالحي (2004) : بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية والقانونية وإمكانية تطويرها لتفعيل الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الجزائر، 31 ماي إلى 2 جوان.
19. محمد أميرة حسب الله (2005-2006) : محدد الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية- دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) -، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
20. يونس مفيد ذنون، الدباغ مثنى عبد الرازق (2008): الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (30) ، العدد (91) ، الموصل، العراق، ص 281-304.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. *Bourbonnais Regis (2003) : Econométrie, 5 éme édition, Dunod, Paris, France.*
2. *Caporal Guglielmo Maria, Howells Peter G A and Soliman Alaa M (2004) : Stock Market Development and Economic Growth: The Causal Linkage, Journal Of Economic Development, Volume (29) , Number (1) , pp 178-183.*
3. *Choong Chee Keong, Yusop Zulkornain, Law Siong Hook and Venus Liew Khim Sen (2001) : Financial Development and Economic Growth in Malaysia: The Stock Market Perspective, Investment Management and Financial Innovation, Volume (2) , Number (2) , pp 105- 115.*
4. *Levine Ross (1996) : Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature, Volume (35) , Number (2) , pp 688- 726.*
5. *Levine Ross. and Zervos Sara (1998) : Stock Market Development, Banks, and Economic Growth, The American Economic Review, Volume (88) , Number (3) , pp 537- 558.*
6. *Raymond Atje and Jovanovic Boyan (1993) : Stock Market and Development, European Economic Review, Volume (37) , Number (2- 3) , pp 632- 640.*

ثالثاً - المواقع الالكترونية:

1. الديوان الوطني للإحصائيات، المتاح عبر الموقع الالكتروني: www.ons.dz
2. بيانات البنك العالمي، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: www.worldbank.org
3. تقارير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:
www.cosob.org
4. شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:
www.sgbv.dz
5. صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، 2011، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:
www.amf.org
6. Lambelet Jean Christian (2001) : Cours de modèles mac-roéconomique. available on the web site: www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf

38. Richards, I.A. (1987). *Practical Criticism: A Study of Literary Judgment*. London: Routledge and Kegan Paul.
39. Rostvig, M. (1967). "The Rime of the Ancient Mariner and the Cosmic System of Albert Fludd." *Tennessee Studies in Literature* 12: 69-81.
40. Rudra, A. (1991). *Modernism's Romantic Journey: Romantics and the Modems: A Study in Relationship*. Calcutta: B.K. Dhur of Academic Publishers.
41. Schelling, F. V. (1963). "Concerning the Relation of the Plastic Arts to Nature." (1807) ." Trans. Michael Bullock. Rept. In *The True Voice of Feeling*. London: Faber and Faber, pp. 323-64.
42. Stokes, Christopher. (2011). "My Soul in Agony": Irrationality and Christianity in the Rime of the Ancient Mariner. *Studies in Romanticism*, Vol. 50. Issue: 1, Page number: 3+, Boston University. [Online] Available
<http://www.questia.com/read/1G1-261386272/my-soul-in-agony-irrationality-and-christianity> (July 28, 2013)
43. Suther, M. (1965). *The Dark Night of Samuel Taylor Coleridge*. New York: Columbia UP.
44. Swanepoel, A. C. (2010). "Coleridge's Transcendental Imagination: The Seascape beyond the Senses in 'The Rime of the Ancient Marine' ." *Journal of Literary Studies*. Vol. 26, Issue: 1, Literator Society of South Africa. [Online] Available
<http://www.questia.com/read/1G1-229896897/coleridge-s-transcendental-imagination-the-seascape> (March 12, 2013)
45. Watson, G. (1970). *Coleridge the Poet*. London: Routledge and Kegan Paul.
46. Whalley, G. (1947). "The Mariner and the Albatross." *University of Toronto Quarterly* Vol. 16, pp. 381-398. Rpt. in *Coleridge, a Collection of Critical Essays*. Ed. Kathleen Coburn. 32-50.
47. Wimsatt, W. K., Jr., and Cleanth Brooks. (1964). *Literary Criticism: A Short History*. Calcutta: Oxford and IBH.

27. Khetarpal, Abha and Satendra Singh. (2012). "Phobias in Poetry: Coleridge's Ancient Mariner." *Indian Journal of Psychological Medicine*. Vol. 34. Issue: 2. Page number: 193+. [Online] Available <http://www.questia.com/read/1G1-304505433/phobias-in-poetry-coleridge-s-ancient-mariner> (July 30, 2013)
28. Knight, G. W. (1968). *The Starlit Dome: Studies in the Poetry of Vision*. London: Methues.
29. Lowes, J. L. (1955). *The Road to Xanadu: A Study in the Ways of the Imagination*. Boston: Houghton.
30. MacCannell, J. F. (1986). *Figuring Lacan: Criticism and the Cultural Unconscious*. London: Groom Helm.
31. McGann, Jerome. J. (1981). "The Meaning of the Ancient Mariner." *Critical Inquiry*. Vol. 8, Issue. 1, pp. 35-67, University of Chicago Press. [Online] Available <http://www.jstor.org/stable/1343205> (February 21, 2014)
32. Nabholz, J. .R, ed. (1974). "Samuel Taylor Coleridge." *Prose of the Romantic*. New York: Macmillan, pp. 111-286.
33. Pater, W. "Coleridge." *Appreciations: With an Essay on Style*. London: Macmillan, 1944. 62-102.
34. Pechey, G. (2009). "Crossed Lines: The Vernacular Metaphysics of the Ancient Mariner." *Christianity and Literature*. Vol. 59, Issue: 1, Page number: 51+. [Online] Available <http://www.questia.com/read/1G1-213601770/crossed-lines-the-vernacular-metaphysics-of-the-ancient> (October 6, 2013)
35. Plato. (1984). *Ion*. *Great Dialogues of Plato*. Trans. W.H.D Rouse. Eds. Eric H. Warmington and Philip G. Rouse. New York: A Mentor Book. 13-27.
36. Prickett, S. (1970). *Coleridge and Wordsworth: The Poetry of Growth*. London: Cambridge UP.
37. Read, H. (1963). *The True Voice of Feeling: Studies in English Romantic Poetry*. London: Faber and Faber, 1963.

16. Fraser, G.S. (1981). "The Nineteenth Century." A Short History of English Poetry. Somerset: Open Books, pp. 205-90.
17. Fry, P. (2012). Theory of Literature. New Haven and London: Yale University Press.
18. Gillman, J. (1838). The life of Samuel Taylor Coleridge, Volume 1. [Online] Available
http://books.google.ps/books?id=_28EAAAQAAJ&pg (August 1, 2013)
19. Griggs, E. L., ed. (1956). Collected Letters of Samuel Taylor Coleridge. 6 Vols. London: Oxford UP.
20. Harding, A. J. (1974). Coleridge and the Idea of Love: Aspects of Relationship in Coleridge's thought and writing. London: Cambridge UP.
21. Hillier, R. M. (2009), "Coleridge's Dilemma and the Method of 'Sacred Sympathy': Atonement as Problem and Solution in the Rime of the Ancient Mariner." Papers on Language & Literature. Vol. 45, Issue: 1. Page number: 8+. Southern Illinois University. [Online] Available
<http://www.questia.com/read/1G1-194974980/coleridge-s-dilemma-and-the-method-of-sacred-sympathy> (July 8, 2013)
22. Holmes, R. (1989). Coleridge: Early Visions. London: Penguin.
23. Hough, G. (1963). "Wordsworth and Coleridge." The Romantic Poets. London: Hutchinson U Library, pp. 25-96.
24. House, H. (1953). Coleridge: The Clark Lectures 1951-52. London: Rupert Hart Davis.
25. Islam, S. M. (1987). "The three Levels of Reality in The Rime of the Ancient Mariner." Dhaka University Studies, Vol. 44, pp. 67-85.
26. Jackson, J. R., Ed. (1970), Coleridge: The Critical Heritage, Vol. 1, London: Routledge. [Online] Available
<http://www.questia.com/read/107081932/samuel-taylor-coleridge-the-critical-heritage> (September 13, 2013)

References:

1. Abrams, M. H., et al., eds. (1968). "Samuel Taylor Coleridge." Norton. Vol. 2. 210-86.
2. Adams, H. (1983). *Philosophy of the Literary Symbolic*. Tallahassee: A Florida State Book.
3. Ashton, R. (1996). *The Life of Samuel Taylor Coleridge: A Critical Biography*. Oxford: Blackwell.
4. Beer, J. (1977). *Coleridge's Poetic Intelligence*. London: Macmillan.
5. Bowie, M. (1993). *Lacan*. Cambridge: Harvard University Press.
6. Bowra, M. *The Romantic Imagination*. (1988). Oxford: Oxford UP.
7. Cassirer, E. (1975). *An Essay on Man*. New Haven: Yale UP.
8. Charpentier, J. (1929). *Coleridge: The Sublime Somnambulist*. Trans. M.U.Nugent. London: Constable.
9. Coburn, K., ed. (1951). *Inquiring Spirit: A New Presentation of Coleridge from His Published and Unpublished Prose Writings*. London: Routledge and Kegan Paul.
10. Coleridge, E. H., ed. *Coleridge: Poetical Work*. (1967). London: Oxford UP.
11. Coleridge, S. T. (1927). *Biographia Literaria*. Ed. J. Shawcross. 2 vols. London: Oxford UP.
12. (1852), *Lay Sermons*. Ed. Derwent Coleridge, M.A. London: Edward Moxon, Dover Street. [Online] Available
http://books.google.ps/books?id=rgdLAAAAMAAJ&printsec=frontcover&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q=dearer&f=false
13. (1927). "On Poesy or Art." *Biographia*. Vol. 2. 253-63.
14. (2005). *Table Talk*. The Project Gutenberg EBook of Specimens of the Table Talk of S. T. Coleridge #7. [Online] Available
<http://www.gutenberg.org/ebooks/8489> (December 24, 2012)
15. Davidson, G. (1990). *Coleridge's Career*. Basingstoke: Macmillan.

you, my friend! 'a sadder and a wiser man,' if you had been with me at one of Home Tooke's public Dinners!' (Griggs, 1956, Vol. 2, p. 720). It is important to note (Harding, 1974) that the word "sadder" is used with "the connotations of its older meaning," implying seriousness and steadfastness (p. 57). Perhaps, as Wimsatt (1964) believes, a wise man is often sad because "Nature and Passion are powerful, but they are also full of grief" (p. 608). The wise man becomes sad due to his realization of his own fate and the finitude of his life compared to the infinity of the universe.

6. Conclusion:

The voyage takes the form of a cycle that begins in the realm of consciousness, leads to a poetic trance, and finally concludes with the return to the world of consciousness. In other words, the voyage begins in the realm of the primary imagination, proceeds through a transformational phase, and culminates in the realm of the secondary imagination. The Mariner returns to the world of the primary imagination after the poetic spell has ended. The voyage symbolizes the reawakening of the poet's creativity from the slumber of familiarity. The poet is unable to accept life as it is because doing so would mark the end of poetry for him.

The voyage is the discovery of terra incognita, that is, the invisible creative self through the Mariner's imagination. It is a spiritual, poetic adventure with the poet's living soul – the I AM – at its core.

The changes and transformation that the Wedding-Guest undergoes indicate that he is completely enthralled by an idea that is, to use Coleridge's phrase, "dearer than the self" to him (Lay Sermons, 2005, p. 25). Everyone is in need of an inward voyage to realize his or her true self. There are many internal and external obstacles to such a voyage. However, for a person undaunted by these obstacles who is determined to pursue such a voyage, new venues to truth are revealed, and new lights are seen even in the insignificant and familiar.

The superstitions, traditions, and conventions of society; personal habits such as intellectual timidity; and the minutiae of everyday life are an individual's albatrosses. It is difficult to overcome these albatrosses, but it is the only way to achieve real humanity. New directions in life are needed for a transcendence that opens the rewarding world of spirituality. As Coleridge notes, (1927) "the Inner Sense cannot have its direction determined by any other object" (Biographia, Vol. 1, p. 172) than itself.

that she admired the Ancient Mariner, but that there were two faults in it,--it was improbable, and had no moral. As for the probability, I owned that might admit some question; but as to the want of moral, I told her that in my own judgment the poem had too much; and that the only, or chief fault, if I might say so, was the obtrusion of the moral sentiment so openly on the reader as a principle or cause of action in a work of such pure imagination.” Although Coleridge’s comments on the moral precepts at the end of *The Ancient Mariner* might be accepted at face value, it should be noted that “too much moralizing” limits the scope of interpretation and limits the poem’s dimensions by an emergent morality that is neither aesthetically reconcilable nor required either by the story or by the principles of composition. Coleridge’s comments thus irrationalize the content and introduce an element of facetiousness that does not accord with the poem’s exceptional artistic content because conveying a moral lesson or passing a moral judgment through creative art is not conducive to the expression of the types of truths that artistic works embody. Moralizing also disrupts the free play of the imaginations of both the poet and the reader (Read, 1963) and is “foreign to the aesthetic attitude. It interferes with the natural operation of aesthetic faculties and destroys the whole basis of appreciation in arts” (p. 197). Richards (1987) also claims that the effort behind conveying a moral lesson in any work of art is “a very serious obstacle” to its understanding (p. 273). Coleridge’s moralizing does not correspond to the main body of *The Ancient Mariner* and reads like a passage from a cheap sermon. It is important to note that Coleridge himself opposed obvious moralizing in poetry. In *Biographia*, he asserts that the “communication of pleasure is the introductory means by which alone the poet must expect to moralize his readers” (Vol. 2, p. 105). Bowra (1988) claims that Coleridge, in his “later years,” was unhappy with the ending of *The Ancient Mariner* “and would have liked it to be less emphatic” (p. 66). However, critics who believe that the themes of the poem are crime, punishment, and reconciliation defend the poet’s attempt to convey moral precepts toward the conclusion of the poem. Yarlott (1967) states that the end mirrors a true “spiritual awareness” (p. 95), Islam (1987) claims that it is a “continuous initiation into the secrets of existence” (p. 70), and House (1953) believes that this section of the poem provides us with an experience that “has been lived” (p. 92).

The Wedding-Guest is deeply affected by the Mariner’s tale and becomes a “sadder and a wiser man” (p. 209, l. 624). The term “sadder and wiser” is significant for Coleridge and assumes a proverbial form in his writings. Coleridge writes in a letter to his friend Thomas Poole, “it would have made

recognize “the man that must hear” him (p. 208, l. 589). Here, the Mariner seems to represent the poet, whereas the Wedding-Guest represents the reader, who is able to understand and appreciate him. The Mariner emphasizes his loneliness to his listener: “O Wedding-Guest! this soul hath been / Alone on a wide wide sea” (p. 208, ll. 597-598). The Mariner’s deep feeling of loneliness mirrors the poet’s state of alienation from his familiar self and others, which is necessary for him to transcend the bounds of ordinary life. In this situation, the Mariner asks the Wedding-Guest to accompany him “To walk together to the kirk” (p. 208, ll. 605). The return to ordinary life with its religious beliefs and practices, such as the presence of priests, church gatherings, and other aspects of social life described toward the conclusion of the poem, marks the end of the Mariner’s spirituality. This return also marks the end of the poet’s creativity.

5. The Moral Precepts at the Conclusion of the Poem:

To some extent, the moral precepts at the conclusion of the poem reveal Coleridge’s uncertainty and timidity in thinking freely and creating accordingly. Perhaps Coleridge’s “mental cowardice” creeps into his innermost self because of his self-admitted habit of procrastination (*Biographia*, Vol. 1, p. 31). Thus, the conclusion of *The Ancient Mariner* is anticlimactic and the opposite of what might be expected of the Mariner after his great spiritual voyage. In House’s opinion (1953), the Mariner “has a great spiritual experience” but is “certainly not a great courageous spiritual adventurer” (p. 96). Because the Mariner is not able to endure the expanses of the shoreless sea of the poetic imagination, he returns to the land of conventional religion and the world of familiarity.

It is true that the concluding moral precepts emphasize the importance of creaturely love. However, the all-embracing and deep love that is differenced is very different from what was revealed to the Mariner after he came to appreciate the beauty of the water-snakes. Coleridge believed deeply in brotherly love. He wrote in *Biographia* (1927), “we must not only love our neighbors as ourselves, but ourselves likewise as our neighbors” (Vol. 2, p. 210). However, from an artistic perspective, the love that gushed in the Mariner’s heart is a transcendent feeling that unites all of the divided aspects of the self in a moment of epiphany. It encompasses both a love of created things and a love binding together the fragmented selves of the artist.

In *Table Talk*, Coleridge (2005) disputed the charge leveled by critics of *The Ancient Mariner* that the poem lacked moral lessons. Coleridge strongly asserted that the poem is filled with morality: “Mrs. Barbauld once told me

Brown skeletons of leaves that lag

My forest-brook along;

When the ivy-tod is heavy with snow.

(pp. 206-207, ll. 533-535)

However, the imaginative voyage ends at the moment that the ship comes in contact with the boat that carries the “Hermit,” the “Pilot,” and the “Pilot’s boy”: “It reached the ship, it split the bay; / The ship went down like lead (p. 207, ll. 548-549). This indicates that the Mariner’s normal relationship with others has been reestablished. This relationship is similar to the previous relationship of the Mariner to the crew and other creatures prior to the Mariner’s appreciation of the beauty of the water-snakes.

The spiritual spell and the wellspring of imagination come to an end, but some traces of these influences remain on the Mariner’s physical appearance. However, the implications of these traces are intelligible only to a select few. For example, the “Hermit” recognizes these traces, “The holy Hermit raised his eyes / And prayed where he did sit” (p. 535, ll. 562-63). However, the other two figures represent those who do not appreciate the implications of the traces. For example, the “Pilot” and the “Pilot’s boy” behave differently: “The Pilot shrieked” and “the Pilot’s boy who now / doth crazy go” (p. 535, ll. 560, 564-65). The Mariner could not fully rest because “at an uncertain hour, / That agony returns.” The Mariner is relieved only when his “tale is told” to another person, and until he does this, his “heart within [him] burns” (p. 208, ll. 582- 85). Khetarpal (2012) explains this scenario by claiming that what happened to the Mariner “is beyond psychical and psychological explanation in texture[,] nature and essence.” This is true because the Mariner’s restlessness symbolizes the poet’s need to sing his song, which appears spontaneously, similar to the Mariner’s blessing of the water-snakes. Prickett (1970) notes that the agony returns to the Mariner because of his “depth of insight,” which is so “profound as to leave him no longer at ease” (p. 133).

The Mariner realizes that he is a person with special abilities and says, “I have strange powers of speech” (p. 208, l. 587). The word “speech” in this context means poetry, and these abilities are the result of the secondary imagination found in creative artists and poets. For Coleridge, these special powers of imagination “would appear incredible to persons not accustomed to these subtle notices of self-observation” (Coburn, 1951, p. 53). In addition to his having “strange powers of speech,” the Mariner has the ability to

Lines 470–471 express the agony of the transformational period. The Mariner prays to God not to leave him in-between an “awaking” state, which represents the world of familiarity, and “sleep,” which represents the realm of the imagination. This is the state of “Life-in-Death,” with its throes and excruciating agony. The happiness that the Mariner derives from his return to the world of familiarity indicates that returning to normality is easy compared to the difficulty of leaving it to enter the realm of creativity.

4. The Mariner's Return to His Country and the End of the Voyage:

The Mariner's expression of love for his country reveals Coleridge's deep feeling for his own land. In general, a love of one's country is considered to be a common virtue. However, when viewed in the context of a romantic nostalgia for home and a nagging feeling of homelessness, the statement suggests a different scenario. Coleridge, like the Mariner, was a wanderer in his own country, and homelessness haunted Coleridge throughout his life. In a letter to Thomas Poole, Coleridge said, “However, my Country is my Country; and I will never leave it, till I am starved out of it” (Griggs, 1956, Vol. 2, p. 711). For Coleridge, returning home from abroad was always bittersweet because the return was followed by a feeling of homelessness. Holmes (1989) states that, in Coleridge's writings, there is always an attempt “to return home, recover the feelings of home, or somehow--marvelously--to invent them” (p. 10).

As the Mariner's spiritual voyage nears its end, the angelic spirits depart from the ship. The appearance of some of the characters of the world of familiarity, such as the “Hermit,” the “Pilot,” and the “Pilot's boy,” are further signs that the voyage is nearly complete. The Mariner is delighted to be able to return to a normal life: “Dear Lord in Heaven! it was a joy / The deadmen could not blast” (p. 206, ll. 506-507). This is the type of joy typically experienced after completing an imaginative endeavor. The Mariner believes in the “Hermit's” special powers over the soul: “He'll shrive my soul, he'll wash away / The Albatross's blood” (p. 206, ll. 512-513). Such a belief is as superstitious as the crew's belief that the Albatross was a bird of good omen.

The ship itself is withering and is compared to a leaf in autumn: “The planks looked warped! and sere those sails, / How thin they are and sere!” (p. 206, ll. 529-530). This image reflects the withering away of the Mariner's imagination. At this stage, the ship is about to sink and die like the crew. It becomes an object of nature, with a natural life course and a natural end; only underlying supernaturalism transforms it into an evil omen:

Because the world of the imagination is governed and ruled by its own laws, resurrection is possible. The crew's dead bodies are inspirited by an angelic troop: "It had been strange, even in a dream, / To have seen those dead men rise" (p. 200, ll. 333-334). What seems to be lifeless and dead can easily be the source of new life in the world of the creative imagination. The crew seems to be transformed into different beings when their bodies are inspirited by angels. The relationship between the Mariner and the crew's inspirited bodies is different from the relationship that the crew had with the Mariner when they were alive. This new relationship is expressed by the Mariner's description of the activities of the inspirited bodies and their behavior towards him (p. 200, ll. 339-344).

House (1953) claims, without providing evidence, that the part of the poem in which Coleridge describes the relationship between the Mariner and the body of his "brother's son" "is decidedly weak." Moreover, House considers this relationship to be a "violation of family ties" (p. 109). These claims naturally follow from the position that House adopts in understanding and interpreting the poetic themes under discussion because he consistently attempts to stay as close as possible to the literal meaning of the text.

A new phase begins with the Mariner's return to the world of primary imagination. The ship begins to move shoreward with great speed. The Mariner discerns two voices after he begins to recover from the "swound" (p. 202, l. 391) caused by the great speed of the ship. The first voice speaks harshly about the Mariner's killing of the Albatross (p. 202, ll. 389-401). The other voice, which sounds "As soft as honey-dew" (p. 202, l. 407), speaks about the Mariner's penance, "And penance more will do" (p. 202, l. 409). The sternness of the first voice belongs to the world of the primary imagination, whereas the honey-like sweetness of the second voice belongs to the world of the secondary imagination. The inspirited bodies "stood as signals to the land, / Each one a lovely light" (p. 205, ll. 494-495). These figures row the ship, an action indicating that the Mariner remains on his imaginative voyage. At the sight of land, the Mariner expresses his happiness:

Is this the hill? is this the kirk?

Is this my own country?

We drifted o'er the harbour-bar,

And I with sobs did pray-

O let me be awake, my God!

Or let me sleep away. (p. 204, ll. 466-471)

from Heaven, / That slide into my soul” (p. 198, l. 294). The Mariner's saint and mother dwell within. Initially, the Mariner tries to recall well-known saints, but none respond. Later – in particular, after the blessing of the water-snakes – Mary Queen, who represents the spiritual fountain within himself, responds to his call. It is possible that the Mariner associates the “Other” with the “Mother” (Bowie, 1993, p. 214) and sends messages to the “Other” to rescue him from his throes but does so in vain. When the frustrated Mariner looks within himself, he finds the answer and his salvation. However, the Mariner's sleep is holy and spiritual, and in it he “dreamt” of rain and of

*The silly buckets on the deck,
That had so long remained,
I dreamt that they were filled with dew.
(p. 198, ll. 297-299)*

In the dreaming stage, the Mariner immerses himself completely in spiritual joy, which is manifested in the loss of bodily senses and his becoming like a soul: “I moved, and could not feel my limbs: / I was so light --almost” (p. 199, ll. 305-06). This shift indicates that the Mariner has achieved a level of spiritual intensity that he never before has experienced. The Mariner's sleep may be compared with the “sleeping woods at night” (p. 201, l. 371) in which

*A noise like of a hidden brook
In the leafy month of June,
Singeth a quiet tune. (p. 201, ll. 369-70, 372)*

The hidden brook that sings softly to the sleeping woods represents the hidden sacred river of the subconscious, which is the force underlying the Mariner's spiritual transformation and creative imagination.

As with almost every other element in the poem, silence has two levels: the ordinary and the transcendental. The former belongs to the world of familiarity, whereas the latter belongs to the world of creative imagination. Before the blessing of the water-snakes, silence is associated with fearful loneliness and isolation: “And we did speak only to break / The silence of the sea!” (p. 190, ll. 109-110), but after the blessing, “the silence sank / Like music on my heart” (p. 205, ll. 498-499).

dear, the realm of Vision, of magic” (p. 72). Moreover, the moon and its light, which are hidden by “fog-smoke white” clouds (p. 189, l. 77), symbolize the richness of imagination that is veiled by a thin layer of familiarity. In addition, the image suggests that, soon, the full moon will emerge and the fountain of spirituality will flow. The light of the moon and all of the images in *The Ancient Mariner* that are associated with light symbolize creativity and the revival of spirituality. In the *Biographia*, Coleridge associates the light of the moon with secondary imagination and creativity: “The sudden charm, which accidents of light and shade, which moon-light or sun-set, diffused over a known and familiar landscape, appeared to represent the practicability of combining both. These are the poetry of nature” (Vol. 2, p. 5). House (1953) believes that the light of the moon is used not only to represent creativity but also “for much else, especially in conjunction with the subtler processes of the mind and the more delicate modes of feeling” (p. 112). Lowes (1955) claims that there are several different moons in Coleridge’s mind from his past memories and that he mingled all of these “remembered moons” to form newly imagined moons (p. 163). When the crew is about to die, the moon itself, but not its light, is related to superstitious beliefs in the following way:

The horned Moon, with one bright star

Within the nether tip.

One after one, by the star-dogged Moon,

Too quick for groan or sigh,

Each turned his face with a ghastly pang,

And cursed me with his eye. (p. 196, ll. 210-15)

The light of the sun and the light of the moon in *The Ancient Mariner* reflect the two sides of the imagination. The bright light of the sun reveals everything in the mundane world. The gentle light of the moon, which appears at night, is associated with the subconscious mind, and its objects are thus discerned with the aid of the secondary imagination. Although the light of the sun seems harsh initially, it has a wholesome effect upon the Mariner. Beer (1977) says that, in Coleridge’s supernatural poems, the imagination is symbolized by light and heat: “The one corresponded to a light receiving principle, like that of the moon, the other to an energy like that of the sun, which was always liable to become destructive” (pp. 99-100).

The Mariner praises “Mary Queen” and believes she sends “gentle sleep

*Sometimes all little birds that are,
How they seemed to fill the sea and air
With their sweet jargoning! (p. 200, ll. 359-362)*

Instead of the Albatross that had been killed earlier, beautiful singing birds appear. Their appearance is remarkable because it is (Swanepoel, 2010) “highly unlikely to find a selection of little birds in the middle of the ocean, especially in the middle of a seascape with virtually no reference to earth. This indicates the revitalization of the Mariner’s imagination.” Birds and their songs, which appear frequently in Coleridge’s poetry, perform archetypal functions that are also profoundly aesthetic.

At the moment in which the Mariner blesses the water-snakes, the Albatross that had hung around his neck “fell off, and sank / Like lead into the sea” (p. 198, ll. 290-291). The dead Albatross is an emblem of both his spiritual isolation from his creative self and his dissociation from nature. The casting off of the Albatross marks the severing of the Mariner’s last connection with the world of familiarity and the beginning of the full blooming of his imaginative creativity. In other words, it indicates the initiation of the restoration of the Mariner’s integrative ability as a creative self, which enables him to see and hear things from a completely different perspective. After this event, the Mariner regains the power to integrate himself into the outside world. In Pater’s opinion, the dropping of the Albatross from the Mariner’s neck symbolizes his freedom from the confined world in which he lived as “a solitary prisoner” (Adams, 1983, p. 127).

This appreciation of the beauty of the water-snakes occurs under the light of the moon, which is associated with poetic creativity in Coleridge’s poetry. It should be noted that The Ancient Mariner distinguishes between the moon and its light. Before the blessing of the water-snakes, the moon is not associated with creativity but rather with familiarity and superstition. After the blessing of the water-snakes, the image of the moon is elevated to a higher level. The moon, with its variable phases, is associated with changeability, whereas the (Pechey, 2009) “moonlight is a motif of consistently beneficent implication.” The light of the moon and that of the imagination color all of the forces and things in The Ancient Mariner and transform them into an artistic and harmonious whole. Suther (1965) believes that the light of the moon kindles the poet’s mind and that, for Coleridge, its light is a symbol “not of happiness in the sense of peace and mirth, but of the realm of Imagination, of intimate, melancholy-fruitful contact with something beyond and closely

The Mariner's transformation reveals that nature is always ready to provide the reawakened heart with beautiful images of life that are available everywhere. The Mariner's experience exemplifies the nature of poetic creativity, particularly for the Romantics, as a spontaneous apprehension of the vital spirit in nature. The Mariner realizes that the vast sea, which seems to be dead, is in reality full of beautiful creatures. Coleridge's words in *The Friend* describe this new phase in the Mariner's voyage as finding "out the east for one's self." True knowledge is received from the savior and the saint within, and "so must all true and living knowledge proceed" (Nabholtz, 1974, pp. 245-246). This knowledge is acquired intuitively and mysteriously, which is why there is no satisfactory rational explanation for the Mariner's shooting of the Albatross or the blessing of the water-snakes. The Mariner's spiritual revival seems to be the result of a spontaneous act of love that is not deliberately achieved. However, the Mariner's blessing of the snakes is not entirely spontaneous because he is prepared for the moment once his mind has responded to divine and cosmic forces and he comes to terms with his reawakened self. Therefore, the climactic moment releases feelings that originate in his awareness of his fallen state and the need to lift him-self up from that state. In a sense, the Mariner creates the water-snakes because they are a means to his salvation.

Coleridge possessed a painter's eye, which found expression in his description of the colors of the water-snakes. His penetrating view of the natural world unveils their natural beauty and the richness of light and shade around them. The movements of the water-snakes with their "rich attire" bring to minds the poet's free, creative imagination and powerful, innate energy. The bright movements of the water-snakes mirror the poet's inner joy. The green of the water-snakes is associated with spring and the revival of life, marking the emergence of the Mariner's imaginative creativity and the revival of his spirituality.

The blessing scene is unique in the sense that it suddenly introduces a burst of light and color and movement into an otherwise dull seascape. The spectacle corresponds to other cosmic events. Immediately after the blessing, "The upper air burst into life!," "The rain poured down from one black cloud," "the ship moved on" (p. 199, ll. 313, 320, 327), and the dead men were inspirited. After the Mariner appreciates the beauty of the water-snakes, all things in nature are completely transformed, and this change is manifested as follows:

I heard the Sky-lark sing;

fearful desert of his consciousness, he wearies himself out with empty words, to which no friendly echo answers, either from his own heart, or the heart of a fellow being" (Biographia, Vol. 1, p. 168).

3. The Appreciation of the Water-Snakes and Its Effect:

The Mariner's spirituality begins to revive when the moon shines beautifully and, later, when the Mariner appreciates the beauty of the water-snakes "unaware" under the light of the moon. The Mariner expresses what has happened to him: "A spring of love gushed from my heart, / And I blessed them unaware" (p. 198, ll. 284-285). This passage suggests a type of inner joy that emerges spontaneously and enables the Mariner to cross the threshold between the world of familiarity and creativity. The gush of love transcends the Mariner's self and achieves a new level of spirituality. Thus, after his spiritual transformation, he is able to see true beauty everywhere. He now begins to see things through his creative eyes. The dead sea, which is full of "a thousand thousand slimy things" (p. 197, l. 238) of the "Natura Naturata," is altered and transformed into "Natura Naturans," which is full of "happy living things" (p. 198, l. 282). The Mariner's blessing of the water-snakes unaware does not mean that he is unconscious or that he has lost control over his senses. Rather, it represents a higher state of awareness and consciousness through which the Mariner can see and feel the beauty of nature. Thus, the curse of the Mariner's disconnection with Nature begins to recede. The appreciation of the beauty of the water-snakes marks the climax of the poem and the point at which the events of the poem take a new direction. The Mariner's spiritual revival strongly indicates that he is an individual who is endowed with special imaginative powers and thus is one of a select few. In Schelling's opinion (1963), the moment of inspiration represents "the vivid movement of the innermost energies of the mind and spirit" (p. 355). It is the moment when the secondary imagination is at work in the creative artist and enables the poet to compose his poems. The Mariner is also blessed with this special moment of inspiration. From this moment of inspiration, one can reasonably identify the Mariner with Coleridge. However, the Mariner's blessing of the water-snakes fulfills many symbolic functions. The snakes themselves reveal that the poet's creative power is able to transform things in nature, even poisonous snakes, into beautiful and lovely artistic images. In House's opinion (1953), and in the opinion of others who consider the poem to be a tale of crime, punishment, and expiation, the blessing of the water-snakes symbolizes the "Mariner's recognition of his kinship again with other natural creatures" (p. 102).

Alone, alone, all, all alone

Alone on a wide wide sea!

And never a saint took pity on

My soul in agony. (p. 196, ll. 232-35)

These lines also present the deep anguish that the Mariner feels in exile from the world of the familiar. However, the Mariner's loneliness is accentuated by Coleridge's personal feeling of loneliness, which had been an aspect of his personality since his childhood in Christ's Hospital, where "pent 'mid cloisters dim," he could see "nought lovely but the sky and stars" (p. 242, ll. 52-53). Thus, the theme of exile and homecoming in *The Ancient Mariner* may spring from Coleridge's early memories. This state of alienation reaches its highest level when the self is transformed by its own spiritual powers from the familiar social self into a higher creative self; this occurs to the Mariner during the voyage. For Coleridge, loneliness is related to poetic creativity, and he considered it to be a necessary step towards poetic blessedness. In *Biographia Literaria*, Coleridge quotes two lines of poetry praising loneliness, "They flash upon that inward eye, / Which is the bliss of solitude!" (Vol. 2, p. 110). During one of his voyages, Coleridge saw a lonely duck, which he described to his wife on October 30, 1798: "I saw a wild duck swimming on the waves--a single solitary wild duck--You cannot conceive how interesting, a thing it looked in that round objectless desert of waters" (Griggs, Vol. 1, p. 426).

The Mariner looks everywhere for aid, salvation, and beauty but finds none:

I looked to heaven, and tried to pray;

But or ever a prayer had gusht,

A wicked whisper came, and made

My heart as dry as dust. (p. 197, pp. 244-247)

If we transpose the Mariner's spiritual state into the state of mind that Coleridge believes to be common for a man in spiritual fetters, we can better understand the extent of the Mariner's suffering. The Mariner, as a spiritually fettered man, is cast into a confusion that interrupts his spiritual intercourse not only with others but also with himself. "No wonder then, that he remains incomprehensible to himself as well as to others. No wonder, that, in the

of the ship, seem to have occurred due to chance. The game of dice plays an important role in the poem. By emphasizing the word dice, Coleridge reveals that the laws and rules in *The Ancient Mariner* are unlike those of the familiar world. If chance were to rule in the world, there would be chaos; however, the same law in the realm of poetic imagination creates harmony. Therefore, it is clear that the laws of imagination are unlike those of the familiar world. Accordingly, *The Ancient Mariner*, with its marvelous supernatural events and characters, can be understood to embody a unity with its own laws, rules and logic. However, the following scene illustrates the consequences of the game of dice and the crew's imminent death. Images are used to foretell an impending evil, following a tradition of superstition:

Till clomb above the eastern bar

The horned Moon, with one bright star

Within the nether tip. (pp. 195-196, ll. 208-10)

After "Life-in-Death" wins the Mariner, he describes the death of the crew: "And every soul, it passed me by, / Like the whizz of my cross-bow!" (p. 196, ll. 222-23). The corpses of the dead on the deck do not rot because their death is enforced by a spiritual agent, like the death of the Albatross. The death of the crew is described with a physical urgency that intensifies the contrast between the crew and the Mariner.

The way the number of the crew is described is significant. Rather than using the phrase "two hundred living men," the poet employs a special formula, "Four times fifty living men" (p. 196, l. 216). Because this method of counting is usually used by children and primitive people, it suggests the primitive and the natural energies and abilities with which the poet is endowed. However, when the Mariner tells his story, the Wedding-Guest suspects that the Mariner is also among those who died and that a ghost is talking to him. Because the Wedding-Guest's world is circumscribed by tradition, he cannot comprehend any other type of death than the purely physical and thus relies on superstition, which spins a web of possibilities, such as the Mariner transforming into a ghost. He interrupts the Mariner, "I fear thee, ancient Mariner! / I fear thy skinny hand!" (p. 196, ll. 224-25). The Wedding-Guest's interruption of the Mariner's tale is also a technique that Coleridge uses to reduce tension and keep his readers in touch with reality.

The Mariner expresses his feeling of acute loneliness and his wait for a savior to help rid him of his agony, suffering, and spiritual barrenness:

which have nothing to do with Christianity, seem to be related to paganism and clearly suggests that the idea of religion extends beyond institutional Christianity.

The Mariner encounters a strange sight on the horizon: “I beheld / A something in the sky” (p. 192, ll. 147-48). Eventually, this “something” appears to be a skeleton ship with two mates, “Death” and “Life-in-Death.” The crew hails it like the Albatross, but as it approaches, the Mariner and the crew realize that it is not a ship of hope. The structure of the approaching ship is strange because its sails are “Like restless gossameres” (p. 193, l. 184). Furthermore, the sun appears behind the bars of the ship, “Are those her ribs through which the Sun / Did peer, as through a grate?” (p. 193, ll. 185-86). Coleridge often uses the images of “bars” and “imprisonment” in his poetry, perhaps based on subconscious memories of the time when he lived in Christ’s Hospital School behind iron gates and walls. Yarlott (1967) claims that the image of the sun behind the bars “is the most terrible of all Coleridge’s ‘prisons’” (p. 162). For Wordsworth, the source of the “skeleton ship with figures in it” was Cruikshank’s dream of “a person suffering from a dire curse for the commission of some crime” (Bowra, 1988, p. 54). The extraordinary spectacle of the skeleton ship, which introduces an element of suspense as well as serving as a vital development in the story, is another device that Coleridge employs to fuse the supernatural and the elements of the natural world.

After the eerie figures of “Death” and “Life-in-Death” cast the dice, the stasis that had been maintained for so long is broken. The crew members are won by “Death” and die, while the Mariner is claimed by “Life-in-Death” and remains alive. The death of the crew seems to be more than physical; it is also spiritual because they are unable to comprehend the spirit underlying the surface of familiar nature. The crew dies under the light of the moon. The moon symbolizes the imagination, and the crew’s death represents the inability to revive their spirituality. In other words, the crew is unable to survive spiritually, and this inability is manifested in their physical death because they are not endowed with the innate power of creative imagination.

The game of dice played by “Death” and “Life-in-Death” is highly suggestive because – both within the text of the poem and in life – the game of dice is a game of chance with more than a single possible outcome. The killing of the Albatross may have been committed by chance. Important events, such as the gush of love in the Mariner’s heart, the blessing of the water-snakes, the Albatross falling from the Mariner’s neck, and the movement and becalming

Water, water, every where,

Nor any drop to drink. (p. 191, ll. 121-22)

The water surrounding the crew and the Mariner appears lifeless because the spiritual transformation that facilitates the perception of the presence of life in nature is not yet ripe in either the Mariner or the crew. The image intensifies the spiritual drought. Water is a vital element in nature, yet the Mariner cannot drink it, symbolizing the spiritual separation between Nature and the romantic poet who is unable to be a poet without communion with Nature. For a romantic poet, being deprived of communion with Nature is a severe punishment.

One of the forces punishing the Mariner and crew is the Polar Spirit that "plagued" them and "followed" the ship onto "Nine fathom deep / From the land of mist and snow" (p. 191, ll. 132-34). The Polar Spirit is an aspect of what Coleridge terms the "Spirit" that molds and creates and that moves "on the darkness of the Waters!" It is "Like that great Spirit, who with plastic Sweep / Mov'd on the darkness of the formless Deep!" (Griggs, 1956, Vol. 1, pp. 123, 136). Prima facie, although the Polar Spirit and the angelic troop seem to be terrifying, in reality, they are benign. They chastise the Mariner's soul to purify it. Lowes (1955) states that the angelic power in *The Ancient Mariner* is "not demon, with its Judeo-Christian import of an unclean, evil, or malignant spirit" (p. 213). In addition to this punishment, the drought is intensified, and both the crew and the Mariner experience an unbearable thirst: "We could not speak, no more than if / We had been choked with soot. (p. 191, ll. 137-38). Subsequent events indicate that the agonizing thirst is spiritual and can only be quenched from the fountain within. From a spiritual point of view, the crew is fated to die because the crew members are not endowed with the inner joy that would enable them to continue the voyage. The excruciating agony of the spiritual transformation that the crew undergoes compels them to blame the Mariner for killing the Albatross, which they believe caused their present disaster. Thus, the crew, "Instead of" hanging "the cross," hang the Albatross around the Mariner's neck (p. 191, pp. 141-52). Fraser (1981) notes that the act of hanging the Albatross is highly suggestive and indicates the intense spiritual upheaval suffered by the crew. Fraser adds that "the albatross around the mariner's neck is an emblem of an inner state" (p. 206). The act "is the most profoundly symbolic in the poem. And it may well have been tinged for Coleridge with a deeper symbolism still" (Lowes, 1955, p. 237). Although the poem seems to be deeply religious due to the image of hanging the Albatross around the Mariner's neck like a cross, phrases such as the "Polar Spirit,"

or red.” House considers (b) to be “more likely” (p. 99). In keeping with the atmosphere of the poem, in these two lines, Coleridge asks his readers to consider the analogy between the sun, which represents familiar nature, and God’s head, which the spirit is residing in the elements of nature. In making this connection, one is reminded that most individuals are only endowed with a primary imagination and thus are unable to discern a miraculous influence in even the most extraordinary things. Most individuals are similar to the crew, who are unable to penetrate deeply into the spirit of nature, although a few, like the Mariner, are able to see life within nature’s elements, which Coleridge referred to in *The Eolian Harp* as the “one Life within us and abroad” (p. 101, l. 26)

There is nothing surrounding the ship but the vast, lifeless sea with its salt water and the sky with its dry, hot sun. This situation of drought and lifelessness, symbolizing familiarity, which Coleridge termed the “*natura naturata*” (“*On Poesy or Art*,” 1927, p. 257), is unable to provide any form of spirituality to the Mariner and the crew because only the primary imagination is at play in them at that time. Thus, everything is fixed and monotonous:

Day after day, day after day,

We stuck, nor breath nor motion;

As idle as a painted ship

Upon a painted ocean. (pp. 190-91, ll. 115-18)

Nature can only be turned and transformed into “*natura Naturans*” (“*On Poesy or Art*,” 1927, p. 257), or lively nature, through the spiritual power of the observer. The vastness of the sea creates the impression that the Mariner is cast into a spaceless realm that can be compared to the spacelessness of the poet’s imagination; it also mirrors infinite nature and the limitless experiences and potentialities awaiting the individual endowed with a creative imagination. The lifelessness of the ocean reflects the dearth of imagination in both the crew and the Mariner, which cannot be overcome without the revival of the fountain of the inner spirituality that enables the individual to experience the spirit in nature. The image of the lifelessness surrounding the Mariner and the crew is beautifully captured in the following lines:

Water, water, every where,

And all the boards did shrink;

sails dropt down” (p. 190, l. 107), the crew again begins to look angrily at the Mariner (p. 191, ll. 139-40), and, eventually, “they hang the dead sea-bird round” the Mariner’s neck before they die (p. 192, [Coleridge’s glosses]). These passages indicate that the crew wanders within the realm of superstition and the primary imagination. They are unable to think consistently and fail to reach the higher world of spirituality. In other words, they suffer from a congenital want of creativity and thus lack a sympathetic and integrative attitude toward nature. These limitations render the crew unfit for a spiritual voyage. In contrast, the Mariner is spiritually equipped to penetrate deep into the spirit of nature. As the Mariner’s spiritual voyage progresses, all natural forces and elements, including the wind, are transposed to a higher level in which they begin to symbolize the Mariner’s creative imagination. When the wind blows, it indicates that the secondary imagination in the Mariner is operating. The difference between the two levels of the wind is easily seen by comparing the following lines: “He struck with his overtaking wings, / And chased us south along,” (p. 188, ll. 42-43) and “Like a meadow-gale of spring -- / It mingled strangely with my fears, / Yet it felt like a welcoming” (p. 204, ll. 457-59).

The ship stops because there is no wind. Because the voyage is symbolic, the ship is also elevated to a higher level and requires another type of wind. The stillness of the ship and the prevailing silence both inside and outside the ship give the reader the impression of imminent catastrophe. The heat of the sun marks the transitional period between the primary imagination and the secondary imagination experienced by the Mariner. The sun is described as “Nor dim nor red, like God’s own head, / The glorious Sun uprist” (p. 190, ll. 97-98). In this simile, Coleridge confronts his readers with something that cannot be seen: “God’s own head,” by relying on known information, “The glorious Sun.” Other similes are used, such as the Mariner’s comparison of the “water” to “a witch’s oils” (p. 191, ll. 129-30) and the image of the “elfish light” that “Fell off in hoary flakes” (p. 198, ll. 275-78). Ashton (1996) notes that this type of simile draws the experience nearer while simultaneously emphasizing the rarity of the experience (p. 127). Perhaps the majority of critics do not attempt to interpret the above two lines because they find it difficult to understand them. Lowes (1955) claims that Coleridge’s took the two lines from other writers but that Coleridge’s skill transformed them into a “more eloquent” passage (p. 144). House (1953) provides an explanation that has satisfied many critics and readers. He claims that the two lines mean, “Either (a) That God’s head is dim and red, but the glorious sun uprose unlike it. Or (b) that the glorious sun rose like God’s head which is not dim

sources of the Mariner's mysterious spiritual transformation. Rostvig's claim (1967) that the killing is "trivial" (p. 69) and Prickett's belief (1970) that it is "arbitrary and meaningless" (p. 139) are untenable due to the consequences produced by the killing and the seriousness with which the Mariner faces up to those consequences.

Warren (House, 1953, p. 106) and Whalley (1947, p. 44), among others, claim that the Albatross is a symbol of Coleridge's creative imagination and that its killing disrupts the harmonious bond between the poet and nature, which eventually diminishes the poet's creative power. Although there is some merit to this line of reasoning, it falls short of accepting the clear fact that the Mariner's spirituality is revived and strengthened after the killing of the bird rather than before it. There is no evidence in the poem of an association between the bird and the Mariner's spirituality before the act of killing. While the Albatross is still alive, the crew and the Mariner have similar reactions towards the various element of nature, and nature does not bestow anything special upon any of them. After the killing of the bird, the Mariner is singled out as the only person who is won by "Life-in-Death," followed by a communion with the elements of nature. After the killing of the bird and what follows, the Mariner becomes endowed with a "secondary," creative imagination that is higher than the "primary," ordinary, everyday imagination because it enables the poet to discover new meanings in what he sees and hears. Thus, a new and more refined world is born from the realm of crude familiarity.

The crew represents the majority, who are spiritually blind, because they adhere to the surface-level meanings of events and change their minds for superficial reasons. The members of the crew lack inner joy because they are satisfied solely with living in a familiar world and pursuing a routine life. Because the members of the crew belong to the world of primary imagination, they naturally cannot transcend ordinary human limitation; accordingly, they are often superstitious. Based on their superstitious beliefs, they associate the bird with good luck. When the Mariner kills the bird, they regret the killing and hold the Mariner responsible. The crew thus laments, "Ah, Wretch! said they, the bird to slay, / That made the breeze to blow!" (p. 190, ll. 95-96). After the disappearance of fog and mist, the crew accepts the killing of the bird because it brings fog and mist, "'Twas right said they, such bird to slay, / That bring the fog and mist" (p. 190, ll. 101-02). As Davidson (1990) argues, it is true that "the sailors are superstitious, entrapped in a slavish adherence to empirical signs," and are in need of a more "sacramental understanding of nature" (p. 54). However, when trouble recurs, that is, when the breeze stops and "the

Albatross and the fall of Adam, because they do not fully relate these events. They concede that whereas Adam was strongly motivated to seek knowledge, which led to his fall, the Mariner was not motivated by a similar strong drive in killing the Albatross, and the killing of the Albatross should have been motivated for the parallel to be successful. The killing of the bird symbolizes the Mariner's fall, which is motivated by his desire to preserve what is precious within himself, that is, his desire to assert himself as a person with special powers. Such an assertion requires a special bond with nature, which House (1953, p. 106) and Hough (1963, p. 57) clearly deny when they say that the Mariner tries to dissociate himself from nature. According to House, the Mariner's killing of the Albatross is not only a crime that is "committed against the other, natural and spiritual, order of the world, but also a crime against creative imagination" (p. 106). There is a great deal to disagree with in this interpretation because the events of the poem indicate that the Mariner seeks a higher form of a bond with nature. Moreover, there is no real bond between the crew and the Albatross because the bird is not loved due to deep sympathy for it but rather because it is associated with a good omen. The real bond is between "the One Life within us and abroad / Which meets all motion and becomes its soul" (p. 101, ll. 26-27). Cassirer (1975) may be closer to the truth when he argues that no one can consider cutting off relations and bonds with nature (p. 100).

Critics such as House (1953) and Knight (1968, p. 85) believe that the killing of the Albatross is without purpose. House claims that the killing of the Albatross "is unmotivated and wanton." One wonders about the "unexplained act of the shooting." House adds that although the motivation for the killing of the Albatross is left unexplained, the marginal glosses indicate that the killing "was a ghastly violation of a great sanctity, at least as bad as a murder" (pp. 95-97). The school of thought that believes that the killing of the bird is purposeless seems to be supported by Coleridge's marginal glosses, in which the killing is described as a type of inhospitality. It would have been better if Coleridge had not included the glosses because they do not improve one's understanding of the poem but instead confuse and curb the reader's imagination because (McGann, 1981) "to this day most readers take to represent at least one level of Coleridge's own interpretation of his poem" (p. 38). Although the purposes of the killing of the bird and the blessing of the water-snakes are not clear in the poem, the two acts are not irrational or purposeless because they are crucial to the development of the Mariner's self. The two acts lead the Mariner to undertake actions that cause his transformation. They can be described as mysterious because they are the

and skepticism” about “the Christian idea of redemption” (Hillier, 2009). In any case, Coleridge did not appear to be tethered to any dogmatic belief or creed when he composed his poem; instead, he seemed to be looking inward for a poetic, rather than a religious, faith. When Coleridge was attending the university, he was a Unitarian, and he later became a preacher in Bridgewater and Taunton. After 1800, Coleridge again became a Trinitarian when (Abrams, 1968) “he was a broken man, an inveterate drug addict estranged from his wife, suffering from agonies of remorse, and subject to terrifying nightmares of guilt and despair” (pp. 210-11).

Critics have offered a number of interpretations regarding what the Albatross symbolizes and the role that it plays in the poem. Most of these interpretations fail to discern any coherent logic or provide a comprehensive view that bears out the complexities one encounters in reading the poem. I have visited Internet sites and read many readers’ comments about the killing of the Albatross and its symbolic implications. Most comments compare the killing of the Albatross to Christ’s death because the poem describes the Albatross as “a Christian soul;” thus, readers believe that there is an indisputable connection between Christ and the Albatross that suggests a redeeming, Christ-like force. A number of major critics, such as Knight (1968, pp. 84-85), have made the same claim. In my view, this understanding of the matter is untenable because the Mariner’s real freedom begins when the Albatross sinks into the sea and vanishes from the scene altogether. In comparison, the situation with Christ is very different because freedom is given to man after Christ’s resurrection and Christ does not vanish from view like the Albatross did. In contrast to the above view, there are also contemporary (Fry, 2012) “postcolonial reading[s] or ... trauma theory reading[s]” of the poem and its symbols (p. 2).

Charpentier (1929) introduces external elements into the issue by identifying the Albatross as a real man. He claims that, “by slaying the albatross, the Mariner must have done more than commit an act of cruelty, he must have been guilty of some real crime, that is to say, he must have slain a man in the disguise of the innocent bird, according to Brahminic belief in the transmigration of souls, since he had to undergo so awful a penalty” (p. 136). However, Charpentier extends his point beyond the frame of reference that is established by the poem because there is no reference to metempsychosis or the transmigration of the souls in the poem; these ideas are alien to the context of the poem.

One might disagree with critics such as Yarlott (1967, p. 156) and Warren (House, 1953, p. 97), who seek to find a parallel between the killing of the

the killing was not done for amusement or without purpose. After killing the Albatross, the Mariner's body experiences a strange spiritual commotion (p. 189, ll. 79-80)

An understanding of the existential status of the Albatross and an interpretation of its killing is essential to decipher some of the hidden and profound meanings of the poem and its symbolism. Readers are aware that interpretations differ in regard to what the Albatross represents and what is gained by killing it. A number of questions must be taken into consideration to fully address this issue. Is the Albatross a symbol? Is the killing committed without a purpose? Is the bird a good omen?

The Albatross is an important element of the symbolic voyage and undoubtedly is not an ordinary bird but rather embodies profound and important meanings. For example, what is the reason for keeping the dead bird on board for nine days before the crew hangs it around the Mariner's neck? Although the Albatross is hung around the Mariner's neck for nine days in extremely hot weather, the corpse of the Albatross remains unchanged and does not decay at all. This phenomenon undoubtedly indicates that the bird is not an ordinary bird but a symbolic bird that represents aspects of the Mariner's and the crew's spirituality, as exhibited by the Albatross's dependence upon the food that they had offered to it. Especially during earlier eras, human belief systems have often included ominous symbolic forms, and associating this type of symbol with something that serves a purpose or suits a need is also very common to the human species. In the case of *The Ancient Mariner*, the crew perceives that the Albatross is such a symbol and acts accordingly.

The Mariner tries to discard established beliefs and superstitions to achieve a new form of belief that is guided by imagination. The course of the action and the events of the poem reveal that the Mariner seeks repentance through deeds rather than words. For him, killing the Albatross is essential for starting a new life. Coleridge might have shrouded his poem in many religious ideas and beliefs to show that in the evolution of a system of beliefs, faith, and superstition eventually overlap and that, although religion is important in human life, we also at times encounter many superstitions in the name of religion. In this regard, it should be remembered that when Coleridge composed *The Ancient Mariner*, he was a radical in many ways and had not been a believer in the Trinitarian form of Christianity since 1795. In March 1794, when he was still quite young, he wrote to his brother, "[M]y reason (or perhaps my reasonings) would not permit me to worship" (Griggs, 1956, Vol. 1, p. 69). "During the mid- to late 1790s," Coleridge was full of "uncertainty

it reaches the land of mist and snow. Lowes (1955) notes that, in medieval terminology, travelling to the south meant “to bathe in fiery floods or to reside in thrilling regions of thick-ribbed ice” (p. 108). The south is the land of cold, which reflects the coldness of familiarity and of a routine life. Rudra (1991) says, “Taken symbolically, the ice indicates frigidity of the soul--a state of spiritual apathy” (p. 95). In Stokes’ opinion (2011), “The Ice was here, the Ice was there, / The Ice was all around” (189, ll. 59-60) indicates that the ship has reached a region where its orientation is unclear. Danger is imminent as the ice “cracked and growled, and roared and howled, / Like noises in a swound!” (p. 189, ll. 61-62). At these moments of danger, an Albatross appears as if it were “a Christian soul,” and the crew “hailed it” (p. 198, ll. 65-66). The presence of the Albatross plays an important structural role in the poem because it successfully unites the diverse supernatural and natural elements in addition to its role in the natural and logical sequence of events. After the appearance of the Albatross, the ship sails smoothly for nine days, which bears a resemblance to the ordinary and easy-going life of the ordinary men exemplified by the crew.

2. Killing the Albatross and Its Consequences before the Appreciation of the Water-Snakes:

The Mariner kills the Albatross with a cross-bow, which is an ancient weapon that gives the poem a touch of medievalism. The killing of the Albatross may indicate the severing of the bonds of superstition and familiar life so that the Mariner is free to establish a bond with the world of spirituality. In the Mariner’s altered state of spirituality, the savior does not appear as an outsider like the Albatross but as a presence within. The Mariner is unlike the rest of the crew, whose superstitious beliefs associate the Albatross with a good omen. They also take the bird to be a symbol of redemption, as Jesus is believed to be the Savior. The killing marks the beginning of the transitional period that the Mariner experiences, a passage from his familiar life to a higher state of being. It is a form of revival of “the reality of the self” (Islam, 1987, p. 69). Swanepoel (2010) notes, “The analyses show how Coleridge confronts readers with images built on underlying antitheses, specifically familiarity and unfamiliarity.” The killing of the Albatross seems to be inevitable, just as Adam’s eating from the tree of knowledge was inevitable. It is an act that leads to an attainment of knowledge and the start of a new life. According to Christian belief, Christ’s crucifixion and blood were necessary for the redemption of humanity. The same is true in regard to the killing of the Albatross, which must occur for the Mariner to reach a higher level of self-realization. The Mariner’s face displays a seriousness that proves that

analogy, and it may have been Coleridge's own" (p. 10). Gillman (1838) says Coleridge "delighted many of the strangers he met in his saunterings through the cloister [of Christ's Hospital], arrested and riveted the attention of the passer-by whom, like his 'Ancient Mariner[,] he held by a spell" (p. 38).

In contrast, the Mariner's passivity may also reflect Coleridge's personal life and his habit of procrastination. The Mariner's passivity reaches its culmination when he returns to his homeland and requests that the priest shrive him. He surrenders to the priest and thus allows the priest's ascendant self to dominate his passive self. Because the Mariner chooses a wandering life as a consequence of his cosmic punishment, his passivity reaches a new dimension. He is no longer an active mariner sharing a corporate life on board the ship but rather a lonely figure who is prey to the different forces that surround him. The only active assertion of his will takes place when he stops a passer-by to tell his story. However, once the story is told, his passivity returns. In a sense, his being subjected to a debilitating passivity is a form of cosmic punishment.

The Mariner passes on "like night, from land to land," and he knows "the man that must hear" him, and to him he tells his tale (p. 208, ll. 286, 589-90). The Wedding-Guest is selected from the rest of the party by the Mariner himself, who "holds him with his glittering eye" (p. 187, l. 13). The Wedding-Guest is the one who can understand the Mariner's difficulties. Rudra (1991) accurately notes that, if we consider the poem "as a parable of creation, the Wedding-Guest is the ideal reader of the poem" (p. 96). The Wedding-Guest sees through the Mariner's eyes, and his voice appears at highly critical moments, which might be a device that Coleridge employs to ease tension and support his use of symbolic events. In his depiction of the Wedding-Guest as an inspired person, Coleridge might have been influenced by a character in Plato's *Ion* (1984), who says, "So the Muse not only inspires people herself, but through these inspired ones, others are inspired and dangle on a string" (p. 18). The presence of the Wedding-Guest is necessary for the Mariner to release his tensions and to realize himself. Lacan (1986) observes, "If the Other [to whom we talk and communicate] is taken away [,] man cannot sustain the position of Narcissus" (MacCannell, p. 61). The Mariner's demand for the presence of the Wedding-Guest is the demand of his inner spiritual desires. MacCannell (1986) says that the demand for the "Other" is in fact the inverted demand for the ego (pp. 82-83).

As with most sea journeys, the voyage begins with the Mariner and the crew on board the ship. The ship is driven by the wind towards the south, until

1. Introduction:

The Mariner's Character, the Wedding Guest, and the Start of the Voyage:

Part One of the poem presents a wedding party with its bride and bridegroom, musical band, and guests, as well as a vivid description of the departure of the ship and the course it takes. Taken together, all of these elements produce the impression that the voyage has actually been undertaken. In other words, these descriptions make the symbolic voyage concrete and reveal the Mariner's pangs of loneliness that are manifested in the events that follow.

Because of his special physical features, such as his "glittering eye" (p. 3, l. 187)⁽¹⁾, the Mariner is easily singled out. The "glittering eye" may also be understood to allude to the Mariner's possession of special spiritual powers and intelligence. He has the power to mesmerize others, but this is a case of holy mesmerization, which does not have an adverse impact on the person who comes under his spell. During the course of the voyage, the Mariner is active three times. First, he kills the Albatross, "With my cross-bow / I shot the ALBATROSS" (l. 189, pp. 81-82). Second, he bites his arm and cries, "A Sail! a sail!" (l. 192, p. 161) and "Gramercy!" (l. 193, p. 164). Third, he blesses the water-snakes "unaware" (l. 198, p. 287). Coleridge's own ability to render his listeners spell-bound can easily be compared with the Mariner's magical power; based on this power, one can assume that the Mariner serves as a reflection of Coleridge, the poet. This correspondence is further strengthened by the events that follow. In events such as trances, dreams, and visions, the Mariner's characteristics resemble those of a poet. Warren says that the Mariner is the "cursed poet" of the late Romantics. He reaches this conclusion from an analysis of the duality of the moon, the sun, and the Polar Spirit (House, 1953, p. 107). Watson (1970) suspects "that the character of the Ancient Mariner had something of facetious self-portraiture in it, and perhaps it had. Mr. Gillman, Coleridge's first biographer, drew the

(1) Hereafter, pages or page and line numbers in parentheses are used to refer to quotations from Coleridge, E. H. (ed.). (1967). Coleridge: Poetical Work. London: Oxford University Press.

Abstract:

The Ancient Mariner is unlike other conventional ballads because its focus is not an event but rather the symbolism that derives from an event. It describes a voyage into the interior spaces of the poetic self, whose potentialities are limitless. The poetic self emerges after the Mariner undergoes a process of transformation. The tension in the poem exists between the familiar self and the imaginative, creative self. Coleridge uses various images that correspond to the purpose of the voyage. The poet suffers from a deep spiritual crisis that demands the use of a symbolic language. The use of such language, in turn, requires a symbolic reading of the poem to capture the significance of its events. Otherwise, important events simply appear to be strange, inconsistent, or incoherent. The symbols that are used in the poem are both traditional and personal, in the sense of being unique to Coleridge. Despite the range of images and symbols that are used in the poem, they are merged into a consistent whole.

Keywords: Familiarity, Imagination, Mariner, Spiritual, Symbolic

قراءة رمزية لرحلة البحار في قصيدة «البحار القديم»

ملخص:

إن قصيدة "البحار القديم"، والتي هي من صنف الأغاني الشعبية، تختلف عن النمط التقليدي لأن تركيزها ليس على الأحداث وإنما على الرموز التي في كنه تلك الأحداث. إنها تصف رحلة بحرية، ولكن هذه الرحلة هي في داخل النفس الشعاعية وما فيها من إمكانات. هذه النفس هي التي أخذت بمجامع البحار بعد سلسلة من التحولات الداخلية، وإن قطبي التجاذب في داخلها هو ما بين نزعتها الإبداعية من جهة وما اعتادت عليه في حياتها من ألفة من جهة أخرى. لقد استخدم كوليرج أنماطاً من الصور الشعرية المناسبة لتلك الرحلة. إن الشاعر يعاني من أزمة روحية عميقة تستلزم استخدام لغة رمزية للتعبير عنها، وبدون اللجوء إلى القراءة الرمزية فإن كثيراً من الأحداث المهمة ستبدو غريبة وغير منطقية. إن بعض الرموز المستخدمة هي تقليدية، وبعضها خاصة، أي من إبداع كوليرج. وبالرغم من التنوع الكبير في الصور الشعرية والرموز إلا أنها جميعاً مُندمجة في كيان عضوي متناسق.

A Symbolic Reading of the Mariner's Voyage in The Rime of the Ancient Mariner *

Dr. Mutasem Tawfiq Al-Khader **

*** Received: 12/8/2014, Accepted: 24/9/2014.**

**** Associate Professor/ Al-Quds Open University/ Tulkarm Brach/ Palestine.**

Contents

A Symbolic Reading of the Mariner's Voyage in The Rime of the Ancient
Mariner.
Dr. Mutasem Tawfiq Al-Khader 9

9. References should follow rules as follows:

- (a) If the reference is a book, then it has to include the author name, book title, translator if any, publisher, place of publication, edition, publication year, page number.
- (b) If the reference is a magazine, then it has to include the author, paper title, magazine name, issue number order by last name of the author.

10. References have to be arranged in alphabetical order by last name of the author.

11. The researcher can use the APA style in documenting scientific and applied topics where he points to the author footnotes.

Guidelines for Authors

The Journal of Al-Quds Open University For Research & Studies Publishes Original research documents and scientific studies for faculty members and researchers in Alquds Open University and other local, Arab, and International universities with special focus on topics that deal with open education. The Journal accepts papers offered to scientific conferences.

Researchers who wish to publish their papers are required to abide by the following rules:

1. Papers are accepted int both English and Arabic.
2. each paper should not exceed 30 pages or 7000 words including footnotes and references.
3. Each paper has to add new findings or extra knowledge in its field.
4. Papers have to be on a “CD” or “E-mail” accompanied by three hard copies. Nothing is returnable in either case: published or not.
5. An abstract of 100 to 150 words has to be included. The language of the abstract has to be English if the paper is in Arabic and has to be Arabic if the paper is in English.
6. The paper will be published if it is accepted by at least two revisers. The Journal will appoint the revisers who has the same degree or higher than the researcher himself.
7. The researcher should not include anything personal in his paper.
8. The owner of the published paper will receive one copy of the Journal in which his paper is published.

GENERAL SUPERVISOR PROFESSOR

Younis Amro

President of the University

Journal Editorial Board

EDITOR - IN - CHIEF

Hasan A. Silwadi

Dean of Scientific Research & Graduate Studies

EDITORIAL BOARD

Yaser Al. Mallah

Ali Odeh

Zeiad Barakat

Islam Y. Amro

Insaf Abbas

Rushdi Al - Qawasmah

Atieh Musleh

Majid Sbeih



**Journal of Al-Quds Open University
for Research & Studies**

A Scientific Refereed Journal Published Every Four Months

Vol. 1 - No. 37 - October 2015

ISSUED BY:

**Deanship of Scientific Research & Graduate Studies
Al-Quds Open University**

ALL CORRESPONDENCE SHOULD BE ADDRESSED TO:

Editor - In - Chief

**Deanship of Scientific Research & Graduate Studies
Al-Quds Open University**

Al-Masyoun- Ramallah\ Palestine

P.O. Box: 1804

Tel: +970 - 2 - 2984491

+970 - 2 - 2952508

Fax: +970 - 2 - 2984492

Email: hsilwadi@qou.edu

sprgs@qou.edu

DESIGN & PRODUCTION:

**Deanship of Scientific Research & Graduate Studies
Al-Quds Open University**

Journal of
Al-Quds Open University
for Research & Studies